جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر

(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب
بن يطو بن زيان

إشراف الأستاذ الدكتور
سالم برقوق

لجنة المناقشة

أ د محمد شلبي	رئيـــسـا (جامعة الجزائر 3)
أ د سالم برقوق	مشرف و مقررا (جامعة الجزائر 3)
أ د محمود شرقي	عضوا مناقشا (جامعة البليدة)
أ د فلة بلجيلالي	عضوا مناقشا (جامعة خميس مليانة)
الدكتور عبد الوهاب عميري	عضوا مناقشا (جامعة بومرداس)
الدكتور علي شايب	عضوا مناقشا (جامعة الجزائر 3)

1444 هـ

2023 م

لجنة المناقشة

أ د محمد شلبي	**رئيـــســا (جامعة الجزائر 3)**
أ د سالم برقوق	**مشرف ومقررا (جامعة الجزائر 3)**
أ د محمود شرقي	**عضوا مناقشا (جامعة البليدة)**
أ د فلة بلجيلالي	**عضوا مناقشا (جامعة خميس مليانة)**
الدكتور عبد الوهاب عميري	**عضوا مناقشا (جامعة بومرداس)**
الدكتور علي شايب	**عضوا مناقشا (جامعة الجزائر 3)**

1444 هـ **2023 م**

قائمة المحتويات

شكر وعرفان 06

اهداء 07

الملخص 08

مقدمة 11

الفصل التمهيدي: الإطار الايتمولوجي للدراسة..... 43

المبحث الأول: الساحل الإفريقي..... 45

المبحث الثاني: مفاهيم الأمن..... 46

المبحث الثالث: المعضلات الأمنية..... 62

الفصل الأول: جيوسياسية منطقة الساحل..... 71

المبحث الأول: خصوصية دول الساحل..... 74

المبحث الثاني : التركيبة السكانية في المنطقة..... 83

المبحث الثالث: الإمكانات الاقتصادية للمنطقة..... 92

الفصل الثاني: المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي..... 101

المبحث الأول: هشاشة الدول و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي..... 105

المبحث الثاني: التهديدات الإرهابية في الساحل الأفريقي..... 146

المبحث الثالث: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي..... 173

الفصل الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية: من البعد المحلي إلى البعد الإقليمي 195

المبحث الأول: مرتكزات الأمن الجزائري بين المعيارية وافاق التهديد..... 197

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول الساحل..... 207

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في ظل المقاربات الدولية والإقليمية 237

الفصل الرابع: مستقبل الوضع في منطقة الساحل..... 256

المبحث الأول : أطماع الدول الكبرى 258

المبحث الثاني :: دور التنظيمات الإقليمية و الدولية..... 282

المبحث الثالث: افاق المنطقة..... 290

الخاتمة..... 293

الملاحق 296

المراجع 337

الشكر والعرفان

اللهم لك الحمد حمداً خالداً مع خلودك ولك الحمد حمداً دائماً لا منتهى له دون مشيئتك وعند كل طرفة عين وتنفس نفس، أشكرك على نعمك ومنها اتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون خالصا لك، فيه منفعة للعباد والبلاد.

تتسابق الكلمات، وتتزاحم العبارات، لتنظم عقد الشّكر الذي لا يستحقه إلا أنتم، إليكم يا من كان له قدم السبق في ركب العلم والتّعليم، إليكم يا من بذلتم ولم تنتظروا العطاء، إليكم أهدي عبارات الشّكر والتقدير

أستاذي الفاضل برقوق سالم، الذي تفضل بالإشراف علي ولم يكل يوما بنصحي وتوجيهي مع صبره على تحمل عبء هذه المدة من العمل.

أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه ومقامه، يامن صوبتموني بتوجيهاتكم وملاحظاتكم في تقديم الأفضل.

- أساتذتي الكرام في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كل واحد بإسمه.

- الطاقم الإداري لمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلى رأسهم السيد عميد المعهد

- كل الذين قدموا لي يد العون بالنصح والتوجيه من رجال العلم في مختلف جامعات الجزائر.

زملائي في المهنة ممن أجزوا لي خير النصح والتشجيع.

الإهداء

تم بعون الله تعالى وبتوفيقه إنجاز هذا البحث المتواضع، الذي أهديه إلى:

والدي الذي أرجو من الله أن يتغمده بشآبيب رحمته ورضوانه، والدي الذي مافتئ يدفعني إلى النهل من حوض العلم ويصر على ذلك.

والدتي الكريمة شفاها الله باذنه، التي ترعاني بدعائها ومساندتها.

زوجتي الكريمة سندي ومن دعمني على إتمام دراستي دون كلل أوملل.

قرة عيني أبنائي محمد أسامة وآية

اخوتي كل واحد باسمه

كل من علمني حرفا من أساتذتي في مشواري الدراسي

زملائي ممن حصنوني بنصحهم ودعمهم.

الملخص

هذه الدراسة حددت مدى تأثير الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي على بناء المنظومة الأمنية الجزائرية، في إطار مقاربة أمنية تسعى لتوضيح التهديدات اللاتماثلية على الجزائر.

التهديدات المتمثلة في المعضلات الأمنية التي تعيش في ضوئها دول الساحلحالة اضطراب أمني، أثر سلبا على استقرارها كما تمادى هذا الاضطراب الى تهديد أمن الدول المجاورة بما فيها الجزائر.

كما تركز هذه الدراسة على أسس العقيدة الأمنية الجزائرية المتجذرة من مبادئ الثورة الجزائرية واعتمادها على مبدئي الاستقلالية وعدم التدخل في سيادة الدول الأخرى، مع إبراز التطور الحاصل في تحديد مفهوم الأمن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: منطقة الساحل الإفريقي، المقاربة الأمنية الجزائرية، المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي، العقيدة الأمنية

Abstract

The summary of this study determined the extent to which the situation in the Sahel region has affected the construction of the Algerian security system, within the framework of a security approach that seeks to clarify the asymmetric threats to Algeria.

The threats posed by the security dilemmas in which the Sahel countries live in a state of security turmoil, which has negatively affected their stability and this turmoil has gone on to threaten the Security of neighboring countries, including Algeria. This study also focuses on the foundations of the Algerian security doctrine rooted in the principles of the Algerian revolution and its reliance on the principles of independence and non-interference in the sovereignty of other countries, highlighting the development in defining the concept of Algerian national security. Keywords: Sahel region, Algerian security approach, security dilemmas in the African Sahel, security doctrin

Résumé

La synthèse de cette étude a déterminé dans quelle mesure la situation dans la région du Sahel a affecté la construction du système sécuritaire algérien, dans le cadre d'une approche sécuritaire qui cherche à clarifier les menaces asymétriques qui pèsent sur l'Algérie.

Les menaces posées par les dilemmes sécuritaires dans lesquels les pays du Sahel vivent dans un état de troubles sécuritaires, ce qui a affecté négativement leur stabilité et ces troubles ont continué à menacer la sécurité des pays voisins, y compris l'Algérie.

Cette étude se concentre également sur les fondements de la doctrine sécuritaire algérienne enracinée dans les principes de la révolution algérienne et son recours aux principes d'indépendance et de non-ingérence dans la souveraineté des autres pays, soulignant l'évolution dans la définition du concept de sécurité nationale algérienne.

Mots-clés : Région du Sahel, approche sécuritaire algérienne, dilemmes sécuritaires au Sahel africain, doctrin sécuritaire.

مقدمة

1- مقدمة:

تنحو الدول لتحقيق أمنها عبر الخروج من دائرة التهديد التماثلي العسكري واللاتماثلي، الذي يشمل المؤثرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولا يكتمل بناء الأمن لأي وحدة سياسية أو منطقة إقليمية إلا ببيئة سليمة من تداعيات هذه المؤثرات.

الاهتمام المنصب لدراسة مظاهر الإنكشاف الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري من

خلال منطقة الساحل الأفريقي يدفع الى التدقيق في واقع المنطقة ومآلآتها المستقبلية، لمعرفة التداعيات على أمن الجزائر.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي استقطبت اهتمام الفواعل الدولية وبعض دول الجوار، من خلال محاولات توظيف ورقة التدخل من طرف بعض القوى على غرار فرنسا، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، الطامعة في الموارد النفطية والغازية ومناجم اليورانيوم، التي تزخر بها هذه المنطقة، مغتنمة في ذلك الهشاشة التي يتسم بها هذا المجال الممتد في مساحته، والعجز الاقتصادي وعدم الاندماج الاجتماعي والانكشاف الناتج عن ضعف البناء السياسي والأداء المؤسساتي لدول الساحل الإفريقي، وانعدام ميكانيزمات كفيلة بالحل الفعلي للنزاعات الداخلية التي تغذيها عناصر التفكيك على أساس عرقي، ديني أو لغوي، والغياب شبه الكلي لثقافة المواطنة.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين المناطق الأكثر اضطرابا في العالم لما يسودها من انفلات أمني أدى إلى ظهور حالة أللأمن، انعكست سلبا على سكان المنطقة، الذين أصبحوا يعانون من العديد من المشاكل المتصلة، بعدم توفر أدنى مستويات الحياة بالإضافة الى غياب ثقافة ومفهوم الدولة وأزمة الهوية التي نتج عنها انعدام الشعور بالانتماء واللحمة الوطنية وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا.

هذه الدراسة منصبة حول موضوع المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، ولئن كان الموضوع تم تداوله برؤى مختلفة فهو موضوع الساعة ويتطلب كما معتبرا من الدراسات، لتوضيح الرؤيا بشأن ما يحدث في دول الساحل الإفريقي من اضطرابات واختلالات لم تؤثر فقط على هذه الدول بقدر ما انتقلت أثارها إلى الجزائر، حيث شكلت تهديدات أمنية جديدة يسترعي الاهتمام بها.

إن الجزائر كوحدة سياسية واقعة في حيز جغرافي استراتيجي وبحكم ما تزخر به من ثروات تعد مركز اهتمام في الدراسات السياسية كما أن الوضع الأمني الراهن لها يجلب انتباهنا في دراسة مدققة محددة لمظاهر التهديد والمخاطر القائمة، كما نبحث عن ميكانيزمات الضبط واستتباب الأمن.

إن المنظور الأمني الجزائري لم يعد محصورا بحماية الحدود بل تعداها إلى تخومه من حيث البحث في مسببات تدهور الأوضاع في الدول المحيطة وتداعياتها على الجزائربعد انكشاف دول الساحل، حيث أصبحت حدودها مسامية قابلة للاختراق.

النظرة الأمنية البعيدة قديمة في الخطاب السياسي الجزائري حيث ذكر الرئيس السابق الراحل هواري بومدين: المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر.[1]

حيث أن الجزائر تعتمد على مقاربة أمنية معيارية مستجلاة من مبادئ سياستها الخارجية وليست براغماتية أملتها ظروف التهديدات القائمة.

[1]- عبد النور بن عنتر (2005) البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر المكتبة العصرية ص 43

إن التدقيق فيما يميز منطقة الساحل الإفريقي والبحث في تأثيراته على الجزائر يدخل في دائرة الاستشراف لأمن الجزائر بحكم أن منطقة الساحل امتداد جيواستراتيجي.

اهتمام الباحثون بمنطقة الساحل الإفريقي وزخم ذلك، عدد الرؤى في تفسير الوضع وتحليل تداعياته على الأمن الوطني، ونظرا لكون الكتابات في هذا الموضوع كثيرة ومتنوعة، أحاول من زاويتي المزج بين العرض النظري والتحصيل العملياتي في وضع رؤية للموضوع، من زاوية مختلفة تخدم الدراسات السياسية، وقد واجهتني مشكلة كثرة المراجع المنصبة على الرؤى وقلة المراجع المحتوية لبيانات ومعطيات تحمل من الدقة حول تطور الوضع في منطقة الساحل، حيث حاولت التغلب عليها بتجميع الجزئيات التي لها صلة بالموضوع ولو بشكل غير مباشر، من خلال تجميع معطيات عملياتية مبنية على الاطلاع عبر الملاحظة المباشرة من جهة وصياغات التحليل للأحداث التي اعتمدها الباحثون في الموضوع.

إن الموضوع بقدر ما هو مرتبط بواقع عملي، مبلور للدور الأمني في مواجهة التحديات يعكس طرح دراسي نظري سياسي بحثا عن ميكانيزمات التحكم والاستقرار، لذا رأيت في طرحي اعتماد الخطوات التالية:

2- إشكالية الدراسة:

الحدود الجزائرية الجنوبية والشرقية الجنوبية عرفت اهتزازات أمنية، أثرت بشكل هام على تطوير المنظومة الأمنية الجزائرية من حيث عقيدتها وإستراتيجيتها.

إن الثورة الليبية عام 2011 قلبت نظام الحكم الليبي وفتحت الباب لتدخل أجنبي واضطراب أمني كبير أصبح حلم الاستقرار بعيد المنال في ظل تعصب القبائل المتناحرة وتموقع الجماعات الإرهابية بالإضافة إلى انتشار السلاح بشكل مريع، مع استغلال الدول الأجنبية للوضع في نهب الثروات الليبية

من ناحية الجنوب وخصوصا في مالي بعد الإطاحة بالرئيس المالي تراوري عام 2012، والتدخل الفرنسي في مالي 2013، في ظل تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة مع وجود قوات فينغر التي عوضت القوات الفرنسية برغبة من الحكام الماليين وطلب إخراج القوات الفرنسية.

إضافة الى الوضع المتدهور في ليبيا ومالي نخر الإرهاب والجريمة المنظمة دول موريتانيا والنيجر وهي دول منطقة الساحل ومتاخمة للجزائر.

كل هذه الأحداث ألقت أثارها على البيئة الأمنية الجزائرية وأوجدت تداعيات يجدر الاهتمام بها بحثيا.

إن هذه الدراسة تركز على إيلاء الأهمية لمنطقة الساحل الإفريقي كونها منطقة مكهربة أمنيا من جهة ومبطن للثروات التي تؤهلها لأن تصبح منطقة تميز تنموي.

فهي منطقة الانقلابات المفضية إلى إفلاتات أمنية خاصة في مالي والنيجر وموريتانيا، في ظل توسع دائرة الأسباب المفعلة لهذه الأزمات والمتمثلة في التفكك الناجم عن النزاعات الإثنية، غياب الثقافة السياسية الوطنية، المترسبة عن سياسة التفريق التي غرسها الاستعمار المبنية على الخلافات القبلية، الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور رغم وفرة ثراء باطني هو محل أطماع الدول الكبرى.

أمن الجزائر يعتبر مجالا حيويا للدراسات وبالتالي البحث في التهديدات والمخاطر المحدقة يعد انشغالا مستمرا وهاما جعل الطالب يطرح هذه الإشكالية في سياق البحث في الحيز الجغرافي الجنوبي للجزائر أي حدودها الجنوبية مع دول الساحل الإفريقي والتهديدات الأمنية الجديدة الواردة من هذا الحيز بما تحويه من مخاطر وأسباب تفاقمها وسبل صدها

وهذا الاهتمام الدراسي في البحث عن أهمية المنطقة الجنوبية للجزائر عبر شريطها الحدودي مع دول الساحل الإفريقي يتطلب التركيز على تأثيرات الوضع في دول الساحل على الأمن الوطني الجزائري

بتحديد المتغيرات المؤثرة في المنطقة من وضع الدول الهش إلى تأثير الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتدخل الأجنبي كعوامل محددة لمستقبل المنطقة.

حيث تصاغ الإشكالية كالتالي:

الوضع القائم في دول الساحل الإفريقي له تأثيرات على المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل تزايد الاهتمام الدولي بالمنطقة، إذ أدى الى تطور العقيدة الأمنية الجزائرية لمجابهة تداعيات المعضلات الأمنية في منطقة الساحل.

تندرج عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي العلاقة بين مفهوم الأمن والمعضلات الأمنية؟

2- ماهي خصوصيات منطقة الساحل الإفريقي؟

3- ماهي المعضلات الأمنية المؤثرة في دول الساحل وماهي اثارها على الجزائر؟

4- ماهي مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية؟ وماهي المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي؟

5- ماهو مستقبل منطقة الساحل في ظل التنافس الدولي عليها وتأثيره على الجزائر؟

الإشكالية والأسئلة المطروحة تستصاغ منهم الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى: تطور مفهوم الأمن نتيجة تغير التهديدات وتعقدها.**

- **الفرضية الثانية: منطقة الساحل الإفريقي تمثل البطن الرخو للجزائر ومنطقة اطماع دولية.**

- **الفرضية الثالثة: تشابك المعضلات الأمنية في دول الساحل الإفريقي عقد وضعها في ظل هشاشة أنظمتها.**

– الفرضية الرابعة: تطور المقاربة الأمنية الجزائرية من ثابت المعيارية إلى متغير البراغماتية بغرض احتواء التهديدات الآتية من التخوم.

– الفرضية الخامسة: الوضع في منطقة الساحل يؤشر على بقاء الإضطراب دون التفاقم في المدى القريب والمتوسط.

3- مجال الدراسة:

بحثا عن التدقيق تم حصر الموضوع في علاقة التأثير المتبادل بين الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي، بالبحث في حدود جغرافية منطقة الساحل وخصوصا لدى الدول المجاورة للجزائر ابتداء من النيجر ومالي وموريتانيا لما لها من علاقة مع بلادنا، كما تم حصر المدة الزمنية للدراسة من تدهور الوضع في المنطقة ابتداء من أزمة ليبيا عام 2011 إلى غاية 2025 كفترة قريبة المدى في رؤية استشرافية.

أ- **المجال المكاني:** ينحصر في منطقة الساحل الإفريقي كنموذج لتدهور وضع إقليمي، وخصوصا في الدول المتاخمة للحدود الجنوبية للجزائر وهي مالي والنيجر وموريتانيا.

ب – المجال الزماني: بداية من تدهور الوضع في ليبيا سنة 2011 إلى سنة 2022 في نظرة تحليلية تاريخية ورؤية مستقبلية لما هو محتمل الوقوع

4- مبررات اختيار الموضوع:

تفاعلت الأسباب الذاتية والموضوعية في دفعي للخوض في هذا الموضوع الذي يعد موضوع الحال، ويتطلب قدرا كبيرا من الدراسات الأكاديمية.

- **أ- المبررات الذاتية:**

- الاهتمام بالمواضيع الأمنية خاصة ماتعلق بالأمن الوطني الجزائري

- الاهتمام بتخوم الجزائر والتطورات الحاصلة فيها.

حيث سبق لي دراسة الموضوع في رسالتي للماجستير الموسومة بعنوان: **التهديدات الأمنية الجديدة في دول الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**

بالإضافة لممارستي المهنية التي زادت في تركيزي للاهتمام بالمنطقة، في إطار الذود عن الوطن وارتباطي الأكاديمي بالبحث العلمي، أوعز بي الى مزج الانشغال المهني بالاهتمام العلمي ضمن عنوان الدراسة

ب - المبررات الموضوعية: المواضيع الأمنية أصبحت من أهم المعالجات البحثية الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية لما للمجالات الأمنية من تأثير على مستقبل الدول حيث تشتد النزاعات وتتزايد التهديدات التماثلية وغير التماثلية من الفواعل الدولاتية وما دونها.

منطقة الساحل أصبحت موضع اهتمام متزايد في الدراسات من جهة هي مطمع للدول الكبرى ومن جهة ثانية هي بؤرة للاضطرابات الأمنية بحكم تفاعل الإرهاب والجريمة المنظمة بها.

الجزائر أمنها مستهدف بحكم متاخمتها لهذه المنطقة وتشابك علاقاتها مع دول المنطقة يجعلها في موضع فاعل أولي لصناعة استقرار المنطقة.

5- المناهج والاقترابات النظرية:

موضوع البحث يشمل مفهوم الأمن وتطوره وخصوصيات منطقة الساحل من حيث كونها منطقة اهتمام دولي لما تزخر به من ثروات وكذلك منطقة تهديد أمني لما يحصل بها من معضلات أمنية متفاقمة تمتد أثارها إلى الجزائر.

الجزائر التي تطورت اليات عقيدتها الأمنية وتوسعت مقاربتها الأمنية من وطنية الى إقليمية في ظل تنازع دولي على مناطق النفوذ وما يترتب على ذلك من تهديدات على أمن الجزائر، على اعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي تدخل في دائرة التنافس الدولي.

هذا السياق البحثي يتطلب بناء نظري في مجال العلاقات الدولية منصب على المناهج الضرورية التي تسمح بالوصول الى التحليل والوصف والمقارنة والاستدلال والاستشراف التي نبينها في الاتي:

أ - الإطار المنهجي:

ضمن هذه المقاربة المرتكزة على منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، تم الإعتماد على مجموعة مناهج ومقاربات نعرضها في الآتي:

1- **المنهج التاريخي: بحكم** التراكمات التي خلفت وضعية متردية في منطقة الساحل، يتطلب تحليل اثارها، العودة الى هذه التراكمات من جراء استخدام المنهج التاريخي في التدقيق في هذه الأوضاع عبر التسلسل الزمني

2- المنهج الوصفي: وصف مايحدث في منطقة الساحل من أحداث وتأثيرها على الجزائر تطلب استعمال المنهج الوصفي لتوضيح طبيعة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر، بالإضافة إلى إبراز المبادئ والمرتكزات والمحددات التي تستند عليها العقيدة الأمنية الجزائرية في التعامل مع منطقة الساحل.

3- المنهج التحليلي: لتحليل الوضع في منطقة الساحل من حيث ابراز العوامل المؤثرة على الوضع العام وتفاعلها في تحديد مستقبل المنطقة من جهة ومن جهة أخرى تحديد مدى تأثيرها على أمن الجزائر وكذلك ابراز معالم المقاربة الأمنية الجزائرية حيال الساحل، مع تحليل تفاعل المتغيرات في بينها واسقاطاتها على الواقع الأمني للمنطقة.

4- *منهج دراسة الحالة*: اعتمد هذا المنهج في تخصيص منطقة الساحل الإفريقي بالدراسة وعلاقتها بالجزائر من حيث التأثير والتأثر، حيث تم تحليل المتغيرات المؤثرة والمتفاعلة في منطقة الساحل وحدد مدى تأثيرها على الجزائر من حيث التداعيات.

5- المنهج الاستشرافي: إن دراسة تغيرات الوضع في منطقة الساحل الأفريقي وتأثيرها على الجزائر، تطلب تحديد المؤثرات وكذلك تحديد مجال تأثيرها ومدى امتدادها الزماني مما دفع إلى استخدام المنهج الإستشرافي في وضع رؤية محددة لأفاق المنطقة.

ب - الإطار النظري:

البحث في تأثير الوضع الإقليمي على دولة ما، يدخل في دائرة الدراسات الجيوسياسية، التي تجد في نظريات العلاقات الدولية المرتبطة بتفسير الظاهرة الأمنية من موقع جغرافي إذ نجد مايلي:

1- النظرية الواقعية : تركز على امتلاك القوة لمجابهة التهديدات غير أن الواقعية الجديدة وعلى رأسها كينيث والتز برؤياه الدفاعية يرى "أن الحرب جد مكلفة للدول تفوق مكاسبها و هذا بسبب التطور التكنولوجي و عليه الإستراتيجية الأمنية القائمة على القوة العسكرية القائمة على القوة يرفضها قادة دول العالم في ظل العولمة والاعتماد المتبادل"[1] هذا الاعتماد يكون بين الدول ويأخذ طابع "تعزيز المؤسسات الأمنية وعقد معاهدات وتحالفات لمراقبة الأسلحة مع دور منظمة الطاقة الذرية ومجلس

[1]-عامر مصباح، (2010) نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية، الجزائر، دار الكتاب الحديث، ص 93

الأمن في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي"[1] ويرى جون ميرشيمر، رائد الواقعية الهجومية أن الرفع من القدرات وقوة الدولة يسمح لها بمنافسة الأخرين.

2- **النظرية الليبرالية:** تركز على تعزيز دور الفرد بالمجتمع فالقوة وتعزيز الأمن تتعلق بوضعية الأفراد

أما الليبرالية الجديدة Neo-Liberalism: حيث ركزت على مفهوم التعاون بين الدول لتحقيق المنفعة والاعتماد المتبادل بين الدول[2] مثل ما يراه جوزيف ناي وروبرت كوهين.

3- نظرية الدور: اعتمدت نظرية الدور لإبراز دور الجزائر في العمل على استتباب الأمن في منطقة الساحل وأهمية هذا الدور، حيث تقوم بدور محوري يعزز سبل السلام دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو السعي لفرض الهيمنة، كما تسعى إلى تجنيب المنطقة من التدخل الأجنبي المغرض.

4- نظرية ما بعد الاستعمار Post-Colonialism theory :

هذه النظرية تركز على تأثير الإستعمار في هلهلة بناء الدول، الأمر الذي ينطلي على دول الساحل الأفريقي، وذلك وفق رؤية **أندرو ليسيت Andrew lycett** "أن الحروب الأهلية في إفريقيا نتاجا لظروف عملية إنشاء الدول الإفريقية على أيدي الاستعمار، ثم تنفيذ عملية تصفية الاستعمار بسرعة، دون الأخذ في الاعتبار النزاعات الإثنية و القومية التي يمكن أن تتبع ذلك على غرار ما حدث في كل من تشاد و أوغندا و إثيوبيا و أنجولا [3]، الأمر الذي يراه أيضا **أوكو أدبا نولي Oko**

---

[1]- نفس الرجع ص 93

[2]- حكيمي توفيق، (2008) الحوار **النيو واقعي والنيو ليبيرالي حول مضامين الصعود الصين: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ص 32

[3] - سفيان منصوري، (2017) افاق استراتيجية الاتحاد الأوربوبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة1 قسم العلوم السياسية.

Adba Noli "أن الاستعمار عزز النزاع الإثني في المستعمرات الإفريقية، عن طريق التفرقة مما أدى إلى الحروب الأهلية و الانفلات الأمني في القارة بعد الاستقلال"[1]

5-النظرية البنائية

يعتمد الفكر البنائي في تفسير الظواهر الأمنية على تأثر الظروف المادية والمصالح بالهويات والثقافة الأمنية للمقررين في العملية الأمنية، أي كيف يدرك صانع القرار مسألة الأمن انطلاقا من ثقافته الإجتماعية والأمنية، فالتصور يصنع القرار.

الأمن في المنظور البنائي بناء اجتماعي حيث يبنى على تشكيل هوية الدولة ونظرة المواطنين لدولتهم ومدى تأثير البيئة على الأفراد.

وعليه ترى البنائية أن المقدرات العسكرية والإقتصادية ليست محددات للقوة دون ادخال الأفكار والقيم "وفق هذه النظرية يجب التوافق بين القوة المادية و قوة الخطاب الحامل للثقافة الإيديولوجية التي تسمح بتوضيح السياسة المستخدمة "[2] وبحكم أن النظام الدولي له بناء فكري أي "له بنية ثقافية واجتماعية تشتمل على مجموعة من المعايير والقواعد والقيم والأفكار المشتركة[3]" تسمح بإقامة التعاون بدل المنافسة والصراع، مما يتيح فرص التسوية في منطقة الساحل أكثر من الإحتدام.

وفي هذا السياق نجد ان نظرية مركب الأمن الإقليمي لكل من **باري بوزان** و **أولي ويفر** ركزت على"أهمية التعاون الأمني الإقليمي لتحقيق الأمن الدولي في ظل الواقع الدولي ما بعد الحرب الباردة

---

[1]- أوكو أدبا نولي، (1991) الصراع العرقي في افريقيا، ترجمة عادل شعبان، **مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر**، القاهرة. ص ص 33، 36

[2] Walker R. B. J. (1993)International Relations as Political Theory. Cambridge University Press. pp:32 -

[3]- Alexander. Wendt(1992.)Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Politics International Organization.Vol.46. No 2. Spring.p 392

بعد تراجع علاقات الصراع بمبدأ القوة" [1] الأمر الذي يسترعي تكثيف جهود دول أقليم الساحل وشمال افريقيا في معالجة الأوضاع قبل تفاقمها.

حيث تركز على الإعتماد المتبادل بين الدول في ضمان أمنهم حيث"تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات وقلاقل واضطرابات. وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدولتحسباً لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفاً فيه. [2]

ج- المقاربات النظرية: تتضمن الدراسة عدة مقاربات نظرية نعرضها في الاتي:

1 - **مقاربة الأمن الإنساني Human Security :** الفرد يساهم في بناء الأمن وبدوره حينما يؤمن يعزز مصفوفة الأمن، وحينما يتعرض للتهديد تختل المنظومة الأمنية في البلد ويهتز استقرار الدولة، الأمر الذي ينطلي على دول الساحل، وتضمنت الفقرة 143 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 1/60 المؤرخة في 24أكتوبر 2005 " أمن البشر يعني حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة بمنأى عن الفقر واليأس، والإقرار بأن لجميع الأفراد لاسيما الضعفاء الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرص متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية امكاناتهم البشرية على أكمل وجه"[3]

2 - **المقاربة البيئية Environmental Theory :** كون البيئة عامل مؤثر في سلوكات الأفراد و الدول [4] فالمناخ الجاف ونقص الأمطار اثر على النظام الزراعي في منطقة الساحل ودفع

---

[1]- Andrew lycett(1968)africa 's war zones, in sean moroney (ed) m africa. new york and oxford facte on file, handbook to the modern world, vol 2 p 06

[2]- محمد عزيز شكري، (1978) الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية الكويت: سلسة عالم المعرفة، العدد السابع، (ص ص.11-13.)

[3] - قرار الجمعية العامة رقم 1/60 المؤرخ في 24 أكتوبر 2005 المتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 رمز الوثيقة A/55/985

[4]-جيمس دورتي- روبرت بالتسغراف، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 41

الى هجر المزارعين اراضيهم و قبولهم ممارسة نشاطات اجرامية بحثا عن الأموال مما ساهم في عدم استقرار دول المنطقة.

3 – **الإقتراب البنائي الوظيفي** : وضع الدول الاجتماعي والاقتصادي يؤثر على أمنها، حيث تزايد الفقر والأمراض والبطالة مما دفع مواطني منطقة الساحل نحو الهجرة أو الإنضواء تحت الوية تنظيمات اجرامية.

4 – **مقاربات البعد الداخلي** : يرى **كلود أكي Cloude Ake**" أن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والإقليمية في إفريقيا يعود الى وجود أكثر من خمسة عوامل هي في مجملها عوامل داخلية، وهي: التنافر الثقافي، وانخفاض شرعية نظام الحكم، وضعف القدرة القمعية للنظام،التدهور الاقتصادي، وبساطة أو بدائية التركيب الهيكلي للدولة والمجتمع من مختلف النواحي"[1]، هذه المقاربة تنطبق على منطقة دول الساحل وتفسر أوضاعهم.

5 – **مقاربة رودا هاورد Rhoda E Howard** : تركز على سبع متغيرات رئيسية في التاريخ القديم المعاصر للقارة الإفريقية وهي: وجود جماعات من فترة ما قبل الاستعمار، ووجود إمبراطوريات في فترة ما قبل الاستعمار، والإثنية المسيسة، والنزاعات الانفصالية والوحدوية، والدين، والأجانب المقيمون، أو الدخلاء ووجود شعوب دخيلة على المجتمعات الإفريقية [2] كعوامل الاضطراب والانهيار و مايحدث في دول الساحل من تناحر الاثنيات يعبر عن هذه المقاربة.

[1] Cloude Ake (1973) explaining political instability in new states, the journal of modem African Studies, Cambridge, vol 11 N° 3 p347

[2] - Rhoda E Hward, Civil conflict in sub Saharan Africa: internally generated causes, Canadian institute of in, ternational affairs, Toronto, vol li n° 1 winer 1995 -1996 pp 12-15

6 - **مقاربة تيد روبرتغير** مدير ومؤسس مشروع الأقليات المعرضة للأخطار في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية فيركز في كتابه على التساؤل : لماذا يتمرد البشر؟[1]

حيث يرى أن الحرمان النسبي هو إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم و قدراتهم المتعلقة بالقيم، وتتمثل توقعات القيم بالسلع و ظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم الحق فيها،أما قدرات القيم فهي السلع و الظروف التي يظنون أنهم قادرون الحصول عليها و الاحتفاظ بها [2]

الأمر الذي ينطلي على شعوب منطقة الساحل التي ترزح في دائرة الفقر والحرمان.

5-ادبيات الدراسة:

1- كتاب السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين- التحديات للدكتور منصور لخضاري الصادر عن: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات الدوحة 2015 .حيث أبرز التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الجزائري بالتركيز على الظاهرة الإرهابية، موضحا المؤثرات الداخلية و الخارجية في بناء المقاربة الأمنية الجزائرية، مبرزا أهمية التوفيق بين المبدئية والواقعية في السلوك الأمني الجزائري[3]

طرح قدم التفسيرات الموضوعية لتطور العقيدة الأمنية الجزائرية وجدنا توافقا كبيرا معه، خصوصا في مسألة تأثيرات مخلفات الإرهاب في تطوير اليات الصد والإجتثاث لأسباب الإرهاب.

2- رسالة دكتوراه للطالب لخضاري منصور بعنوان إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011 غير منشورة، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012-2013

---

[1] تيد روبرت غير، (2004) لماذا يتمرد البشر، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ص 67-68

[2] محمود أحمد إبراهيم، (2001) الحروب الأهلية في افريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ص 38-39

[3] - منصور لخضاري (**2015**) السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين- التحديات الصادر عن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة

حيث طرح إشكالية كيفية قيام الجزائر بإستراتيجية أمنية لتحقيق أمنها الوطني في امتدادات عبر الوطنية والإقليمية؟ وما هي حدود نجاعتها في تحقيق أمن الجزائر: نظاما. ومجتمعا. ودولة؟ عبر الفرضيات التالية:

-كيف تحدد مفهوم الأمن الوطني تبعا للتغير ألمفاهيمي الذي طال المسلمات والمقاربات التي كثيرا ما استند اليها حين تحديد مفهومه وبيان تعاريفه وتحديد طبيعة مهدداته؟

- هل القول بتحدد الأمن الوطني بالدولة الوطنية وارتباطه بها، يعني عدم تجاوزه لحدودها الإقليمية حين التفكير في بناء استراتيجيه تحقيقه؟

- ماهي ميادين تجسيد إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر؟

- ما مدى قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، والمستجدات المتأزمة في ما وراء حدودها على المستويين (العربي، المتوسطي، الإفريقي) وعبر الوطني (المغاربي، الساحل الإفريقي) ؟[1]

خلاصة الدراسة أكدت على مدى الخطورة المحدقة بأمن الجزائر عبر محيطها الخارجي، وركزت على التوجه التطوري لآليات العقيدة الأمنية الجزائرية مما يحقق أمن الجزائر، طرحا توافق مع هذا البحث خصوصا في مسألة المعالجات الأمنية ماوراء الحدود.

3- أطروحة قط سمير والمعنونة ب البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري

غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017

إشكالية الدراسة هي: ما هي طبيعة وحدود تأثير التهديدات والمخاطر التي تعرفها منطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي على الأمن الوطني؟ وقد تفرعت الى تساؤلات منها:

- ما هي محددات الأمن القومي الجزائري؟ وما هي العقيدة الأمنية والدفاعية الجزائرية؟

[1]- **لخضاري منصور (2013)** إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011 رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012-2013

– ما طبيعة وحدود التهديدات الأمنية في الفضائين المغاربي والساحلي – الصحراوي؟

– كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات والمخاطر الأمنية في المغرب العربي والساحل الإفريقي؟

– كيف كان دور ومكانة الجزائر في الترتيبات الأمنية في المنطقتين المغاربية والساحلية؟

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– عرفت عقيدة الأمن الجزائري تطورات منذ الإستقلال، أين تنوع التهديد ما بين الداخلي والخارجي.

– أدركت قيادات الجيش الشعبي الوطني ضرورة تكييف قدرات القوات المسلحة بما يتناسب وتطور المخاطر المحدقة بها خاصة مع ظاهرة الإرهاب، الذي لا يمكن مجابهته بترسانة ثقيلة من الأسلحة أو بالفرق العسكرية، وانما بوحدات قليلة العدد وخفيفة الحركة وبأسلحة متطورة

– أن التحدي الأكبر الذي يواجه الأمن الجزائري، كان تأمين الحدود والتي تعد بمثابة رهان وتحدي أمام قوات الجيش الوطني الشعبي.

– استمرار التوتر الجزائري المغربي من أجل أغراض محلية، قصد كسب المشروعية الشعبية.

– تشكل الأزمة الليبية تحد وتهديد أمني للجزائر، فانهيار النظام الليبي كشف عن مدى هشاشة البنى السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الليبية وعدم تجانسها.

– مدى خطورة الدائرة الساحلية الصحراوية على الأمن الجزائري، بالنظر لحجم التهديدات التقليدية، والمخاطر الجديدة التي تعرفها المنطقة.

– إلتزمت الدبلوماسية الجزائرية بالمساهمة في تسوية سلمية للنزاع الدائر في شمال مالي، وتوصلت إلى جمع الفرقاء الماليين حول طاولة واحدة.

– سياسات و دور القوى الكبرى الفاعلة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي والتي تهدف بالخصوص إلى التركيز على أهدافها، ومصالحها، واليات استراتيجياتها.[1]

هذا البحث أوضح جانبا مهما من البحث، متعلق بالدبلوماسية الأمنية الجزائرية والجهود الجزائرية في المساهمة في استقرار منطقة الساحل، غير أنه لم يركز على تأثير المتغيرات الخارجية.

4- أطروحة دكتوراه حسام حمزة تحت عنوان المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي 1991-2015

تطرق فيها الطالب إلى إشكالية: كيف تبنى الجزائر مقاربتها الأمنية – نظريا وامبريقيا- لمواجهة التهديدات في إقليم الساحل الإفريقي على معايير ومبادئ ثابتة وبالرغم من التحولات التي مافتئت تطرأ على التهديد في هذا الإقليم كمحصلة للحركيات التي شهدها في غضون الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و2015؟

ركزت الدراسة على مراحل متعددة في تاريخ الجزائر بدء بالعنف السياسي وظهور مفهوم الإرهاب في الأوساط الأمنية الجزائرية، الأمر الذي جعلها أكثر استقلالية في سلوكها الأمني خاصة إذا ما تم ربطه بمبدأعدم التدخل، كدولة غيورة على استقلالها وترفض الامتثال لإرادات أجنبية، وتضمن مقاربتها هذه عدم المساس بالتوازنات الكبرى في الإقليمين المغاربي والساحلي، فبمناداتها بالحلول الداخلية والذاتية للإشكاليات البيئية الساحلية الافريقية، خاصة الإرهاب، مع إصرار على قيمة

[1]- **قط سمير (2017)** البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017

التعاون والتشاور مع القوى الدولية في تطبيق هذه الحلول، فر على قيمة التعاون والتشاور مع القوى الدولية في تطبيق هذه الحلول، فإن الجزائر تدافع ضمنيا عن مكانتها المتقدمة إقليميا وقاريا.[1]

هذا البحث وجدت فيه من الأهمية ما يفسر العلاقة الجدلية بين أمن الجزائر وأمن منطقة الساحل من حيث الانعكاسية في التأثير والتأثر.

5-أطروحة ايدابير أحمد حول المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

ارتكزت على الإشكالية التالية: لماذا أضحت مالي جرحا جديدا يضاف إلى تشظي وجراح إفريقيا النازفة، حيث أصبحت تمثل بؤرة لكل التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي؟ وما انعكاسات كل ذلك على الأمن القومي الجزائري؟

تطرقت الدراسة الى فشل الأنظمة في مالي، وتعقد مكوناتها وصعوبة طبيعتها الجغرافية قد أدى الى فشل الدولة، مما زاد من حدة التهديدات الأمنية (الجماعات الإرهابية، تهريب السلاح..) وجعلها الحلقة الأضعف في المنطقة ونقل مستوى التأثير حتى خارج نطاق حدودها الجغرافي وبشكل خاص الجزائر التي تشكل ارتباطا وامتدادا جغرافيا لها.

وخلصت الدراسة إلى أن المشكلة الأمنية في مالي قد أدى إلى غلق الحدود الجنوبية ما أثر بالسلب على حركية التجارة في المنطقة، وأن هذه المشكلة لها عدة سيناريوهات مستقبلية تتمثل في سيناريوهين، الأول يتمثل في عودة النزاع من جديد بطرق أخرى أكثر وحشية ودموية بالرغم من الوجود العسكري الفرنسي، بل قد تصبح مالي منطقة صراع دولية كما يحدث في سوريا، أما السيناريو الثاني فهو أكثر

[1]- **حسام حمزة (2018)** المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي 1991-2015 أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2017-2018

تفائلي لمستقبل مالي ومنطقة الساحل الافريقي وذلك إذا وحد الفرقاء في مالي جهودهم من أجل الوصول إلى حلول سلمية حقيقية وتجسيدها على أرض الواقع، ولن يكون ذلك إلا بناء على جملة من قيم المساواة والتكافؤ والعدالة والحرية، وفقا لمبادئ المواطنة والديمقراطية والتعددية والسلم والتنمية.[1]

هذا البحث ركز على وضعية دولة مالي وتأثيرها على الجزائر، حيث اعتبره أمرا مؤكدا لكن البحث ركز على الأوضاع الداخلية كمسببات لعدم الإستقرار في ظل أن واقع مالي تصنعه دول أجنبية بدرجة كبيرة.

6 – أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية، من إعداد الطالب إلياس قسايسية، من جامعة الجزائر 3، والمعنونة ب "التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة –الإرهاب والجريمة المنظمةمن خلال بحثه ركز على الجانب النظري والمفاهيمي للأمن الوطني الجزائري بتحديد مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية وآليات تحقيقها، كما عرض المحددات البيئية الأمنية للجزائر، الداخلية منها والخارجية، وذكر أهم الرهانات، التحديات والتهديدات ومصادرها في مختلف الدوائر الأمنية.

وطرح الباحث واقع الإرهاب والجريمة المنظمة، في البيئة الإقليمية للجزائر ومدى ترابط الظاهرتين، قبل أن يختم أطروحته بدراسة في الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وأهم التحديات التي تواجه بلادنا في هذا الإطار.[2]

كثف الباحث من تأثير الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في صناعة الواقع الأمني للمنطقة وقلل من دور الدول الأجنبية في تحديد مساق هذا الوضع

---

[1] **أايدابير أحمد (2019)** المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2018–2019

[2] -**إلياس قسايسية، (2017)** "التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة –الإرهاب والجريمة المنظمة أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية 2017 جامعة ال جزائر3

07- دراسة صورية زواشي بعنوان أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015 شهادة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2015-2016

منخلالها عرضت تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا على دول شمال افريقيا و بالخصوص الجزائر مبينة التهيدات القائمة عارضة بعض الخطوات التي من شأنها التقليل من حدة هذه التداعيات[1] وارتكز بحثها على أن وضع ليبيا هو العامل المحوري في اضطراب المنطقة رغم أن واقع المنطقة كان غير مستقر قبل الأزمة الليبية، بل وضع ليبيا زاد من الحدة و ليس العامل المحوري في اضطرابها.

8- أطروحة الدكتوراه للطالبة كواشي عتيقة بعنوان **اليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي،** أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017 حيث ناقشت موضوع أبعاد الأمن المجتمعي في الساحل والصحراء ببعدين بعد أمني محظ لمشكلات دول الساحل ومنه يصبح الحل أمني أساسا، والبعد الثاني جيوستراتيجي وجيوثقافي وأمني يتطلب حلول مشتركة، إذ صاغت الإشكالية كالتالي: إلى أي مدى يمكن للآليات الإقليمية والدولية المطروحة إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية بمنطقة الساحل و الصحراء الإفريقي بما يضمن الأمن والاستقرار فيها؟[2]

البحث انصب على الدور الرئيسي للفاعلين الدوليين من دول كبرى في صناعة وضعها بدرجة من الكثافة تقلل من العوامل الداخلية في صناعة الوضع.

---

[1] **صورية زواشي (2016)** بعنوان أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، 2015-2016

[2] **كواشي عتيقة** (2017) اليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعيةفي منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017

9- دراسة الطالب بوسكين سليم المعنونة تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-، شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015، تطرق فيها الباحث الى التحولات في الوطن العربي والأوضاع في دول الساحل الافريقي مع التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري[1]

البحث شمل العوامل الداخلية والخارجية في التأثير على وضع المنطقة الساحلية وتأثيره على الأمن الجزائري دون التركيز على التطورات الداخلية لتطوير العقيدة الأمنية الجزائرية.

6 – الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

الموضوع المعالج يحمل من الأهمية البحثية الأكاديمية بعدا هاما كونه مرتبط بواقع أمني يهم دولة الجزائر في تعاملها مع محيطها الجواري.

أ – الأهمية العلمية:

أهمية الموضوع من الناحية العلمية تكمن في البحث عن تفاعل المعضلات الأمنية التي تعيشها دول الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري في إطار دراسة تأثير المحيط الإقليمي على الوحدات السياسية المشكلة له في:

- تحديد تأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية في تعقيد التهديدات الأمنية
- تأثير الفواعل غير الدولاتية في تدهور وضع المنطقة وزيادة التهديدات

بالإضافة تحديد مرونة تطور العقيدة الأمنية الجزائرية بما يحقق مصالح الجزائر دون التحول المبدئي في دبلوماسيتها.

---

[1] **بوسكين سليم (2015)** تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015

ب – الأهمية العملية:

إن الواقع الإقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي فرض مراجعات أمنية في العقيدة الأمنية الجزائرية بالبحث عن أطر تكييفها دون الخروج عن مبدئيتها، الأمر الذي يفتح الباب للإجتهادات الأكاديمية البحثية لتقديم منظورات تفسيرية لهذا التطوير وزوايا تكشف المناهج المطلوبة للموازنة بين المبدأ في النظرة الأمنية والهدف في تحقيق الاستقرار والأمن.

7-أهداف الدراسة : يهدف البحث إلى عدة مرامي نذكرها في الآتي:

أ الأهداف العلمية:

- تحديد أهمية منطقة الساحل في البعد الأمني الجزائري
- تفسير المعضلات الأمنية التي تعرقل دول الساحل على اكتمال بناء الدولة
- تفسير تأثير هذه المعضلات على الأمن الوطني الجزائري
- تحديد مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وتطورها

ب- الأهداف العملية:

- المساهمة الأكاديمية في توصيف الوضع بمنطقة الساحل الإفريقي وترديات على الوضع الأمني المؤثر في تداعياته على الأمن الجزائري مع رؤية مستقبلية بطرح الحلول البديلة لتقويض هذا المد السلبي للمعضلات الأمنية
- عرض الإجراءات الممكنة في مجال تقويض أثر التهديدات الأمنية الجديدة
- التدقيق في مرتكزات الأمن الجزائري

- تحديد مختلف التهديدات القائمة من دول الساحل الإفريقي
- تحديد الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه دول الساحل

8- صعوبات البحث:

صعوبة وجود مراجع متضمنة لقرارات أمنية بحتة بعيدة عن التفسير السياسي أو الدبلوماسي للأوضاع

الصبغة الإعلامية للمتاح من المراجع أكثر منها التحليلية القائمة على معطيات ميدانية

نقص الأرقام المفسرة للتهديدات

9- الإطار المفاهيمي للدراسة:

موافقة لفولتير في مقولته " : **إذا كنت تريد أن تتحدث معي، فعليك أن تحدد مفاهيمك ومصطلحاتك** " ودراسة المعضلات الأمنية في دول الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني تتطلب توضيح المفاهيم التالية :

1 المعضلة الأمنية

ويقصد بها أيضا المأزق الأمني The Security Dilemma، هي الحالة التي تترتب تداعيات على دولة ما، جراء إجراءات اتخذتها دولة أخرى لتقوية أمنها مع هذه التداعيات تشكل تهديدا لأمن الدولة المعززة لأمنها.

مصطلح استعمله لأول مرة من قبل المؤرخ البريطاني **هربرت بيتر باترفيلد Herbert butterfiled** عام 1949 في كتابه History and Humain Relation) الذي صدر عام 1954 والّذي أشار إلى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز) وعالج عالم السياسة

الأمريكي **جون هيرز John Harts**عام 1950 موضوع الصراع الأمريكي السوفياتي باسقاط موضوع المعضلة في كتابه (Idealist internationalism and security dilemma) .

ومنذ عام 1950 فسر الكثير مفهوم المعضلة الأمنية منهم روبرت جرفيس، تشارلز فلازر، باري بوزان، ستيوارت كوفمان، ديفيد لاك، دونالد روتشيل

في الخمسينيات من القرن العشرين طرح **جون هوبز** فكرة معضلة الأمن حيث قال "أنها مفهوم بنوي حيث تسعى الدول في السهر على أمنها معتمدة على ذاتها، مما يرفع المخاطر على غيرها من الدول، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها إجراءات هجومية تشكل خطرا محتملا[1]"

ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني الميزة الأساسية للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية.(Offensive- Défensive réalism)

وقدم باري بوزان في مؤلفه المعضلة الأمنية و الصراع الإثني عام 1993 المواضيع التي تؤدي الى الصراعات و هذا ضمن الدراسات الأمنية النقدية[2]

2-العقيدة الأمنية

أصل كلمة عقيدة Doctrine، Doctrina وتعني عملية تعليم، نظرية ومنهجا[3] والعقيدة هي مجموعة أفكار يعتقد أنها صحيحة تفسر بواسطتها الوقائع وتوجه عمل الأشخاص.

---

[1]- جون بيليس، ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ص 418

[2]مفهوم المعضلة الأمنية على موقع مhttps://www.politics-dz.com

[3] -عمر سعداوي عقيدة الأمن القومي الجزائري، **مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية** العدد 4 سبتمبر 2004 ص

تعني محموع الآراء، الاعتقادات والمبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة تتبناها الآخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطرا على أمنها.

وتعرف على أنها جملة الآراء و المبادئ و المعتقدات و الأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد و التي تهدف إلى توجيه السلوكات و المساعدة على تفسير الوقائع...و هي مجموعة التعاليم النظرية و العلمية و الفلسفية المتعلقة بفن الحرب و الجوانب المرتبطة بها[1]

3-: الساحل الإفريقي

يشكل المنطقة القاصلة بين شمال افريقيا و أفريقيا جنوب الصحراء فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة كل من : السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو نيجيريا بل و حتى جزر الرأس الأخضر[2]

4-الإرهاب:

يعرفه قاموس أوكسفورد بأنه استخدام أعمال العنف مقابل عدم استعمال القوة أو من أجل تحقيق أهداف سياسية، أو لإجبار الحكومة للقيام بعمل ما الترهيب ضدها، كما يعرفه قاموس روبر الصغير Le Petit Robert الاستخدام المنظم لوسائل العنف، من أجل تحقيق هدف سياسي أخذ- احتفاظ- ممارسة السلطة، وتحديدا هو مجموع أعمال العنف من اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير ينفذه تنظيم سياسي للتأثير على السكان.

[1] -Dictionnaire Tuopie. Définition de doctrine http//www.tuopieorg/dictionnaire/doctrine.

[2] -أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي، **جريدة الشعب**، العدد 14466، ل 06 جانفي 2008، ص 12

بينما عرف الارهاب بقاموس ويبسر بأنه الاستخدام الفعلي للعنف أو وزرع مناخ ينعدم فيه الأمن »التهديد به من أجل تخويف أو خلق حالة من الذعر خصوصا عندما تستخدم كوسيلة لمحاولة التأثير على السلوك السياسي[1]

5- الجريمة المنظمة:

نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط، أساس العمل الجماعي ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة يعرفها الأنتربول على أنها : " أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية" [2]

- تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تضمنت المادة 2 من هذه الإتفاقية تعريفا للجريمة المنظمة " بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الإتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[3]

خصائص الجريمة المنظمة:

- عدد عناصرها يعادل أو يجاوز ثلاثة أشخاص
- تتميز بتنظيم هرمي

---

[1] Steve. Nocella Defining Terrorism Animal **Liberation Philosophy And. Policy journal** v 2 2004

[2] -https://www.intepol.int/ar/4/8

[3] -اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 25 في 2000/11/15

- تعتمد على التخطيط
- تستخدم العنف عند الضرورة
- تهدف إلى الربح

مظاهر الجريمة المنظمة: هي متعددة نذكر منها

1- **الإتجار غير المشروع بالمخدرات:** تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الآتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988، الأحكام القانونية الدولية والتزامات الدول فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وقد نصت في مادتها الثالثة على أن يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، في اطار القانون الداخلي في حال ارتكابها عمدا، و نذكر من بينها، انتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية أو صنعها أو استخراجها أو تحضيرها أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعهاأو بيعها أو تسليمهابأي و جه كان، أو السمسرة فيهاأو ارسالهابطريق العبور أو نقلهاأو استيرادهاأو تصديرها خلافا لأحكام اتفاقية سنة 1961أو اتفاقية سنة 1961 المعدلة أو اتفاقية 1971.[1]

وتضمنت المادة 243 من القانون رقم 05/85 الجزائري " استيراد و تصدير للنباتات السامة المخدرة، ويقصد باستيراد المخدرات إدخالها إلى التراب الجزائري بأية وسيلة كانت، وسواء تم ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو، أما التصدير فهور اخراج المخدرات من أراضي الجمهورية بأية طريقة كانت[2]

تشكل ظاهرة إنتاج و تعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية 120 مليار دولار[3]

---

[1] -اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

[2] -ا لقانون رقم 05/85 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1405 ه الموافق 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها

[3] بسمة عولمي جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الإقتصاد وسبل مكافحتها جريدة **الشعب** العدد 1 ص 22 2008/02/11

2- الاتجار في الأشخاص : وفق بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص يعني"تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو ايوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص اخر لغرض الإستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال الغير بأشكال متعددة كالصخرة أو الخدمة قصراأو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرقأو الاستعباد أو نزع الأعضاء[1]

حيث تشكلت شبكات اجرامية مختصة في هذا النوع من الجرائم نذكر منها الياكوزا اليابانية Yakoza وجمعية الثالوث الصينية Traids[2]

3 - تهريب المهاجرين غير الشرعيين (Sumuggling of Illegal Migrants)

يتم تنظيم عمليات تهريب الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى غيرها من البلدان لمختلف الأسباب مقابل دفع مبالغ مالية للمكلفين بعملية التسفير التي تتخذ طرقا التوائية ولاتخضع للتنظيم القانوني لإجراءات السفر، وقد حققت هذه العمليات أرباحا تقارب 3.5 مليار دولار سنويا

4-غسيل الأموال: عرفته اللجنة الأوربية لغسل الأموال عبر دليلها أنه" عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم[3]

---

[1] -يوسف داوود-كوركيس (2001) الجريمة المنظمة، عمان، الدر العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ص 68-69

[2] -مقال من دون مؤلف الشريعة الإسلامية سبقت القوانين الدولية في حفظ كرامة الإنسان وحقوقه بتاريخ 14 نوفمبر من موقع http://childhood.gov.sa

[3]-مقال دون مؤلف غسيل الأموال المفهوم والمدى على الموقع. http://www.qalqilia.edu.ps

5- الهجرة غير الشرعية: يقصد بها حركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول وهو انتقال غير شرعي، باستخدام وسائل نقل بطرق غير مسموح بها قانونيا ويأخذ أشكالا منها:

- دخول شخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية عن طريق التسلل.
- دخول قانوني والتمادي فوق المدة القانونية المرخصة

6- **الدولة الفاشلة:** حدد صندوق دعم السلام، خصائصها في مايلي:

1 - فقدان السيطرة العملية على أراضيها

2- ضعف السلطة الشرعية في البلاد

3- عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات الهامة

4- عدم القدرة على التعامل مع الدول الأخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي[1]

أشار باري بوزان إلى ثلاث أبعاد للدولة الفاشلة:

1- الإفتقاد إلى مصادر الشرعية

2- العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي

3- طبيعة الهياكل المؤسساتية، وعدم قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لكل فئات المجتمع[2]

4- البطالة والفقر، يضاف إليهما عدم الإستقرار، تعتبر إذن أحد أهم الأسباب الرئيسية الدافعة للقيام بهذه الأعمال الاجرامية. إذن أن الأفراد من هذه الدول الفاشلة يتطلعون على الهجرة والقيام

---

[1]-الدولة الفاشلة: www. Marefa ; http‹index‹org/Php-

[2]-Luk Van Lange Hove, (2004)Regronalizing Human Security in Africa, UNU-Crise Occasional Papers, P7.

بأعمال أخرى بدافع النجاح أو بحثا عن الرفاه المفقود في بلدانه. بفعل الفقر والبطالة وعدم الاستقرار، أو الربح السريع، أو البحث عن الأمان، فيقبلون أي عمل من أجل تحقيق طموحاتهم و يقومون بأي سلوك يؤدي إلى ذلك[1]

10- تقسيم الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة فصلا تمهيديا وأربعة فصول بالإضافة الى ملاحق وخرائط.

الفصل التمهيدي يحوي الإطار الإيتمولوجي للدراسة بتحديد منطقة الساحل الإفريقي، مفاهيم الأمن والمعضلات الأمنية

الفصل الأول ينكب على تعريف منطقة الساحل الإفريقي بخصوصياتها نتطرق فيه الى مقاربة جيو أمنية للساحل الإفريقي من خلاله نعرض ثلاثة مباحث، الأول نعرض فيه خصوصية الساحل الإفريقي والمبحث الثاني التركيبة البشرية ثم المبحث الثالث الإمكانات الاقتصادية

أما الفصل الثاني يبلور أهم التهديدات القائمة على الجزائر بتوضيح مختلف المعضلات الحاصلة في دول الساحل والممتد اثارها الأمنية على الجزائر فيتضمن المعضلات البنوية المنتجة للمأزق الأمني في الساحل فيضم ثلاثة مباحث الأول يتعلق بهشاشة الدول الساحلية والثاني التهديدات الإرهابية والثالث انتشار الجريمة المنظمة

والفصل الثالث يحدد معيارية بناء الأمن الجزائري في نظرته الإقليمية والمقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل حيث يتضمن المبحث الأول دراسة للعقيدة الأمنية الجزائرية والمبحث الثاني المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل والثالث المقاربة الجزائرية على ضوء المقاربة الإقليمية والدولية

[1]-محمد سمير مصطفى، (2010) الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 49 خريف 2009، شتاء ص 38

أما الفصل الرابع فيشمل رؤية مستقبلية من حيث مالات الوضع في منطقة الساحل حيث يضم المبحث الأول دور الفواعل الكبرى في المنطقة ويضم المبحث الثاني مساعي المنظمات الدولية والمبحث الثالث يتضمن السيناريوهات المحتملة في المنطقة. بالإضافة الى ملحق خاص بالوثائق المرتبطة بالموضوع وخرائط توضيحية.

وقد اعتمدنا في دراسة وتحليل الموضوع على النقاط التالية:

- توضيح تطور مفهوم الأمن
- التعريف بمنطقة الساحل وخصوصياتها
- توضيح المعضلات الأمنية في منطقة الساحل
- تعريف مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وتطورها
- ابراز المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل
- نظم سيناريوهات مستقبل المنطقة

الفصل التمهيدي

الإطار الإيتيمولوجي للدراسة

المبحث الأول: الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: مفاهيم الأمن

المبحث الثالث: المعضلات الأمنية

مقدمة الفصل:

يتضمن هذا الفصل عرض مختلف المصطلحات التي تناولتها الدراسة، في قراءة ايتيمولجية تسمح بتوضيح ما استخدم من مصطلحات من موضوع الساحل الأفريقي وماهية الأمن والمعضلات الأمنية.

بشيء من التوضيح اللغوي والإصطلاحي.

بحكم أن الدراسة تنضوي ضمن الدراسات الأمنية، ضمت قدرا من المصطلحات المتعلقة بالتهديدات والأمن والدفاع والإستراتيجية.

المبحث الأول: الساحل الإفريقي

يقصد بالساحل "الشاطئ" الحافة أو الحزام الذي يفصل شمال أفريقيا عن جنوبه، فمصطلح الساحل مشتق من كلمة عربية تعني هامش أو شاطئ أو المنطقة المحاذية للصحراء أو التي تلي الصحراء مباشرة[1]

هو منطقة في أراضي قاحلة، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي وتمتد غربا عبر السينغال، موريتانيا، مالي، من الشمال الصحراء الكبرى، ومن الجنوب سافانا بوركينافاسو، نيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى اثيوبيا شرقا[2]

هو تلك المنطقة التي تقع بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى وبين الحافة الشمالية للغابات الإفريقية ومن المحيط الاطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، بمساحة تناهز أكثر من3 ملايين كلم[2] وتضم الدول التالية: السنغال، مالي، تشاد، السودان، إثيوبيا، النيجر نيجيريا، موريتانيا بوركينافسو، إرتيريا.

تختلف الدراسات في تحديد دول منطقة الساحل الأفريقي من 6 دول إلى 9 دول أو 12 دولة.

توجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة و الضخمة و هناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا ب 100مليون طن إضافة إلى وجودالنحاس ويقدر الاحتياطي يقدر ب: 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة، طن ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن

[1] Retaillé Denis et Walther Olivier,(, 2011") Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades ", **L'Information géographique** , (Vol. 75), p 52

[2] - Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht, (2012) Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition,) Kenya: World Agroforestry Centre ICRAF, (, p 16.

كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل و الكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم2 وهو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، وكذا نهر السنغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه[1]

المبحث الثاني: مفاهيم الأمن

بحكم أن البحث ينصب في دائرة الدراسات الأمنية، أصبح من الأحرى الإلمام بالمصطلحات التي يكتنفها، والتي تتعلق بقضايا الأمن وعلى رأسها مصطلح الأمن في حد ذاته

المطلب الأول: تعريفات الأمن

تعريفات الأمن متعددة بتعدد مصادرها، وتختلف بناءا على المنظور الذي انطلق منه المعرف فالمدارس المختلفة للدراسات السياسية تختلف في الزوايا التي ترى منها مسألة تحقق الأمن

في هذا الصدد نتطرق إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي لموضوع الأمن ضمن الآتي:

1: التعريف اللغوي.

تضمن قاموس المحيط الإلكتروني معنى الاطمئنان من الخوف أي بمفهوم آخر"عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"[(2)]، أي بمعنى ذهاب الخوف.

وفق القاموس الإنجليزي أكسفورد **oxford الأمن** له مضمونين:

---

[1]- مجدي الداغر (2006،) أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم، القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 114

[2]- قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي : **www.moheet.com**

المضمون الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

- يجب أن يكون الأمن دائما.

- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المضمون الثاني:

ذكر الله عز وجل الأمن في سورة الأنعام في موضعين الأول في الآية 81 "**فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون** " **والثاني في الآية الموالية 82** " **الذين آمنوا و لم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن و هم مهتدون**"[1]

و تضمنت سورة البقرة في آيتها 125 ذكرا للأمن في ﴿ **وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا**﴾ وهنا بمعنى: لا يخاف فيه[2]

الفرع الأول: اصطلاح الأمن:

اختلف في تحديد مصطلح الأمن من مدرسة الى أخرى ومن منظر الى أخر حيث عرفه "**ريتشارد أولمن**" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية"[3]حيث

---

[1]-**القران الكريم سورة الأنعام اية 81-82**

[2]-**القران الكريم سورة البقرة اية 125**

[3]-**Peter Hough**, (2004) understanding global security. London routledge, 1ed, p 7)

يربط ضمان الأمن بإزالة التهديد عن الدولة أو التكتلات التنظيمية و لايخص به الأفراد.

وعرفه **ميكائيل ديلون Michael DILLON** بأنه "وسيلة التحرر من الخطر، وعدم انتشاره فهو يتضمن الأمن واللأمن (insecurity)[1]" حيث يعتبر التهديد لا أمن وزواله بالأمن فهو وسيلة لإبعاد التهديد.

وعزز هذا الرأي **كنيث والتز Kenneth WALTZ** في كتابه السياسة الدولية بقوله " أن الأمن يقوم على مفهوم التهديد(Threat)". وهو الهدف الأسمى للدول، وعندما يكون بقاء واستمرار الدول مضموناً فإن هذه الأخيرة ستبحث عن أهداف أخرى كالهدوء والربح[2].

وعرفه **أرنولد وولفر** بأنه "غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" [(3)].

أما "**والتر ليبمان Walter LIPPMAN**" يرى الأمن على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها[(4)] حيث أدخل مفهوم الدفاع عن القيم وبقائها أساس الأمن.

وذكر**ليبيمان** القيم في تعريفه للأمن القومي بأنه"محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

---

[1]–**عبد النور بن عنتر**، (2005) البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

[2] - Kenneth N. Waltz, (1979)Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill,، P. 102

[(3)] عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامجبحث في الأمن المجتمعي". نقلا عن موقع:

http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html

2-**John BAYLIS and Steve SMITH**,(2001.) Globalization of World Politics, second ed. oxford university press, New york, p 255

أما "**وايفر Waever**" فانتقل بمفهوم نوعي للأمن فهوالأمن المجتمعي "societalsecurity"، حيث يرى "أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات"[1]

كل المعرفين للأمن أجمعوا على أنه ضامن الإطمئنان ونقيض الخوف.

فالأمن وفق الأستاذ **أحمد الرشيدي**" هو التكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات[2].

ذكر الوزير الأمريكي الأسبق للدفاع ماكنمارا في مؤلفه جوهر الأمن أنه هو التنمية

يمكن أن يعرف الأمن على انهمجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواءكانت داخلية أو خارجية. وأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[3]

أما تعريف **فريدريك هارتمان FredrichHartman:** "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة" وهو تعريف مرن لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معاً وعرفه **هنري**

---

[1] **عبد النور بن عنتر**، مرجع سبق ذكره. ص ص25-26.

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين(،2003.) المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 3.

[3] هيثم اللمع،(2005،) معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 77.

كيسنجر Henry Kissinger:"الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" حيث يؤكد على استخدام القوة العسكرية وغيرها

أما لورنس كروز، و ج. ناى Lawrence Kranse, J. Nye: يريأن"الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية"

ويرى كل من**هولسن، ج ويلبوك J. Holsen, J. Waelboeck**: "الأمن هو الأهداف، التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره".[1]

وعرف "**باري بوزان Burry BUZAN**" في سنة 1998"الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، فهو إذن القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة[2]

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الوطني أو القومي

هو الحفاظ التام على المؤسسات و القيم الجوهرية للمجتمع... وحماية الدولة– الأمة من خطر القهر على يد قوة و تهديدات أجنبية ..فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي

---

[1]- مفاهيم-مصطلح-الأمن-الوطني على الموقع https://www.politics-dz.com/ar/

[2]عبد المعطي زكي (2016) الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد القاهرة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ص ص 1–2

تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل[1]

مصطلح الأمن القومي تم تداوله في **معاهدة واستفاليا** سنة 1648م بمعنى " قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري خارجي"، ويعنى به حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للدولة من التهديدات كما ترى **دائرة المعارف البريطانية** أن "الأمن القومي يعني حماية الأمن من خطر القهر، على يد قوة أجنبية"

واستخدم لأول مرة مصطلح الأمن الوطني عام 1947 من قبل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس الأمن الوطني الأمريكي وعرفته دائرة معارف العلوم الاجتماعية: بأنه" يعني قدرة الدولة، على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية"

وعرفه **أرنولد ولفيرز Arnold Willfars**:"الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها. وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه".

ويرى **تريجر، وكرونبرج Trager Kronenberg**: أن "تشكل القيم الوطنية الحيوية جوهر سياسة الأمن الوطني، ويتحدد الأمن بأنه، ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة، لحماية، أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين، أو المحتملين".

أما تعريف **بركويتز ويرك**: "الأمن الوطني يعني حماية الدولة، من الخطر الخارجي"[2]

- **تعريف مركز الدراسات الإستراتيجية، للقوات المسلحة المصرية**

[1] - بهلول نسيم (2015) مضمون التعريف بالأمن الجزائري في فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني الأردن دار الحامد للنشر والتوزيع ص 70-72

[2]- https://www.politics-dz.com/ar/

"الأمن القومي عملية محلية مركبة. تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها، وحماية قدراتها، على كافة المستويات، وفي شتى المجالات، من الأخطار الداخلية والخارجية. وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية".[1]

تضمن تعريف الموسوعة السياسية للأمن الوطني :" هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية [2]

ذكر"**والتر ليبمانWalter LIPPMANN**" في تعريفه:"الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح ووفقا لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان من العالم".[3]

- الأمن الوطني له أبعاد متعددة من عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية.
- تعتبر القيم الداخلية للمجتمع أهم أبعاد الأمن الوطني.
- يتغير إطار الأمن الوطني بتغير الزمان والمكان.

الفرع الثالث: الأمن الإقليمي:

يقصد به " اتخاذ خطوات متدرجة إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسات دفاعية موحدة لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[4]

---

[1]- https://www.politics-dz.com/ar/

[2]-منصور لخضاري (2013) استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات 3 جامعة الجزائر، ص65

[3]- جمعة أحمد سويسي (2005) المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، رسالة ماجستير قسم العلاقات الدولية كلية لعلوم السيا سية، والاعلام جامعة الجزائر،2004-2005 ص 21

[4]- بوزنادة معمر، (1992) المنظمة الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 30

فهو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري إقليمي لمنع تدخل قوة أجنبية في ذلك الإقليم[1]

هو أيضا" اتخاذ خطوات متدرجة إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسات دفاعية موحدة لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[2]

هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري إقليمي لمنع تدخل قوة أجنبية في ذلك الاقليم[3]

الأمن الإقليمي لا تحققه دولة واحدة ولايمكن أن يبنى في ظل تناحر دول الإقليم بل يتطلب نوع من التنسيق والموائمة بين دول المنطقة لضمان حد أدنى من التكامل الأمني في ظل تأثير الفواعل دون الدولاتية على المنظومة الأمنية.

الفرع الرابع: المصطلحات المرتبطة بالأمن

توجد الكثير من المصطلحات المرتبطة بموضوع تحقيق الأمن أو اضطرابه نتداولها في الآتي من المصطلحات:

1- الدفاع:هو حماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن يقترن بالدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لا بد أن تكون

---

[1]-**Barry Buzan**,(1991)People, States, and Fear an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold era 2nd ed (Boulder, Co: Lynne Rienner Publishers, Inc,)

[2]- بوزنادة معمر، (1992) المنظمة الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 30

[3]-**Barry Buzan**,(1991)People, States, and Fear an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold era 2nd ed (Boulder, Co: Lynne Rienner Publishers, Inc)

في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن الدفاع[1].

2- الرفاهية: تعني قدرة الدولة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته. فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها تساعد على تحقيق الأمن الإنساني بتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثل: **الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي.** فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي والوطني[2].

3-التحديات الأمنية Challenges Security: هي دعوة للمنافسة مثال تنقل الأوبئة وتقلبات العملة ومنها الناعمة مثل الهجرة غير الشرعية، والمخدرات، والتجارة بالبشر، لكن غالباً ما تكون التحديات الأمنية مرتبطة بعامل المنافسة بين الدول، فالتحديات هي اختبار لقدرة الدولة من أجل التغلب على مشكلاتها الداخلية. مثل التنافس الأمريكي – الصيني على النفوذ الإقليمي في قارة إفريقيا.

4-التهديدات الأمنية Threats Security عرف التهديد على أنه: إعلان للتعبير عن نية التدخل أو الايذاء أو معاقبة الطرف الأخر، إن التهديد الصريح للدولة أو حتى التهديد الضمني لها، يعتبر من التهديدات الأمنية ،

أما تيري ديبيلDebel. L Terry، القدرات في التأثير في سلوك دولة أخرى، و شروط نجاح التهديد تكمن في توافر المصداقية والجدية تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات للتهديد، هي

---

[1]- بوزغاية جمال، "مفهوم الدفاع". : **مجلة الجيش**، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، جانفي 2002. ص8.

[2]- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره. ص 18.

- الخطورة

- التحاملية

- التوقيت،

أما باري بوزانbuzan Barryّ، فقد عرف التهديد على أنه تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أو الغزو والاحتلال، ويمكن للتهديدات أن تأتي من الداخل أو من الخارج. حيث يحدد باري بوزان نوعين من الدول، الدولة القوية، وهي التي تتعرض للتهديدات من الخارج فقط، بينما الدولةّ الضعيفة هي التي يمكن أن تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج، حيث يصنف بوزان تهديدات الأمن القومي وفق الأنواع الاتية

أ. **التهديدات العسكرية:** تتمثل في إعلان النية لاستيلاء على أراضي دولة أخرى، أو غزوها واحتلالها، وتغييرّ نظام الحكم فيها، أو التحكم في العملية السياسية

ب. **التهديدات الاقتصادية:** تتمثل في اعلان فرض بعض القيود على واردات الدولة، كالحصار الاقتصادي، أو التقصير في دفع الديون للدولة، أو التلاعب بالعملة الوطنية للتأثير فيالاستقرار الداخلي

ج. **التهديدات البيئية:** تتمثل في اتلاف القاعدة المادية للدولة، كالكوارث الطبيعية

5- المخاطر الأمنيةRisks Security يعني مفهوم "الخطر"، احتمال الخسارة أو الاصابة أو الحرمان أو الدمار أو الطوارئ أو الفقدان .وهذا يعني الاضرار بسلامة اراضي الدولة ومياهها الاقليمية، أو سلامة الشعب، والبنى التحتية والخدمات الأساسية، أوالاضرار بالمنظومة الاقتصادية للدولة ومواردها الطبيعية، أو تدمير شبكات الربط الالكتروني، المخاطر الأمنية هي اعلى مستويات

الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات ونقاط الضعف في الدولة .أما تيري ديبيل Debel. L Terry،فهو يرى أن الخطر هو محصلة التهديد مضافاً إليها قابلية درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه

5- **مفهوم نقاط الضعف في الدولة Vulnerabilities** يشير مصطلح Vulnerabilities الى الدول الضعيفة، أو الدولة التي تتسم بضعف المناعة أمامّ المخاطر، حيث عرفها بعضهم على أنها الدول المفتوحة، أو المنكشفة، أو التي يمكن الوصول إليها بسهولة، أو التي يمكن عزلها بسهولة، أو هي الدولة المحمية من قبل الأمم المتحدة، أو الدولة التي تعيش في خطر دائم وهي غير مستقرة. ويضع Nathan. J Andrew تصنيف نقاط الضعف في الدولة، على النحو التالي :

1- كثافة سكانية كبيرة في ظل قلة الموارد .

2- اضطرابات النظام الايكولوجي الناجم عن تفاقم الاخطار الطبيعية، مثل إزالة الغابات والكوارث أو ضعف الاستعداد.

3- الضعف المادي: العجز المادي عن المقاومة أو ضعف القدرة على التعافي من أثر المخاطر.

4 - الضعف القانوني: دولة ضعيفة من حيث التشريعات القانونية، أو أن تلك التشريعات لا تطبق وفق القانون، والانظمة القضائية ضعيفة وغير قادرة على تطبيق مبدأالمساواة على الجميع

5- الضعف التنظيمي: دولة ضعيفة في هياكلها التنظيمية على جميع المستويات، وهي بذلك، تكون عاجزة عن منع الخطر أو التعافي من آثاره

6- الضعف التقني: عدم كفاية المعرفة التكنولوجية، أو عدم قدرتها على استخدام تقنيات إدارة المخاطر

7- القوى الشرعية، وتناميالصراعات السياسية، وغياب الانتماءات السياسية الوطنية.

8- الضعف السياسي: ضعف الارادة السياسية وضعف المؤسسات السياسية، أو ضعف سيطرة

9- الضعف الجغرافي: يتمثل بطبيعة الموقع الجغرافي للدولة، فالدولة الحبيسة التي لا تملك اطلالات بحرية، وصغر المساحة، وطبيعة شكل الدولة، وطبيعة التضاريس، وخطوط المواصلات، وقلة السكان و الاختلالات في التوزيع و التركيب السكاني.[1]

10- إلا أن تطور مفهوم الأمن من الأمن الدولاتي إلى الأمن الإنساني بمختلف أبعاده ومضامينه جعل الأمن الوطني، يمتد إلى وراء إقليم الدولة لتحقيق أمنها فإن البحث عن مسألة الأمن الوطني الجزائري ما كان له أن يتجاوز التحولات الجديدة التي مست موضوع الأمن الوطني، ولا أن يغض الطرف عنها انطلاقا من مسلمة، أن بناء الأمن الوطني وإن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها كما أشار إليه، "والتر ليبمان Walter LIPPMANN" **في تعريفه: "الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح** ووفقا لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان من العالم".[2]

6- **المقاربة الأمنية للدولة: هي** مفهوم الدولة للأمن ونظرتها لطرق تحقيقه

7- **عدم التدخل:** نمط سلوكي خارجي باتجاه الدول الأخرى بعد التدخل في شؤونها الداخلية أو التحالف مع دولة تريد ذلك

---

[1]- فوزي حسن الزبيدي منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي

http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua مقالد. N-Issue-11/rua11_8.pdf

[2]- جمعة أحمد سويسي (2005) المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، رسالة ماجستير قسم العلاقات الدولية كلية لعلوم السيا سية، والاعلام جامعة الجزائر،2004-2005 ص 21

8- **الأمننة Sécuritization :** مفهوم تم تطويره من قبل مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام وطور المفهوم سنوات 1990

ذكر باري بوزان في كتابه " الدول والخوف «الذي نشر في عام 1983 وعدل في 1991 مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولي

المطلب الثاني: الاستراتيجية

ضمن هذا المطلب نوضح المصطلحات الأمنية المرتبطة بالإستراتيجية من حيث مدلولاتها الإصطلاحية.

الفرع الأول: الإستراتيجية الأمنية:

هي تصور عام أو إطار عام أو خطة بعيدة المدى تعمل على توظيف إمكانيات وطاقات كافة مؤسسات الدولة والمجتمع وتوجيهها للعمل بشكل منتظم، تكاملي وفعال لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع عبر مجموعة من الخطط الفرعية والبرامج والوسائل المختلفة التي تنسجم مع طبيعة كل قطاع[1]

الاستراتيجية الأمنية هي الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانات والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن، وتطويع تلك القدرات لتلائم ظروف الواقع وتحقق الأهداف وفقا للمبادئ والأسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمني[2]

[1]- عباس عبد الهادي عبد الناصر، (2008) الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 136

[2]- ضياء الدين خليل، (1992) أسس الإستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، (الرياض دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ص-ص 21-23)،

الفرع الثاني: السياسة الأمنية

هي " أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع الواحد أو المجتمعات بصفة مشتركة عن طريق ممثليهم لمعالجة مشكلة أمنية في إطار تحقيق مصلحة عامة لكافة المجتمع و" الأفراد أو لفئة محدودة منه تعرف باختصار بأنها: " حزمة القرارات التي تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام[1]كما عرفها مركز "كردستان" للدراسات الإستيراتيجية بأنها: " الدفاع ضد أي شكل من أشكال القمع السياسي للحفاظ على الأمن في إطار كيان اجتماعي يحترم الحقوق الإنسانية

الفرع الثالث: العقيدة الأمنية

أصل كلمة عقيدة (لاتيني وهو Doctrine)، وتعني عملية تعليم، نظرية ومنهجا Doctrina) والعقيدة هي مجموعة أفكار يعتقد أنها صحيحة تفسر بواسطتها الوقائع وتوجه عمل الأشخاص.

تعني محموع الآراء، الاعتقادات والمبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، تتبناها الآخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطرا على أمنها، هذه العقيدة من شأنها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية[2]

العقيدة الأمنية توجه الغرض الأعلى للدفاع والسياسات الأمنية، تحدد المبادئ العامة والمهام الأساسية للقوات المسلحة، المجتمعات الإستخباراتية والدبلوماسية بالتالي تسعى لتحقيق الأهداف

---

[1]- ماغلينبيورت إليزابيث مكونر (2003:)" القطاع العسكري في محيط متغير" ترجمة فادي حمودي، **حولية التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**.، مركز دراسات الوحدة العربي- بيروت، ص453

[2]-صالح زياني (2012)" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة " **مجلة المفكر** العدد 5 بسكرة جامعة محمد خيضر ص 290

الوطنية، لا يمكن أن تنشأ من فراغ حيث تعود جذورها بشكل حيوي من تاريخ، جغرافية، وثقافة الدولة بالتالي مكون معقد للغاية [1]

يعنى بها للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة[2]

كلمة عقيدة Doctrine" أصلها لاتيني وهو Doctrina) " وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفية المتعلقة (" بفنن الحرب والجوانب المرتبطة بها، وهناك فريق من الباحثين إستخدم بدلا من العقيدة العسكرية مصطلح المذهب العسكري "أو "المذهب القتالي "كمرادف لها[3]

فالعقيدة إذن هي مجموعة المبادئ والأفكار والمعتقدات التي يتبناها الأفراد والتي من خلالها يتم تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما العقيدة الأمنية فتعرف على إنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني /غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي وهي تحدد نظرة وقارءة قادتها لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها اقتصادية كانت أو سياسية أو عسكرية وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة فالعقيدة الأمنية نسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية لتسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي.

العقيدة العسكرية كلمة يراد بها الإشارة إلى الأسس العامة والمبادئ الرئيسية اللازمة للبناء العسكري للدولة، فهي مجموعة من الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة والتي تمثل وجهة

---

[1]-Joshy, Manoj et ABHIJIT, Lyer-Mitra (2014) , National security : the need for a doctrine, Special report, February 2014, , Sur le site : www.orfonline.org

[2]- صالح زياني (2012)، تحولات العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة **مجلة الفكر** العدد 05 ص 04

[3]- عبد القادر محمد فهمي (2006) المدخل إلى دراسة إستراتيجية، عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 40

نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح، فالعقيدة العسكرية تعتبر ظل السياسة في الميدان تسترشد بها القوات المسلحة سلميا وحربيا لتحقيق المهمات الوطنية والقومية للدولة[1]

الفرع الرابع: الجيوسياسة

تطرقت مجلة جيوبوليتيك الألمانية سنة 1928 لموضوع الجيوسياسة بأنها العلاقة بين العمليات السياسية والأرض، حيث ترتكز على الجغرافية السياسية فهي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها[2]....

أما حسب ألكسندر دوفاي فان الجيوسياسية هي تلك التي: "تستهدف دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها[3]

الفرع الخامس: الجيواستراتيجيا

يعني دراسة الموقع االإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثيرهذا الموقع في علاقات الصراع أو التعاون، أو بتعبير آخر دراسة موقع الدولة وصولا لتحديد مركزها الإستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم[4]

---

[1]- عمر سعداوي (2005) الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل " رسالة ماجستير جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

[2]-الكسندر دوفاي،(2007)الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك)، تعريب: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر والطباعة،،ص ص 6-5.

[3]-عدن السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر، ط 2، بيروت: المؤسسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996 . ص 77

[4] -Haut Conseil de la Coopération Internationale (2002,) Les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD),France:, p 05.

المبحث الثالث: المصطلحات الخاصة بالمعضلات

- **المطلب الأول: الإرهاب**

الإرهاب لا يوجد له تعريف موحد نظرا لإختلاف الرؤى باختلاف الإيديولوجيات والعقائد واختلاف المصالح، ماعدا اتفاق الجميع على أنه يحوي العنف في طياته.

ومادام أنه يحوي العنف فهو يمس بالأمن وبحقوق الإنسان بأبعاده المختلفة السياسي، الاقتصادي، الصحي، البيئي، الغذائي، الثقافي، ...) وحق الإنسان في التحرر من الفقر والقهر والخوف، تنتجه عدة عوامل داخلية وخارجيةً [1]

خلص"ألكس شميد Alex Schmid " بعد دراسته لمائة تعريف للإرهاب" أن الإرهاب هو مفهوم مجرد دون جوهر حقيقيTerrorism is an abstract concept with no real essence يخضع للطابع البراغماتي للدول المهيمنة على السياسيات الدولية حيث تركز أغلب التعاريف حسبه على ثلاث عناصر أساسية، وهي: الفاعل(The Actor) ، الفعل الإرهابي(The Terrorist Act) ، الضحية.[2](The Victim)

ويعتبره "دافيد تيكر David Tucker "في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب ومدى خطورته على أنه عبارة عن شبكة جديدة من المجموعات والهواة التي تترابط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف عن الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية من خلال عملية قطع الرأس (القضاء على القائد.(وتتميز هذه المجموعات بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية، وعادة ما تستخدم طرق تقليدية ويتعدى ذلك إلى طرق جديدة وهجينة لتنفيذ هجماتهم كاستخدام شبكات التواصل

---

[1]-عبد الله عبد العزيز اليوسف (2006) الأنساق الإجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف، الرايض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،

[2]–Thomas Copeland (2001,) Is the "New Terrorism" Really New?An Analysis of the New Paradigm for Terrorism, The Journal of Conflict Studies, Winter 2001, Vol. XXI, No. 2, p93.

الاجتماعي والمواقع الالكترونية والشيفرة والقرصنة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وهو ما يزيد في عمليات الفتك والقتل ليس فقط على المستوى الوطني بل العالمي[1].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000 أن الجريمة المنظمة هي التي ترتكبها جماعة إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة والأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة ماديةأخربفالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار الدولة وعلى حياة الفرد؛ إذ تلجأ جماعات وتنظيمات إلى الأساليب غير المشروعة بهدف تحقيق ربح.[2]

الجريمة المنظمة عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، و محكم، تمارس أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع، أو المساس بالمصالح الإستراتيجية، والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول، مستخدة في ذلك العنف و القوة و الفساد [3]

عرف "**سذرلاند كريسيCressey Sutherland** "الجريمة المنظمة على أنها" ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة"، ويعرف معهد بحوث هيئة الجريمة في شيكاغو الجريمة المنظمة بأنها" تشمل الجريمة المنظمة مشاركة الأفراد والجماعات أو غير رسمية وتتصف بما يلي :

- من الأفراد في علميات منظمة رسميا

---

[1] David Tucker2001(What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It**?,** Terrorism and Political Violence,13(Autumn, 2001), pp. 1–14

[2] -تعريف الجريمة المنظمة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على الموقع -www.unodc.org/romena/ar/organized-crime.html

[3]--الجمهورية اللبنانية "وزارة العدل النيابة العامة التمييزية، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها"، ص04 . ينظر للرابط : ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/arabniaba/crime/cairo/saad-a.pdf

- النية لارتكاب الجريمة أو الارتكاب الفعلي للجريمة.

- المثابرة للتآمر خلال الزمن أو الإصرار على التآمر عبر الزمن.

- اكتساب القوة والمال والسعي للحصول على درجة عالية من الأمن السياسي أو الاقتصادي كدافع أساسي .بين الدول

- **تعريف كريسي سذرلاند** Cressey Sutherland " أنها" ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة.

تُعرف أيضا الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد يُشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية، وتشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي، والتهريب والمخدرات، والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي يُرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالتخطيط والترصد والتصميم[1]

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية تقنية تزوير الهويات، وأيضاً الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة،

[1]-أديبة محمد صالح (2009) الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ص 12.

كما توفر عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية المال والسلاح في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها[1]

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية:

ونقصد بها تنقل الأفراد من دولة إلى دولة أخرى بطرق غير قانونية عن طريق التسلل برا أ وبحرا أ وجوا، وبأعداد كبيرة بحثا عن مستوى معيشي أفضل، سواء بالاستقرار في الدولة التي يدخلونها، أو مواصلة رحلتهم نحو مكان آخر، وهم يشكلون خطرا على أمن الدول بمختلف مستوياته، وكل دولة تسعى إلى الحد من هذه الظاهرة

من منطلق أن الهجرة غير الشرعية هي حركة الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع الى أخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا، سياسيا[2]فهي مسعى اجتماعي للعيش الأفضل لكن الانتقال بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا [3] يعد في دائرة الجرم يجب محاربتها.

رغم أن تفسير النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تعتبر الهجرة غير الشرعية تنتج فائض استثماري نتيجة فارق الراتب في البلد الأصل والبلد المضيف حيث تعتبر الهجرة مكسب فردي للمهاجرين ومكسب للدولة المضيفة من جهة ترى نظرية التبعية أنه استغلال من دول المركز لدول المحيط[4] أي بمعنى تكريس التبعية وتثبيت الاستغلال

---

[1]-عثمان علي حسن، (2006،) لإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي، كردستان: مطبعة مناره، ص111–112.

[2]–ناجي عبد النور الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ملتقى قسنطينة 2008 ص 119

[3]**الأمر رقم 66–211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها دخول شخص أجنبي الى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل**

[4]-عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: الحضارة العربية، 2003، ص 14

فهي تنقل الأفراد من دولة إلى دولة أخرى بطرق غير قانونية عن طريق التسلل برا أ وبحرا أو جوا، وبأعداد كبيرة بحثا عن مستوى معيشي أفضل، سواء بالاستقرار في الدولة التي يدخلونها، أو مواصلة رحلتهم نحو مكان آخر، وهم يشكلون خطرا على أمن الدول بمختلف مستوياته، وكل دولة تسعى إلى الحد من هذه الظاهرة

حيث للهجرة عدة انعكاسات منها:

هذه الانعكاسات التي يمكن أن نشير إليها في النقاط التالية:

1- تدفق موجات من المهاجرين غير الشرعيين وتسلل الإرهابيين والمهربين بينه.

2- زيادة الانفاق الحكومي على تأمين المناطق المجاورة لمناطق الصراع.

3- تدخل المنظمات الدولية والحقوقية المرتبطة بالقوى الكبرى.

4- إرباك الدولة بسبب تعدد الجبهات التي تفتح على حدودها.

5- تطور الصراعات من محلية إلى إقليمية بسبب الزحف والعدوى

6- تراجع التنمية في المناطق المتاخمة لمناطق الصراع

تعرف الهجرة غير الشرعية على "أنها التوافد الغير القانوني للأجانب من دولهم الأصلية برا، جوا وبحرا إلى دول أخري بما فيها مناطق العبور" فحسب المادة 3 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم143 تعرفها بأنها "وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى مع القوانين والمعاهدات الدولية".

– فحسب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية تعرف الهجرة الغير الشرعية علي أنها "عبور الأشخاص للحدود دون التقيد بالشروط المشروطة للدخول المشروط إلي الدول المستقبلة "[1]

– وما يزيد من تعقيد، هذه الظاهرة هو ارتباطها بعمل المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية وذلك باستغلال هذه الفئة للتجارة بالأسلحة والانضمام إليها مقابل تمويل رحلاتهم أو رحلات أولادهم [2]

ترى النظرية النيوكلاسيكية أن الهجرة تعد استثمار قادر على إحداث فائض إيجابي يأتي من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في البلد الأصل والدخل المتوقع أن يحصل عليه في البلد المضيف مع احتساب و طرح نفقات النقل والتنقل إلا أن نظرية التبعية ترى بأن الهجرة شكل من أشكال الاستغلال تقوم به على حساب دول المحيط، وتكون النتيجة تعميق الفوارق في المستوى المعيشي والأجور بين الأفراد في الدول المركز وبين أفراد دول المحيط[3]

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن المهاجرين هم الإسفنجة التي تمتص التنمية حسب بعض المحللين لأن زحف الفقراء نحو دول متقدمة بأعداد كبيرة يزيد من عبء البطالة ويزيد من مستوى المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلة والمهاجرين خاصة في حالة ركود اقتصادي، وهو ما يُولد حالات اضطراب داخل الدولة[4].

المطلب الرابع: الاتجار بالبشر:

تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في مادتها 6 الاختلافات بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

---

[1]- صوفيا شراد، " قراءة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والبحر والجو مجلة **الاجتهاد القضائي** العدد 14 افريل 2017 ص-ص 54-64

[2] -Mimche Honore et autres « la féminisation des migrations clandestine en Afrique noir » présenté au **colloque**", mobilité au féminin, Tanger 15-19novembre 2005

[3]-عبد اللطيف محمود (، 2003،) الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: الحضارة العربية، ص 14

[4]-ص عكروم لندة (2013)،" تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، ص– ص 121–127.

1- **الموافقة :** مهما كان نشاط شبكات تهريب المهاجرين فإن الضحايا يوافقون عليه، في حين أن ضحايا الاتجار قد يوافقون عليه في البداية و لكن مواقفهم تصبح غير نافذة إزاء ما يقوم به المتاجرون بالبشر من أعمال إكراه و خداع أو نشاطات استغلالية[1]

2- **الاستغلال:** ينتهي فعل تهريب المهاجرين بوصولهم إلى البلد المقصد أما المتاجرون بالبشر فقد يستمر استغلالهم للضحايا لسنين طويلة إلآ أنه في بعض الأحيان يتحول التهريب إلى اتجار باليشر أو إلى أشكال إجرامية أخرى[2]

3- **عبور الحدود:** يتطلب تهريب المهاجرين دائما عبور حدود دولية، أما الاتجار في الأشخاص فيمكن أن يكون دوليا أو داخليا[3]

أوجه التشابه:

- استخدام دروب وأساليب النقل
- هما جريمتان يعاقب عليهما القانون
- ضحاياهم لا يتعرضون للعقوبة

يقصد بتهريب البشر، تجنيد أشخاص أونقلهم أو إيوائهم عن طريق التهديد بالقوة، أو باستعمالها الفعلي، أو غير ذلك من الأشكال كالاختطاف، او عن طريق الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الذهاب إليها عبر حدود الدول، أو ما عرف بظاهرة الحرقة، والهجرة غير الشرعية، وغالبا ما تكون عملية التهريب هذه مؤمنة، و تعتبر خرقا لقوانين

---

[1]- توبا دوندار واخرون، (2017) فهم جريمة الاتجار بالبشر دليل لمنظمات المجتمع المدني، شركة آشاما المحدودة للطبع، المؤسسة الخيرية لتطوير الموارد البشرية إسطنبول، ص 18

[2]- مرجع نفسه، ص18

[3]- المنظمةالدولية للهجرة، (2010) التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الاساسي، جنيف، ص 24

الهجرة لكل من البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه، من قبل المتورطين في هذه العملية، حيث يتعرض الكثير من الأشخاص المهربين أثناء عملية التهريب إلى مخاطر كثيرة، أ, الموت[1]

المطلب الخامس: الإتجار **غير الشرعي بالمخدرات:**

تعد تجارة المواد المسببة للإدمان وارهاق الجهاز العصبي مجرمة وفق قوانين الدول جميعا الإ في إطار رخص طبية، ونظرا للمكاسب التي يحققها مروجوها زاد العمل في الإتجار بها لتحقيق ارباح مادية سريعة وانضوت هذه التجارة في دائرة الجريمة المنظمة، حيث حوت القوانين الدولية في موادها تجريما للسلوك القائم عليها.

المطلب السادس: الإتجار غير المشروع بالأسلحة

الإتجار غير المشروع بالأسلحة أو التجارة غير القانونية بالأسلحة أو تهريب السلاح أو الذخيرة جريمة تعاقب عليها كل القوانين الدولية إلا أنها ظاهرة في تزايد جراء الإضطرابات التي تصيب الدول مثل ليبيا وتستخدم الأسلحة المهربة من طرف الجماعات الإرهابية والعصابات في المزيد من نشاطات العنف، كما تحقق أرباح طائلة لمهربيها.

ملخص الفصل

تضمن الفصل التمهيدي المتعلق بايتيمولوجية الدراسة التركيز على تحديد المنطقة محل الدراسة وهي منطقة الساحل الأفريقي بتحديدها الجغرافي والسياسي، كما تضمن عرضا لمصطلحات الأمن بأبعاده الوطني القومي والإقليمي وعرض للمصطلحات المرتبطة به كما تضمن عرضا للمعضلات

[1]- محمد بن مسفر وعبد الخالق الشمراني، الجريمة المنظمة، سياسة المكافئ في التشريع الاسلامي والقانون الجنائي، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية سنة 2005 ص 5

التي تعترض تحقيق الأمن وخلص إلى أن المعضلات تفرز التهديدات والأمن لن يتأتى بالقوة العسكرية دون الإقتصادية والدبلوماسية الحذقة.

الفصل الأول

جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: *مقاربة جيو سياسية* لدول الساحل الإفريقي:

المبحث الثاني: التركيبة السكانية في المنطقة

المبحث الثالث: الإمكانات الاقتصادية للمنطقة

مقدمة الفصل:

إن البحث بشأن منطقة الساحل الإفريقي عرف سيلا من الدراسات، كون المنطقة عرفت اهتماما متزايدا بشأن ما تتضمنه من تهديدات على الأمن الدولي، نظرا لتدهور الوضع لدى الفواعل الدولاتية وتواجد فواعل دون دولاتية تؤثر على المشهد الأمني بشكل كبير وتزيد من حدة الاضطراب، هذا من جهة ومن جهة ثانية كون المنطقة مبطن ثروات هامة تجلب طمع الدول الكبرى لاستنزافها.

إن منطقة الساحل الإفريقي هي ذلك الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي تضم الدول التالية :السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، بوركينافاسو، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا[1]

منطقة الساحل الإفريقي رغم الاختلاف في تحديد دولها من مصدر إلى آخر إلا أن خصوصياتها الطبيعية التضاريسية ووضعها الاجتماعي والاقتصادي متشابه وبدرجة اقل الوضعان السياسي والأمني، ونظرا لمحاذاتها لدولتنا الجزائر وتأثير أوضاعها على الأمن الوطني الجزائري، كان من الضروري معرفة هذه الأوضاع بشيء من التفصيل.

[1]-Mahdi Taje (2006) Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défence de l'OTAN, NDC Occasional Paper19, Dec 2006, p6.

تتميز بالخصائص التالية:

- ضعف أنظمتها السياسية
- الصراعات الإثنية
- هشاشة البنية الإقتصادية
- انتشار الجريمة المنظمة
- التواجد الإرهابي

حيث أن نقص روح المواطنة وانتشار الفساد في هذه الدول هلهل مؤسساتها، مما قلل قدرتها في حل الأزمات الداخلية وفتح الباب للتدخلات الخارجية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان

أما الاهتمام بالمنطقة كونها متاخمة للجزائر وترديات أوضاعها ترسم المقاربة الأمنية الجزائرية وتصنع محددات السلوك الأمني وتؤثر على مستقبل الجزائر كدولة إقليمية، وبحكم تشكل المنطقة من عدة دول فضلت التركيز على الدول المتاخمة للجزائر وهي: موريتانيا، مالي، النيجر.

المبحث الأول: *خصوصية دول الساحل*

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وافريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال؛ وكثيرا ما يتم لحسابات جيو–إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر

كلمة الساحل عربية، يعنى بها لغويا الشاطئ، ريف الشاطئ، شاطئ الصحراء، أو جنب اليابس المتصلة مباشرة بالبحر بمعنى شاطئ[1]

عرفت المنطقة تسميات مختلفة من بلاد السودان إلى الصحراء الكبرى أو صحراء التوارق أو الساحل الصحراوي.

خلال المفاوضات التي جمعت بين جبهة التحرير الوطني والوفد الفرنسي في جوان 1960 بلوزان بسويسرا، خلال رد جورج بومبيدو على المرحوم الطيب بولحروف ذكر أن الصحراء مجرد ساحل،

بحر داخله شواطيء تسكنها شعوب ساحلية و الجزائر واحدة منها"[2]

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الأفريقي

تمثل منطقة الساحل الأفريقي الشريط الجغرافي الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وتفوق مساحته 13 مليون كلم،2 والذي يضم الثلث الشمالي لقارة أفريقيا، وتشكل الصحراء الجزء الأكبر من الشريط، أي حوالي 9 مليون كلم [2]

[1] - Mehdi Taje,(2006) sécurité et stabilité dans le sahel africain collège de défense de l'OTAN, NDC ocazsinal paper, 19 décembre 2006, p 06

[2] "Réda MALEK,1995 l'Algérie à Évian, Alger: Dahlab, p

وتشمل منطقة الساحل الأفريقي دول الساحل والصحراء وغرب أفريقيا منطقة الساحل، التي تقع بين خطي العرض °12 و°22' وتضم أجزاء من 12 دولة، وهي : جنوب موريتانيا ووسطها، شمال السنغال، غامبيا، مالي، النيجر، التشاد، شمال بوركينافاسو، نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إيريتيريا، أقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي[1]

وفي دراسة ثانية يذكر أنه يغطي 3053200 كلم2، ليشمل كل من السودان، اريتريا، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وأضيف إليهم بوركينا فاسو، نيجيريا وجزر الرأس الأخضر[2]

من جهته يرى "بلانكو لوباز" (LupezBlanco)، أن ما أسماه بالساحل منحصر في مالي والنيجر وموريتانيا، بالإضافة إلى بعض من أجزاء كل من بوركينافاسو وتشاد. للإشارة فإن هذا التعريف لفضاء الساحل هو تلك المناطق التي تشمل الدول التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا، و التي ما تزال تمتلك نفوذ بها لحد اليوم، ومن خلال هذا المفهوم نلاحظ أن الساحل، معتمد من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا المفهوم مرتبط بشكل واضح بما يعرف بإفريقيا الفرنسية[3]

تعتبر منطقة الساحل رقعة تشبه قوس يبلغ طوله 3،860 كلم وتقع جنوب الصحراء الكبرى مباشرة وتمتد الى الغرب عبر اتساع القارة الافريقية [4]

1- -FREROT Anne Marie,(2011)Imaginaire des Sahariens, Habiter le paysage. Paris : Editions CTHS, collection CTHS Géographie, PP . 10-20

2 -أمحند برقوق (2008) الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية العالم الأستراتيجي الجزائر **مركز الشعب للدراسات الأستراتيجية** العدد ل 7 نوفمبر 2008 ص

3- Yves LACOSTE, (2011)Sahara-perspectives et illusions géopolitiques **», Revue Hérodote**, n°142, (Année 2011): pp 1214

4- **Sahel region, Africa**, February 28,2017,http://theconversation.com/sahel-region-Africa-72569

ويمثل الساحل، الذي يشكل حزاما شبه جافا من الأراضي القاحلة والأراضي الرملية والصخرية، انتقالا طبيعيا وثقافيا بين المناطق الاستوائية الأكثر خصوبة في القارة الى الجنوب وصحرائها في الشمال[1]

تمتد منطقة الساحل الإفريقي من الجهة الشرقية للقارة من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا بحوالي 6000 كلم، المتربعة على عدد من الدول ذات الوجود الكلي وبالنسبة الأكبر لمساحتها في هذا الرواق الذي يتراوح عرضه من 500كلم إلى 700 كلم من جهة وهي: إرتيريا لسودان التشاد النيجر مالي موريتانيا سنغال غامبيا ودول ذات التوغل المتوسط والنسبي لمساحتها من جهة أخرى وهي اثيوبيا، نيجيريا، بوركينافاسو[2]

منطقة الساحل ذات أهمية بالغة من حيث "موقعها الجغرافي و حيوية سكانها محور ربط بين الشمال والجنوب الإفريقي، وظلت منذ العصور الغابرة وحتى عهد قريب البوابة الرئيسة لإفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط و العالم"[3]

ومنه تعددت امتدادات تحديد دول الساحل إلى:

– **الامتداد الأول:** هو ذلك الفضاء المنفتح على البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا الممتد من القرن الإفريقي في كل من: الصومال، جيبوتي، إرتيريا، إثيوبيا مرورا بالسودان تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا.

[1]- Nicholas Reader/IRIN,Backgrounder on the Sahel ,West Africa 's poorest region, https://WWW.crisisgroup.org/africa /west-africa/mali

[2]- Yves Lacoste, , 1995dictionnaire de géopolitique. France : edition flammario, p 1346.

[3]-النائي ولد الحسين صحراء الملثمين، 2007، دار المدار الإسلامي، بيروت، ص 11

الامتداد الثاني: شمال الامتداد الأول ويشمل كل من الجزائر وليبيا.

الامتداد الثالث: على جنوب غرب الامتداد الأول يضم السنغال، غينيا ساحل العاج، بوركينافاسو، ونيجيريا[1]

تقدَّر مساحة إقليم الساحل الإفريقي بأكثر من عشرة ملايين كيلومتر مربع، أربع وستون بالمائة من هذه المساحة عبارة عن صحراء جرداء والثلاثون البقية صالحة للزراعة، ويسكن الإقليم حوالي مائة مليون إفريقي متوزعين على قبائل وأعراق متعددة وبلغات مختلفة أهمها الفرنسية والعربية والأمازيغية والحسانية ولهجات إفريقية محلية كثيرة، كما يعتبر الإقليم أحد أفقر المناطق بالعالم، فنجد النيجر كأفقر دولة بالعالم بأكثر من سبعين بالمائة من السكان تحت خط الفقر في تقرير للأمم المتحدة.و تتضمن المنطقة الدول التالية: بوركينافاسو، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجريا، السنيغال والتشاد وهناك من يضيف الرأس الأخضر والسودان .وغالبا يتم تحديد منطقة الساحل الأفريقي من الناحية السياسية، بأنها المنطقة التي تغطي قوس الأزمات الممتدة من السودان إلى موريتانيا[2]

وبالنسبة لمعهد الدراسات الأمنية (ISS) يرى أنه "لا يوجد تعريف راسخ ومشترك دوليا لمنطقة الساحل أو منطقة الساحل". وهذه المساحات مفهومة، سواء في الأدبيات المتخصصة أو في الممارسة العملية، على نطاق واسع جدا، مثل منطقة السهول الصحراوية الكبرى للصحراء من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، منطقة الساحل هي شريط يزيد عرضه عن 5000 كيلومتر (من الغرب إلى الشرق) وعرضه حوالي 450 كيلومترا. وهي مساحة انتقالية بين المنطقة الصحراوية والسافانا في المجال

[1]- إسماعيل دبش،2014 الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010) مجلة دراسات الدفاع: والاستقبالية استراتيجيا الجزائر المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد الأول ص 55

[2] - Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht, Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition,) Kenya: World Agroforestry

السوداني. "[1] بينما الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول و هي : السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، إرتيريا[2]

أن منطقة الساحل تمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى البحر الأحمر شرقا، ومن جنوب الصحراء الكبرى شمالا حتى شمال غابات السافانا جنوبا، حيث عرف المفكر الفرنسي إيف لاكوست (Yves Lacoste)

أنها "تلك المنطقة التي تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى موريتانيا و المحيط الأطلسي جنوبا، ومن البحر الأحمر شرقا إلى تشاد جنوبا"[3]

[1]- Tor-Gunnar Vågen and Thomas Gumbricht, Sahel atlas of changing landscapes tracing trends and variations in vegetation cover and soil condition,) Kenya: World Agroforestry p 2

[2]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك الأمم المتحدة 14 جوان 2013 ص 02

[3]Jean GALLAIS, 1984Hommes du Sahel, Coll. Géographes, (Paris : Flammarion,), p.8

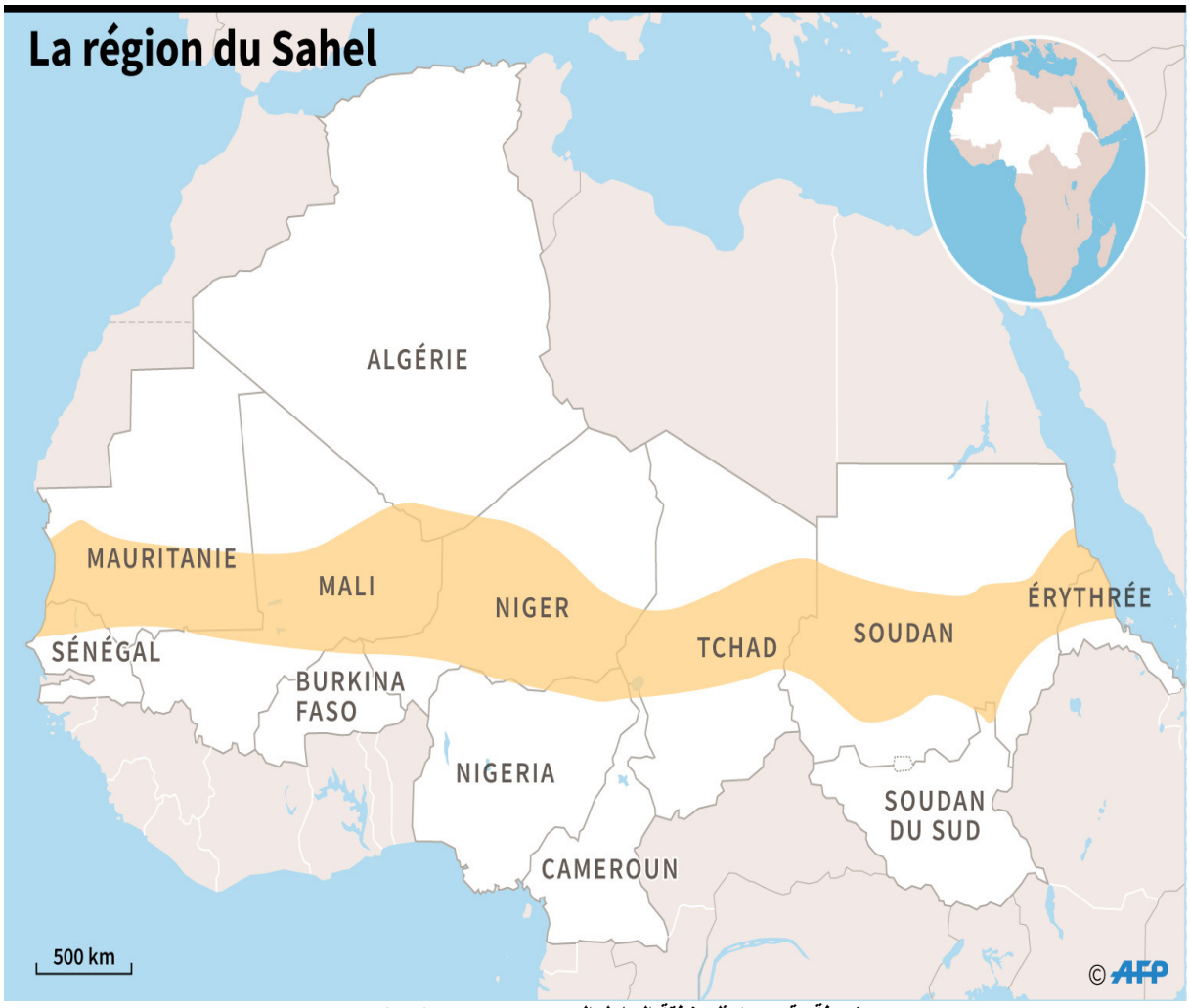

خريطة رقم 01 تمثل منطقة الساحل المصدر almalomat.com

خارطة رقم 02 دول الساحل الإفريقي / المصدر: https:www.bing.com/images/search?view=detailV2&ccid=HhpzfZ%2Bc&id

المطلب الثاني: الخصوصية السياسية

من زاوية سياسية هو ذلك التجمع الدولي الإقليمي الذي أنشأ بداية السبعينات، عندما عرفت المنطقة جفافا حيث تحالفت مجموعة من الدول في منظمة هيئة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل، Comité inter–États de lutte contre la sécheresse au Sahel والتي تضم حاليا 13دولة، هي كل من **موريتانيا، مالي، النيجر، السنغال، تشاد، توغو، بوركينافاسو، البينين، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا و غينيا الاستوائية.**[1]

يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول التالية : السنغال، موريتانيا، مالي،بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، ارتيريا و هناك من يضيف الرأس الأخضر دول تنضوي تحت "تجمع اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف CILSS[2]

أما وفق دول نادي الساحل فتضم: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، ثم أضيفت كل من غينيا بيساو، والرأس الأخضر والسودان وإثيوبيا والصومال وكينيا.(3)

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات. (4)

---

[1] - O. Diallo2010) « Sommet du CILSS : trois défis majeurs », L'Essor, 29 mars 2010 http://www.cilss.bf

[2]-Edmond Bernus et all « le sahel oublié ''Revue Tiers Monde, Année 1993 ; vol 34 N°134, pp :311

[3] -نفس المرجع

[4]-عمار جفال (2008) وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر العالم الاستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد 7 نوفمبر 2008 ص 10

إن هذه المنطقة عرفها الاتحاد الإفريقي بأنها" مجموعة الدول الواقعة على الشريط الساحلي الفاصل بين شمال و جنوب إفريقيا ويشمل: الجزائر وبوركينافاسو وتشاد وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسودان ويضيف السنغال وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا".[1]

بينما الأمم المتحدة تحدد الساحل الإفريقي في تسعة دول وهي : السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، إرتيريا[2] وتحصر أيضا وفق دراسات أخرى في "جنوب موريتانيا ووسطها شمال السنغال غامبيا، مالي، النيجر، تشاد، شمال بوركينافاسو،.نيجيريا، وسط السودان وجنوبه، إيريتيريا، أقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي"[3]

المطلب الثالث: مميزات منطقة الساحل الأفريقي

يتميز الساحل الأفريقي بالمميزات التالية:

1- تتميز دول الساحل بوضع اجتماعي غير منسجم لنزاع الإثنيات والقبائل

2- تأثير المسار التاريخي في بناء الدول

3-ضعف المواطنة يفتح الباب للتدخل الأجنبي[4].

4- ضعف الأداء الإقتصادي والأزمات البيئية أدى الى وجود أزمة مجاعة أثرت في مليوني ضحية خلال الثلاثين سنة الماضية وانتشار الفقر المدقع، حيث يعيش 80 %من سكان تشاد تحت مستوى 1 دولار أمريكي في اليوم و60 % من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة.

---

[1]" محمد ساليك، إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل"، 12 آب/أغسطس 2014،
http://www.peaceau.org/fr/article/strategie-de-l-union-africaine-pour-la-region-du-sahel2010

[2]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك الأمم المتحدة 14 جوان 2013 ص 02

[3]– كريم مصلوح، (2014) الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتيجية ص ص 10-9،

[4]- علي أحمد حسن الصلاح 2005"الدولة الإفريقية ونظرية العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، العدد: 160، سنة 2005

5-انتشار الأوبئة

6-حالات الهجرة والنزوح

7-ثقل المديونية واثارها.

8-جذب الدول الكبرى بغرض أطماع اقتصادية خصوصا فرنسا، الصين والولايات المتحدة على طريق النفط في افريقيا.

9-هشاشة الحدود وتزايد جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة.

المبحث الثاني: التركيبة البشرية

منطقة الساحل الإفريقي متميزة في تركيبتها السكانية بتباين الانتماء القبلي وتعدد الإثنيات مما صعب من إيجاد توليفة لترقية اللحمة الوطنية وأخل بالتوافق السياسي ومنه هلهل النسق الأمني لدول الساحل في معظمها.

حيث الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا، جعلت من المستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه عدة أزمات داخلية (مثل أزمة دارفور في السودان، أزمة التوارق في مالي و النيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في التشاد).[1]

يبلغ عدد سكان بعض دولها حسب آخر إحصاءات لسنة 2018 مايلي:

- موريتانيا 3.840.429 مليون نسمة

[1] Edmon d Bornus, Jean–yves marchal, yveline poncet, le sahel oublié, in : revue tiers monde. (Agriculture, écologie et développement S.D: Marc Dufumier, tome 34, N134, 1993, P.P.306-307

- مالي 18.429.893 مليون نسمة
- والنيجر 19.866.231 مليون نسمة
- تشاد 15.833.116 مليون نسمة[1]

المطلب الأول: التعدد الإثني

تتميز الجماعات الاثنية في الساحل بالتعدد والتنوع فهي جماعات يصعب إحصائها بشكل دقيق، في مالي هناك على العموم 23 اثنية موزعة على 5 مجموعات أساسية (ماند ينق–بولسار–فولتايك–صاحريان–سنغاي) مما يجعل الوحدة الوطنية تتعرض لاضطرابات و هزات كل أثنية تحاول السيطرة على الأخرى وفرض نفسها في ظل غياب الاحترام والاعتراف بالآخر، وهو الوضع السائد في بقية الدول الساحلية الذي يتراوح بين، التعقيد والأكثر تعقيدا، الأمر الذي يجعل الطريق إلى تحقيق وحدة وطنية حقيقية بمثابة وعاء تصب فيه مختلف الاثنيات ليس بالأمر الهين، فضلا عن الجغرافيا الطبيعية الصعبة والهشاشة الاقتصادية التي تجعل هذه الإثنيات في حالة ثوران وهيجان لكون بقائهم على قيد الحياة مهدد[2]

دول الساحل تتعدد فيها العرقيات، إذ نجد في مالي التوارق والكانوري والبولس والسونغاي، البامبارا، الجرما، الهوسا، والعرب.

في النيجر الهاوسا، الكانوري، التوارق، والعرب. أما في تشاد العرب السودانيون3،30/، الباقيرمي، التاما، ماساليت، مبوم، التيدا، الكريش، كانوري، الهاوسا، وفي السودان العرب، و في السودان الجنوبي موبو البانتو المسيحيين وفي بوركينا فاسو موسي 6 البولسا ديولا، بامبارا مور.

[1] - Gérard-François Dumont, ibid. Herré bourges, Claude wanthier,1979, les 50 Afrique. éd : du sevil, paris, France

[2]- Pauline POUPART. Identités religieuses, ethniques, tribales, au cœur des crises**, questions internationale**s, Paris. N :58, DILA, November –December 2012, p 36.

تتميز دول الساحل بتنوع تركيبتها البشرية بتواجد عدة اثنيات، فمالي تتكون عرقيا من البامبارا والسونغاي ولبولس والكانوري والتوارق والعرب، بينما نجد في النيجر قبائل الهاوسا والجرما وغيرها.[1] كذلك تتميز بالتعدد الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية، علاوة على ذلك أثرت أيضا الطبيعة الأنثروبولوجية المعقدة للمجتمعات المحلية في مسار البناء السياسي للدول نتيجة للهيمنة الإثنية على الفضاء العام في دول الساحل الإفريقي, الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الدول في المنطقة[2]

توزعت الجماعات الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية، وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية المختلفة التي لا يجمعهما إي إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية [3]

وترتفع بإقليم الساحل نسبة الولادة، الذي يحوي تسع دول إفريقية تمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى الحدود مع السودان شرقا، ويقدر النمو الطبيعي باثنين في المائة وهذا راجع لارتفاع نسبة الخصوبة بسبعة أطفال للمرأة الواحدة في سن الإنجاب، ومع كل هذا النمو الديموغرافي السريع يعاني الإقليم من ضعف حاد في المؤشرات الاقتصادية والتنموية وانتشار كبير للجهل والصراعات والاقتتال الداخلي[4].منطقة الساحل الافريقي هي موطن لقبائل التوارق " الذين يعودون الى عهود سحيقة من التاريخ، وهم ليسوا سوى مجموعات منحدرة من الأقوام الذين عمروا شمال إفريقيا والصحراء خلال العهود القديمة[5] ويعتبرون جزءا من الأمازيغ، اذ يسمون بأمازيغ الصحراء، وتشارك قبائل التوارق في الساحل الافريقي قبائل وعشائر عربية عديدة [6] هاجرت اليها من المغرب العربي ومصر ومن الجزيرة العربية واليمن من

[1]-عبد الوهاب رزيق، الرهانات الاقليمية في الساحل في استراتيجية القوى الكبرى، **النادي الوطني للجيش**، الاثنين 2015 ص 61

[2]-ساحل مخلوف 2016الساحل الإفريقي بين صراع النفوذ ومتطلبات الأمن الجهوي في الساحل ضمن استراتيجية القوى الكبرى ص 171

[3]-محمد بوبوش الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ص 19

[4]-Cherif OAUZANI, « Mines, À chacun sa part du gâteau ? », Jeune Afrique n°2621, (3-9 avril 2011) : p 18
Georges CAPUS, « Que savons-nous des ressources mondiales d'uranium ? » Clés CEA, no 55, été 2007.3
Emmanuel GRÉGOIRE, « Niger : un État à forte teneur en uranium », Hérodote, N° 142, (2011/3), pp. 210-211

[5]-فيح ج يدي 1982، تاريخ غرب افريقيا، ترجمة السيد يوسف حصر، دار المعارف، القاهرة، ص 43

[6]- أحمد شنة: 2000 العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 31

بينها صنهاجة وهوارة والهلاليين[1] بالإضافة الى قبائل افريقية من الزنوج خاصة في مالي مثل عرقيات المالنك والسراكولي والسانغهاي والدوغنم والبولو أما في النيجر فنجد الهوسا والجيرما والفولاني [2]يقدر عدد التوارق ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة موزعين على النيجر بين مليون ونصف ومليوني نسمة، ومالي حوالي مليون نسمة والجزائر وليبيا وبوركينا فاسو بحوالي خمس مائة ألف نسمة، بالإضافة الى عدد منهم بجنوب تونس، والجنوب الشرقي لموريتانيا، وشمال تشاد[3] ذكر الكاتب الفرنسي جرارد فرانسوا دومون Gerard François Tdumon مايلي:[4] مالي : تضم 23 إثنية، وتتوزع على 5 مجموعات رئيسية موضحة في الشكل التالي:

[1]- صديق مضوي: الساحل الافريقي الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية، دورية الإسلام والعالم المعاصر، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، العدد 2 جانفي 2008

[2]- حرديش لوهاب (،2010) موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الافريقي، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، نوفمبر 2010 ص 23

[3]-Le pays Touareg, site: http:// www. Temoust.org/le – pays – touareg.003

[4]-Gérard-francois dumont, ibid Herré bourges, claude wanthier, les 50 afrique. ed :du sevil, paris, France, 1979

تتشكل التركيبة السكانية لدول الساحل من عدة قبائل واثنيات نذكرها في الاتي:

الاثنيات و القبائل في مالي

السونغاي Songhai	الصحراويين Saharien	فولتا Voltaique	البولزار Pulsar	الموندنغ Mandique
	المور Maures	البوبو Bobo	البول Peul	البانبارا Bambara
	العرب Arabes	سينوفو Sénoufo	التوكولور Toucouleur	السونينكي Soninké
	الطوارق Touareg	المينيانكا Minianka		المالينكي Malinké البوزو Bozo

هيمنة أربع مجموعات إثنية رئيسية على منطقة الساحل الإفريقي رغم تواجد العديد من المجموعات العرقية بتفرعاتها، وتشمل هذه المجموعات : الطوارق Tuareg الذين يتكلمون التامشيك Tamasheq، العرب الذين يتحدثون الحسانية Hassaniya وهي لهجة عربية، الفولب الذين يتكلمون الفولفولد Fulfulde وأخيرا السونغهاي Songhai التي تسمى لغتهم أحيانا ب كوربورو سني Koroboro Senni[1]

السكان البيض يعيشون في الجزء الشمالي من الساحل الافريقي و "" السود"" في الجزء الجنوبي ففي موريتانيا ثلثا سكانها من المور Maures، ولكن هذه النسبة تشمل معظم الحراطين. فالسود (الحراطين) Haratines يحتلون الحدود الجنوبية الساحلية القريبة لنهر السنغال ويخضعون لسيطرة المور منذ الاستقلال، وهكذا تعاني موريتانيا من التنافس بين المور و العرب –البربرو السود– الأفارقة

أما فيما يخص مالي فتضم حوالي ثلاثة وعشرون (23) إثنية، وهي تتنوع على خمس مجموعات رئيسية موضحة في الشكل التالي:

في وسط منطقة الساحل الإفريقي، نجد دولة النيجر تتكون غربا من قبائل دجيرما–سونغاي –Djerma Songhais ويمثلون حوالي 22 % من مجموع السكان، وفي وسط وشرق البلاد نجد قبائل الهوسا Haoussas 56% وفي شمال النيجر نجد الطوارق إذ يمثلون حوالي 10% من السكان، ولدى النيجر أيضا قبائل وإثنيات أخرى مثل الفولا Fulas أو كانوري Kanouris أو توبو Toubous أو غورمانتشي Gourmantchés، وعلى العموم تمثل قبيلة دجيرما Djerma القوة العسكرية للنيجر، وقبيلة الهوسا القوة الاقتصادية

[1]- Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahra –Sahel Region Gérrard – François Dumont. Ashgate, United Kingdom 2014 p 5

المطلب الثاني: التعدد الديني

تتعايش في منطقة الساحل، الديانات المسيحية و الوثنية و الإسلام، ....و يقدر عدد السكان في دولة مالي و النيجر بنسبة 94 % من المسلمين مقابل 4% من الوثنيين و 2% من المسيحيين [1]

أصبح من الصعب في الأونة الأخيرة تعداد عدد السكان الذين يعيشون في منطقة الساحل الإفريقي لتخوف هؤلاء من هذه العملية (التعداد السكاني) فمن جهة نلاحظ أن المحققين لا يأبهون لذلك في ظل بيئة داخلية و إقليمية تعمها الإضطرابات، ومن جهة أخرى إهمال دول هذه المنطقة منذ عقود العمل على جمع الاحصائيات المتعلقة بالأفراد وبالطبيعة[2] وذلك راجع لوجود عامل يطمس جمع وتفسير البيانات وهو " الحدود الوطنية "[3]

المطلب الثالث: خصوصيات الدول من الناحية السكانية

تتميز دول المنطقة بخصوصيات في التركيبة السكانية نعرضها في الآتي:

1- **تشاد**

تقسيم سكان تشاد إلى ثلاث مجموعات : مجموعة السارا: وموطنها الجنوب المداري الرطب في حوض الشاري واللوغن وجنوب البحيرة يقطن في هذه المنطقة مجموعة من الإثنيات أغلبيتها متحدثة باللهجات السودانية أصلهم من الزنج، وكما نجد مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف التي تضم عدة اثنيات تنتمي إلى قبائل محلية افريقية كقبائل الباما الكانوري الفولاني والعرب، و ثالث مجموعة تسمى بالتوبو ذات

[1]- Gérard – François Dumont, La Géopolitique des Populations du Sahel, Cahier du CEREM (centre d'études et de recherche de l'école militaire) 2009 pp 33-46 consulté sur https//halshs archives-ouvertes. fr. halshs Pauline Pouart Identités religieuses, ethniques, tribales au cœur des crises, **Question internationales** N°58 Novembr

[2]-christian bouquet, peut-on parler de « seigneurs de guerre » dans la zone sahélo – saharienne ? (Entre vernis ideologique et crime organisé), in **: afrique contemporaine** N0245.01-2013.p .89

[3]- **ibid**, p.p.89-90

أصول نيلية سوداء (تمثل 2% من مجموع سكان تشاد) بحيث تتمركز في جبال " تبسى" وهضاب " انيدي" ومنطقة " بروكو" في شمال تشاد وشمال شرقها تتمركز فيها اثنتين وهما " الكرى" " الدزا"

2- موريتانيا

ثلثي 3/2 السكان هم مورسى MAURES وهم شعوب أمازيغ يقطنون في الجزء الغربي ولهم معظمهم من الحراتينSHARRATIN وهم خدم سود أحفاد العبيد، كما نجد البيدان BEIDANES وهم من المورس البيض، أما السود فيقطنون حدود الساحل ووادي نهر السنغال. فموريتانيا تعتبر معبر التنافس المورس، العرب، البربر، والأفارقة السود

تتنوع الديانات في منطقة الساحل الإفريقي بتنوع التركيبة السكانية، إلا أن الديانة الإسلامية هي التي تغلب في معظم دول المنطقة، [1]

الظروف الطبيعية القاسية وعجز بعض الدول في توفير الحاجيات الأساسية للسكان عبر كامل التراب الوطني يجعل السكان يتمركزون في مناطق دون الأخرى في النيجر 6 %، من السكان يتمركزون في القسم الجنوبي الغربي للبلاد فالعاصمة نيامي بحوالي900،000 ساكن مما يجعل ¾ من الإقليم شبه فارغ، وفي مالي العاصمة باماكو بحوالي1,5 مليون ساكن أي 12% من مجموع السكان، بالمقابل النصف الشمالي قليل السكان.[2]

يقول الباحث الطارقي محمد عبد اللطيف: "أن قبائل الطوارق سمت نفسها إمازغن نسبة إلى جدهم إمازيغ بن كنعان بن حام لنقاوة بن نوح". وهذا ما يدفع الكثير من دعاة الأمازيغية إلى اعتبار

[1]-بدر حسن الشافعي، الدعوة الإسلامية في افريقيا ...نجاحات بالرغم من التحديات، قراءات **افريقية**، العدد 13، سبتمبر 2012، ص 08

[2] Gérard François DUMENT.la géopolitique des populations du Sahel, Revue géopolitique Diploweb.com, 2010, p 3. Télécharger du : http://portail-dfle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135,.

الطوارق رمزا متفردا وأصالة الثقافة الأمازيغية بتجلياتها المختلفة، وعن هذا التداخل بين المكونين الثقافيين الأمازيغي والطوارقي يعتقد بوفيل BOVILL.W.E بأن:" أغلبية الجماعة البربرية التي تعيش في الصحراء الكبرى تتألف من الطوارق."ج

– الطوارق هم أحفاد الملك ارمانت أو الجرمنت : يرى بعض المؤرخين أن الطوارق هم أحفاد الجرمنت الذين عاشوا بسهول فزان، بليبيا وقد شكك مؤرخون آخرون في نسبة الطوارق إلى الجرمنت، وساقوا على ذلك أدلة منها أن الجرمنت حسب المؤرخين القدامى على رأسهم كهيرودوت هم ذوي البشرة السوداء، أما الطوارق فهم البيض ولم يتأثرون بارتداء اللثام، ثم أن الشعوب التي شاركت مباشرة في تكوين الطوارق لم تسكن فزان، وهي قبائل أ زناكن .مسوفن، واد

–الطوارق هم الطوارق :هذا اتجاه رابع جسدته كتابات وأصوات من داخل أبناء الطوارق أنفسهم يشدد على خصوصية واستقلالية الإنتماء العرقي والثقافي للطوارق بعيدا عن التجاذبات الإيديولوجية بين دعاة القوميتين العربية والأمازيغية، والتي تحاول تجييرهم لصالح هذا الطرف أو ذاك على حساب انتمائهم الهوياتي .ويرى هذا الإتجاه أنه من استحالة الحسم العلمي في المسائل الأنثروبولوجية هو انتماء الطوارق إلى الأمة الإسلامية وفضائها الثقافي والحضاري، وهو الإطار المرجعي الذي أسهم الطوارق جنبا إلى جنب مع إخوانهم من أبناء العرب والبربر والزنوج في بناء نسقه المعرفي

الظروف الطبيعية القاسية وعجز بعض الدول في توفير الحاجيات الأساسية للسكان عبر كامل التراب الوطني يجعل السكان يتمركزون في مناطق دون الأخرى في النيجر 6 %، من السكان يتمركزون في القسم الجنوبي الغربي للبلاد فالعاصمة نيامي بحوالي900،000 ساكن مما يجعل ¾

من الإقليم شبه فارغ، وفي مالي العاصمة باماكو بحوالي1,5 مليون ساكن أي 12% من مجموع السكان، بالمقابل النصف الشمالي قليل السكان.[1]

تتميز الجماعات الاثنية في الساحل بالتعدد والتنوع فهي جماعات يصعب إحصائها بشكل دقيق، في مالي هناك على العموم 23 اثنية موزعة على 5 مجموعات أساسية (ماند ينق–بولسار–فولتايك–صاحريان–سنغاي) مما يجعل الوحدة الوطنية تتعرض لاضطرابات وهزات كل أثنية تحاول السيطرة على الأخرى وفرض نفسها في ظل غياب الاحترام والاعتراف بالآخر، وهو الوضع السائد في بقية الدول الساحلية الذي يتراوح بين، التعقيد والأكثر تعقيدا، الأمر الذي يجعل الطريق إلى تحقيق وحدة وطنية حقيقية بمثابة وعاء تصب فيه مختلف الاثنيات ليس بالأمر الهين، فضلا عن الجغرافيا الطبيعية الصعبة والهشاشة الاقتصادية التي تجعل هذه الإثنيات في حالة ثوران وهيجان لكون بقائهم على قيد الحياة مهدد[2]

- يغلب على المنطقة الطابع الريفي حيث يقارب 76% من عدد السكان

المبحث الثالث: الإمكانات الاقتصادية لدول الساحل الأفريقي

منطقة الساحل الإفريقي منطقة غنية بالثروات الباطنية فهي تزخر بالذهب واليورانيوم والنفط والغاز والحديد "حيث تتوفر موريتانيا على حقل "شينقيتي" النفطي، بوسط البلاد، والذي تم اكتشافه في عام 2001"، بالإضافة إلى بعض الحقول التي لم يبدأ استغلالها بعد، على غرار "بانا" و "تيفيل" و"تييوف"

[1] Gérard François DUMENT.la géopolitique des populations du Sahel, Revue géopolitique Diploweb.com, 2010, p 3. Télécharger du :

http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135,.

[2] Pauline POUPART. Identités religieuses, ethniques, tribales, au cœur des crises, questions internationales, Paris. N :58, DILA, November –December 2012, p 36.

بالإضافة الى الحديد بمنطقة، "الزويرات" و"رويسات" و"تازاديت" و"فديريك" و"كدية إيجيل والنحاس في منطقة "آكجموجت"، [1]

تشترك دول الساحل الافريقي من الناحية الاقتصادية بوجود اقتصاديات متدهورة وضعيفة، وذلك بسبب:

- هشاشة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعية.
- انتشار الفقر والبطالة المتزايدة مما يؤدي لظهور عدة أزمات.
- التسيير الغير عقلاني للثروات والعوائد من الموارد الأولية.
- الواقع السياسي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي:

تجدر الإشارة الى الاكتشافات البترولية نجد تشاد وموريتانيا إضافة الى السودان، بالإضافة الى احتلال النيجر المرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج اليورانيوم والرابعة عالميا بعد كندا، استراليا، كازاخستان بإنتاج يقدر ب 3434 طن سنة 2006 [2]

كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم2 وهو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، وكذا نهر السنغال السادس من حيث الطول

[1]–A. ANTIEL et D. VIGNERON, «Le Sahel, entre rentes et économie de subsistance»، in : Sahel en crises, **Questions internationales,** (n° 58, novembre-décembre 2012

[2]محمود ابو العينيف واخرون، ص: 1

والخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه[1]

منطقة الساحل "ممتدة على شكل حزام على مسافة 3862 كلم^2 من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا أي من داكار الى جيبوتي مرورا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، و السودان مغطية مساحة 3.053.200 كلم2 ..... يسيطر على الطرق التجارية و يتمتع بثروات طبيعية و معدنية مثل الألماس و النحاس و يقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن و اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن والكوبالت و الذهب و الزنك و الرخام و الحديد خصوصا في تشاد و موريتانيا ....بالاضافة الى الأنهار مثل نهر النيجر الثالث افريقيا بعد النيل و الكونغو طوله 4160 كلم و مساحته 2 مليون كلم^2 يربط كورسا ببماكو و كذلك نهر السنغال السادس افريقيا [2]

أما حاليا فتعرف بأنها منطقة عبور والتجارة بالسلع غير الشرعية سواء الأسلحة، المخدرات، الموارد الطبيعية أو المعادن .فمصطلح الساحل مشتق من كلمة عربية تعني هامش أو شاطئ أو المنطقة المحاذية للصحراء أو التي تلي الصحراء مباشرة[3]

حيث تملك نيجيريا احتياط يقدر بـ 37,2 مليار برميل كما تملك النيجر 300 مليون برميل[4]. بينما الأورانيوم الذييعتبر من أهم مصادر الطاقة للتسلح النووي الذي يمس الأمن والسلم الدوليين، تعد

[1]- مجدي الداغر (2006) أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم، القاهرة، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، ص 114

[2]جارش عادل تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائر **يالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية** ب س ن ص 2

[3]Retaillé Denis et Walther Olivier, "Guerre au Sahara-Sahel : la reconversion des savoirs nomades ", L'Information géographique -

[4]BP. **Statistical Review** of world energy. p 6.

النيجر ثاني دولة إفريقية في إنتاج الأورانيوم بنسبة 4,8%، بعد ناميبيا 7,8% بنسبة كذلك مالي تتوفر على احتياط معتبر من الذهب الأورانيوم النفط، خاصة بعد اكتشافات حوض تاوديني (Taoudenni)، في منطقة الاير بالنيجر نجد توفر اليورانيوم بكثرة، وهو ما يجعل النيجر رابع منتج عالمي لليورانيوم[1] في أذرار ايفوراس المالية انتشار كبيرا لمناجم الحديد وموارد معدنية بالإضافة الى الذهب والنفط والغاز ونظرا لهذا الزخم الباطني من الثروات أصبحت محل أطماع الدول الكبرى، حيث ذكر

الأستاذ رابح لونيسي أن تسمية الساحل ليست تاريخية بل إعلامية من صنع المخابرات الفرنسية لأن معنى الساحل مرتبط بالبحر، وفرنسا لها رغبة في العودة إلى المنطقة وفرض مشروعها السابق في فصل دول الشمال الإفريقي عن الصحراء، عبر فرض القوانين الدولية للبحار على الصحراء، ومنه هيمنة الدول العظمى على ثروات منطقة الساحل والتي تزخر بالمعادن والنفط والغاز والطاقة الشمسية.

حيث دعى الأدميرال الفرنسي "جون دوفرسك" من باماكو (عاصمة مالي) يوم 16 فبراير 2013 الأمم المتحدة إلى ضرورة التفكير في الاستلهام من قانون البحار لتطبيقه على الصحراء، وهذا ما يعني رغبة الدول العظمى في التحجج بمحاربة الإرهاب من أجل تطبيق سياستها وهيمنتها الاقتصادية

معدل الخصوبة تتراوح بين 30–48 بالألف مع انخفاض معدل الوفيات الى حدود 13–22 بالألف، أما معدل النمو 2/ ارتفاع نسبة الخصوبة الى 7 أطفال للمرأة [2] أما نسبة الأمية 42/ موريتانيا 83/ النيجر[3]

[1]René Otyek 1986, la politique exterieure de la Libye, ed Karlhala, Paris, p 78

[2]–نفس المرجع.

[3]الحسين الشيخ العلوي منطقة الساحل الافريقي و معبر الموت الدولي مركز الجزيرة للدراسات 31أوت 2015 ص2 و 3

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي خزانا هاما للموارد الطبيعية باحتضان أراضيها لمصادر الطاقة ولمختلف أنواع الثروات المعدنية النفيسة والنادرة إلى جانب البترول والغاز الأورانيوم، الفوسفات، الذهب، الزنك، النحاس...إلخ، ذات قيمة أولية لتكنولوجية المواصلات والأسلحة الحديثة *تحوي النفط والغاز واليورانيوم*[1].

للتأكيد على ثقل المحدد الطاقوي في هذه المنطقة نلاحظ لغة الأرقام المتعلقة بالاحتياطات الطاقوية التي تحويها البلدان الساحلية تملك نيجيريا احتياط يقدر بـ، 37,2مليار برميل كما تملك النيجر 300مليون برميل [2]. بينما الأورانيوم الذييعتبر من أهم مصادر الطاقة للتسلح النووي الذي يمس الأمن والسلم الدوليين، تعد النيجر ثاني دولة إفريقية في إنتاج الأورانيوم بنسبة 4,8%، بعد ناميبيا 7,8% بالنسبة كذلك مالي تتوفر على احتياط معتبر من الذهب الأورانيوم النفط، خاصة بعد اكتشافات حوض تاوديني (Taoudenni)،

ومنه تعد الثروات الباطنية المحتواة في أراضي منطقة الساحل منبع اغراء الشركات الأجنبية للتهافت على المنطقة قصد استغلالها بما يضمن للدول الكبرى أرباحا طائلة في ظل ضعف دول الساحل وافتقارها للوسائل والإمكانات والقدرات التي تسمح لها باستغلال هذه الثروات

"تشترك دول الساحل الإفريقي من الناحية الاقتصادية بوجود إقتصاديات متدهورة وضعيفة، كنتيجة طبيعية لتراكم عدة عوامل و أسباب من بينها[3]

- "هشاشة وعدم نجاعة البيئة التحتية التعليمية

[1]الحسين الشيخ العلوي تجمع الساحل الخماسي. تنسيق في ظل التعقيدات مركز الجزيرة للدراسات 22سبتمبر 2014 ص:2

[2] BP**. Statistical Review** of world energy, Op.cit. p 6.

[3] -Mehdi Taje, la sécurité du Sahara et du Sahel : l'importance stratégique du Sahel, In : calrier du cerem (centre d'études de recherche de l'école militaire. N 13, paris : France. Décembre 2009.p. 16 2

– عدم استقرار الموارد الزراعية وهي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم

– إنتشار الفقر والبطالة المتزايدة ما يؤدي حتما إلى ظهور عدة أزمات، فهذا يؤدي إلى اليأس ويساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد ن الخلافات والتطرف.

– تحويل مداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروة معدنية على وجه الخصوص تلك التي تجنيها من تصدير النفط نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة، ما أدى إلى تفاقم مشاعر إحباط ومطالب المستبعدين

– دور الظروف الطبيعية والعوامل المناخية السيئة كالكوارث الطبيعية المفاجئة والجفاف في تفاقم الوضع والتدهور الاقتصادي بالمنطقة

– يظهر فشل دول الساحل الإفريقي من تدهور إقتصادياتها خاصة في الميدان الزراعي، والسبب الرئيس لعدم إستقرار الموارد الزراعية هو الظروف المناخية الصعبة التي تمر بها هذه الدول، فالفضاء الساحلي يتميز بفصلين : فصل جاف طويل وفصل ممطر قصير (يستمر الفصل الممطر في السنغال، مالي، وبوركينافاسو قرابة ستة أشهر من ماي /جوان إلى أكتوبر /نوفمبر)"[1]

الواقع السياسي و الاجتماعي لدول الساحل" يجتمع الباحثون الأكاديميون و الممارسون السياسيون على أن الساحل الإفريقي جملة من الخصائص التي منها تتغذى المشاكل السياسية و الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة مايمكن إرجاعه إلى ثلاث أسباب رئيسية"[2]

[1] -Herré Bourges, claude Wauthier, Les 50 Afriques…Ed : Du Seuil, Paris, France, 1979.P 335

[2] -Jean-Paul Ajam Christian Morrison, Sophie Chauvin et Sandrine Rospale, Conflits et croissance en Afrique : le sahel, Vol.01.OSDE : centre de développement de l'organisation de Coopération et de développement Economique. France.1999. p.10.

– "عوامل تقليدية تتغذى من التنوع الأثني والديني واللغوي وما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة

– عوامل بيئية تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة الفقيرة لمختلف مقومات الحياة وموارد العيش ما أدخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول واحتكار منابع المياه عنصر الحياة

– عوامل سياسية ترتبط بظاهرة الدول الوطنية وتتميز إجمالا باللاعدالة في توزيع الثروات لإستنادها على الإنتماء الإثني، وباستفراد أقلية عددية لا تزيد عما نسبته 2% من مجموع السكان بإمتيازات السلطة وماتتيحه من السطو بأموال الدولة وإمكاناتها نتيجة انتشار الفساد وضعف اليات الحد منه

ورثت دول الساحل الإفريقي حدودها الوطنية بعد التقسيم الإستعماري لها ما أدى إلى فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع"[1]

التماثل في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية و ما كان له من إنعكاس على طبيعة الحياة السياسية والقائم بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة، خاصة وأن بعض القبائل المستوطنة لها امتدادات عابرة للأوطان مما يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على تماسك الوحدة الوطنية و ضعفها"[2]

"بحيث غياب و ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الداء المؤسساتي يؤدي إلى إستحالة بناء اليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية"[3]

[1] Mehdi Taje, les vulnerabilite du Sahel, In : CEREM.N12.mai 2009

[2] Benoit levrance, Dynamiques islamiste au Sahel Francophone, Memoire de fin d'études pour obtenir le diplôme d'étude approfondies institus Français de geopolitique, juin 2005, p. 33

[3]-أمحند برقوق، الساحل الأفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، في العالم الاستراتيجي، الجزائر، **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية**، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 02

المطلب الثاني: مقدرات اقتصادية لدول الساحل.

تتميز دول الساحل كل على حدى بمقدرات اقتصادية هامة نذكرها في الآتي:

1-موريتانيا

لها ثروة من الحديد مقدرة ب 100 مليون [1] "، والكثير من الموارد المعدنية والنفط بالإضافة الى الموارد البحرية الهامة التي تؤهلها لتكون محطة اجتذاب استثماري من قبل الدول الكبرى المتنافسة على الثروات.

2-مالي

يوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم، ويعد استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد، تشتهر بكميات الذهب حيث تعتبر ثالثة افريقيا بعد جنوب افريقيا وغانا حيث يقدر احتياطي البلاد منه ب 800 طن، حسب بيان وزارة المعادن و الطاقة قبل عام 2013 وتتواجد أبرز مناجم الذهب بمناطق كاراكوتو وسياما وكوديرا*[2] حيث أن منجم كالانا ومنجم ياتيلا ومنجم لولو وفابولا وميسيني وموريلا وتوجد مناجم لليورانيوم في شرق "كيدال" في الشمال، وشرق "موبتي" القريبة من الحدود البوكينابية، إضافة إلى منجم للبوكسيت، والذي يعتبر المادة الأولية لصنع الألمنيوم.

[1]- أمحند برقوق التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **جريدة الشعب**، العدد 14466، جانفي 2008

[2]- وكالة الأناضول للأنباء مالي الكنز الإفريقي فريسة لباريس 2013/01/24ص 57

3-النيجر

له ثروة مائية حيث يعد نهر النيجر ثالث أنهار إفريقيا طولا حيث تزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع[1] تعتبر النيجر ثالث مصدر لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا، و تحتل المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 في المئة من الإنتاج العالمي [2] وتغطي ما نسبته 12 في المئة من احتياجات الاتحاد الأوروبي

خاصة في الشمال، مثل منجم "أرليت" و"آزليك" و"أكوتا" فالنيجر هو صاحب رابع احتياطي، بعد كل من كازاخستان وكندا وأستراليا [3]

وعلى صعيد آخر، تتربع النيجر على حقول بترولية مهمة بمنطقة "تيرميت تينيري بالإضافة الى آبار "زيندر" بمنطقة "تانوت"، ويعتبر منجم "سميرة هيل" للذهب بمنطقة "تيرا"، القريب من الحدود البوركينابية، الأهم على المستوى النيجيري.[4]

ملخص الفصل:

تضمن الفصل عرضا مفصلا عن منطقة الساحل بتحديد خصوصياتها الاجتماعية السياسية والبيئية من خلال عرض موقعها الجغرافي وتحديد دولها، كما تم التطرق إلى الوضع المزري الذي تعيشه دول الساحل من تفكك اجتماعي وهشاشة سياسية وفقر مدقع رغم ثرائها الموردي بالمعادن الثمينة التي تنهب من قبل الدول الكبرى.

دول الساحل رغم مايجمعها من مصير مشترك وتاريخ مشترك غلآ أن التفكك العرقي والسياسي وصعوبة التضاريس ضعف مقدورها على النهوض رغم ما تزخر به من ثروات باطنية تؤهلها إلى تجاوز أزمتها.

[1]-أمحند برقوق التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **جريدة الشعب**، العدد 14466، جانفي 2008

[2]-sky News عربية أبو ظبي من مكافحة الإرهاب إلى الثروات.. لماذا الإهتمام بدول الساحل؟

[3]-موقع سكاي نيوز مقال بعنوان مكافحة الإرهاب إلى الثروات.. لماذا الاهتمام بدول الساحل؟ أبو ظبي 2021/10/21

[4]- أمحند برقوق التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، **جريدة الشعب**، العدد 14466، جانفي 2008

الفصل الثاني

المعضلات الأمنية في دول الساحل الافريقي

المبحث الأول: هشاشة دول الساحل والوضع الإجتماعي والإقتصادي

المبحث الثاني: التهديدات الإرهابية في الساحل الأفريقي

المبحث الثالث: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

مقدمة الفصل

ذكر «غوردن هايدن» أنه باستثناء إثيوبيا لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء أن تطور بنفسها أنظمة دولها حيث أن أنظمتها مهلهلة لا يوجد بها استقرار سياسي إذ أنها مرتبطة بدوائر خارجية فبعد استقلال إفريقيا ترك المستعمرون الأوربيون ورائهم جماعة كونوهم تكوينا خاصا وحافظوا على الارتباط بهم مستغلين حاجة الدول حديثة الاستقلال إلى جيش يحمي حدودها ويؤكد سلطة الحكم الجديد[1].

حيث أنه "تغيرت طبيعة النزاعات في المنطقة وأخذت شكل أزمات عالية الكثافة وخارجة عن الحدود الوطنية، وإعتبارها نزاعات هجينة للغاية بين الرهانات الداخلية الإثنية الدينية والاقتصادية [2]

إضافة إلى الفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية والأحزاب التي انتجت إفرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي خلقت جو من اللاستقرار والتميز العرقي بين القبائل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو خارجها[3]

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في الساحل الافريقي وما نتج عنها موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية، جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر

[1]-عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية في الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الجزائر دار الجامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 401

[2] - Axel Augé les Soldats de la paix en Afrique Subsaharienne In : Guerres mondiales et conflits contemporains, N229,01/2008, p, 46

[3]-مصطفى بخوش منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيو اقتصادية في العالم الاستراتيجي الجزائر **مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد** 7 نوفمبر 2008 ص 21

وفي توتر دائم حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية [1]

خلقت هذه الحركيات الأزموية في منطقة الساحل الإفريقي حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية التي لا تقتصر فقط على إختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وبالنظر إلى هشاشة هذه الدول على المستوى الاجتماعي ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقوية وكذا الحسابات الجيوستراتيجية للدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[2]

تصنف منطقة الساحل الإفريقي حسب دراسة صادرة عن قاعدة بيانات النزاعات المسلحة ومشروع بيانات الأحداث (2021) من بين أخطر عشر (10) نزاعات لعام 2021، مما يؤكد على خطورة الوضع الأمني ويكشف عن معضلة لإنعدام الأمن ...فالنزاعات الحالية التي تعاني منها افريقيا تنبثق من "الخطيئة الأصلية " للإستعمار وبناء الدولة غير المكتمل (Deng & Zartman2011) (Frowd&Sandor) تبني منظور العنف و التدفقات غير المشروعة عبر الحدود و إقامة الدولة المحدود لفهم انتشار النزاع الداخلي في منطقة الساحل [3]

[1] أمحند برقوق الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية ص 3

[2] - أمحند برقوق، فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى االتدخلات الأجنبية في الساحل الافريقي منشور **جريدة الأحرار** 26 جويلية 2010 على الرابط http://Sauet-alahrar.net/oldsite/modules.php?Name=News fils=artcle Side=17930

[3] بن طوبال لبنى –أدمام شهرزاد الروابط العرقية عبر الحدودية كمحفز لانتشارية النزاع الداخلي : منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا **مجلة السياسة العالمية** المجلد 6 العدد 1 السنة 2022 ص ص 552–569

المبحث الأول: هشاشة دول الساحل والوضع الإجتماعي والاقتصادي

تظافرت عدة عوامل شكلت المعضلات الأمنية المهددة لدول الساحل

المطلب الأول: ضعف الأنظمة السياسية

يفرق باري بوزان بين الدولة State والقدرة Power، إذ يرى أن القوة تحدد في قدرات النظام السياسي ومقدراته العسكرية والاقتصادية ومدى الانسجام والتنسيق في توفير الشعور الاجتماعي السياسي للدولة [1] ولايمكن إقرار ضعف دولة إلا بوجود :

1- الإفتقاد إلى مصادر الشرعية

2- العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي

3- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء الوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء[2]

دول منطقة الساحل الإفريقي تعيش وضعا مضطربا جعلها تصنف ضمن الدول الفاشلة التي حددت معالمها، ففي مقاربة باري بوزان بشأن الحروب الأهلية يرى أن إنهيار الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء و الدفاع عن كيانها ووجودها[3]

ترزح دول الساحل الإفريقي تحت وطأة عوامل متفاعلة أدت الى هشاشة دولها وانسيابها في وضع التردي والضعف، شكلت معضلات تقلل من حظوظ هذه الدول في الاستقرار، نعرضها باختصار مع التفصيل ضمن المطالب اللاحقة.

تكاثفت عدة عوامل أدت الى هلهلة الأنظمة السياسية لدول الساحل نلخصها في الآتي:

---

[1]:Hugon (http:// www.conflits org/index983.html)P p 155

[2]Lange Hove Luk Van 2004 « Regionalising Human Security in Africa »UNU-CRIS Occasional Papers p 07 (http://www.ucl.ac uk/library/accs 0207 shtml)

[3]- مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة، دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة باتنة 2009، ص 33

1-مخلفات الإستعمار:

لم يترك الاستعمار دول الساحل الافريقي على قدرة إنمائية بقدر ماحطم تماسكها الاجتماعي والسياسي وأرهل اقتصادها وزعزع أمنها حيث لم يكتف بذلك بل بقي ينهش من خيراتها على حساب نهضتها حتى بعد استقلالها و في هذا السياق ذكر فيليب هيجون philippe Hugon في مؤلفه إفريقيا بين القوة والهشاشl'Afrique entre puissance et vulnérabilité الحدود تشكل اثار العنف التاريخي في ذبح افريقيا، وفق المنطق الإستعماري حيث أن "التغييرات الحاصلة بعد الاستقلال أخلت بالحدود الإثنية و بالحياة التقليدية في دول الساحل" [1]

2-أزمة بناء الدولة:

دول الساحل ارتبطت بفكرة القائد التاريخي مما"جعل أجهزتها و مؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة وبعض القوى الاقتصادية والاجتماعية [2] ولم يسمح بتطوير أنظمتها في سياق ديمقراطي تلعب فيه المؤسسة الدور المنوط عوض شخصنة نظام الحكم.

3-الإختلافات الإثنية و اللغوية: بحكم التعدد الاثني بين Touaregs, Peuls Toubous et Dongons, Zarmas et Haoussas, Songhais, Malenké, Maures والصراعات القائمة بينها، لم يتحقق الاندماج والتماسك الاجتماعي مما عزز النعرات والصراعات التي افقدت الدول استقرارها

4- الولاءات القبلية : تأثر النخب الحاكمة بالولاءات القبلية والانتماءات الإيديولوجية في ظل ويلات الجوع و المرض والتشرد، حتى إنها هددت وجود بعضها[3]

---

[1]*-Olivier Hanna – Guillaume larabi : « Jihad au Sahel »Editeur Bernard Giovanangeli, Paris 2015,P-11

[2]-**عمار جفال** مركز البحوث الإفريقية التقرير الاستراتيجي الإفريقي القاهرة 2001

[2]- مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية،- 2001 ص 9

[3]- نفس المرجع

5- **ضعف الأداء الاقتصادي:** حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجزالتنمية في دول المنطقة، ونجد أن 80 %من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم وفي مالي 60%، في وفي موريطانيا 32%[1]

6- **الانقلابات العسكرية:** حدثت عدة انقلابات أهمها انقلاب 2012 في مالي

7 -: **التدخلات الخارجية:** تخضع هذه الدول الى تدخل أطراف اجنبية خاصة فرنسا في مالي والنيجر وبوركينافاسو

دول الساحل الإفريقي تفاعلت فيها هشاشة الأنظمة السياسية والنزاعات الاثنية والأزمات الاقتصادية المتسببة في أزمات اجتماعية والرافعة لنسبة الإجرام المنظم بكل أشكاله في ظل التواجد الإرهابي المهدد للبيئة الأمنية، كل هذا أفرز وضعية قاتمة زادت من حدة التوتر والمخاطر الأمنية على حدود الجزائر.

إن المعضلات الأمنية بدول الساحل تتطلب منا تفصيلا لتحديد أسبابها وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري وذلك فيما يلي:

حيث ذكر انطوني لاك و كريستين وايتمان أن " هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الأونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي"[2]

[1] - أمحند برقوق "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتهاعلى الأمن الوطني الجزائري."مجلة الجيشالعدد 534, ,جانفي 2008ص51

[2]- Anthony Lake&ChristineWhitman « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa », new york : report of an indenpedent task force,council on foreign policy, 2006 page 79 .://www.google.dz/url?sa

دول الساحل تتميز بهشاشة أنظمتها نتيجة الموروث الاستعماري، حيث عملت فرنسا على تفكيك البنية السياسية للمجتمعات التي احتلتها لتضمن حيز الاستغلال بعد مرحلة الاستقلال مستغلة التباين الإثني واللغوي والديني

" إذ أن إفشال الدول هو جزء من الخطة الاستعمارية التي لها ما بعدها, فالدورة الاستعمارية في نقل الدول إلى حالة الدولة الفاشلة تبدأ بتحريك عوامل التفكيك الداخلي عبر آليات متعددة، تتضمن خططا لعزل الدول المستهدفة وحصارها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، لتتآكل قدراتها على الصعيد الدولي [1]."

صعوبة جمة وجدتها دول الساحل في التخلص من مخلفات الاستعمار، حيث تدل المؤشرات على ضعف السياسات وعدم تحكمها وعدم قدرتها "على مراقبة مناطقها الصحراوية الشاسعة، وهذا ما يحدث بالفعل مع مالي. إذ تعتبر مالي إحدى الدول الواقعة في منطقة الساحل[2]

فالدول الفاشلة حددها صندوق دعم السلام في أنها تتميز ب:

1-فقدان السيطرة العملية على أراضيها

2-ضعف السلطة الشرعية في البلاد

3-عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات الهامة

4-عدم القدرة على التعامل مع الدول الأخرى كعضو فعال في المجتمع الدولي[3]

5-العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي

[1]- تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار، المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية SREGUPT.org أفريل 2017

[2]-خالد فؤاد التدخل الخارجي والدور المصري في الأزمة الليبية المعهد المصري للدراسات والسياسية والاستراتيجية 2016/2/5

[3]- الدولة الفاشلة: www. marefa ; http‹/index‹org‹php

6–طبيعة الهياكل المؤسساتية، و عدم قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لكل فئات المجتمع[1]

وأضاف أن انهيار هذه الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء والدفاع عن كيانها ووجودها[2]

تعاني دول الساحل الإفريقي من إختلالات واضحة في بناها التحتية من حيث انسجام النظام والتوافق الاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور، حيث لا يزال الولاء للقبيلة قبل الدولة يؤثر بشكل سلبي، بالإضافة إلى الصراعات الإثنية التي أثرت سلبا على ضبط الحدود وتأمينها. الدولة التي من أدوارها الحفاظ على النظام العام كما يذكر فرانسيس فوكوياما في مقاربته الوظيفية، حيث يجب أن تتحكم في الفضاء الترابي، ضمان وحدة السكان، الحفاظ على النظام العام الخ[3]

ولضمان هذا الدور بإحكام وفق رؤية ماكس فيبر Max Weber الدولة يجب عليها احتكار القوة البدنية داخل إقليم معين"[4]

"يقول روبرت روبنزغ مدير برنامج الصراع بين الدول في الأمم المتحدة أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على توصيل أهم السلع السياسية والإيجابية لشعوبها، وهي سلع الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، والرقابة البيئية، وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها "[5]

1- Luk Van Lange Hove, 2004 Regronalizing Human Security in Africa, UNU-Crise Occasional Papers, P7.

2- مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة، دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة باتنة 2009، ص 33

3عبد الودود ولد الشيخ (2013) القبيلة والدولة في افريقيا ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، ص 64

4فرانسيس فوكوياما (2007) بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ص 48

5–صليحة كبابي (2017) التحولات الأمنية في الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على دول المغرب العربي المانيا نور للنشر ص 71

وتقول" لوريتا نابليونيLoretta Napoleoni : انه في سياق هذا الفراغ السلطوي وتآكل مؤسسات الدولة تشرع الكيانات دون الدولاتية المهددة في بناء شرعيتها"[1]

وتعاني هذه البلدان من التخلف الاقتصادي المرتبط جزئيا بالنمو السكاني الهائل. النيجر، التي كان عدد سكانها 3.6 مليون نسمة في عام 1960، هي الآن موطن ل 23 مليون نسمة، والتي يجب أن تكون 100 مليون نسمة في عام 2100. في عام 2018، يضع مؤشر التنمية البشرية، الذي يجمع بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط العمر المتوقع ومستوى التعليم، هذا البلد في المرتبة 148eموقف من أصل 151.

باستثناء موريتانيا، كلها إلى حد كبير على بالتنقيط. وتستمد مالي، التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي رسميا – أي خارج الاقتصاد غير الرسمي – 14.7 مليار يورو ل 21 مليون نسمة، مواردها من أجل 11٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعد فرنسا ثاني أكبر مساهم فيها بعد الولايات المتحدة، و7٪ من التحويلات المالية من الشتات. ويمثل دينها العام 45٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.[2]

المطلب الثاني: الصراعات الإثنية والقبلية

نتيجة للتعدد الإثني في منطقة الساحل الإفريقي إن المنطقة تعرف العديد من الصراعات بالإضافة الى التدخلات الأجنبية مما يؤزم الأوضاع بشكل متنامي، حيث نجد الأزمات المتعددة في مالي، النيجر، تشاد، مع ارتباط هذه الأزمات بقضية التوارق المنتشرين في المنطقة.

[1]-Loretta Napoleoni (2004)« terrorinc: tracing the money behind global terrorism. (London Penguin) p 187

[2]-Herodotte.net le media de l^histoire 15 mars 20212020 أخبار الأمم المتحدة 08 جانفي

يسري في منطقة الساحل الأفريقي نمط التكتل القبلي وأولوية القبيلة على الدولة الأمر الذي "أدخلته الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية كمتغير فاعل في بناء أمن الدول حيث الولاء للقبيلة يسبق الولاء للدولة حيث يبين الأستاذ وليد عبد الحي في دراسته **نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي**" حيث يعتمد الفرد على سلالته[1]

مثال عن النزاعات القبلية ما فعله الرئيس التشادي إدريس ديبي إتبو الذي ينتمي إلى قبيلة زغاوة دخل في اشتباكات مع الحركات المتمردة من القبائل العربية في شمال وشرق البلاد بغرض استلام مقاليد

1- الأزمة الترقية:

لدراسة الأزمة الترقية وتأثيرها على الوضع الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي وامتداداتها على أمن الجزائر يجدر التطرق إلى التركيبة البشرية للتوارق وأسباب تمردهم مع عرض مختلف الفصائل الترقية المتمردة ودور الأجانب في تأزيم قضيتهم وهذا ضمن العرض الآتي:

أ-التركيبة البشرية للتوارق

التوارق يعني بلغتهم كيل تماهق ويسمون أنفسهم أموهاج قيل أن الاسم توارك لأنهم تركوا الإسلام وقيل أنهم تركوا المسيحية.

التوارق أو كيل تماهق أو أموهاج مجموعة عرقية امازيغية ينتشرون في جنوب الجزائر ومنطقة الساحل

[1]-وليد عبد الحي، «(2014،) جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 104.

فالأزمة التارقية تنبع من وضعية الإثنية التارقية الموزعة عبر عدة دول في منطقة الساحل حيث ينتشر التوارق في خمسة دول هي : مالي، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر وبحكم توزعهم أصبحت حركتهم عبر وطنية يصعب إيجاد الحلول لها كما نشير إلى أن تركيزهم يقع في دولتي مالي والنيجر[1]

يقدر عدد التوارق بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية 400000 في مالي و50000 نسمة في ليبيا و35000 نسمة في بوركينافاسو و25000 نسمة بالجزائر[2] يتحدثون لغة التماشكا ويكتبون بالتيفيناغ وهم مسلمون

أما البنية الاجتماعية للتوارق تتمثل في أربعة طبقات، العليا الأرستقراطية أو النبلاء imouhar imajeren طبقة لها هيمنة مادية ومعنوية والطبقة الثانية رجال الدين ineslemen تتكلف بالتنشئة موجودة في ليبيا والجزائر خصوصا، والثالثة طبقة الأمراد imrad الرحل المالكين للثروة الحيوانية، والرابعة الأجانب iklaus وهم العبيد وهم الأغلبية [3]

يتميز التوارق بعدم الاستقرار والترحال المتكرر، يصنفون تاريخيا أنهم مشاكسون كثيري المعارك، يطلقون غرائزهم حيث تم تطبيق نظريات الفوضى البربرية والطابع المستبد غير المنضبط للشعوب البدوية على حالة التوارق من قبل الباحثين الغربيين[4]

[1]- حسين بوقارة مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل العالم الإستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد 7 نوفمبر 2008 ص 6

[2] -نفس المرجع

[3] -نفس المرجع

[4]- Héléne Claudot – Hawad, Neither Segmentary, nor centralized: the sociopolitical Organisation of a Nomadic Society (Tuaregs) beyond Categories, in Mitteilugen des SFB 586, Differenz und integration, N°6 Halle 2004,57-691

ذكر الفرنسي بنهازيرا Captain Benhazera في كتابه كل آهقار Kel Ahaggar المنشور في عام 1908 أن كتابة تاريخ التوارق ستكون مثل سرد رواية عن قصص الغارات المستمرة ضد بعضهم البعض و ضد الجيران من القبائل الأخرى [1] فحسب تعريفه لهم أنهم غير مسالمين

يوجد في مالي حوالي 500000 من توارق الأزواد من بين 16 مليون يشكلون 8 قبائل و يوجد في النيجر 850000 تارقي من بين 16 مليون نسمة[2]

ب- تمرد التوارق:

بدأ التوارق حركاتهم عام 1963 في مالي والنيجر، ثم التمرد الثاني 1968 الى 1974 والثالث بين 1980 و1985، ثم الرابع في ماي 1990.

رغم أن مؤشر انفصال التوارق نسبته لا تتجاوز 13% وفق دراسات الأستاذ وليد عبد الحي حول النزعة الانفصالية لدى الأقليات في الوطن العربي

ظهرت مشكلة التوارق في منطقة شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي، وكان ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال لتمتد بعد ذلك إلى دول الجوار وكانت أولها دولة مالي الحدودية مع كل من النيجرو الجزائر

وفق طرح "مانو داييكDayak Mano " يعيز أزمة التوارق باتهام النظامين المالي والنيجري وذلك للأسباب التالية:

[1]- Héléne Claudot – Hawad, Neither Segmentary, nor centralized: the sociopolitical Organisation of a Nomadic Society (Tuaregs) beyond Categories, in Mitteilugen des SFB 586, Differenz und integration, N°6 Halle 2004,57-691

[2] -أزواد - ويكيبيديا(wikipedia.org)

- تهميش قبائل التوارق لمدة ثلاثين سنة إداريا وسياسيا، حيث أن40 %من سكان مالي مثلوا الساسة والإداريين أما سكان الشمال من التوارق همشوا
- سياسة التجويع و تحريض الإثنيات الأخرى ضدهم.
- معاملتهم على أنهم أكراد افريقيا.
- حرمان شبابهم من التعليم الجامعي و التعليم في الخارج.
- غياب برامج تنموية في الشمال.
- البيروقراطية في الإدارات.
- الاستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهة لهم.[1]

كما يضيف "أوندري ساليفو.*Andre Salifou "" أنها بسبب الأوضاع المعيشية وقسوة الطبيعة [2]

كما يشير إيدغار ديبساني إلى" أن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له قبائل التوارق هو التخلف، العزلة القاتلة، الفقر، وليس خطر العسكريين [3].

"بمعني تفاعل عوامل عدم الإستقرار السياسي وضعف القدرة الإقتصادية وهشاشة التركيبة المجتمعية

ج – الحركات الانفصالية التارقية

بدأت الحركات الانفصالية في منطقة الساحل ابتداء من 1963 في مالي ضد نظام موديبو كيتا ثم في سنة 1990 التي أدت الى ترسيم اتفاقية تمنراست مع حكومة موسى تراوري الى غاية 1996

[1]- أحمد عبد الدايم محمد حسين جامعة القاهرة تاريخ القضية الأزوادية وتطورها: **مجلة قراءات** العدد 16 أفريل/جوان 2013 ص 16

[2] André Salifou, (1993) La Question des Touarègues au Niger (Paris : Karthala), pp.69,70

[3] Hellene claudot, Haward bandits, " Vebelles et partisans «, **politique africain**, N° 46, 1996, P.143.

وفي ماي 2006 قاموا بثورة ضد الرئيس أمادو توماني توري وعقدوا اتفاقية الجزائر في جويلية 2006 استكملت ببروتوكول تفاهم طرابلس في مارس 2008، كما تم الإعلان عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد شمال ماليفي 2012/4/6 حيث أعلن عن دولة ازواد[1]

1- **في مالي:** ظهرت عدة حركات تارقية مناوئة للنظام المالي نعرضها في الاتي:

1- الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد MFUA : تضم الحركة الشعبية لتحرير أزواد و الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد و الجيش الثوري لتحرير أزواد، تجمعت في باماكو 1992 للتفاوض مع الحكومة دون نجاح حيث هي أكثر راديكالية و تنضوي فيها كل من :

أ-الحركة الشعبية لتحرير الأزواد MPLA : تأسست في 1990، تتموقع في منطقة بوراسة على الحدود مع الجزائر، تخضع لها مناطق تالاتاي و ميناكرا شمال مالي اكثر اعتدال وقعت على اتفاقية تمنراست 1991 و وقعت انشقاقات بها [2]

ب-الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد FIAA: تأسست في 27 جويلية 1988 في موريتانيا، أعلنت الكفاح في 1991 وقعت على اتفاقية تمنراست تضم التوارق و العرب الماليين قريبة جدا من الجزائر[3]

ج-الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد FPLA : منشقة عن الجبهة الاسلامية العربية لتحرير الأزواد سنة 1991، تراجعت عن اتفاق تمنراست بعد المصادقة عليه بحجة أن النظام المالي لم يدمج المقاتلين كما لم تعلن نتائج لجنة التحقيق في المجازر التي مست التوارق [4]

[1]- أحمد عبد الدايم محمد حسين جامعة القاهرة تاريخ القضية الأزوادية وتطورها **مجلة قراءات** العدد 16 افريل/جوان 2013

[2]- **Année stratigique (**1991), ed la découverte, Paris,1991, p 179

[3]- Robert Edmond, Vers la réintégration des touaregs au Mali, op, cit, p 20

[4]- Op. cit. P 13

د-الجيش الثوري لتحرير أزوادAELA: أنشئ سنة 1991 رفض اتفاقية تمنراست ودخل في مواجهات خصوصا مع الحركة الشعبية لتحرير الأزواد

2-حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير: تأسست سنة 2006 من معارضي اتفاقية تمنراست هاجمت تكنتين في كيدال في 23 مايو 2006 ووقعت اتفاقية سلام في الجزائر في نفس السنة

3-المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد: أسس سنة 2006 من طرف المغرب وأمريكا والكيان الصهيوني، مؤسسها أبوبكر الأنصاري، درس في المغرب، مكونة من قبيلة إنصر

4-الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد FULA: تأسست عام 1994 أغلب عناصرها من الزنوج الأفارقة ضد التوارق العرب

5-الحركة الشعبية غاندا كوي(MPGK)Ganda Koy: تأسست في 14 ماي 1994 موجهة من طرف عصابات المايغا Maiga وتوري Touré السود ضد التوارق مدعمة من الجيش المالي.

6-حركة أنصار الدين الأزوادية:يتزعمها إياد أغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين التوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ23 مايو من أجل التغيير، والذي عثر على جثته في 11 أبريل 2008 قرب مدينة كيدال، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنها سعي من الرئيس المالي توماني توري لإبعاد أغ غالي عن مركز قوته في كيدال قبل أن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة " بالتخريبية[1]."

[1]- **حسام حمزة (2018)** المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي 1991- 2015أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2017-2018

7-الحركة الوطنية لتحرير أزواد:MNLA

هي جماعة سياسية عسكرية تأسست في 16 أكتوبر 2011، منذ اندماج حركة التوارق في شمال مالي (التي قادت حركة التمرد 2006-2009) والحركة الوطنية لأزواد (التي أنشئت في نوفمبر 2010). وعين بلال آغ شريف أمينا عاما ل "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" ومحمد آغ نجم، العقيد السابق في الجيش الليبي، رئيس أركانه. ويأتي عنصر الحركة من قبائل شرق وشمال شرق مالي، ولا سيما الإيدنان، والإميداغان، والتشانامة، وداوساهاك، وجزء من الإيفوغا. هناك أقلية من العرب، فولاني وسونغهايأحمد الفقي المهدي، المعروف باسم أبو تراب، مالي من عرق التوارق، وهو عضو في أنصار الدين، حاكمته المحكمة الجنائية الدولية في عام 2016، بتهمة ارتكاب جرائم حرب تتعلق بالهجوم على المباني والمعالم الدينية. وقد صدر أمر اعتقال دولي[1]

8 -**المجلس الأعلى لوحدة أزواد/اتحاد تحرير شعب التوارق:** حركة سياسية عسكرية من التوارق، شكلها محمد آغ إنتالا في 2مايو 2013، في شمال مالي، والتي شجعت على الحل السلمي للأزمة المالية. وتحظى وحدة التنسيق الوطني بدعم من التوارق أمينوكال، وإنتالا آغ عطاهر (عضو سابق في الحركة الوطنية لتحرير أزواد) وشقيقه العباس آغ إنتالا (زعيم حركة أزواد الإسلامية). والجزء الأكبر من قوات اتحاد القوى الديمقراطية هو من التوارق من قبيلة إيفوغا ومنشقون عن أنصار الدين. قاد الجناح العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية الشيخ آغ أوسا، الذي توفي في 8 أكتوبر 2016، في انفجار لغم وضع تحت سيارته.

[1] ...Tombouctou », publié le 23 août 2016. https://www.rfi.fr/fr/afrique/20160823-proces-cpi-courpenale-internationale-haye-occupation-tombouctou-ahmed-al-faqi-al-

5- **الحركة العربية لأزواد:** هيئة مكافحة الإرهاب هي جماعة سياسية عسكرية تشكلت في1 أفريل 2012 في تمبكتو، تحت قيادة محمد الأمين صيد، بصفته الأمين العام للحركة. ويعهد بموظفيه إلى حسين غلام، وهو مقدم سابق هارب من الجيش المالي. في عام 2014، ينقسم MAA إلى اتجاهين.

2-في النيجر:

1- **جبهة تحرير الأزواد والاير FLAA:** تأسست في 01 أكتوبر 1991 ثم انقسمت الى ثلاثة فصائل في 1993

2- **الجيش الثوري لتحرير شمال النيجرARLNN:** تأسس في جوان 1993 مقرب من الجزائر

3- **جبهة تحرير تاموست** FLT: تأسست في جويلية 1993مقربة من فرنسا

4- **الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر** FPLS: تأسست في جانفي 1994 حركة معتدلة

تحالفت هذه التنظيمات في أكتوبر 1993 تحت تسمية تنسيقية المقاومة المسلحة CRA للتفاوض مع الحكومة النيجرية ثم انقسمت مجددا الى:

- الجيش الشعبي لتحرير شمال النيجر APLN
- حركة تحرير شمال النيجرMLPN
- القوة المسلحة الثورية FAR
- الجبهة الديمقراطية للتجديدFDR
- الجبهة المسلحة الثورية للصحراءFARS
- جبهة التوبوFT[1]

[1]عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، ص 55

تمتد مناطق نفوذها في كامل شمال النيجر، اعترفت الحكومة النيجرية بها في 09 جانفي 1992، تطالب هذه الحركة بإقامة نظام فيدرالي

ظهرت ثلاثة منظمات أخرى بين 1994 –1995 هي:

- الجبهة الديمقراطية للتجديد FDR تأسست في أكتوبر 1994، و مسيرة من طرف رقيب خدم في الجيش الليبي.
- الجيش الديمقراطي للتجديد ADR تأسس في ديسمبر 1994، مقرب من ليبيا
- الحركة الثورية لتحرير ماد النيجر، تأسست في مارس 1995

التشكل العسكري للتوارق الأزواد جاء على يد نظام القذافي حينما شكل خميس القذافي

32 وحدة التحقوا في 23 ماي 2006 بالجيش المالي، ثم انسحبوا في عام 2011، برفقة مجموعة إبراهيم أغ باهانغا قبل موته في اوت 2011.

وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا

" قال القائد التارقي في النيجر مانو دياك زعيم جبهة تحرير تاموست FLT المقرب من نظام القذافي : اقتراح فكرة استقلال التوارق بخلق منطقة كبيرة لهم تشمل توارق النيجر، مالي، الجزائر، تشاد، وهذا بالاستناد لفكرة المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي أطلقتها فرنسا سنة 1956، من أجل جمع التوارق في مجال واحد واسع النطاق يتنقلون فيه بكل حرية" [1]

[1]-Attilio Guadio : quelle paix pour les touarégues du Niger, France et pays arabse, N=1091, Avril1993, pp8-9

وبحكم تنامي فكرة الإنفصال لدى بعض التوارق استغلت القاعدة الموضوع لتجنيدهم دون جدوى حيث " قال إبراهيم باهنغا : ليست هناك أية علاقة للتوارق بتنظيم القاعدة، واعتبر أن أعدائه روجوا لهذه الإشاعة، بسبب زيارة قام بها إلى باكستان عام 2003، مؤكدا أنه أقام في باكستان مع جماعة التبليغ وليس مع جماعة طالبان والقاعدة، كما نفى دخوله أفغانستان، وتوجه مخاطبا الجزائر" إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها لأننا أصحاب قضية، والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماما وقد اتفقنا معها أثناء توقيع الاتفاقية السابقة في يوليو العام الماضي على تعقب وتتبع أية جماعة للقاعدة في منطقتنا وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية "[1]

- **دور الأجانب في أزمة التوارق.**

ذكر البرلماني المالي من أصول تارقية انتالا العباس أن "وجود الأمريكيين هو الذي سيجلب الإرهاب ويؤجج الصراع في المنطقة ..... قلنا لهم إننا لا نريد وجودا عسكريا وأن لا يصرفوا ملايينهم على إرهاب وهمي، أخبرناهم أننا في شمال مالي نحتاج إلى ماء وطعام وكساء وليس إلى فرق عسكرية. يمكنهم صرف هذه الملايين على مشاريع لتنمية المنطقة "

كما أن قضية التوارق استغلت في إطار المساومات حيث صرح الملك الحسن الثاني أنه إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم التوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم

كما صرح أبوبكر الأنصاري قائد الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد" ملك المغرب هو ملك لأكثر 6 ملايين يهودي بعضهم يعيش في" إسرائيل"، وبعضهم في أمريكا ضمن اللوبي الاسرائيلي، وهو من سخر اليهود لحماية التوارق، وكان دورنا في التيار الوطني الحر هو الترويج لدور اللوبي" الإسرائيلي" في حماية

[1]-قناة العربية : زعماء التوارق، لسنا من القاعدة و الوجود الأمريكي يجلب الإرهاب، الموقع http://www.alarabia.net/save_print.php?save=1&cont_id=39693

التوارق، لكي يكبر ملك المغرب في عيون اليهود وينال جائزة نوبل للسلام لأنه أنقذ أمة بأكملها من مقتلة جماعية، فأنا ابن لشيخ وعالم دين على المذهب المالكي، ولا يمكنني أن أكون عميلا لليهود لكني أروج لإنقاذ التوارق حتى يكبر مليكي في عيونهم[1] هذا المشروع الذي تطرق اليه أبو بكر الأنصاري زعيم المؤتمر الوطني لتحرير الازواد، مؤكدا أنه ركيزة لإقامة دولة التوارق وأن إحياء قومية بني إسرائيل نموذج يمكن تطبيقه مع القومية التارقية وكذلك سعى الأكراد للإنفصال بدعم" إسرائيل" مثل الطوارق.[2]

وعزز هذا الطرح ميكولاس فابري Micolas Fabri ضمن دراسته حول دور المتغير الخارجي في تعزيز النزعة الانفصالية حيث أكد على النزعة التفكيكية من الخارج لتقسيم الدول الوطنية مثل ما حدث في السودان والمراد تجسيدها في مالي ضمن ما يسمى مشروع الهلال السامي يركز المشروع على التحالف بين التوارق والأكراد واليهود[3]

ذكر العقيد السابق في الجيش الوطني الشعبي محمد شفيق مصباح أنه مهما اختلفت التسميات المتعلقة بالكيان المأمول إنشاؤه في الساحل الإفريقي فذلك لن يخرج عن تنفيذ مشروعات غربية ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل أساسا في تفتيت أوطان المنطقة واستعمال الكيان الجديد كقاعدة عسكرية لإدارة ما يسمى الحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي[4]

وعليه فالهلال السامي " مشروع ملكي مغربي يشارك فيه أمازيغ المغرب ويهود المغرب لحماية وضمان استقلال رعايا الملك التوارق عن مالي من الحلف غير المقدس للجزائر ومالي المدعوم من لوبي زنجي

---

[1]- أبوبكر الأنصاري : الهلال السامي مشروع ملكي مغربي لحماية التوارق واسترجاع الصحراء، **الحوار المتمدن** العدد 1755 بتاريخ 2006/12/05

[2]-وليد عبد الحي (2014) نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي في كتاب بناء الدولة و الأمة في الوطن العربي، بيروت، المكز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، ص 93

[3]-فول مراد مرجع سابق ص 99

[4]-Le soir D, Algerie du11 Avril 2012 entretien avec le Masbah chafik par Mokhtar Benzakile

عنصري، ويقوم ملك االمغرب باسترجاع الصحراء التي تحاول مالي والجزائر سلبها له عبر الدعم الافريقي ودعم اللوبي الزنجي[1]

أنه من مصلحة الحركة التارقية التحالف مع الرباط ضد الجزائر، فالجزائر عدو للتوارق والمغرب، وحليف لمالي والبوليساريو[2]

لا تعتبر الأقلية الترقية في الجزائر المقدر عددهم 25000 نسمة تهديدا أمنيا بحكم أن النوايا الانفصالية غير مطروحة لديهم لكن تبقى من بين أقدم و أعقد التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر على مستوى الجبهة الساحلية، بحكم اندلاع الأزمة في شمال مالي سنة 1990 وتحديدا في كيدال، غاو، تمبكتو، ودخول المنطقة في حالة مزمنة من اللإستقرار[3]

منذ بداية النزاع بين التوارق و السلطة المركزية في النيجر سنة 2007 هجر حوالي 11000 ترقي مواقعهم الأصلية نحو المنطقة الجبلية في شمال أغاز ولم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية إلا مع بداية فتور النزاع سنة 2009[4]

قال إبراهيم باهانغا: إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها، لأننا أصحاب قضية والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماما وقد إتفقنا معها على تعقب أي جماعة للقاعدة في منطقتنا، وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية " يختلف في أصل تسمية التوارق فمنهم، أوعزه الى وادي درعة الذي يسمى بالتارقية تاركا ومنه من يعيزه الى منطقة فزان بليبيا التي تدعى أيضا تارقا

1-المرجع نفسه

2رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد أبوبكر الأنصاري في أول حوار مع تاوالت، **الحوار المتمدن** العدد 1794 بتاريخ 2007/01/13

3- منصور لخضاري، الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، مديرية الآيصال، الاعلام والتوجيه (وزارة الدفاع الوطني) الجزائر، ص 65

4 -Ferdous Bouhlel-Hardy,Yvan Guichaoua Tamboura,Crisses au Niger et au Mali

المطلب الثاني: أزمة مالي

تراكمت عدة عوامل، أدت إلى إطالة الأزمة في مالي وشكلت ارهاصا في حلحلتها نستعرض تفاصيلها في الآتي:

1- الوضع الجغرافي

جمهورية مالي يحدها شمالا الجزائر ومن الناحية الغربية الشمالية موريتانيا والناحية الغربية الجنوبية السنغال و من الناحية الجنوبية الغربية غينيا و الجنوبية الشرقية النيجر وبوركينافاسو و الجنوبية كوت ديفوار وشرقا النيجر، مساحتها تجاوز 1.240.000 كم وبلغ عدد سكانها عام 2021 حوالي 21.9 مليون نسمة، عاصمتها باماكو، "تتكون مالي من ثماني أقاليم، وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد يمر بها نهر النيجر والسنغال، ويتمحور النشاط الاقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك، ويوجد في مالي بعض المواد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والملح"[1]

استعمر بقيادة موديبو كايتا.ت مالي من قبل فرنسا عام 1883 واستقلت عام 1960

2- عدم التجانس السكاني

عدد سكان مالي 21.726.000 نسمة حسب إحصاء 2022 بنسبة نمو تقدر ب 2.9%، ما يميز سكان مالي التنوع الإثني،

تتشكل التركيبة السكانية لدولة مالي من عدة اثنيات " حيث نجد الماندنجو منقسمة الى ثلاث مجموعات هي: البمبارا Bambara (العنصر الأكثر عددا حيث يشكلون نسبة 31،9/° من السكان،

[1] مادي ابراهيم كانتي، (1991) التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ مكتبة عبد الملك عودة الأفريقية ص31موقع Noor-book.com

يتواجدون في باماكو، سيغو وسيكاسو، مزارعون، مسلمون، لغتهم البامبارا، ويبلغ عدد سكان مالي من البامبارا ثلث عدد السكان .)

-المالنكي

-السوننكي

أما المجموعة الثانية من حيث الحجم هي الفولاني والثالثة الدوغن والرابعة السونغي Songai (يشتغلون بالصيد والفلاحة، نسبتهم 12/° يتواجدون في سيكاسو بالجنوب) أما العرب والتوارق يمثلون 5 % من عدد السكان.[1] يعيش 73% من سكان مالي في مناطق ريفية، في حين يسكن المدن 27% من السكان فقط.

العنصر الثالث فهم البولس Peuls، يشكلون 9،13 /° ينتشرون في الشمال اغلبهم رحل العنصر الرابع الكانوري Kanouri بنسبة 9 % العنصر الخامس التوارق بنسبة 7،4 % في شمال مالي، قام الإستعمار الفرنسي بتقسيم اصطناعي للتوارق على 5 دول هي الجزائر ليبيا مالي النيجر بوركينافاسو ويرى توارق مالي أنهم فصلوا عن جذورهم المغاربية و الأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة[2] العنصر السادس العرب بنسبة 1،9% أغلبهم تجار

لغتهم الرسمية الفرنسية للبامبارا ولهجات محلية" [3]

اللغة الرسمية في مالي هي اللغة الفرنسية، ويوجد بها 13 لغة وطنية موزعة كالآتي:

---

[1]- http://www.nanadiany.com/index.php?page=27

[2]ماسينيسا بن مازيغ، ثورات الطوارق، **الحوار المتمدن**: العدد 2180 http//www.ahewar.or2008/2/3

[3]- Ethnic groups-Niger http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Niger-ETHNIC-GROUPS.htm=/ixzz1FLWlfuVf.Retieved.

بامبارا 46.3٪، بول / فولفولبي 9.4٪، دوجون 7.2٪، ماراكا / سونينكي 6.4٪، ماليكي 5.6٪، سونهاي / دجرما 5.6٪، مينيانكا 4.3٪، تاماتشيك 3.5٪، سينوفو 2.6٪، غير محدد 0.6٪، 8.5٪ أخرى. [1]

3- الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي

تعد مالي دولة فقيرة فهي من بين العشر دول الأكثر فقرا في العالم[2] ومن الدول الثمانية الأخيرة حسب مؤشرات التنمية البشرية، بنسبة 60 % من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر [3]

هذا الاضطراب جعل النظام المالي يتصف ب:

1- بقاء السيطرة السيادية لزعماء القبائل المحليين

2- إختلال بين الشمال الفقير والجنوب الأقل فقرا

3- ضعف الاقتصاد، وضعف البنى التحتية

والبحث في أسباب هذا الوضع نجد ما يلي:

4- الانفلات الأمني والانقلابات العسكرية:

عرفت مالي استقلالها في 22 سبتمبر 1960، إلا أنها لم تعرف استقرارا سياسيا حيث ترأسها موديبو كيتا بين 1960 وأطاح الجيش بالحكومة في 19 نوفمبر 1968 وأخضع مالي للحكم العسكري لمدة 20 عامًا بقيادة موسى طراوري الذي بدوره تعرض الى انقلاب عسكري في مارس 1991 من طرف الجنرال

[1]-موقع المنشورات مالي

[2]- Bernard ADAM, "Mali De l'Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l'Etat ,"

www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/.../Rapp ort_2013-3.pdf, Consulté le 31 .12. 2013.

[3]- David J. FRANCIS, "The Regional Impact Of The Armed Conflict And French Intervention In Mali", NOREF, April 2013

أمادو توماني توري رئيس اللجنة الإنتقالية لإنقاذ الشعب و بعهدها تم انتخاب الفا عمر كوناري عام 1992 رئيسا لمالي، ثم عوضه أمادو توماني توري Amadou Toumani Touré المعروف بـَ ATT اثر انتخابه.....تم مجددا الإنقلاب "ضد أمادو توري في 22 مارس 2012 وضد الوزير الأول Cheick Modibo Diarra في 12 ديسمبر 2012 [1]" من طرف اللجنة الوطنية لتأهيل الديمقراطية واستعادة الدولة Le comité national pour le redressment de la démocratie et la restauration de l'état (CNRDRE) بقيادة النقيب أمادو سونغو Amadou Sango وتمثلت أسباب الانقلاب في عجز السلطات إدارة الأزمة في حماية البلاد و الدفاع عن سلامة الأراضي الوطنية من الانقسام[2]وأنشأ اللجنة الوطنية المعنية بالتعويض والديمقراطية CNRDR وعلى رأسها النقيب أمادو سانغو Amado Sango[3]

وتم انتخاب إبراهيم بوبكر كيتا عام 2013، لكن مالي دخلت في دوامة العنف منذ تاريخ 2012، الى يومنا هذا.

بعد انقلاب مارس 2012، تم نزوح 412.000 مالي، منهم 208.000 إلى كل من الجزائر وبوركينافاسو وغينيا وموريتانيا والنيجر والطوغو ولذا نتساءل عن الفرص المتاحة لنجاح المرحلة الانتقالية في ظل هذه الأوضاع الأمنية المتدهورة والصراع على السلطة بين العسكريين والمدنيين، وما التحديات التي تواجه حكومة الدكتور ميغا القائد البارز من حركة 5 جوان تجمع القوى الوطنية، التي كان لها

1- Bernard ADAM, "Mali De l'Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l'Etat ," www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/.../Rapp ort_2013-3.pdf P 96

2- Jean Fleury, La France en Guerre au Mali, Jean Picollec, Paris, France 2013 p 96

3- Adam Thiam journalist and consultant, Bamako The presidential élection in Mali http://www.frstrategie.org/en/programmes /observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/the-2018-presidential-election-in-mali-17

الدور البارز بقيادة الإمام محمود ديكو في سقوط نظام إبراهيم أبوبكر كيتا، ولا تزال تؤكد تمسكها بتحقيق تغيير شامل في البلاد[1]

وبناء على نزع الصلاحيات من الرئيس المؤقت باه أنداو والوزير الأول مختار وان، وإجبارهما على تقديم الاستقالة[2] واستجابة لطلب نائب الرئيس من المحكمة الدستورية إبداء رأيها في الفراغ الدستوري، أصدرت الأخيرة في الثامن من ماي الماضي حكما تلاحظ فيه شغور منصب رئاسة المرحلة الانتقالية وتحويل وظائف و صلاحيات الرئيس الانتقالي للعقيد النائب أسيمي غويتا من أجل قيادة ما تبقى من المرحلة الانتقالية حتى النهاية[3]

وعلى الرغم من أن ميثاق المرحلة الانتقالية لم يشر إلى من يخلف الرئيس عند شغور المنصب، استدلت المحكمة إلى المادتين السابعة والثامنة من الميثاق نفسه، اللتين تنصان بأن كلا من الرئيس الانتقالي ونائبه يخضعان لنفس شروط التعيين ويمكن أن يكونا مدنيين أو عسكريين[4]

وبناء عليه نصب العقيد أسيمي غويتا خلفا للمتقاعد باه أنداو و تنفيذا لخطة الانقربيين الأولى، أذ سعوا منذ الانقلاب الأول بالانفراد بالحكم، إلا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نجحت في تأخير تحقيق الحلم وفرضت عليهم مشاركة المدنيين[5]

[1] Bréhima Diallo, "Juin 2020 – 5 Juin 2021 : Le M5 fête son premier anniversaire avec brio," Mali Web, June 7, 2021, https://www.maliweb.net/societe/5-juin-2020-5-juin-2021-le-m5-fete-son-premier-anniversaire-avec-brio-2930973.html

[2] Au Mali, le colonel Assimi Goïta annonce avoir démis le président et le premier ministre de transition," Le Monde, May 25, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/05/25/au-mali-le-colonel-assimi-goita-annonce-avoir-demis-le-president-et-lepremier-ministre-de-transition_6081401_3212.html

[3] Cours Constitutionnelle du Mali, (Mali : Mali Government, 2021) :3-4.

[4]-Cours Constitutionnelle du Mali.

[5] - Mohamed Ag Ismail,» Malgré l'installation des organes de la transition, l'espoir d'un nouveau Mali risque de se transformer à un cauchemar, "Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales", January 18, 2021

– في 24 ماي 2021 قام العقيد أسيمي غويتا نائب الرئيس الانتقالي بانقلاب ضد إبراهيم أبوبكر كيتا الرئيس الانتقالي الذي حكم لمدة ثمانية أشهر وقد سوغ هذا التدخل العسكري لحماية وحدة المؤسسة العسكرية وتصحيح مسار المرحلة الانتقالية، اللتين زعزعهما الرئيس ورئيس مجلس الوزراء المخلوعين بحسب قول الانقلابيين،[1] [2]وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي تشهد فيه مالي إضرابات متتالية لنقابة الاتحاد الوطني للعمال الماليين، مطالبين بتحقيق التوازن في الأجور البلاد [3] وتوسيع الجماعات المتطرفة نفوذها في بعض مناطق شمال ووسط البلاد واستئنافها إرهاب السكان بزعم تنفيذ «الحدود الإسلامية»؛ كقطع يد السارق وإجبار المواطنين العزل على دفع الزكاة، وغلق المدارس أسوة بما كان يحدث عام2012 [4]

يبلغ تعداد الجيش في مالي 15150 منهم 7350 جنديا و4800 دركيا و3000 ملحقا ضمن الميليشيات وقد علق وزير الدفاع المالي الأسبق سومي لو بوباي مايغا Soumeylou Boubeye Maïga عن عدد قوات جيش بلاده أنه لايصلح في الميدان أكثر من 3000 عسكري [5] وهو مايثبت عجزه عن مواجهة قوات التمرد التي يتراوح عددها بين 2000 و5000 فرد

للإشارة تمتد حدود مالي 6500 كلم مع كل من الجزائر، النيجر، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا، السنغال، موريتانيا.

---

[1] - Célian Mace, “Au Mali, les putschistes récidivent,” Libération, May 25, 2021

[2] - Boubacar Diallo, “Charia : les démons du passé,” **Journal du Mali l’hebdo**, Januray 16, 2021 : 4 -6.

[3]- Flore Berger, “Évaluer les opportunités et les défis de la RSS pendant la transition au Mali,” Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, Feburary, 2021, https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/Mali_transition_SSR_opportunities_and_challenges_v5-2.pdf.

[4] - Boubacar Diallo, “Charia : les démons du passé**,” Journal du Mali l’hebdo**, Januray 16, 2021 : 4 -6.

[5]–Bernard ADAM, "Mali De l’Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l’Etat ,"

www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/…/Rapp ort_2013-3.pdf P 96

في 17 جانفي 2012 اثر الهجوم على ثكنة عسكرية في أغلهوك Aguelhok شمال مالي من قبل قوات حركة تحرير الأزواد MNLA مع ثلاث حركات أخرى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب افريقيا MUJAO حيث سيطروا على كيدال وغاو وتومبكتو، بدأت الأوضاع تزداد تدهورا ثم وقع الانقلاب

وعليه تشكلت في منطقة ازواد ثلاثة مجموعات من الجماعات والتنظيمات وهي:

- تنسيقية الحركات الأزوادية سيما SIMA
- بلاط فورم Plat Forme
- الرايات السوداء Les drapeaux noires–

تشكلت جماعات للدفاع عن النظام المالي مكونة من :

- **بلات فورم Plat Forme تضم ثلاثة مجموعات :**
- **حركة الدفاع الذاتي (غاتيا) GATIA** أهم المجموعات تدافع عن قبيلة ايمغاد، أغلب أعضاها في الجيش، رئيسها فهد اغ المحمود لكن يمثلها رسميا الهجي اغ امو
- **الحركة العربية تابنكورت MAA:** أو الحركة العربية الأزوادية يرأسها يورو تضم مقاتلين من عرب تيلمسي ومرتزقة متمركزة في غاو
- **أصحاب الأرض غنداكوي:** هي ميليشيات سونغاي – بيول/الفولاني –Songhai Peul/Fulani Militias تضم مقاتلين من عرقية السونغهاي، أغلب أعضائها في القبعات الحمراء للجيش ركزت هجماتها على التوارق خصوصا في مجرى واد النيجر، أسسها محمد نيتسا مايغا Mohammed n'tissa Maiga

لكن المعارضة تجمع أكبر عدد وهي مشكلة من أطراف داخلية متمثلة في:

الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA ظهرت في أكتوبر 2011 قبل مقتل القذافي بأربعة أيام بقيادة العقيد الفار من ليبيا أغ محمد نجم من قبيلة ايفوغاس بمشاركة إدنان وشامانيسي[1] **وحركة أنصار الدين** اجتمعتا في أفريل 2012 و**الحركة الإسلامية من أجل الأزواد** المنشقة عن حركة أنصار الدين[2]بالإضافة الى العسكريين الانقلابيين بقيادة أمادو سانغو Amadou Sanogo الذين تخلو عن السلطة بعد الضغوط الدولية لصالح رئيس مدني دينكوندا تراوري Dioncounda Traoré في 12 افريل 2012

نشاط التوارق ضد النظام المالي مرده وضع اجتماعي واقتصادي متردي، مع دور أجنبي في دفع التوارق نحو التحرك السياسي ثم الأمني دافعه النظام الليبي بقيادة المرحوم معمر القذافي خصوصا وكذلك دور النظام الفرنسي في صناعة بؤرة توتر قصد فتح مجال التدخل والسيطرة في استغلال ثروات مالي.

تعتبر حركة أزواد أهم حركة مسلحة معارضة للنظام المالي منذ الاستقلال حيث عرفت عدة ثورات ضد النظام، وهذه الحركة مزيج من الاثنيات التارقية من مختلف مناطق الشمال المالي تدعمها قبائل ذات صلة من باقي الدول المجاورة صحراء الجزائر، موريتانيا، النيجر، تشاد وبوركينافاسو، كثرا ماكانت تنتهي باتفاقيات صلح عن طريق الوساطة، لكنها لاتلبث طويلا حتى تعود للصراع ويعتبر الطوارق أغلبية ساكني المناطق الشمالية التي تعاني من التهميش الحكومي مقارنة بالمناطق الجنوبية القريبة من مراكز القرار[3]،

الإستثمار الأجنبي في وضعية التوارق جعل "القبائل التارقية جزءا لا يتجزا من الازمة المالية بل أهم طرف فيها باعتبارها تشكل أغلبية سكان شمال البلد الذي عاني من ضعف التنمية إلى جانب العوامل البيئية الصعبة كالجفاف والتصحر وغياب أدنى وسائل العيش، ويؤمن الطوارق بالوفاء القبلي اكثر منه للوطن،

1- Andrew McGregor, Red Berets, Green Berets : Can Mali's Divided Military Restore Order and Stability ? in Terrorism Monitor, Vol 11 N°4 (February 2013)pp :7-10

http:// www.jamestown. Org/single/ ? no_cache=1&tx_ttnews(tt_news)=40493

2- Hélène BRAVINE," La Question Touarègue ,"www.defnat.com/site_fr/pdf/Bravin%20II.pdf,

3- Dan Stigall, The French intervention in Mali, counter-terrorism, and the law of armed, In: Military law revieu, vol 223, Issue 1, p 5,6

حيث تمتد هذه الإثنية ذات العرق الواحد في كل من الجنوب الجزائري، موريتانيا، تشاد، مالي والنيجر وبعضها في ليبيا، وكان القذافي سابقا متعاطفا مع هذه الاثنية بل استعان بها داخل الجيش الليبي"[1].

حيث "عرفت مالي أزمات منذ 1990 و 2009 ثم انقلاب 2012 عقب اتحاد الجماعات المقاتلة في البلد ضد النظام رغم كل محاولات الوساطة لحل الأزمة سلميا وعلى رأسها مبادرة الجزائر برعاية المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا"[2]

إن تدهور الأوضاع في ليبيا، و هزيمة الإرهاب في الجزائر و اضطراب الوضع في مالي ساهم في نقل نشاط الإرهابيينمن ليبيا نحو مالي دعما لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومن بينهم طوارق ليبيا،حيث وجدت هذه الجماعات في مالي بيئة خصبة لنشاطها بعد حالة الانهيار والفوضى الذي عرفه البلد نتيجة الانقلاب العسكري سنة 2012[3]

استغلت حركة تحرير أزواد إلى جانب الجماعات المسلحة الناشطة في الشمال الوضع الحرج الذي يمر به الجنوب وحالة الفوضى وانضمام الحركات المسلحة حركة التوحيد والجهاد، جماعة الملثمون وجماعة أنصار الدين باعتبارها واجهة التفاوض للجماعات المسلحة مع النظام التي ألغت الهدنة التي عقدتها مع النظام المالي عبر الوساطة الجزائرية، لتنظم باقي الجماعات المسلحة التي استدرجت النظام المالي والقوات الفرنسية إلى حرب مسبقة[4].

حاولت الحكومة المالية استئناف التفاوض مع التنظيمات المسلحة في الشمال بقيادة أنصار الدين التي حاولت فصلها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي برعاية الرئيس البوركينابي بليز كومباوري كانت نتيجته الاتفاق حول محادثة السلام في منتصف نوفمبر 2012 في واغادوغو تنبذ من خلالها كل

---

[1]- IDEM

[2]- أزمة مالي والتدخل الأجنبي، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي أفريل 2013، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة** 2013، ص 4

[3]- الحسين الشيخ العلوي، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا، سلسلة تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، 1 فيفري 2016، ص5.

[4]- التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، تقدير موقف، **مركز الجزيرة للدراسات**، 16 جانفي 2012، ص 2-3.

اشكال التطرف والإرهاب وتعهدت بالدخول كشريك في الحوار حول الأزمة المالية ومكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بالتزامن مع هذا المسار كانت الحكومة المالية تعمل على التحضير لحل عسكري عبر المساعدة الدولية جاء الرد عنه في قرار مجلس رقم 2071 بتاريخ 12 أكتوبر 2012 يقضي بمنح تفويض للإكواس والاتحاد الافريقي بوضع خطة للتدخل العسكري في مالي في غضون 45 يوما، ثم القرار رقم 2085 في 20 ديسمبر 2012 يسمح بنشر قوات بعثة المساندة الدولية الافريقية في مالي الأمر الذي أدى إلى تراجع الحركات المسلحة عن اتفاق الهدنة الموقع مع الحكومة المالية لتعلن توحدها وتكثيف هجماتها على القوات الدولية هناك الأمر الذي عجل بالتدخل الفرنسي في 11 جانفي 2013[1].

وعلى عكس الأمر في ليبيا فإن الكثير من الدول رحبت بالتدخل الفرنسي في مالي بما فيها التي رفضت العملية في ليبيا وعلى رأسها روسيا، وربما يعزى ذلك إلى عدم أهمية هذه المنطقة بالنسبة للكثير من الدول على عكس ليبيا[2]، حيث اختلف الدعم بين تقديم مساعدات مالية بالنسبة للدول الغربية واليابان وبين التدخل العسكري بالنسبة لبعض الدول الافريقية وهو ما يعكس حالة الاستنفار الدولي عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب حيث لا تبقى أهمية للسيادة الوطنية مقابل وجود تهديد أمني دولي[3] وربما هو نفس الهدف الذي جعل من النظام الجزائري رغم امتناعه عن المشاركة العسكرية على الأراضي المالية غير أنه سمح للطائرات الفرنسية بأن تتزود بالوقود في المجال الجوي الجزائري[4].

[1]- فتوح أبو دهب هيكل، (2014) التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، ط1، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 130 131

[2]- كريم مصلوح، (2014) الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 190

[3]- فتوح أبو دهب هيكل، نفس المرجع، ص 131 132.

[4]- Louis Martinez, Rosanus Alenius Boserup, (2018)Europe and the Sahel-Maghreb crisis, Report n° 3, Danish institute for international studies, Copenhagen, p 43.

قال الرئيس النيجيري جودلاك جوناثان Goodluck Jonathan "نعتقد أنه يجب أن تستقر شمال مالي كذلك، وليست نيجيريا فقط وبالتالي البلدان الأخرى التي تواجه تهديدات ستستقر، الإرهابيون ليس لهم حدود. إنهم لا يحترمون الحدود الدولية [1]

تسببت أزمة ليبيا في تدفق المقاتلين وترسانة من أسلحة القذافي، مما أدى الى تفاقم الاستقرار الهيكلي في البيئة الإقليمية بسبب تعدد العوامل، بدءا من الجريمة المنظمة المحلية الى التدهور البيئي[2]

[1] - Madike, I, Mali crisis: What implicationfor Nigeria ? National Mirrow,27 January,2013Availableat http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/.

[2]- Alain Antil Le Sahel : Une zone grise aux portes du Maghreb, Khadija Mohsen-Finan(dir) Le Maghreb dans les relations internatinales, Paris, Editions CNRS, 2011, pp :291-308 Héléne Claudot-Hawad Négrafricanisme et racisme, le Monde diplomatique, 42 n° 493 (avril 2005) p 30

الفواعل المحلية في منطقة شمال مالي[1]

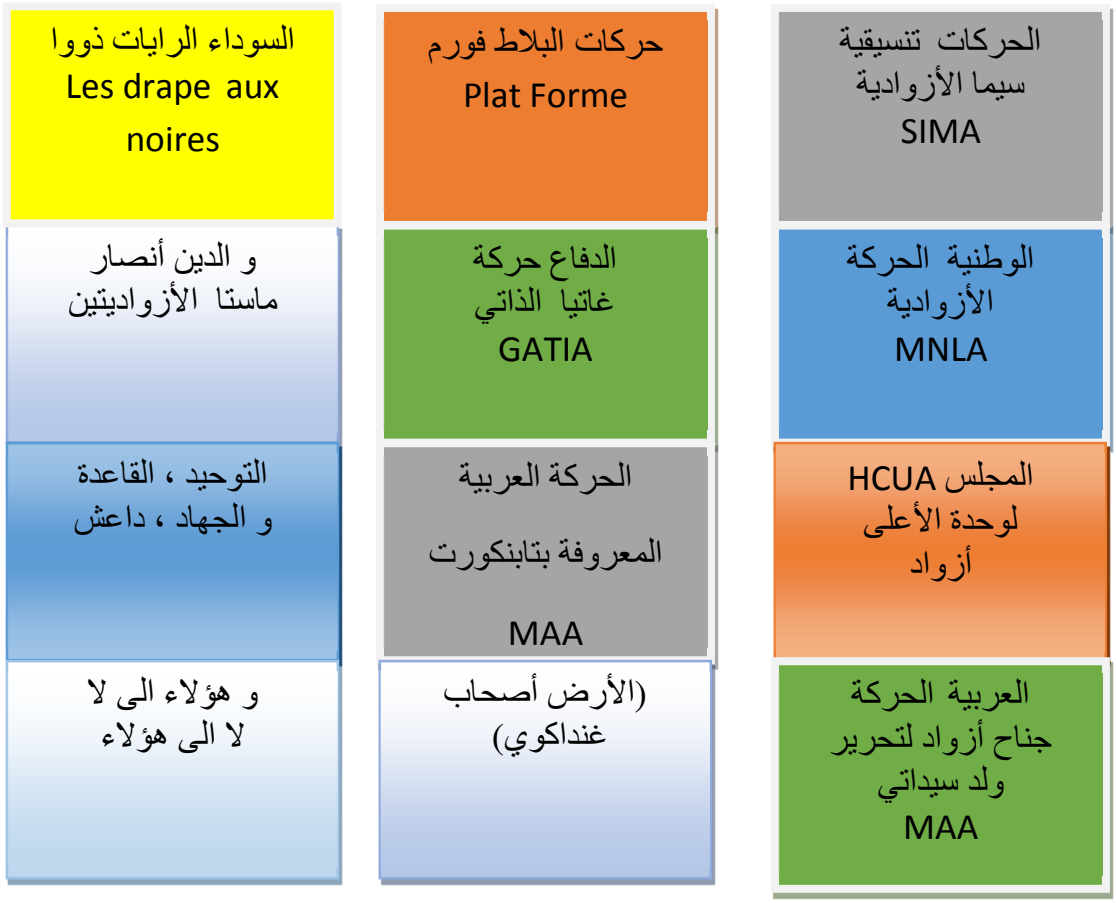

[1]- Council of the European Union, Council conclusions on Malli /Sahel/ 3159th Foreign Affairs Council meeting Luxembourg 23 April 2012

http://consilium . europa . eu /uedocs/cms_data /docs/pressdata/EN/foraff/129711.pdf

5- التدخل الأجنبي في مالي

إن التدخل الأجنبي في مالي خصوصا من قبل فرنسا عرقل مسار التنمية والاستقرار الأمني حيث تستغل فرنسا ثروات مالي وتصنع بؤر التوتر الأمني لفتح المجال نحو تدخلها وكذلك الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث ذكرت " فطوماتا مايغا Fatoumata Maiga ناشطة في مجال حقوق المرأة بمالي: "نحن لسنا ضد تدريب الجيش المالي من قبل الأمريكيين .... لكن لا نريد الجيش الأمريكي أن يكون موجودا هنا، ونحن نرى أن في جميع أنحاء العالم، أينما كان الأمريكيون، ثمة هناك إغراء لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي للتواجد هناك "

وأكد عالم الاجتماع الأنثروبولوجي البريطاني جريمي كينان Jeremy Keenan"أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حتى الآن يمثل أقل شيء من عملية استخبارية كاذبة"

وعزز هذا الرأي ديفيد فولمان Daniel Volman" بقوله أن التدخل العسكري في القارة بتجسيد الأفريكوم يخضع لما يسمى "عقيدة كارتر" أساس التدخل العسكري الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط منذ ذلك الحين [1] من أجل حماية مصادر النفط

كما يرى جريمي كينان بشأن الكتابات المتعلقة بالحرب على الإرهاب رغم كثرتها الى أنها تنم عن أكاذيب و أخطاء تحمل أفكار المشروع الأمريكي لعام 1997 الهادف الى الهيمنة على العالم تحت شعار مكافحة الإرهاب خاصة بقارة افريقيا [2]

مستقبل مالي:

[1]- Jacob Mundy, «Seccuritizing the Sahara,» Concerned Africa Scholars, Bulletin N° 85 (Spring 2010), pp.8-9

[2] Jeremy H. Keenan, « L'utilisation du droit dans la guerre contre le terrorisme,» Traduit par: Julien Pieret, Laurence Marie, Hebert Dolbec, Revue québécoise de droit international, (Décembre 2015), pp.161-163.

لا يمكن أن تتحسن أوضاع مالي في ظل غياب تنمية اقتصادية شاملة لا تقصي منطقة عن غيرها، كما لا يمكن أن تحل مالي أزمتها دون دعم إقليمي خاصة في مجال محاربة الإرهاب وامتدادته الإقليمية

لاتزال التدخلات الأجنبية ترهص عملية السلام في مالي بسبب:

1. تحييد الرئيس الإنتقالي أوسيمي غويتا منظمة إيكواس التي تؤثر بموقفها على الحد من التنمية الاقتصادية لمالي بحصارها المضروب.

2. انتقام فرنسا من النظام المالي باقترابه من روسيا وتخليه عن دعمهاحيث أدى إلى "ممارسة فرنسا المزيد من الضغوط على السلطة الانتقالية في مالي من أجل التراجع عن التقارب مع روسيا خوفًا على مصالحها الإستراتيجية ونفوذها في المنطقة.[1]

3. إنشاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال في شمال مالي عام 2000، ثم انضمامها الى القاعدة عام 2007-2008[2]

4. تزايد الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: الأزمة الليبية

أحداث ليبيا عام 2011 أوقعت اثارا سلبية على منطقة الساحل الأفريقي من حيث تدفق السلاح على المنطقة وهجرة الكثير من المدنيين والإرهابيين نحو دول الساحل حيث ذكرت صحيفة نيويورك تايمز" ..أن العملية العسكرية لحلف الناتو في ليبيا قد استهدفت أيضا ضحايا مدنيين، وهو الأمر الذي

[1]- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط دلالات عقوبات إيكواس ضد السلطة الانتقالية في مالي الخميس, نوفمبر 25, 2021 **الكاتب** :أحمد عسكروحدة دراسات حوض النيل و القرن الافريقيي

[2]- Dario Cristiani West Africa's MOJWA Miltants- Competition for al-Qaeda in the islamic Maghreb ? in Terrorism Monitor, vol 10 N° 7 (6 April 2011) pp :6-7

http:// www. Jamestown .org/single/ ?no_ cache=1&tx_(ttnews)=39234

تكتمت عنه كل من فرنسا وقيادة حلف الناتو، بل أنها رفضت التحقيق بشأن التقرير، واكتفت بالنفي دون تقديم الدليل"[1].حيث "بلغ عدد الفارين من بن غازي وتاغوراء مايقارب 212 فارا من نيران المعارك ومجموع المهاجرين من ليبيا حوالي 557 ألف مهاجرا"[2] وتقدر بعثة الأمم المتحدة أن" 231000 مدني في مناطق المواجهة الأمامية المباشرة، مع وجود 380000 آخرين يعيشون في المناطق المتضررة مباشرة من النزاع. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 370000 شخص ما زالوا نازحين داخليًا بسبب العنف وقتل مئات المدنيين منذ هجوم حفتر في أبريل 2019"[3]و" بلغ عدد المهاجرين نحو السواحل الأوروبية 137 ألف و631 مهاجر سنة 2014[4] حيث اعتبرت فرنسا أن المهاجرين الليبيين يشكلون خطرا حقيقيا على الأمن في داخل الاتحاد الأوروبي[5]،

منذ 2011 ترزح ليبيا تحت وطأة الفوضى والاضطراب خصوصا في الناحية الشرقية أين حقول النفط مثل منطقة البريقة، طبرق، الزاوية رأس لانوف و طرابلس خاصة وأن عائدات النفط تشكل 94% من الصادرات الليبية، إذ يصل الاحتياطي إلى 41.5 مليار برميل[6].

لم ترغب فرنسا مغادرة ليبيا متعذرة بشتى الحجج وبقيت تقدم " نفسها على الساحة الدولية كطرف رئيسي من الأطراف الدولية والإقليمية التي تبحث في إدارة الأزمة الليبية، إضافة إلى جهودها في دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال إطلاق عملية برخان التي تضم مجموعة من القواعد العسكرية في كل

[1]- جيسون دافيسون، (2014،) فرنسا وبريطانيا والتدخل الدولي في ليبيا، تحليل متكامل، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 134، ص 16

[2]- أحمد الرزوق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية، **مجلة دراسات سياسية**، العدد الثالث، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ديسمبر 2017، ص 107.

[3]-Libya Situation Report United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, April 29, 2020.

[4]-الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص 18.

[5] - Miron Lakoumy, " Arab Spring" in **French Foreign Policy**, central European journal of international and security studies, august 2012, p79

[6]- سلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 83.

من مالي وتشاد، إضافة إلى انخراط قواتها ضمن البعثات الأممية في منطقة الساحل والغرب الإفريقي[1]

قال البروفسور امحند برقوق بشأن الوضع في ليبيا : كلما انتشرت الأزمة و دامت كلما اكتشفت مناطق رمادية مع انتشار كبير لحركات إجرامية إرهابية ستؤثر حتما على دول الجوار[2]

قال وزير الخارجية الجزائري السابق " المسألة الليبية و التدهور الذي سجلناه في هذا البلد لاسيما فيما يتعلق بالانقسام الداخلي والحصول على الأسلحة كانا جليين منذ البداية بما جعل الخطر الأمني يبدو كتهديد حقيقي ....لم تكن هناك مغالاة في تقدير الخطر من طرفنا و نحن اليوم نكاد نوقن بأن ما يحدث في ليبيا ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة ليس فقط على الجزائر ولكن بالنسبة للدول المجاورة الأخرى[3]الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا يفرض على الجزائر وسائل وإمكانيات لوجيستيكية وعسكرية لتأمين هذه المواقع لمنع تسلل فلول إرهابيي القاعدة، و انجاز هذه المهمة يتطلب قرابة 30 ألف جندي، ولكن الأهم منه ضرورة تجنيد المواطنين في هذه الأماكن الحدودية ليشكلوا الحزام الأمني الأول في هذه المواجهة لمنع أي عبث بالأمن القومي[4]

"في حالة ما إذا كان هناك وجود لقوات حلف شمال الأطلسي في ليبيا فإن ذلك يعطي شرعية حتى داخل الجماعات السلفية الليبية للقتال التي راجعت مواقفها في السنوات الأخيرة، للتعبئة لمحاربة تلك القوات، وهو ما حدث مع الكثير من شبان المغرب العربي في فترات سابقة للالتحاق بالعراق[5]

وفقًا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد نفذ الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة له ما لا يقل عن 850 غارة جوية دقيقة بطائرات مسيّرة و175 أخرى من القاذفات المقاتلة بين أبريل 2019 ويناير

[1]- **مركز سمت للدراسات**، النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا...حماية أم جباية؟ قراءة خاصة عدد 70، وحدة الدراسات السياسية، الأحد 18مارس 2018، ص 6 5 4. على الموقع: www.smtcenter.net

[2]-الشروق اليومي العدد 2256، بتاريخ الأحد 2008/03/23

[3]-الشروق اليومي العدد 2257 بتاريخ 2008/03/24

[4]-El watan le 08/04/2011

[5]- الخبر بتاريخ 2011/04/16

2020[1]من هذه الغارات، تحدثت التقارير عن أن الطائرات الحربية المصرية والإماراتية شنت حوالي 65 غارة دقيقة. في غضون ذلك، شنت حكومة الوفاق الوطني والقوات التابعة لها ما يقرب من 250غارة جوية" وقد أدى حصار الجيش الوطني الليبي لمحطات النفط منذ يناير 2020 إلى توسيع عمق الأزمة الاقتصادية. انخفض إنتاج النفط إلى حوالي 120000 برميل يوميًا من 114 مليون برميل في ديسمبر 2019 وقد أدى ذلك إلى خسائر مالية تبلغ حوالي 2 مليار دولار شهريًا للمؤسسة الحكومية[2].

المطلب الرابع: العوامل البيئية والمناخية

يذكر هومر – ديكسون 359 Homer– Dixon 1996 "أن ندرة الموارد البيئية – لا سيما الأراضي الزراعية و المياه النقية و الغابات – تسهم في نشوب العنف الجماعي في مناطق عديدة من العالم وأحيانا لا تكون الندرة البيئية سببا من أسباب اندلاع الحروب بين البلدان، إلا أنها تؤدي في بعض الحالات إلى تصاعد التوترات داخل البلد الواحد مما يساعد على حفز الصراعات العرقية والقلاقل الحضرية والهبات الجماهيرية [3]

إذ أن البيئة وفق "تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972م بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، التي يعيش فيها الانسان والكائنات الأخرى، التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم [4]

[1] -United Nations Security Council, United Nations Support Mission inLibya: Report of the Secretary-General, S/2020/41 (January 15, 2020

[2]-Oil Blockade Continues to Ravage Economy," Economist Intelligence Unit, March 4, 2020.

[3]- سيريل أ أوبي ترجمة مجدي عبد الكريم العولمة والصراع البيئي في افريقيا مجلة **افريقيا** العدد 2 مركز البحوث العربية والإفريقية المجلد رقم 2 مارس 2000

[4]– عبد القادر الشيخلي حماية البيئة: منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009 ص ص 27–28

حيث أن الأمن البيئي حسب باري بوزان" يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري وفي هذا السياق يرى ارتباطه بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة" [1]

ويحدد تعريف برونتلاند عام 1993 التهديد للأمن ينجم "عن الإضطرابات الاجتماعية الناتجة عن الفقر وعدم المساواة، والتدهور البيئي، من خلال الصراعات الداخلية، مما يؤدي الى موجات جديدة من اللآجئين واضافت الضغط على البيئة من سكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة، سوف يزيد من احتمال مثل هذه الصراعات، تغير المناخ التصحر، وإزالة الغابات، فقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف المياه العذبة، وتأكل التربة كما أن الأمم المتحدة لأول مرة تسرد مفهوم التدهور البيئي على أنه : تهديد تواجهه ولابد من اتخاذ إجراءات للوقاية منه، في تقرير الفريق التابع للأمين العام، الذي نشر في 2004/12/02 المعني بالتهديدات و التحديات و التغيير [2]

ذكر **ديفيد أندرسون** وزير البيئة الكندي في فيفري 2004 أنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص الى لاجئين، الا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي[3]

فالبيئة تؤثر بنفس مقدار التهديدات الإرهابية وفي هذا السياق يشير "مؤشر بالمر لشدة الجفاف أن الساحل لا يزال يعاني من الجفاف[4]

و في الأخير، يعتقد كيث كراوس Keith Krause أن النتائج الخطيرة لتداعيات التدهور البيئي، أصبحت أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا باعتبار أن رفاهية الأفراد

[1] –أمينة دير: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة 2014/2013، ص 26

[2] –أمينة دير، مرجع سابق، ص ص 28–33

[3]– عبد الرحمان محمد السعدني، ثناء مليجي السيد عودة: مشكلات بيئية طبيعتها – أسبابها– اثارها، كيفية مواجهتها، دار الكتاب الحديث، مصر، 2007، ص 123

[4]- Dai A Lamb pj trenberth KE Hulme M JonesPD Xie P (2004) The recent Sahel drought is real, submitted to Int J Climate Change avaible online from http// www.egd.ucar .edu/cas/adai/publication-dai.htm

أهم من المصلحى الوطنية و السيادة كما يرى هومر ديكسون Thomas Homer Dixon أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة . و عليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي و الأمن الإنساني[1]

وجاء في تقرير مرصد الصحراء ومنطقة الساحل Observatoire du Sahra et du Sahel) (OSS تحت عنوان : " تغير المناخ في مجال عمل مرصد الصحراء و منطقة الساحل : بين الضعف والتكيف" فإن الخسائر السنوية جراء التغيرات المناخية في منطقة الساحل الإفريقي في 20 سنة الماضية (1995-2014) بلغ 866 مليون دولار سنويا[2]

سيكون لتغير المناخ أثار كبيرة على موارد المياه، إذ مع وجود 4 درجات مئوية إضافية، بحلول 2080 كما هو متوقعا، يمكن أن تنخفض الأمطار بنسبة تصل إلى 30/° إلى 35/° في الموارد المائية. إذ في غرب الساحل الإفريقي، حدث انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الإنتاجية الصناعية وتزايد الأمراض المنقولة بواسطة المياه مثل الملاريا وحمى الضنك والكوليرا.

لقد أدى ارتفاع درجة حرارة المحيط الأطلسي الى تأثير ملحوظ على توزيع الأمطار في الساحل، و يصل عجز الهطول الى 200 ملم[3].

الملاحظ كذلك جفاف الكثير من الأنهار مثل نهر التشاد الذي تقلصت مساحته بحوالي 90/ من 23500 كلم مربع في 1960 إلى 1700 كلم مربع حاليا، أيضا انخفاض ما نسبته 40/ إلى 60/ من مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه الكبيرة بالنيجر، وبحيرة السنغال [4]

[1]– عمر فرحاتي، مريم براهيمي، (2017) الأزمة في الساحل الافريقي الخلفيات والأبعاد، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، ص 124

[2]- Rapport de l'OSS, les changements climatiques dans la zone d'action de l'OSS entre vulnérabilité et adaptation, Observatoire du Sahara et du Sahel, Tunis, Tunisie, novembre2016, pp6-7

[3]- Hulme M, Doherty R, Ngara T, New M, Lister D (2001) African climate change : 1900-2100. Climate Res 17 : 145-168

[4] –عبد الحكيم ميهوبي التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 245

تتميز المنطقة بنمو عدد السكان حوالي 3،1 / ومعدل سريع للتحضر ب 7/ وبلغ عدد سكانها حوالي 50 مليون نسمة، فغالبا ما تكون الكثافة السكانية أعلى مما هي عليه، في المناطق المناخية شبه الرطبة، والرطبة، تتجه المناطق الشمالية نحو الرعي، بينما تعتمد المناطق الجنوبية بشكل كبير على الزراعة، حيث أن الزراعة هي النظام السائد لكسب الرزق، لكن الملاحظ أن 8/ فقط من المساحة في الساحل مناسبة للزراعة[1]

التنوع البيولوجي في افريقيا يشهد ضعفا في دراسة مسحية عام 2009 ذكرت أن مايقارب 50/ من النباتات الطبية واجهت خطر الانقراض، بسبب استخدام مانسبته 80/ منها كذلك تجارة اللحوم الحيوانات البرية خاصة النادرة منها[2]

- التغيرات المناخية
- الجفاف
- الاحتباس الحراري
- ندرة الموارد

411 مليون شخص لايزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي [3]

ويمكن حصر المخاطر المهددة للبيئة في منطقة الساحل في مايلي:

1-**مخاطر المياه** :يبلغ معدل هطول الأمطار حوالي 800 ملم سنويًا بينما يمكن أن يستقبل الشمال ما لا يقل عن 100-200 ملم بشكل رئيسي في جوان، جويلية وأوت. وقد تسببت ندرة المياه والوصول إلى المياه غير الصالحة للاستخدام فقط في إلحاق أضرار جسيمة بالسكان المحليين. ويشير

[1]-A. Nyong, F. Adesina, B. Osman Elasha, «The value of indigenous knowledge in climate change mitigation and adaptation strategies in the African Sahel», Springer Science+Business Media B.V. 2007, pp 789,790

[2]أمينة دير مرجع سابق ص ص 62، 64

[3]الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل 2013/06/14 ص 4

التقرير إلى أن جلب الماء يعتبر من وظائف المرأة، وغالبًا ما يقع على عاتق الفتيات الصغيرات اللاتي يجب أن يسلكن مسيرة شاقة وخطيره لجلب المياه، مما يجعلهن عرضة للاختطاف والعنف الجنسي. كما أن ندرة المياه تعد سببًا رئيسيًا للصراع، ويمكن استخدامها كأداة للإكراه والتجنيد من قبل الجماعات التي لديها القدرة على الوصول إلى موارد المياه والسيطرة عليه

2-التغيرات المناخية :أسفرت التغيرات المناخية عن المزيد من موجات الجفاف والفيضانات، مما أدي إلى تقويض إنتاج الغذاء في المنطقة، وتدمير المستوطنات البشرية المتنوعة وتسبب في نزوح واسع النطاق. حيث تشير التقارير إلى أنه في عام 2020، يواجه أكثر من 43 مليون شخص في بلدان الساحل الستة انعدامًا للأمن الغذائي، ويوجد حوالي 30 مليون شخص فقط في جميع أنحاء نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون يتنافسون على إمدادات المياه المتضائلة ولكن جماعة بوكو حرام تتطلع لاستغلال هذا الوضع، فمن خلال التحكم في المياه يمكنهم المطالبة بضريبة للوصول، كما يمكنهم استخدام الحاجة إلى المياه لتجنيد الأفراد بالقوة.

انعدام الغذاء

-سجل نقص التغذية في منطقة الساحل بنسبة 27 % وفق تقرير عام 2021 مفوضية الاتحاد الافريقي

وفي نوفمبر 2019، أبلغ برنامج الغذاء العالمي عن "أزمة في ثلاثة بلدان" في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، مما أدى إلى نزوح مليون شخص، بينما يحتاج 2.4 مليون إلى مساعدات غذائية وتعد دولة بوركينا فاسو الأكثر تضررًا، حيث يوجد ما يقرب من 900000 نازح داخليًا.

تحليل Cadre Harmonise في نوفمبر 2019 سجل مايقارب 10،8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن المتوقع أن تصل الى 15،5 مليون شخص في أوت 2020 نظرا لموجة الجفاف[1]

في مالي محتمل أن يعاني 1،1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي [2]

حذرت المسؤولة الأممية اليزابيث بايرز قائلة أن 4،8 مليون شخص في منطقة الساحل الافريقي سوف يعانون من الجوع، أي ارتفاع بنحو 2،4 مليون شخص مقارنة ب2019، كما تؤكد أن أكثر من 700 ألف طفل دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد، وفقا لتقييم منظمة اليونيسيف وتقدر المساعدات اللازمة لثلاث دول فقط، الأكثر تضررا ممثلة في مالي، بوركينا فاسو و النيجر خلال ستة أشهر فقط 227 مليون دولار أمريكي، رغنم أن المساعدات قدمت ل 900 ألف شخص في سبتمبر الفارط لتتزايد و تصبح 1،4 مليون شخص[3]

شبكة الوقاية من الأزمات الغذائية التابعة لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي في باريس تقول أن عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية ارتفع الى 9،4 مليون شخص أواخر 2019 في 16 دولة معظمها دول الساحل خاصة نيجيريا 4 ملايين و النيجر1،5 مليون و بوركينافاسو 1،2 مليون[4]

الأمراض المتفشية هي:

- داء المثقبيات الافريقي

[1]- Sahel: Burkina faso, Chad, Mali, Mauritania, the neger and and Senegal Regoinal over viow", Rapport by FAO, CA7350EN/1/12.19, 13/12/2019, PP 1,2

[2]- Mali response overview", Rapport by FAO, CA7307EN/1/12.19, 10/12/2019, PP 1,2

[3]برنامج الأغذية العالمي، 33 مليون جائع بالساحل الافريقي، الإذاعة الجزائرية 2020/01/31على
http://Radioalgerie.dz/News/ar/article/20200131/189111.html

[4]أكثر من 9 ملايين شخص يعانون من نقص غذائي في منطقة الساحل في افريقيا AFP
http://France24/com/ar/20192019%D8%A3%D9%83%D8 2019/12/09

- حمى الوادى المتصدع
- الملاريا
- فيروس اللسان الأزرقأو مرض زيكا
- 70/ من الأمراض الناشئة حيوانية المصدر
- فيروس الإيبولا
- مرض نباتي دودة الحشد الخريفية حسب تقرير FAO لسنة 2018[1]
- النيجر التشاد، مالي، موريتانيا في قائمة 15 أفقر دولة في العالم حيث أن النيجر أفقر دولة في العالم و تتراوح نسبة السكان تحت خط الفقر بين 43/ الى 54/ [2]

سجل عام 2019 نوفمبر وديسمبر تدمير البنى التحتية لمالي منطقة ليبتاكوغورما نقص الأمطار وعدم انتظامها أدى الى انخفاض مستوى الإنتاج لاسيما في وسط و شمال مالي [3]

بينما النيجر وصل عجزالأعلاف إلى 11،3 مليون طن في عام 2019 بالمقارنة مع اعتماد 80/ من السكان على الزراعة الرعوية في معاشهم [4]

استخدمت الجماعات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام الطعام لتجنيد العديد من الأشخاص من جهة، كما أن تحصيل الطعام دون مساعدة الأهالي لا يمكن ضمانه بدونهم، حيث أن استقرار الأهالي يضمن المؤونة.

[1] –مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا الدورة 30 السودان 19، 2018/02/23 ص 04

[2] –الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي عل الموقع

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html

[3]- Mali response overview", Rapport by FAO, Ibd

[4]- The Niger response overview March 2020", Rapport by FAO, Ibd

استنادا إلى تقرير "سجل التهديدات البيئية" الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، فإن مخاطر المياه هي أخطر تهديد كارثي لستة بلدان في منطقة الساحل، تليها مخاطر الغذاء في ثلاثة بلدان، ثم النمو السكاني السريع لجميع البلدان في المنطقة. لاسيما النيجر التي تتمتع بأعلى معدل نمو سكاني متوقع بزيادة قدرها 161% بحلول عام 2050. وبشكل عام، تواجه غالبية دول منطقة الساحل، مخاطر عالية ومتوسطة من التهديدات البيئية تنعكس على الظاهرة الإرهابية

المبحث الثاني: التهديدات الإرهابية في السحل الإفريقي

ضمن هذا المبحث نعرض مدى تأثير الإرهاب في منطقة الساحل وماهي التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة مع عرض نشاطها وتحالفاتها، كما نعرض الإجراءات المتخذة من أجل صدها.

كما نعرض مدى تأثير هذا الوضع على الأمن الجزائري في الحاضر والمستقبل من خلال رؤية مستقبلية مبنية على المعطيات المستجلاة من الواقع الميداني.

عاشت الجزائر مرحلة ممتدة من النشاط الإرهابي الإجرامي، مارسته مجموعات من الأفراد المهوسين المتطرفين، ممن استحلوا حرمات الجزائريين، مبررين سلوكياتهم الإجرامية بمختلف الذرائع التي لا تمت للإسلام بشيء، وتقوضت سطوة هؤلاء المجرمين بفضل جهود الدولة الجزائرية في معالجة هذا الوضع الأمني بكل حزم بمزج الحل الأمني الصارم بالحنكة السياسية والسعي الدبلوماسي والتنشئة الاجتماعية الثقافية والدينية.

إلا أن الجماعات الإرهابية التي حوصرت في الجزائر وجدت لها ملاذا في منطقة الساحل وامتدت شأفتها لتشكل تهديدا واقعا على أنظمة دول الساحل في ظل وضع سياسي واجتماعي اقتصادي متأزم.

أين تحولت منطقة الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية خاصة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تعود أصولها إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء والساحل الإفريقي منذ 2013 خاصة في دولتي موريتانيا والنيجر إضافة إلى جماعة بوكوحرام التي تنتشر في نيجيريا والكاميرون والتي تقوم بدورها بتهريب الأسلحة وذلك بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والقادة المحلين لدول إضافة إلى مهربي المخدرات والأسلحة[1]

إن انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل سهلته وفق رؤيا **كانتي** عدة عوامل منها الوضع المتردي للحالة المعيشية بالإضافة الى التدخل الأجنبي وانتشار جماعات التبشير بكثافة يضاف إليهم سهولة التنقل بين الدول والاحتكاك بالجماعات الجهادية في السودان وأفغانستان في ظل الوضع الاقتصادي السيئ والنزاعات القبلية والعرقية، حيث ظهرت تنظيمات متشددة في كل من موريتانيا والجزائر ونيجيريا ومالي.

حيث أشار كانتي أن الصومال شهدت أولى التدخلات الأجنبية لمكافحة الإرهاب حيث انتشرت التنظيمات الإرهابية التي امتدت الى أقصى الغرب الإفريقي.

شهدت إفريقيا 25 نزاعًا مسلحًا على مستوى الدول في عام 2019 – وهي أعلى نسبة في القارة منذ عام 1946 من بين هؤلاء، أكثر من ثلثهم تورطوا في تنظيم داعش والقاعدة الجماعات التي كانت مسؤولة عن 56٪ من أعمال العنف ضد المدنيين في ذلك العام[2]

وحاليا يتغلغل في قارة إفريقيا خمس مجموعات إرهابية مسلحة شديدة الخطورة، ولديها صلات بتنظيم القاعدة وهي : "بوكوحرام"في نيجيرياو " القاعدة في المغرب الإسلامي " شمال الصحراء الكبرى

[1] Aida Ammour Laurence, « la coopération de sécurité au Maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'Algérie » **Bulletin de la sécurité africaine**, une publication de centre des études stratégiques de l'Afrique N° 18, février 2012 p-p 1-3

[2] - تيريز بيترسونو ماغنو سأوبرج، "العنف المنظم، 1989 – 2019،" مجلة أبحاث السلام المجلد. 57 (4)، 2020، ص 597–613 .
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0022343320934986

وحركة " الشباب المجاهدين " الصومالية وحركة " أنصار الدين " في مالي، وحركة " التوحيد والجهاد " في غرب إفريقيا[1]

في دراسة للمركز ألأمريكي لدراسة الإرهاب تضمنها تقرير بعنوان «الإرهاب في منطقة الساحل وشمال أفريقيا سنة 2014» أن معدلات العمليات الإرهابية التي طالت تلك المنطقة عرفت ارتفاعًا منقطع النظير، حيث تعرضت لأكثر من 289 عملية إرهابية خلال 2014 وهو ما يمثل ارتفاعًا بنسبة 800%، مقارنة مع سنة 2001.

إن شساعة مساحة دول الساحل وامتداد حدودها زاد من صعوبة التأمين حيث تمتد حدود مالي على طول 7250 كم منها 1380 كم مع الجزائر لوحدها كما أن حدود الجزائر مع بلدان الساحل الإفريقي تبلغ 2800 كم. هذه الحدود تلتقي في منطقة خالية من السكان no man's land تقدر مساحتها بحوالي مليون كم مربع وهي منطقة يصعب العيش فيها من حيث المناخ وقسوة المحيط الجغرافي.

بالإضافة الى ارتباط الجماعات الإرهابية بمصاهرات مع قبائل التوارق

كما أن قائمة البلدان التي تعاني من الفقر مثل مالي التي توجد في المرتبة 175 والنيجر الذي يأتي بعدها في المرتبة 186، فان هذه الدول تصبح غير قادرة على ضمان وحدتها واستقرارها.

وما لم يتم الاستقرار في ليبيا بصفة نهائية بما يمكنها من مراقبة حدودها وسد المنافذ التي يتسرب منها الإرهاب الى بلادنا، فان تونس سوف تبقى مهددة من طرف هذه التنظيمات التي تحلم بان تجعل من القيروان عاصمة لإمارتها.[2]

[1]-جمال أوكيلي تنمية الساحل حتمية لا مفر منها جريدة الشعب، عدد 15072، ديسمبر 2000، ص 03

[2]-بوعزي الأسعد ضابط متقاعد من البحرية الوطنية: أنباء تونس، 03/06/2017 موقع المغاربي للدراسات والتحاليل بعنوان المنظمات الإرهابية في الساحل الإفريقي والمغرب العربي: الحاضر والمستقبل

سجل في منطقة الساحل،2800 حدث عنف سنة 2022[1]

حيث تمركزت وانتشرت جماعات متشددة خاصة بعد الإطاحة بنظام القذافي واندلاع الأزمة المالية ويتعلق الأمر بالحركة، من أجل الوحدة والجهاد في أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين. هذه الجماعات الإسلامية المسلحة تحترف تجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة، الخفيفة والإرهاب من أجل بقائها واستمراريتها[2]

للإشارة أكثر من20 مليون قطعة سلاح هي خارج سيطرة الدولة بالإضافة إلى أكثر من750 تنظيم مسلح

أشار **جيريمي ويستين Jeremy M Weinstein** (2005)أن الجماعات المسلحة تستفيد من" البيئات الفقيرة في الموارد"لأنها تتيح، تجنيد الأفراد ذوي الدوافع الأيديولوجية التي لا تدفعها فوائد مادية ؛ حيث تستغل هذه المجموعات كملاذات تصعب من مهمة الحكومات الوطنية للوصول اليها، خاصة في ظل ضعف السيطرة الإقليمية للدولة، بالمقابل يوضح **مارك ساجيمان** (2004) **Sageman Mark** أن 75% مما تطلق على نفسها جماعات جهادية إما كانت تربطهم علاقات صداقة أو صلة قرابة مع الأعضاء الحاليين في المنظمات الإرهابية، و لعل هذه الشبكات تتداخل مع التوزيع عبر الحدودي للأعراق في افريقيا وهذا الوضع المعقد سيضغط بشكل أكبر على اثارة التوترات العرقية المتراكمة تاريخيا.

وتعد أفريقيا مركزًا لحوالي 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها من أقصى الساحل الأفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الأفريقي في الشرق، ساهم في ذلك الإنتشار تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والفراغ الأمني في تلك المنطقة.

[1]-قراءة في مؤشر الإرهاب العالمي 2022 سياق وتداعيات الإرهاب في الساحل الإفريقي منى قشطة 23 مارس 2022 المرصد المصري

[2]- Anne FRINTZ, Trafic de cocaïne, une pièce négligée du puzzle sahélien. Le Monde diplomatique, n°707, février 2013, P.20

ووفقاً لبيانات قام بجمعها مركز الديانات والجغرافية السياسية (CRG) عانت القارة الأفريقية مما لا يقل عن 1426 من حوادث العنف المتعلقة بالإرهاب فما بين 1 يناير 2016 و30 سبتمبر 2016، ووفقا لهذه البيانات التي جمعها المركز، اعتبر بوكو حرام، وحركة الشباب، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش أعنف الجماعات المتشددة في المنطقة[1].

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الكبرى وحوض بحيرة تشاد (داعش وبوكو حرام

جاءت منطقة الساحل الكبرى وحوض بحيرة تشاد ضمن أهم بؤر للصراع سيشهدها العالم في عام 2017 في تقرير لمجلة الفورين بوليسي Foreign Policy وذلك على خلفية تسبب النزاعات المتداخلة– بين الحركات الجهادية والشبكات الإجرامية مع ضعف الحكومات في مواجهتها –عن معاناة إنسانية أسفرت عن تهجير حوالي 4.2 مليون مواطن ومن جانب آخر شهد عام 2016 المنطقة هجمات قاتلة في غرب النيجر وبوركينا فاسو وساحل العاجل.

الساحل سجل عام 2021 تضاعف عدد ضحايا الإرهاب عشر مرات مقارنة بسنة 2007، حيث بلغ 35% من اجمالي ضحايا الإرهاب في العالم، حيث يرتكز النشاط الإرهابي في حوض بحيرة تشاد، الذي يضم أجزاء من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا ومنطقة الساحل الأوسط على طول حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر. توفي في بوركينا فاسو في عام 2021 حوالي 732 ضحية

وقد سجلت مالي في عام 2021 أكبر عدد من الهجمات الإرهابية والوفيات منذ عام 2011. حيث زادت الهجمات بنسبة 56% والوفيات الناجمة عنها بنسبة 46%، مقارنة بالعام السابق. وهذه هي أكبر زيادة سنوية منذ عام 2017 .

[1]-خريطة التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2017: بين الحركات الإرهابية وفرص التصدي لها /07/03 2017 موقعControl Risk

ففي عام 2017 أعرب الاتحاد الأفريقي عن قلقه بشأن وصول أعداد كبيرة من المقاتلين في ساحات القتال في الشرق الأوسط للقارة الأفريقية، مقدرا عددهم بنحو 6000 من حاملية الجنسيات الأفريقية المختلفة قادمين من ساحة القتال السورية و الذين أعيد نشرهم في عدد من الجبهات على امتداد الساحل الأفريقي[1]

ففي نهاية عام 2018 أعلنت السلطات النيجيرية عن اكتشاف استخدام تنظيم الدولة في غرب أفريقيا (بوكو حرام) الطائرات بدون طيار في القيام بمهام استطلاعية لمواقع قوات مكافحة الإرهاب النيجيرية. وقد تأكد هذا التطور خلال عام 2019 مع الكشف عن تقدم إضافي أحرزه التنظيم في نوع الطائرات المستخدمة وفي نمط تشغيلها، حيث بدأ التنظيم في استخدامها في مهام هجومية من خلال توجيه ضربات لقوات مكافحة الإرهاب وعدم الاكتفاء بتوظيفها في مهام المراقبة والاستطلاع[2]

شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل الأوسط، ولا سيما عند تقاطع حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث تم تسجيل أكثر من 1600 حالة وفاة إرهابية في البلدان الثلاثة في عام 2021، ارتفاعًا من حوالي 1300 في 2020. وأرجع التقرير هذه الزيادة إلى توغل الجماعات الجهادية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم داعش في غرب إفريقيا[3] .

المطلب الأول التنظيمات الإرهابية النشطة في الساحل

يتواجد في منطقة الساحل عدد كبير من التنظيمات الإرهابية تؤثر على الوضع الأمني بشكل كبير، في ظل ضعف دول المنطقة، رغم اختلاف هذه التنظيمات الإرهابية يبقى هدفها مشترك هو

[1] - Adja Khadidiatou Faye, West Africa Must Confront its Foreign Terrorist Fighters (Pretoria: Institute for Security Studies, August 2019), https://bit.ly/34PwzpO

[2] - Dionne Searcey, Boko Haram Is Back. With Better Drones, New York Times, 13 September 2019. https://nyti.ms/3gghCF8

[3] - خريطة التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2017: بين الحركات الإرهابية وفرص التصدي لها /07/03/ 2017 موقعControl Risk

زعزعة أمن المنطقة الرخوة والتأثير عليها، مع الذكر أن هذه التنظيمات غير موحدة ويصيبها حاليا حالة من التشظي والنزاعات.

الى جانب تنظيم القاعدة الذي يبقى أهم المجموعات الإرهابية المتواجدة على الساحتين المغاربية والساحل الإفريقي، فان الساحة شهدت بروز سبعة مجموعات إرهابيةأخربأصبحت تقاسمه النفوذ في المنطقة وتنافسه على الانفراد بالزعامة:

أ-جماعة نصرة الإسلام والمسلمين":

تشكلت هذه الجماعة في 1 مارس 2017 من اندماج أربع مجموعات، هي:

- **أنصار الدين**، بقيادة المالي إياد آغ غالي، في شمال مالي؛
- **جبهة تحرير ماسينا**، بقيادة فوله أحمدو كوفا، في منطقة موبتي؛
- **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي/الصحراء**، بقيادة عكاشة جمال المعروف باسم أبو الهمام؛
- **المرابطون**: بقيادة المالي حسن الأنصاري من قبيلة كالينسار.

هذه الجماعة المتحالفة خطط لها درودكال عام 2013 المقضي عليه في 3 جوان 2020 في تالاهاندك مالي، وخلفه، مبريك يزيد، الذي عين في 21 نوفمبر 2020

وقد أعلنت بيعتها لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، ولأبي مصعب عبد الودود" أمير" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولهبة الله أخوند زاده "أمير" تنظيم طالبان.

ذكر جمال عكاشة لموقع الأخبار الموريتاني في جانفي 2016. [1]وفي إشارة إلى علاقات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا، إشارة الى تحالفهم معهم.

ووفقا لماثيو غيدر،"تتواصل المنظمات الإرهابية رغم اختلافاتها كونها ترتبط في قضايا مشتركة مثل معاداتها للصهيونية والارتباط بالقضية الفلسطينية "[2] هذا الرأي غير صحيح كون التنظيمات الإرهابية نشاطها محصور في الأقاليم المسلمة و جرائمها تطال المسلمين.

1- " تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي AQMI"

بتاريخ 24 جانفي 2007 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتمائه للقاعدة مع مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي و التنسيق بينها وهي : الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر (GSPC)، الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL، الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM الجماعة الإسلامية للقتال التونسية [3] GICT

تنظيم معقد أصله منبثق من الجماعة الإسلامية المسلحة GIA التي تحولت في سبتمبر 1998 الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC قامت باختطاف ثلاثين سائحا أوروبيا في الصحراء سنة 2003 ثم تحولت الى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007/01/24، تزعمها عبد المالك درودكال

تعود خطورة هذا التنظيم إلى:

[1]-النص بخصوص مقابلة أبو الهمام في وكالة الأخبار الموريتانية–10–01–2016–13563/interv/intrep/http://www.alakhbar.info : 18–02–56.

[2]- GUIDERE, Atlas du terrorisme islamiste : D'Al-Qaïda à Daech op.cit., p. 40. « Histoire immédiate d'AQMI avant et après l'intervention française », op.cit. p. 51.

[3]- Interview de Jean –Louis Bruguière: «Un arc islamiste radical, au Maghreb menace la France», Agence France Presse, 13 Mars 2007

– ضمور هيكلها التنظيمي: لا يوجد مخطط هيكلي رسمي وترتكز على الولاء للزعيم وفقا للمنطق القبلي مع الحفاظ على الاستقلالية الذاتية [1]

أما مجال عملها فهو على نطاق واسع حيث تم تقسيم أراضي النشاط إلى أربع مناطق نفوذ ويتوزع الرجال عبر وحدات أساسية صغيرة تسمى الكتيبة [2]

هي منظمة إجرامية عبر وطنية تضم متشددين من موريتانيا وتونس وليبيا ودول أخرى، تتواجد في شمال مالي يرأسها حاليا يحى أبو الهمام [3]

تستخدم التهريب واختطاف الأجانب لتمويل نشاطها كما تربطها علاقة بتنظيم اياد آغ غالي بوساطة ابن عمه حمادة أغ حماة إرهابي قائد لمجوعة تمبكتو

أهداف التنظيم المزعومة:

- "تحرير المغرب العربي من الوجود الغربي خاصة الفرنسي والأمريكي".
- "إسقاط أنظمة الدول المغاربية".
- "حماية المنطقة من الأطماع الخارجية".
- "تطبيق الشريعة الإسلامية"."

هيكلة التنظيم: تتميز بعدم وضوح هيكلها التنظيمي من حيث التشكيل الترتيبي للقيادات، و ترتكز على الولاء للزعيم وفقا للمنطق القبلي مع الحفاظ على الاستقلالية الذاتية [4]

[1]- محمد محمود أبو المعالي، (2014) القاعدة وحلفائها في أزواد النشأة وأسرار التوسع، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ط 1 لبنان ص.ص 42-44

[2]-نفس المرجع ص.ص 98-99

[3]Andrew McGregor, Bringing Militant Salafism to the tuareg: A Profile of Veteran Rebel Iyad Ag Ghali, in Militant Leadership Monitor – Quartel Special Report vol 1 N) 4 (December 2012) pp 17-20

[4]- محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفائها في أزواد النشأة وأسرار التوسع، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ط 1 لبنان 2014 ص.ص 42-44

أما مجال عملها فهو على نطاق واسع حيث تم تقسيم أراضي النشاط إلى أربع مناطق نفوذ و يتوزع الرجال عبر وحدات أساسية صغيرة تسمى الكتيبة [1]

في البداية تم انشاء ثلاثة مناطق عسكرية على الحدود الجزائرية هي:

1• **المنطقة الوسطى** وتضم"إمارةالوسط "التي تشرف على ثلاثة معسكرات، كل معسكر تتفرع منه عدة كتائب مقاتلة

2• المنطقة الجنوبية وتضم"**إمارة الصحراء**" التي تمتد من موريتانيا وجنوب الجزائر غربا الى ليبيا والتشاد شرقا مرورا بكل من مالي والنيجر ونيجيريا.

3-الأنصار

4-يوسف بن تاشفين.[2]

في 24 جانفي 2007 اضطرت إلى تحويل نشاطها الإرهابي إلى الساحل الإفريقي, نتيجة للمحاصرة العسكرية الكبيرة لها في الجزائر هنا قد تحولت من العمل المحلي الداخلي نحو العمل الإقليمي, حيث أصبحت جماعات إرهابية عبر وطنية بالتعاون مع شبكات إرهابية في منطقة الساحل وأوربا[3].

توجد الآن ثلاث مناطق أساسية تتمركز فيها القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي:

- المنطقة الأولى: منطقة دب دب على الحدود الجزائرية الليبية حيث يوجد ارهابيون ليبيون
- المنطقة الثانية: توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين موريتانيا ومالي والجزائر

[1]-محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفائها في أزواد النشأة وأسرار التوسع، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ط 1 لبنان 2014 ص.ص 98-99

[2]مارك MEMIER ، »تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطون: لو جهاد سهلين reunfié ؟»، باريس: المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، يناير 2017، ص 16-17 .-https://sahelresearch.africa.ufl.edu/files/memier_aqmi_et_al mourabitoun_fr_2017.compressed.pdfاستشهد 2020 سبتمبر 17]. 2-

[3]-حافظ النويني أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) جامعة محمد الخامس الرباط ص 63

- المنطقة الثالثة : بين الحدود المغربية الجزائرية الجنوبية [1]

ازداد هذا التنظيم قوة بتدعيمه بـ 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضغط عليهم إلى الصحراء الإفريقية وتمكن التنظيم من تجنيدهم[2]

* تشير التقديرات الواردة في التقرير العالمي حول تجارة المخدرات لسنة 2011 أن حوالي 250 طن من المخدرات تقدر قيمتها بـ 14 مليار دولار أمريكي مرت بالساحل الإفريقي. عشر هذا المبلغ أي ما يعدل 1،4 مليار دولار ذهب الى تنظيم القاعدة في شكل اتوات مقابل تامين العبور.

هذا التنظيم الإرهابي استقطب الأنظار بتهديداته المتكررة في منطقة الساحل التي فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر بسبب انفتاحها عليه جغرافيا, وارتباط التنظيم الإرهابي الناشط على ساحاته بقادة جزائريين من جهة ولما باتت تستقطبه المنطقة من استراتيجيات أمنية لعدة لدول من خارج المنطقة من جهة أخرى[3]

وهنا ترى السلطات الجزائرية أن تنظيم القاعدة ليس مجرد جماعة إرهابية محلية يمكن القضاء عليها بالنظر الى ما شهدته من هجمات إرهابية مهمة مقارنة ببقية الدول, حيث تم تسجيل أعلى نسبة من الهجمات الإرهابية خلال سنتين 2007-2008 وهجوم سنة2012,الذي استهدف قوات الأمن الجزائرية في منتصف فيفري2012في أقصى الجنوب الجزائري .والذي خلف مقتل7 إرهابيين[4]

[1]-أبصير أحمد طالب : المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

[2]-شحماط مراد تأثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وحدوده، في حوارات إقليمية وعالمية ص 78

[3]--Stewart prest. John Gaz .David Carmont. Conference on Canada, Spolicy Tward Fragil,Failed and Dangerous States World bank, Sahel Drought Situation Report N5 :Burkina faso ,Chad ,Mauritania,Mali,niger, www.world bank , org ;April2012.p1

[4]-عبد الوهاب بن خليف دور الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية في الشمال والساحل الافريقي في حوارات إقليمية وعالمية ص 182

هذا بالإضافة للاعتداء الإرهابي على» منشاة تيغنتورين» الغازية بالجنوب الجزائري مطلع2013 الذي أعاد إلى الأذهان صورة الإرهاب الدموية[1]

حصول تنظيم القاعدة على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية [2]

إن قيام القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بعدة عمليات من إختطاف الرهائن و تهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة، دفع البعض إلى إعتبار محفزات هذا التنظيم ذات طبيعة إجرامية أكثر منها دينية أو سياسية مستدلين بمشاركة أحد قاداته[3]

2-حركة أنصار الدين :

أسسها إياد أغ غالي في ديسمبر 2011 في مدينة كيدال الواقعة شمال مالي، الذي كان يساريا اذ ترأس الحركة الشعبية لتحرير أزواد أين وقع اتفاق سلام مع الحكومة المالية سنة 1992، ثم في سنة 2007 التحق بجماعة الدعوة و التبليغ وعين بعدها قنصلا في جدة، بعدها عاد الى مالي أين تموقع في جبال "تغرغارت" بشمال مالي، معلنا عن تأسيس تنظيم "جهادي" محلي سماه" أنصار الدين"، وانضم إليه عشرات المقاتلين التوارق كانوا ينشطون ضمن حركة متمردة تعرف باسم "تحالف مايو أسسها الراحل إبراهيم أغ باهنغا

[1]-الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي في كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة 2013 ورقلة ص 10

[2]- عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأدول المركز على من في المغرب العربي، مداخلة ألقيت في ملتقى بجامعة ورقلة حول التهديدات الأمنية للدول مغاربية في ضوء التطورات الراهنة، يومي 27 و28 فيفري 2013 ص 15

[3] Bulletin de la sécuruté of ricaine n 18 fermier 2012 une publication de centre des études stratégique de l'Afrique »la cooperation de secuite au mghreb et au sahel : l'ambivalence de l'Algérie » par Laurence aida ammour p1-3

وتعد "حركة أنصار الدين" أكبر تنظيم مسلح في شمال مالي ولديهم ما بين 3000 و5000 ناشط وينشطون بشكل رئيسي في تمبكتووكيدال.، بعد أن عاد إياد غالي إلى المشهد وتحديداً إلى منطقة "أزواد"، حيث جمع مئات من أنصاره الطوارق بهدف العودة إلى العمل المسلح

سيطر على نسبة 66%. من أراضي جمهورية مالي، وتعتبر منطقة آدرار الإفوغاس، في أقصى شمال شرق مالي، خصوصا منطقة جبال تغرغارت، وبوقسة وإبيبره وتنزواتن

وغيرها، ولها فرع في منطقة نهر النيجر جنوب أزواد، يعرف باسم أنصار الدين الجنوب"، ويعرف أيضا باسم كتيبة غورما، ويتألف هذا الفرع من "مقاتلين من قبيلة "سيرير" وهي إحدى قبائل الإيمغاد الطارقية، إضافة إلى بعض المقاتلين من قبائل إدوسحاق وشماناماس وغيرهم، وهي كلها قبائل تارقية، وينشط هذا الفرع في منطقة هاروباندا، وأدونيزا وغورما، باتجاه حدود منطقة منيكا، وعلى ضفاف نهر النيجر، وكان يقودها القاسم أغ المنصور، الذي قتله الفرنسيون سنة 2018 ولم يكشف النقاب عن اسم قائد جديد لها حتى الآن

وهدفها الرئيسي "إطلاق الشريعة في كامل المناطق المالية" وبحكم ذاتي لمنطقة شمال مالي..هذا ما أطلقه "غالي" سنة 2013، بعد أن تبنى "الفكر السلفي الجهادي المسلح"، وأعلن مبايعته تنظيم "القاعدة" الإرهابي بحمل رايته السوداء هو إقامة الشريعة في شمال مالي. .في أدرار دي إيفوغاس، القبيلة التي يأتي منها إياد أغ غالي. وتتوافق هذه المنطقة مع سلسلة الجبال الواقعة في شمال شرق مالي وفي جنوب الجزائر. تعد Adrar des Ifoghas واحدة من سلاسل الجبال الرئيسية في الصحراء الكبرى، إلى جانب آير وهوغار وتيبيستى .

هذا الكيان هو في الواقع نتاج انقسام داخل الحركة الوطنية لتحرير أزواد/الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي كان فيها إياد أغ غالي أحد الشخصيات المؤثرة.

3- "المرابطون: Le groupe Al-Mourabitoune "

المرابطون ظهرت في 22 أوت 2013 باندماج حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا/حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، بقيادة المالي عبد الرحمن ولد العامر المكنى أحمد المتمسي وأحمد الأزوادي، وكتيبة "الملثمون" بقيادة مختار بلمختار المكنى "خالد أبو العباس". وتولى قيادة التنظيم عشية تأسيسه "أبو بكر المهاجر"، مصري قاتل سابقا في أفغانستان والعراق ضد القوات الأميركية. لكنه قتل بعد أشهر من تعيينه على رأس التنظيم، فأسندت قيادته إلى أحمد الأزوادي، الذي تمكنت القوات الخاصة الفرنسية من القضاء عليه نهاية عام2014 بعدها انفجر صراع داخلي على قيادة التنظيم بين رئيس مجلس شورى الجماعة، المختار بلمختار، والرئيس السابق لمجلس شورى جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، "عدنان أبو الوليد الصحراوي"، حيث التحق بتنظيم الدولة خلافا لبلمختار الذي انحاز للقاعدة

ويقترب محمد هيرو من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وبلمختار من غاو وينسقان أنشطتهما، وهما يتقاسمان نفس الاستياء تجاه قيادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفي 23 مايو 2013، قام الموقعون بالدم وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على اتفاق معا، لأول مرة، بتنفيذ تفجير انتحاري مزدوج في أغاديز وأرليت في النيجر، استهدف على التوالي الشركة الفرنسية أريفا والجيش النيجري.[1]

تم إنشاء جماعة المرابطون. في 22 أوت 2013، أعلن بلمختار الجزائري والمالي أحمد المتمسي، في بيان مشترك، عن الاندماج

[1]-مركز الجزيرة للدراسات

تقاسم القيادة خلال ماي 2014 بين بلمختار وأحمد المتلمسي. وفاة أحمد المتلمسي في 11 ديسمبر 2014 في منطقة تابنكورت شمال مالي سمحت بإضفاء الطابع الرسمي على بلمختار كزعيم للجماعة.[1]

في 13 مايو/أيار 2015، أعلن جزء صغير من جماعة المرابطون، بقيادة عدنان أبو وليد الصحراوي، ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية وأصبح تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى/داعش.[2]

وفي أعقاب حركة المعارضة داخل المرابطون، انتقلت قيادة جزء بلمختار إلى ليبيا، في حين تفرقت أعدادها في مجموعات صغيرة في العديد من بلدان الساحل وكذلك في بعض البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. ويتطور أعضاؤها من شرق موريتانيا إلى شمال تشاد، ولا سيما إلى شمال مالي، من منطقة تيمترين (جنوب تيساليت) إلى وادي تيلمسي إلى أنسونغو (جنوب غاو). كما تطورت عدة مجموعات صغيرة على الطريق الحدودي بين ليبيا والنيجر.[3]

ووفقا لأقارب بلمختار الذين تمت مقابلتهم في سجن نيامي في أواخر عام 2014، تراوحت أعداد جماعة المرابطون في ذلك الوقت بين 250 و300 مقاتل. في نهاية الربع الأول من عام 2015، قدر الصحفي لمين ولد محمد سالم أن هذه الأعداد تراوح بين 500 و600 مقاتل.[4]في عام 2017، كان هناك ما بين 200 و250 مقاتلا، منهم حوالي 50 فقط نشطون. [5]

[1]- كريستين مرادت، "مالي: من هم القادة الجدد للكتيبة الجهاديين؟"، الموقع الإخباري لRFI ، 14مايو 2014

https://www.rfi.fr/fr/afrique/20140514 mali–etat–jihadistes–apres–mort–emir–al–mourabitoune–aqmi–al–qaida–

[2]- https://www.france24.com/fr/20150514-sahelgroupe-jihadiste-prete-allegeance-organisation-etat-islamique-belmokhtar-sahraoui-.

[3]- Entretien avec David Izadifar, expert international en financement du terrorisme, Nouakchott, octobre 2016. MEMIER, « AQMI et Al-Mourabitoune : Le Djihad sahélien réunifié ?», op.cit.,p. 30

[4]- Propos recueillis auprès de Lemine Ould Mohamed Salem « Belmokhtar peut frapper dans n'importe quelle capitale africaine », Le Progrès, du 9 mars 2015.

https://www.leprogres.fr/faitsdivers/2015/03/09/belmokhtar-peut-frapper-dans-n-importe-quelle-capitale-*africaine*

[5]- MEMIER, « AQMI et Al-Mourabitoune : Le Djihad sahélien réunifié ?», op.cit., p. 31. 4. Le site d'information Algérie 360°, « AQMI annonce le ralliement des Mourabitoune de Belmokhtar », du 4 décembre 2015.

4- كتائب ماسينا

تأسس هذا التنظيم عام 2014 من طرف قبائل الفلان الزنوج تحت قيادة محمد كوفا، والذي ينحدر من منطقة موبتي وسط مالي، وقد أعلنت قيادة هذا التنظيم فور تشكيلها عن مبايعتها لامير جماعة أنصار الدين، إياد أغ غالي، وانخراطها في القتال إلى جانبه. وتنشط كتائب تحرير ماسينا أساسا في منطقة ماسينا وسط جمهورية مالي خصوصا ولايتي موبتي وسيغو، وتتميز هذه الكتائب بطابعها العرقي، حيث ينتمي كل مقاتليها لقبائل الفلان المنتشرة في المنطقة، وقد أعلنت وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورانس بارلي Florence Parly في نوفمبر 2018 عن قتل قواتها زعيم التنظيم، محمد كوفا، لكن هذا الأخير ظهر بنفسه في فيديو أصدرته جماعة نصر الإسلام والمسلمن، بداية مارس 2019 متحدثا بالصوت والصورة، وكذب الوزيرة الفرنسية ساخرا من حديثها عن مقتله، ومن أشهر كتائب ماسينا كتيبة خالد بن الوليد التي تعتبر بمثابة قوات النخبة في التنظيم

ب- تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام (داعش) (ISIS)

تأسس في 2004 على يد الأردني أبو مصعب الزرقاوي باسم القاعدة في العراق كان فصيلا للقاعدة كان يسمى الدولة الإسلامية في العراق و تغيرت التسمية عام 2013 الى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) من قبل أبو بكر البغدادي[1]

في 2015 تم إنشاء قاعدة أساسية للتدريب على الجهاد في ليبيا، حيث تدرب 6500 ارهابي [2]

[1]- Jawhar,j Terrorists Use The Internet :The Case of DAESH (kuala lumpur : The southeast Asia Regional Centre for Terroris,2016)p 26

[2]Yonah Alexander , Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015 Seventh Annual Report March 2016 pp6-7

في 29 جوان 2014، أعاد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تسمية تنظيم الدولة الإسلامية، في الجزائر، انقسم جزء صغير من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أطلق على نفسه اسم جنود الخلافة (جند الخليفة في أرض الجزائر/الوفاق) وأعلن في 14 أوت 2014 عن الالتحاق بالبغدادي

وفي سبتمبر من العام نفسه، في تونس انشقت أيضا كتيبة طيبة بن نافع، زعيمة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأعلنت دعمها لداعش

في سيناء حيث يطلق على التنظيم الجهادي أنصار بيت المقدس (أنصار القدس/ القدس) اسم "أنصار القدس" (أنصار القدس[1]

وفي نيجيريا، أعلنت بوكو حرام، التي حافظت على صلاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطق التدويل، ولاءها لداعش في مارس 2015. ثم اتخذت الجماعة اسم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا ثم أصبحت مقاطعة (ولاية) لداعش في المنطقة الفرعيةو ادت الخلافات بين قادتها إلى إضعاف الحركة[2].

1-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MOJWA

اشتقت عن تنظيم القاعدة بعد رفضه طلب أفرادها تأسيس كتيبة خاصة للمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد ويهيمن على قيادة الحركة عناصر من قبيلة الأمهار العربية الأزوادية، يرأسها بركة أحمد ولد عامر، ويقود جناحها العسكري المدعو سلطان ولد بادي

[1]https://www.un.org/securitycouncil/fr/content/jund-al-khilafah-algeria Le Monde, «Les Djihadistes égyptiens d'Ansar Beït Al-Maqdis prêtent allégeance à l'EI», du 10 novembre 2014. https://www.lemonde.fr/international/article/2014/11/10/

[2]Le site d'information British Broadcasting Corporation/BBC, «Boko Haram change de nom», du 23 avril 2015. https://www.bbc.com/afrique/region/2015/04/150423_boko_haram_new_name .

تأسست في أكتوبر 2011 وظهرت الحركة عقب انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة، وتعد من المجموعات التي سيطرت على شمال مالي في الفترة ما بين 2011 و2013، وقام بعض أعضائها بتأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد أسوة بسرية "الأنصار" في تنظيم "القاعدة" التي تضم المقاتلين الطوارق معلنة الجهاد في أكبر قطاع من غرب إفريقيا.

كما أن معظم عناصرها من العرب، وقد بايعت تنظيم "داعش" في شهر يوليو 2014..

وتتشكل القيادة العليا لحركة التوحيد والجهاد من "محمد ولد نويمر" بينما "عدنان أبو وليد الصحراوي" هو المتحدث الرسمي باسمها، ويتولى مسؤولية الإفتاء في الحركة "حمادة ولد خيري" المكنى بـ"أبي القعقاع"، وهو أحد القادة والنشطاء الموريتانيين السابقين في تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي.

2-"تنظيم بوكو حرام":

Le Groupe Salafiste pour la Prédication et le Djihad dit Boko Haram :

في سنة 2002 نشأت بوكو حرام في مدينة ميدوغوري شمال نيجيريا باسم "بوكو حرام" الذي جاء من اللغة المحلية (الهوسا) بمعنى "التعليم الغربي حرام"

وفي بدايته قاد التنظيم "علي يوسف" وقد قتل على يد الأمن النيجيري على أثر تمرده على الحكومة المركزية. غير أن تأسيس الحركة الإرهابية يعود بحسب تقارير استخبارتية دولية إلى سنة 1995، على يد "أبو بكر لاوان" والذي كان في البداية يحمل اسم" أهل السنة والهجرة" بولاية بورنو الواقعة شمالي البلاد.

وبعد مقتل "علي يوسف" تولى "أبو بكر شيكاو" قيادة التنظيم الإرهابي المسلح، وبدأت معه عمليات خطف الفتيات من المدارس والعمليات الإنتحارية.

حركة إرهابية تأسست على يد محمد يوسف سنة 2002 في مدينة ميدوغوري في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا [1]واتسعت الى بحيرة تشاد والنيجر والكاميرون

وفي مارس 2019 تعمَّقت الخلافات عقب عزل أبي مصعب البرناوي بعد عامين من توليه الزعامة، ليحل محلَّه أبو عبد الله عمر البرناوي، وأرجع المتابعون هذا الإجراء لاتهامه بأنه (معتدل) أكثر مما ينبغي، ولاسيما أنه ركز هجماته على المواقع العسكرية، بخلاف تنظيم (بوكوحرام) الذي لا يفرق في هجَماته بين أهداف مدنية أو عسكرية.

ج – الحركة الإسلامية الأزواديةMIA: منشقة عن أنصار الدين، أسسها العباس آغ الله في جانفي 2013 أغلب عناصرها من التوارق يرفضون التصادم مع النظام يفضلون التفاوض[2]، كان زعيمها عضوا في البرلمان، انضم الى أنصار الدين في فيفري 2012 شارك في مفاوضات بوساطة بوركينا فاسو التي فشلت [3]

د – الموقعون بالدم:

هي جماعة سابقة تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، انشقت في ديسمبر 2012 بسبب خلافات بين زعيمها مختار بلمختار المدعو بلعور وقيادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي عهد بإمارة المنطقة الصحراوية إلى عبد الحميد أبو زيد.

[1] StephenA. Harmon, Terrorand Insurgency in the Sahara-Sahel Region Corruption, Contraband, Jihad andtheMaliWarof2012–2013 ,PittsburgStateUniversity,USA,2014,P-P.122-121

[2]- Andrew Lebovich, AQIM and its allies in Mali ,in the Washington institute policywatch,No 2033(February 2013) http://www.washingtoninstitute. Org /policy-analysis /view/aqim-and-its-allies-in-Mali

[3]- Andrew Lebovich , Primer on Jihad Players in Algeria &Mali ,al-Wasat blog ,23 january 2013 http://thewasat.wordpress.com/2013/01/23/primer-on-jihadi-players-in-algeria-mali

المطلب الثاني: العوامل المعززة للتهديدات الإرهابية

سميت المنطقة " البيئة الحاضنة للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي[1]حيث تضافرت عدة عوامل في استفحال الوضع الأمني المضطرب بها نذكرها في ما يلي:

- المساحة الشاسعة قليلة التأمين خاصة في مالي وموريتانيا سمحت بتنقل الإرهابيين وتمرير الأسلحة والمخدرات التي تجاوزت 40 مليـار دولار سنويا
- الدعم الأجنبي للجماعات الإجرامية واستخدامها كورقة ضغط
- ضعف الأنظمة الحاكمة
- تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية
- ضعف التنسيق الأمني الدولي
- كثرة التدخلات الخارجية المصلحية التي زادت الأمور سوء[2].
- الاستدانة من الدول الكبرى
- انتشار أكثر من 50 مليون قطعة سلاح بسبب أزمة ليبيا فلقد أصبحت ملجأ ومنتج ومصدر ومستورد للجماعات الإرهابية والمسلحة[3]
- الفقر والعوز الإجتماعي حيث لا يتجاوز دخل الفرد اليومي1 دولار في بعض الدول للأفراد[4]

[1]-الأزمة الليبية إلى أين، خريف الأزمات العربي، الأردن: مركز **دراسات الشرق الأوسط**، العدد: 2017/03/13 ص14

[2]- بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية والانكفاء الأمني الداخلي: قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** 2014 ص-ص 4-5

[3]- جان بيان فيليو هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل، واشنطن: **كارينغي للسلام الدولي**، 2010، ص –ص 2-12

[4]-التقرير الأوروبي التغلب على الهشاشة في افريقيا – صياغة نهج أوروبي جديد-فلونسيا ايطاليا المعهد الأوروبي **مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة** 2009 ص-ص 10-24

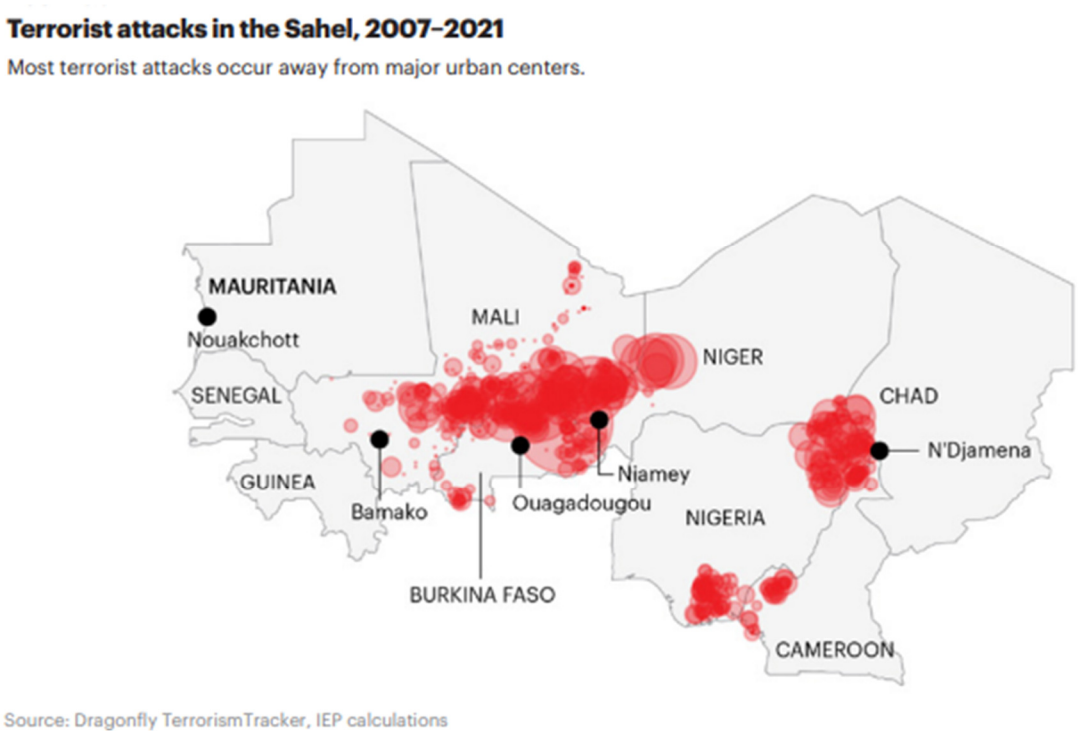

خريطة رقم 03 الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل / المصدر Dragonfly Terrorism Tracker IEP calculations

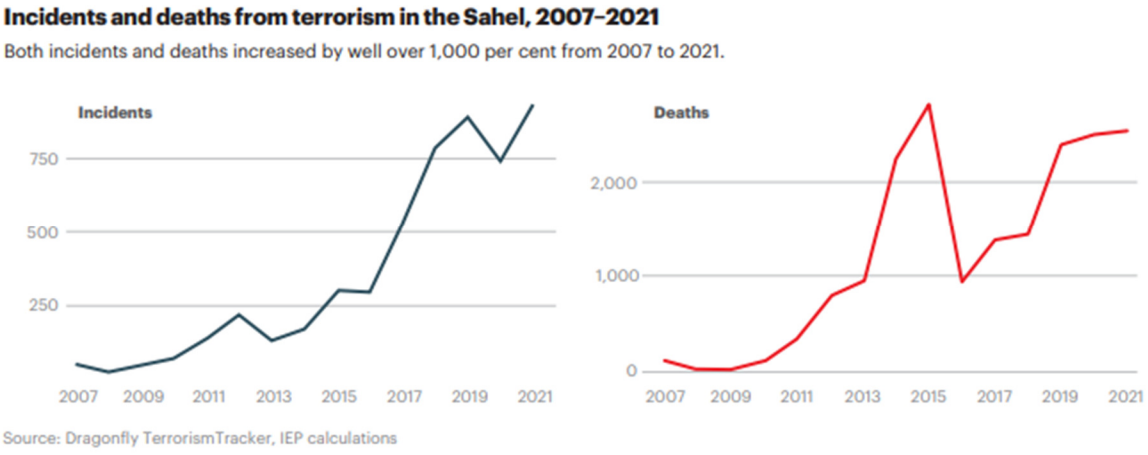

مخطط بياني رقم 04 بيانات الإغتيالات الإرهابية / المصدر: Dragonfly Terrorism Tracker IEP calculation

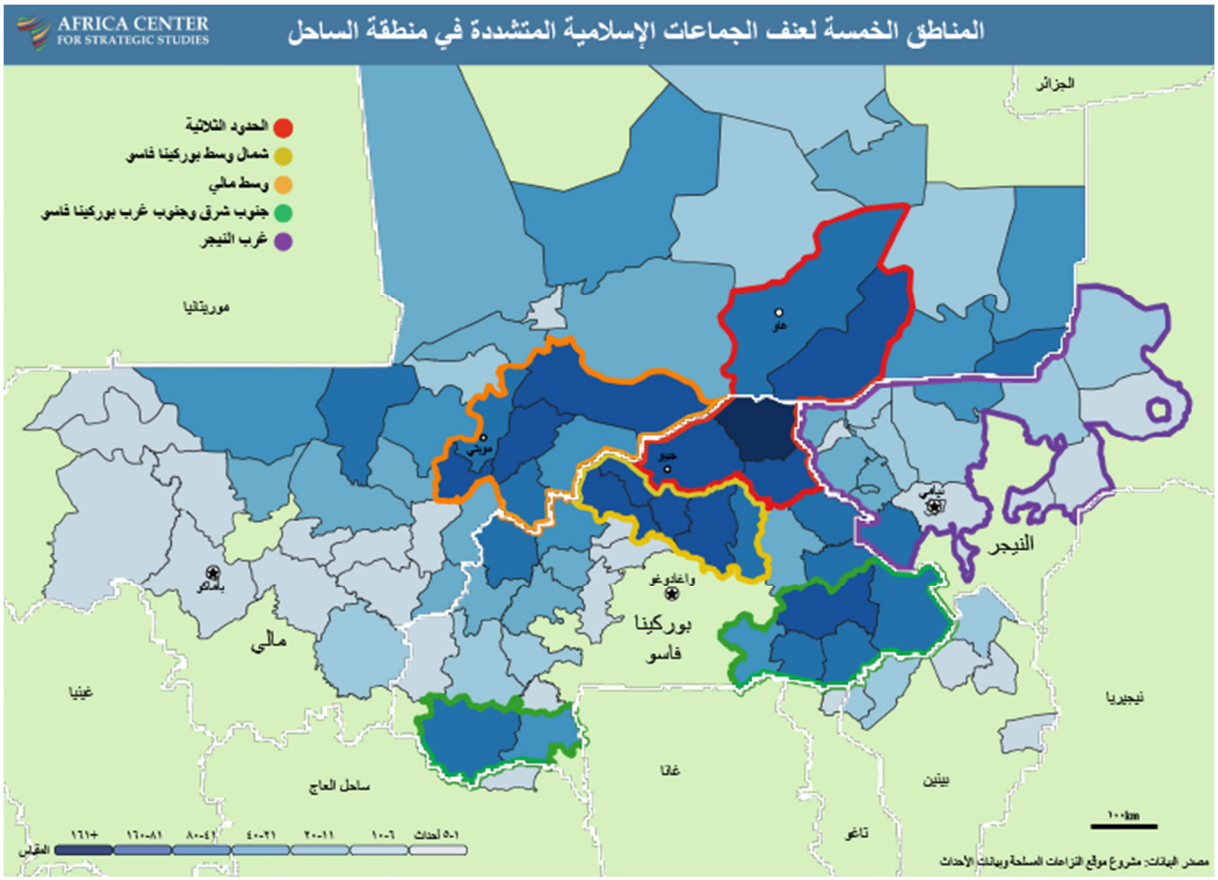

الخريطة رقم 05 مناطق نشاط الجماعات الإرهابية /المصدر Africa Center For Strategic Studies

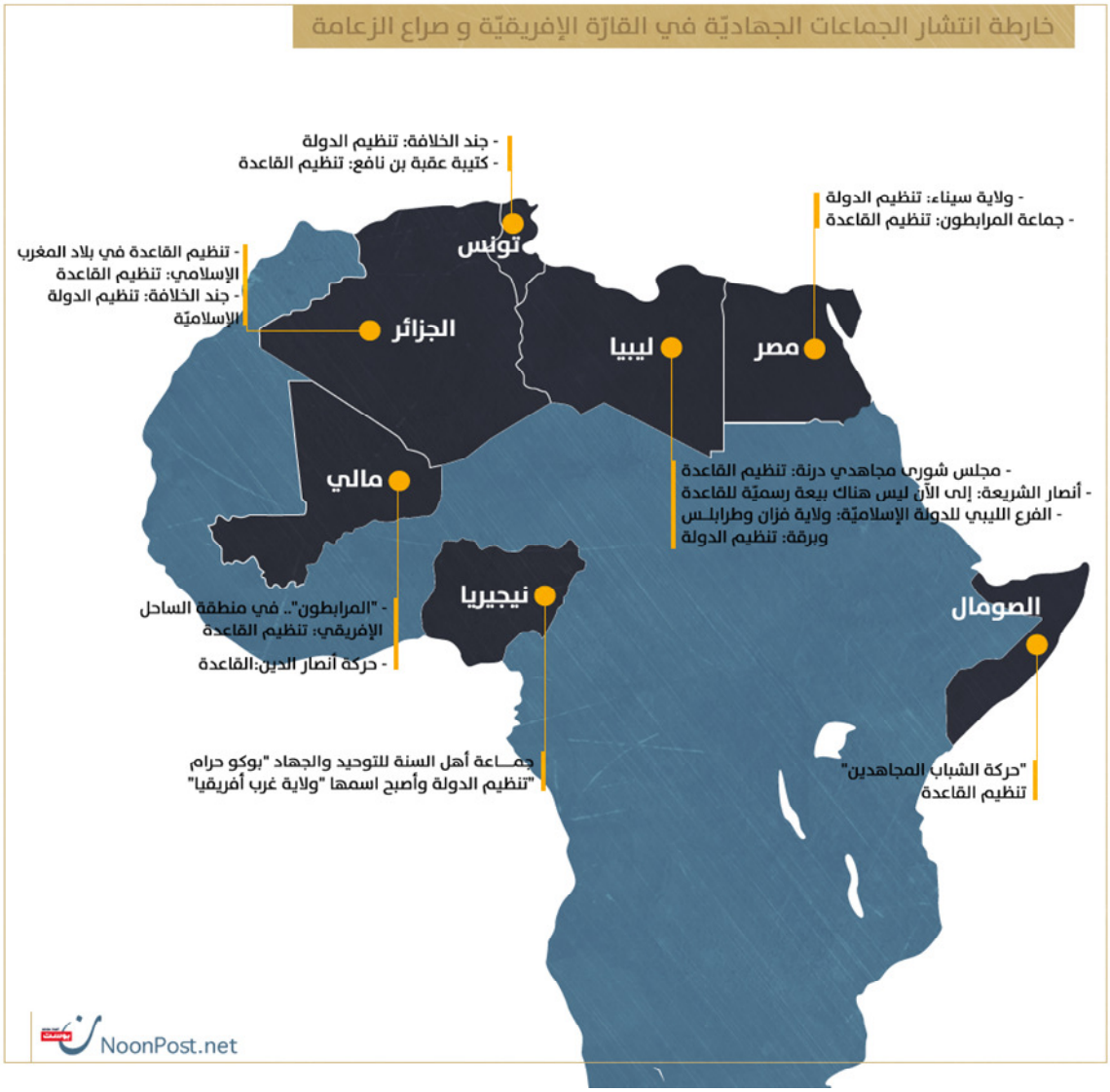

الخريطة رقم 06 تمثل انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل / المصدر Africa Center For Strategic Studies

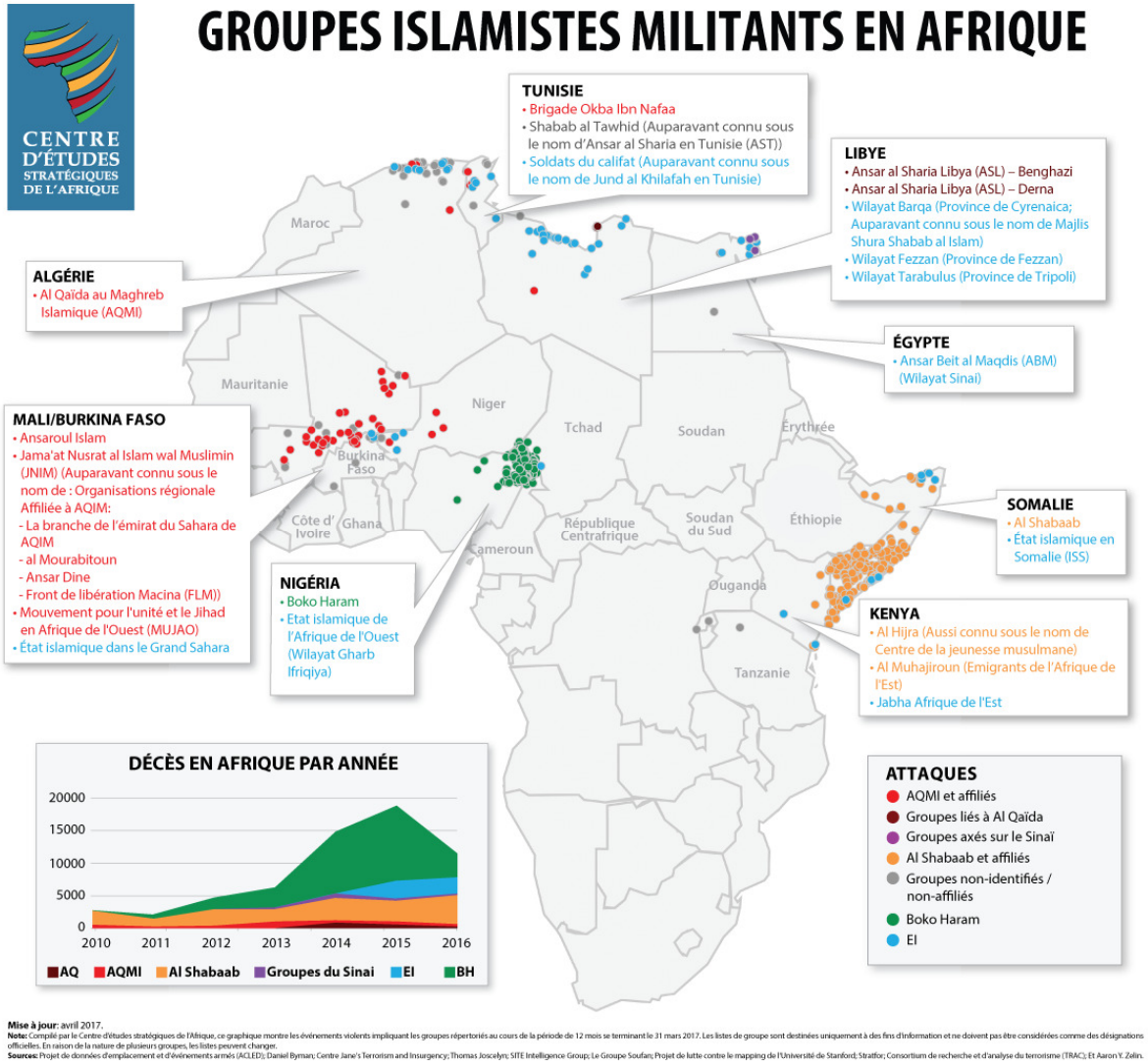

الخريطة رقم 07:خارطة تركيز التنظيمات الإرهابية في الساحل في القارة الإفريقية / المصدر: Centre D. etudes Stratégiques de LAfrique

المطلب الثالث: مستقبل الإرهاب في المنطقة

إن ماحدث في ليبيا إثر التدخل الفرنسي ومفرزات هذا التدخل من انفلات أمني حيث " أسس الإرهابيون الليبيون العائدون من سوريا والعراق المجلس الاستشاري للشباب الإسلامي واعلان ولائهم لداعش في أكتوبر 2011 في مدينة درنة وسرت[1] حيث شكل "مصدرا من مصادر انعدام الأمن والاستقرار في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي ليبيا [2]إذ سجل أيضا وجود جماعة أنصار الشريعة في منطقة شرق ليبيا، ولا سيما في مدينتي درنة وبنغازي، إذ تم تنفيذ العديد من عمليات انفجارية واغتيال العديد من الأفراد وقوات الأمن الوطني وغيرهم من موظفين في مؤسسات الدولة[3]

أكد الرئيس النيجيري مامادو تانجي مخاوفه بقوله: الأزمة الليبية ساهمت في تعقيد التهديدات العابرة للحدود التي تواجه دول المنطقة" فنحن نتعرض بالفعل لخطر الأصولي، إلى خطر المنظمات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة ... أما اليوم فقد ارتفعت كل هذه المشاكل لأنه قد تم نهب مخازن للسلاح في ليبيا وهذه الأسلحة تم نشرها في جميع أنحاء المنطقة، ونخشى أنه قد يكون هناك انهيار للدولة الليبية. إذ ارتفعت الأعمال الإجرامية في المنطقة سنة 2014 بمايمثل 25 % [4]

هذا الإنهيار الأمني مرده التدخل الأجنبي في منطقة الساحل دون مراعاة مصلحة شعوب المنطقة مما سمح للجماعات الإرهابية بتوسيع دائرة نشاطها، بذريعة مجاهدة العدو الأجنبي الذي ادخر جهده في التخلص من هذه الجماعات الإرهابية ولم يدخره في نهب ثروات دول المنطقة.

---

[1]- Djalil LOUNNAS, « Les mutations des mouvements djihadistes en Afrique du nord et au Sahel : d'AQMI à l'Etat Islamique », Paris : Fondation pour la recherche scientifique, n°18, du 5 octobre 2016, op.cit., p. 11.

[2]- ك. حياة، "التنسيق الأمني ضروري بين دول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا"، الشعب، العدد15072،29 ديسمبر 2009،ص03

[3]- تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن، 2014/9 S/أالمم المتحدة، ص02.

[4]- Kwesi Aning, Frank Okyere ," Mustapha Abdallah, Addressing Emerging Security Threats in Post-Gaddafi Sahel and the ECOWAS Response to the Malian Crisis" , POLICY BRIEF 1, May 2012,p 02.

ومما زاد من حدة النشاط الإرهابي دفع الفدية التي عززت قدرات التنظيمات الإرهابية في التجنيد والتسلح حيث أن أغلب الحكومات الأفريقية لا تصرح بالتقارير التي تتحدث عن دفع الفدية وطرق التسليم، "إلا أن معظم المبالغ المخصصة لدفع الفدية تتراوح ما بين 4 و5 ملايين 2 دولار أمريكي للرهينة الواحدة، ويمكن القول أن عملية الاختطاف هي تجارة مربحة جدا للمنظمات الإرهابية، ساهمت في تقوية نفوذهم في المنطقة وفي بعض السياقات تستخدم الأموال المتحصل عليها من الفدية لتمويل حرب العصابات[1]

بالإضافة إلى إنشاء ميليشيات متعددة الجنسيات التي ترتكب تجاوزات في حق المواطنين بحجة محاربة الإرهاب، حيث دفعت بهم إلى الهجرة من أراضيهم أو مساندة الإرهاب في سياق الإنتقام من المرتزقة، ومثال على ذلك " فرنسا ومالي منذ سنة 2015 م، أصبحتا تعتمدان أكثر على الميليشيلت المسلحة الموالية لها[2] خاصة " جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس و حلفائهم " GATIA المشكلة من طوارق قبيلة إمغاد إضافة إلى "الحركة العربية الأزوادية بلاتفورم (Platform–MAA) وحركة " السلام من أجل أزواد MSA "الأمر الذي زاد من التناحر القبلي في مالي و في هذا السياقجاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في مالي بتاريخ 25 سبتمبر 2018" بأن هذه الميليشيات مسئولة عن العديد من الانتهاكات ضد المدنيين خاصة من عرقية الفولان"[3]

هذه العوامل المتراكمة من تدخل أجنبي وتناحر قبلي وتواجد المرتزقة وضعف دول المنطقة ساهمت في تقوية النشاط افرهابي في ظل وضع اجتماعي واقتصادي متردي ونقص التنسيق الإقليمي والدولي للحد من ظاهرة الإرهاب بصورة فعلية.

[1]- ابراهيم كونتاو، "النزاع المسلح في مالي"، قراءات أفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 35 –38 .**الأوسط**، سبتمبر 2012 ص10.

[2]- Hélène Rolet " L'armée française à l'épreuve de la guerre hybride dans le Sahel **" TRIBUNE** n° 765 www.defnat.fr - 15 avril 2016 http://fmes-france.org/wp-content/uploads/2016/04/Rolet-Larm%C3%A9e-fran%C3%A7aise-%C3%A0-l%C3%A9preuve-de-la-guerre-hybridedans-le-Sahel.pdf

[3]- تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي عدد 5/2018/866- بتاريخ 25 سبتمبر 2018

لذا أصبح من الضروري لتفادي اسقاطات الإرهاب السلبية على المنطقة واجتثاث جذوته يجب اتخاذ خطوات أهمها:

1- الالتزام بالقضاء على الفقر وبطالة الشباب وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه للجميع

2- تلبية جميع احتياجات ضحايا الارهاب واسرهم، وتيسير اعادة حياتهم الى مجراها الطبيعي وتشجيع المجتمع المدني على المشاركة في حملات وطنية وعالمية لمكافحة، الارهاب وادانته.

3- حظر الاعمال الارهابية او التحريض عليها او تيسيرها او المشاركة فيها او تمويلها او التشجيع عليها او التهاون ازاءها، واتخاذ تدابير عملية مناسبة تكفل عدم اقامة منشأت، او معسكرات تدريب ارهابية او لتدبير او تنظيم اعمال ارهابية ترتكب ضد مواطنيها او ضد الدول الاخرى.

4- محاكمة ومحاسبة اي شخص يدعم او يسهل او يشارك او يشرع في المشاركة في تمويلً ، اعمال ارهابية او التخطيط لها او تدبيرها او ارتكابهاً او يوفر ملاذ امنا وحرمان، ذلك الشخص من الملاذ الآمن وتقديمه الى العدالة بناء على مبدأ تسليم الاشخاص من المطلوبين او محاكمتهم.

5- كفالة القبض على مرتكبي الاعمال الارهابية ومحاكمتهم وتسليمهم وفقاً للاحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي.

6- تعزيز التنسيق والتعاون وطنيا واقليميا ودوليا في مجال تبادل المعلومات الدقيقة المتعلقةً بمنع انتشار الارهاب ومكافحته في الوقت المناسب.

7- ضرورة مكافحة الجرائم التي قد تكون ذات صلة بالارهاب ومن بينها الاتجار بالمخدرات بجميع جوانبه والاتجار غير المشروع بالاسلحة.

المبحث الثالث: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

بقدر ما انتشرت التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، تفشت الجريمة المنظمة في أوساط هذه التنظيمات الإرهابية وبعض الفئات من أفراد المجتمعات الساحلية، بحثا عن الكسب السريع والوفير واستغلالا للوضع المتأزم الذي تعيشه بلدان المنطقة.

ذكر الدكتور بيتر فام، مدير برنامج أفريقيا بمجلس الأطلنطي للدراسات في واشنطن أن الفشل السياسي والفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الإقتصادية، فتح المجال لتفشي جرائم الإتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح، وهكذا تمكن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات[1]

ذكر ديفيد لونا مدير برنامج مكافحة الجرائم بوزارة الخارجية الأمريكية تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تدر عليها ما يقرب من ثلاثة آلاف وأربعمائة مليون دولار في العام

بعض المواطنون في منطقة الساحل بفعل الفقر والبطالة وعدم الاستقرار، أو رغبة في الربح السريع، أو البحث عن الأمان، يقبلون أي عمل من أجل تحقيق طموحاتهم ويقومون بأي سلوك يؤدي إلى ذلك[2]

دول الساحل تعد مرتعا لأشكال الجريمة المنظمة من غسيل للأموال و شبكات الهجرة غير الشرعية، تجارة الأعضاء البشرية، التهريب، تجارة الأسلحة والمخدرات بكل أنواعها خاصة الصلبة منها مثل الهيروين والكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي، وعبر المغرب العربي[3]

---

[1] - swissinfo.ch

[2]- محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 49 خريف 2009، شتاء 2010 ص 38

[3]نوال بومليك مقال بموقع/http://www.qiraatafrican.com/home/new

هذه الوضعية دفعت بتنامي التهديدات الأمنية الجديدة على الجزائر حيث أن الامتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية باتجاه دول الساحل وضعف دولها في منظومتهم الأمنية لعدة أسباب تم توضيحها في مبحث هشاشة دول الساحل، كل هذا جعل عبور أنواع المخدرات باتجاه الحدود الجزائرية أمرا مستيسرا، بالإضافة إلى ما سلف فإن الطلب المتزايد على المخدرات من أوربا ومنطقة الخليج العربي والإجراءات الحازمة التي اتخذت في الحدود الجزائرية المغربية جعل منطقة الساحل محطة عبور هامة

نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية بليبيا ومالي أصبح تداول الأسلحة بشكل غير مضبوط يشكل خطرا على الدول المجاورة منها الجزائر وفي هذا الإطار حذر المرحوم رزاق بارة من أنّ هناك: «قرابة مليون قطعة سلاح تُباع وتُشترى دون رقيب في الساحل الإفريقي...»، مضيفا إنّ «سقوط الدولة الليبية بين أيدي الميليشيات، والتدخّل غير المدروس لحلف شمال الأطلسي في هذا البلد، نتج عنه استباحة مخازن السلاح وتهريبها، ونقلها إلى منطقة الساحل مع قوافل الجنود التوارق العائدين لديارهم، ومعظمهم من إقليم أزواد شمال مالي مدججين بالأسلحة»

كما نُفذت العديد من عمليات الاختطاف، نذكر منها اختطاف 32 سائحاً أوروبياً في جنوب الجزائر عام 2003م، وقد شملت عمليات الاختطاف مواقع في جنوب الجزائر، وتونس، وموريتانيا، والنيجر، فضلاً عن شمال مالي، وركّز الخاطفون على مواطني الدول التي كانت معروفة باستعدادها للتفاوض على دفع الفدية

بالإضافة الى الهجرة غير الشرعية فإنّ ما بين 15 و 30 مليون مهاجرٍ غير شرعيٍّ، يجولون في مختلف دول العالم، يوجد بينهم 700 ألف طفل وامرأة، وهذه الفئة هي الأكثر استهدافاً من قِبل المهرّبين الذي يسعون إلى تهريبهم عبر الحدود والموانئ[1] والتهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال

[1] نوالبومليك مقال بموقع http://www.qiraatafrican.com/home/new/

حيث نعرض بالتفصيل أنواع الجرائم المنظمة التي تهدف الى الربح وتتجاوز حدود الدولة، على مستوى دول الساحل فيما يلي:

ذكر آلآن أننيل الخبير الفرنسي في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في محاضرة بمركز البحوث الإستراتيجية والأمنية حول مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي عام 2012 " أن منطقة الساحل قد تحولت إلى منطقة عبور حقيقية للمخدرات التي حوالي 80 بالمائة من مداخليها تم تبييضها بسهولة في دول المنطقة التي لم يدرج قادتها قضية مكافحة المخدرات ضمن أولوياتها بالنظر إلى المشاكل العديدة التي يعانون منها بما أدى إلى تغول شبكات المتاجرة بالمخدرات بعد نسجها للعديد من العلاقات مع عناصر من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي لتوفير الحماية لها، خصوصا في منطقة شمال مالي التي أصبحت هذه الشبكات الإجرامية تستعمل مداخليها لشراء الأسلحة و المتاجرة بها لا سيما في ظل تزايد الصراعات فيما بينها" [1]

تعتبر افريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا مرتعا لانتشار الجريمة المنظمة بمختلف انواعها سواء الاتجار الغير المشروع بالمخدرات الاتجار بالأشخاص، غسيل الأموال، وبهذا يشكل مصدر خطر حقيقي علي دول المنطقة خاصة مجال تجارة الأسلحة وانتشارها باعتبار أن شبكات التهريب هذه أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط كبير بأطراف، خارجية فاعلة إذ تشير الدراسات المهتمة إلي وصول سنة 2007 ما يقارب 25%من الكوكايين وحوالي 13% في سنة 2009 أوروبا عبر إفريقية الغربية أي ما يعادل 800 مليون دولار أمريكي اما في سنة 2011 نسبة الكوكايين المروج في منطقة الساحل الإفريقي حوالي1,8 مليار دولار [2]

[1]- أحسن العايب، نفس المرجع

[2]عادل زقاع، سفيان منصوري – "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو- سياسية، ا.،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، لعدد23 مارس 2016 ص-ص: 161-162

وبهذا أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ساحة وطريق لتمرير المخدرات خلال البارونات الأمريكيون– اللاتينيين خاصة بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الجنوبية والشمالية. ما يودي بذلك إلي استعمال السلاح والعمل علي إدخاله ضمن نشاطاتهم اليومية، سواء كسلعة للتجارة بها وتدعيم ومداخلهم وكآلية لحماية نشاطاتهم ومصالحكم وضمان بقائهم، حيث قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا النشاط انتشار أكثر من100 مليون قطعة في إفريقيا من جراء هذا النشاط [1]

1-الهجرة غير الشرعية:

اعتبر المؤرخ الإيطالي ماريوت وريلي Mario Torelli أنه بجانب التهديد الشامل والكلي الذي شكله الاتحاد السوفييتي، هناك التهديد الجزئي الذي تعتبر الهجرة إلى جانب الإرهاب والإسلام أحد مكوناته [2]

وقد قدر عدد المهاجرين العابرين من إفريقيا إلى أوروبا عبر طريق الساحل الإفريقي حوالي 55 ألف مهاجرا غير شرعيا كما يجني منهم المهربون 150 مليون دولار أمريكي[3]

حيث أن الهجرة غير الشرعي تمثل أزمة حقيقية للدول المستقبلة، كون ثقل التكفل الأمني و الاجتماعي يرهص الدول المستقبلة، و يزيد من هواجسها.

يتوقع البنك العالمي أن يبلغ عدد المهاجرين بسبب تغيرات المناخ في افريقيا إلى 143 مليون مهاجر متوقعة سنة 2050 منهم 86 من منطقة الساحل، وفي سنة 2025 سيهدد 16% أي 230 مليون افريقي من ندرة المياه و سيعاني 32% أي 460 مليون افريقي من نقص المياه ووضعيات مقلقة [4]

[1] -Aida Ammour Laurence « Flux, Réseaux et Circuits de la criminalité organisée au Sahara-sahel et en Afrique de l'Ouest », Cahiers du Cérem Spécial Sahel, Institut de Recherches Stratégiques de l'école militaire (IRSEM), Paris, N° 13, décembre 2009, p. 4-

[2] –**قضايا التطرف والجماعات المسلحة** دورية ماي 2021 العدد 5

[3]-حنان نقوش " الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، دراسة في الظاهرة والآليات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 119

[4] - Observatoire Défence et Climat Rapport D'étude N°6 Prospective Sahel DGRIS Mai 2018 IRIS p 13

في عام 2022 سجل تصاعد حالات الهجرة غير الشرعية وذلك منذ 2010، واهم أسباب هذه الهجرة الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري الذي تعيشه خصوصا 15 دولة من الساحل الإفريقي

من بين المهاجرين الأفارقة الذين رحلوا من القارة – يعيش قرابة 11 مليونًا في أوروبا، وقرابة 5 ملايين في الشرق الأوسط، وأكثر من 3ملايين في أمريكا الشمالية.

"وتقدر الأرباح التي تجنيها الجماعات المتخصصة في تهريب الأفراد من بلدانهم الأصلية لأسباب سياسية اقتصادية واجتماعية... إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنويا.[1]

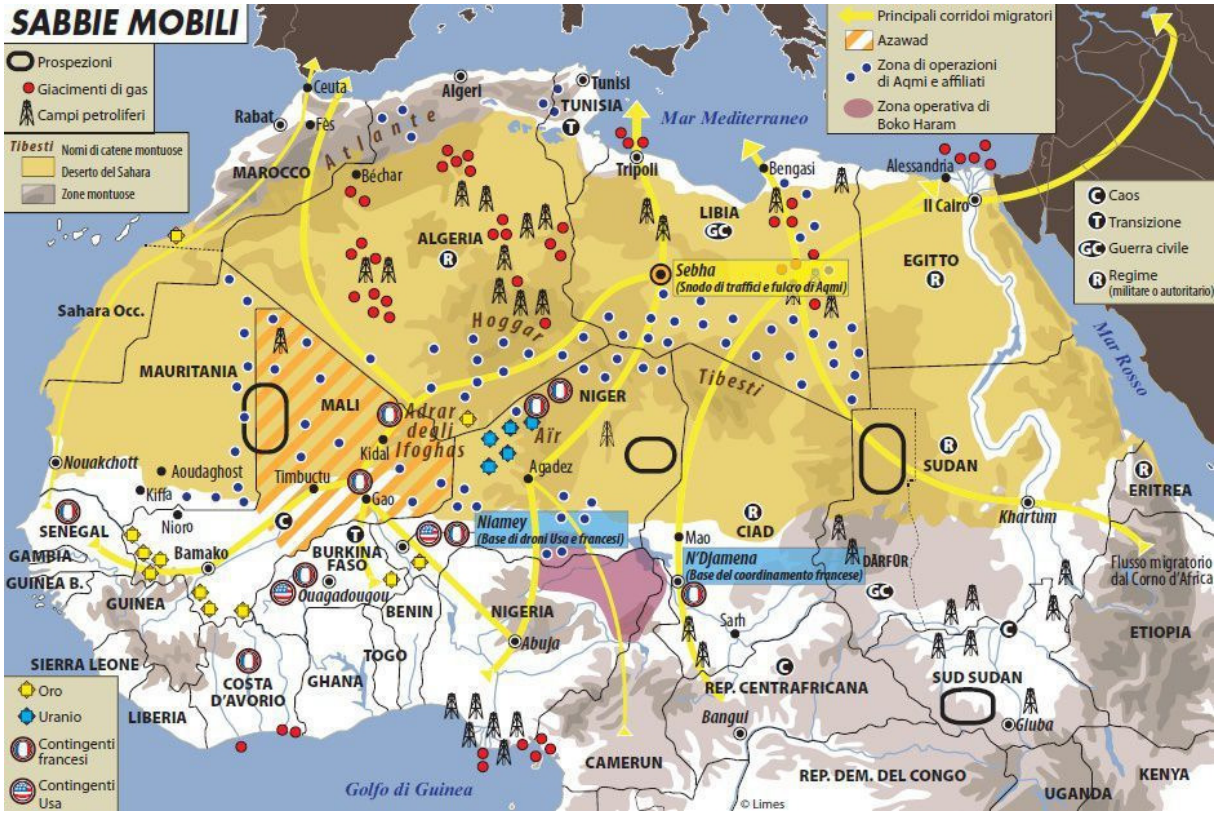

الخريطة رقم:8 الهجرة غير الشرعية في الساحل المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

[1]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية 2007-2008 نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007، ص 314

سجلت منطقة الساحل الإفريقي 877،773 لاجئ وطالب لجوء إلى غاية تاريخ 31 مارس 2021 وفي الوقت الذي تعد كل من دولتي مالي و بوركينافاسو دولتي منشأ باحتلالهما أسفل ترتيب من حيث عدد اللاجئين، في وقت تحتل كل من تشاد والنيجر ترتيب الدول الملجأ في الساحل بحصيلة 499،105 لاجئ و237،599 لاجئ على التوالي و تستقطب النيجر أعلى نسبة من لاجئ دولة مالي و بدرجة أقل دولة بوركينا فاسو[1]

وتعتبر الجزائر مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الأفريقي خاصة مالي، النيجر وهي الدول التي تربطنا بها علاقات اجتماعية متجذرة ممثلة. في العنصر الترقي[2]

وكذلك تعد الجزائر هدفا للهجرة من طرف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بمختلف أجناسهم القادمين من جنوب الصحراء:" مالي النيجر، التشاد، بوركينافاسو، السنيغال كوت ديفوار... وقد وصل عدد هؤلاء المهاجرين، 9 آلاف مهاجر إفريقي من جنسيات مختلفة دخلت الحدود الجزائرية بطريقة غير الشرعية"[3]

تتم عمليات التهجير من مدينة غاو المالية نحو تمنراست عن طريق الأزواد باستعمال سيارات رباعية ستايشن وشاحنات عبر طرق ملتوية ويلجأ المهاجرون الى قطع مسافات على الأقدام، كما أن المهاجرين يتجهون من النيجر نحو غات الليبية أو من موريتانيا الى **أغداس** المغربية[4]

دخل الجزائر 16000 مهاجر غير شرعي سنة 2015 حسب وزارة الداخلية [5].

---

[1] - The UN refugee Agency,2021

[2]- Farid Aichoune, La longue marche de Touaregs, **Le Nouvel Observateur**, n°2518, du 07 au 13/02/2013, P.52.

[3]- الشيخ صالح محمد، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منه: . الإسكندرية مكتبة، الغشعاع الفنية،2002 ص 13

[4]– محمد الشريف بسيوني، (2004) الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، مصر: دار الشروق، ط 1 ص

[5]– أخبار اليوم 2015/12/31 الرابط http/www.djazairess.com/akhbarelyoum/166967

يتوافد على الجزائر مهاجرين غير شرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر والتشاد. بوركينافاسو، وقد وصل عدد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى أكثر من 9 ألاف مهاجر إفريقي من جنسيات مختلفة دخلت الحدود الجزائرية, بطريقة غير شرعية[1],فولاية تمنراست الواقعة بأقصى الجنوب الجزائري, هي من بين أكثر الولايات الوطن انتشارا لمظاهر الهجرة الغير شرعية، واكبر نقاط عبور المواطنين الأفارقة باتجاه ولايات الشمال الجزائري، ومنه إلى ضفاف المتوسط الشمالية بأوربا[2]

أن تيار الهجرة غير الشرعية قد اتسع ولم تعد انعكاساته تقتصر على دول المقصد التقليدية وإنما امتدت إلى دول أخرى وهي دول العبور والجزائر بحكم موقعها الجغرافي الذي جعلها همزة وصل بين منبع المهاجرين (إفريقيا) ومقصدهم (أوروبا)[3]

في حين إن العديد من الشباب الجزائريين يخاطرون بحياتهم بعبور البحر المتوسط على متن قوارب الصيد للعثور على فرص في الخارج والأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى يخاطرون بحياتهم من خلال الصحاري الحارقة والساخنة للعيش والعمل في الجزائر[4]

الجزائر تعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة جنائية يعاقب منتهكوا هذا القانون بعقوبات قانونية تصل إلى السجن لمدة ستة أشهر و اعتمدت السلطات عقوبات أكثر صعوبة ضد التجار الذين يشرفون على العمليات التي بموجبها يتم النقل الغير القانوني للمهاجرين إذ يتم سجنهم لمدة عشر أعوام[5]

[1]-- ساحل مخلوف مرجع سابق ص 173

[2]- فول مراد الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن من حوارات إقليمية وعالمية ص97

[3]- عبير شلغيم التداعيات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر (نموذج مالي) ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي " الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية مرجع سابق ص 05

[4] Rachid sekkai, migrants tarfet booming algeria BBCNews From: Nwes; BBC; co ;uk/2/hi/africa/71256 .sTm on :08-02-2015

[5]- sabri bezzazi, illegal immigration where to .. ?, lebanse american universsity, 2013 , p 08

وهنا نجد أن الجزائر تشتغل وفق رؤية بنائية في رسم سياستها الخارجية اتجاه دول الجوار، حيث تهتم الجزائر بالاستثمار في العناصر الثقافية ومحاولة التأثير هوياتيا واجتماعيا على جيرانها و توظيف قيمها ومعاييرها في رسم العلاقات بينها وبين دول الجوار وفرض التعاون وتحقيق السلام أو وقوع الصراع[1]

تتمثل الطرق المتكررة للهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي الى الشمال في المعابر التالية:

- **الطريق الأول** عبر ليبيا الى إيطاليا ومالطا حيث قدر حوالي 2 مليون مهاجر عبروا من ليبيامثل معبر غورغور أعلى المغرب أو عبر البحر المتوسط انطلاقا، من ليبيا والجزائر مرورا عبر ليبيا إلى إيطاليا 23522 مهاجرا ووصل أكثر من 50 ألف مهاجر الى الساحل الإيطالي منذ بداية عام 2017، بينما غرق أكثر من 1400 مهاجر، ومن بين 181.000 مهاجر دخلوا إيطاليا عام 2016، وصل نحو 90 في المائة منهم عبر ليبيا.

وأظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن 358403 من المهاجرين واللاجئين دخلوا أوروبا عبر البحر، وحتى 21 ديسمبر 2016 وصل معظمهم عبر اليونان وإيطاليا[2]

الطريق الثاني عبر المغرب يبعد 14 كلم عن اسبانيا يدخلون الى الجزائر لضمان أموال قصد الهجرة الى أوربا خاصة منهم السينغاليين والماليين [3]

الطريق الجزائر الى المغرب خصوصا الناظور و طنجة يمكثون بها حوالي سنتين ونصف[4]

---

[1]- **سامح راشد، دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الاقليمي :المفهوم الدور والفعالية، مجلة شؤون عربية، العدد 159،أكتوبر 2014 ص 55**

[2]– محمد بشير جوب سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة. اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة مجلة **قراءات أفريقية** نوفمبر 2017 في الموقعhttps://www.qiraatafrican.com/home/new

3- Mehdi Lahlou, "Les migrations des Africains subsaharains entre Maghreb et Union européenne: conditions et effets", INSEA, Maroc, pp 440-450

4- Asieau Alex, Ezzine Abdelfattah, Tandian Aly, "La migration africaine etat des lieux resume du rapport", **Made migration and development civil society network,** 11/2016, pp 40-43

الطريق الثالث تمنراست خاصة من مالي والنيجر حوالي 100000 عام 2017 [1]استقرار حوالي 50000 الى 150000 في تمنراست وغيرها من الواحات[2]

2 مليون دينار للمرور الى الجزائر اما العبور الى أوربا فيقدر ب 1500 الى 1600 دولار[3]

قامت الجزائر للتقليل من حدة الهجرة غير الشرعية نحوها بالإجراءات التالية:

– إجراءات قانونية : وهذا بتجريم الهجرة السرية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم : 31 أوت 2008. – إجراءات تنظيمية : من خلال تكثيف الرقابة على الحدود من طرف رجال شرطة الحدود الذين –يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين

– إجراءات أمنية : تأمين الحدود[4]

2– الاتجار في البشر:

يعتبر من النشاطات الاجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا في المنطقة، لاسيما الدعارة، أي الاستغلال والاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الاجرامية هذا المجال، عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء و الأطفال من دول جنوب الصحراء الفقيرة للجزائر، كخطورة أو كمعبر لنقللهم الى أوربا لاستغلالهم في الدعارة و الاسترقاق الجنسي[5]

[1]- Audrey Leuoel ,Yoan Molinew-Gerbeau (Migrations Ouest- Africaines Vers les Pays Méditerranéens et travail Agricole) dans Mediterra M Migrations développement rural inclusif en Médditérranée Ed M Presses de sciences Po 2018 PP 66-67

[2]- Mehdi Lahlou

[3]– الاف اللاجئين الماليين يكتسحون الجزائر تاريخ التصفح 2018/04/23

[4] - Siham DJEBBI, « les complexes conflictuels régionaux », France : IRSEM, N°.5, mai 2010, p 02

[5]-عبد العزيز العشاوي :(2006)، أبحاث في القانون الدولي الجنائي، ج 2، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 224

تميزت منطقة الساحل الإفريقي بظاهرة المتاجرة بالبشر عبر الشبكات الإجرامية المنتشرة خصوصا في منطقة إفريقيا الغربية وتحديدا في غانا، الطوغو، البنين، بوركينافاسو، غامبيا ثم مالي والنيجر، كوتديفوار وغينيا وسيراليون حيث تشير تقديرات إلى 200 ألف طفل تم تهريبهم [1]

تشكلت خلال العشرية الأخيرة منظمات إجرامية مختصة في الاتجارّ بالبشر في دول أفريقية مختلفة على غرار شمال السودان وجنوبه، مالي، موريتانيا، التشاد والنيجر التي تسهل عملية نقلها إلى دول أوروبية ودول أخرىّ

3 – الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة عبور للمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية الموجهة نحو أوربا خصوصا دول نيجيريا وغينيا بيساو وغانا والطوغو والسنغال بالاضافة الى دولة جزر الرأس الأخضر حيث تستغل الزوارق في تهريب المخدرات نحو اسبانيا وإيطاليا

إن تجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية [2] يتوقع زيادة تعاطي المخدرات في افريقيا ب 40% بحلول عام 2030

"وفي نفس السياق صرح المدير، التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة السيد ماريا كوستا على هامش اجتماع لمجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء 24 فيفري 2010 مخصص لبحث التهديدات ضد السلام والأمن "بأن الطرق الجديدة لعبور مهربي المخدرات عن طريق الساحل وبلدان المغرب العربي تشكل تهديدا لهذه الدول وفي نفس السياق الذي يؤشر على تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي أكد ماريا كوستا أن منطقة الساحل الإفريقي شكل طريقا جديدا لتدفق المخدرات، وبيعها

[1]- Threats to global security," United Nation Office on Drugs and Crime, UNISCI Discussion Papers, no.016 (January 2008), pp.203-227.

[2]- تقرير الأمم المتحدة سنة 2000

في الأسواق المحلية، وتشكل منطقة الساحل منطقة تلاقي للخطوط الدولية للتهريب بين الهيروين القادم من أفغانستان عبر الصومال، والكوكايين جديدة في جميع أنحاء تشاد والنيجر ومالي (الأمم المتحدة 2008)"[1]

كما تحول إقليم الساحل الأفريقي إلى حلقة وصل أساسية في أحد أهم طرق تهريب المخدرات حول العالم حيث يعد نقطة تجميع للمخدرات من دول أمريكا اللاتينية قبل أن يعاد تصديرها للسوق الرئيسية في أوروبا. إذ تصل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى دول خليج غينيا المطلة على الأطلنطي وخصوصاً عدد من الدول الصغيرة كغينيا بيساو وسيراليون وغانا، قبل أن تنقل إلى المطارات الداخلية لدول الساحل الأفريقي ومنها إلى أوروبا.[2]

صعوبة التضاريس، واتساع الرقعة الجغرافية، ونقص الانتشار الأمني عوامل ساهمت في جعل المسالك الوعرة ممرات عبور المخدرات جعلت من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي مراكز عادة التعبئة والتصدير للكوكايين المتدفقة من المناطق المنتجة أمريكا اللاتينية. بحيث اعتبرت كل من غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريب المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ الدول المجاورة المغرب وليبيا السلطات المالية تمكنت عام 2014م من ضبط ما لا يقل عن 6.3 أطنان من الكوكايين

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أن مسارات تجارة القنب الهندي المغربي تعبر شمال مالي مرورا بالطريق نواكشوط للوصول إلى تومبوكتو، كما تهريب راتنج القنب عبر شمالي النيجر أو جنوبي الجزائر وصولا إلى ليبيا، وينتقل إلى أوروبا عبر البلقان أو يصدر إلى عبر تشاد والسودان للوصول إلى شبه الجزيرة العربية .مصر، كما يأخذ طريقا على بيانات الحجز لكميات المحذرات في منطقة الساحل

[1]عبد الرحمان حمدي(2001)دراسات في النظم السياسية الافريقية القاهرة مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة

[2]-Serigne Bamba Gaye, Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel (Dakar: Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2018), Pp. 10-14.

الأفريقي، تمكنت نيجيريا واعتمادا من ضبط كمية مقدارها 139 طنا من راتنج القنب في المنطقة ما بين عامي 2011 –2012 [1]

كما أظهرت البيانات بشأن الضبطيات التي قامت بها السلطات الجمركية أنه في عام2012م، كانت منطقة شمال أفريقيا، ومن بعدها غرب أفريقيا، هي المنطقة دون الإقليمية الأفريقية التي شهدت أكبر مضبوطات من راتنج القنب مثل إجمالي مضبوطات السلطات طنا عام 2012م، بينما شهدت الجمركية من راتنج القنب في شمال أفريقيا بكمية قدرها 2.24 بنسبة 40 في المائة في المضبوطات بحوالي 9.10 أطنان عام منطقة غرب أفريقيا ت ارجعا2012 1م مقارنة بعام 2011م الذي قدر ب1.18طنا

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طن من الكوكايين و820 طن من الهيروين، يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل و الصحراء، وكأمثلة على ذلك، ففي الفترة بين 2005 و2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ 46 طن[2] كما أنه في الفترة بين 2005 و2007 فقد تم القبض على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين غير الشرعيين، متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر معظمهم أفارقة[3]

أما بالنسبة **لتجارة المخدرات** فقد أصبحت منطقة الساحل منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات الامريكولاتينين بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الشمالية والجنوبية، فطريق الكوكايين ,الذي أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواقا جديدة وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات[4]

[1]– الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي، ومعبر الموت الدولي"، تقارير،) الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 31 1 أوت 2015،) ص06

[2]Gail Wannemburg,)(2005)Organized Crime in West Africa, African Security Review 14 (4, p5.

[3] Ali Fares (2007 Criminalité, Crime Organisé et l'Immigration les Chiffres de la Gendarmerie, Liberté, Juin 2007.

[4]-عبد الوهاب بن خليف مرجع سابق ص 185

32 الذي ساهم الاتفاق الموقع من طرف «التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا « الايكواس» الذي يضمن حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات– في توفير مجالا يستغله المجرمون لتسهيل التهريب عبر الحدود.[1]

وحسب أخر الإحصائيات الواردة في تقارير منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أن تجارة وتهريب المخدرات عبر الساحل الإفريقي يتجاوز أحيانا أكثر من20 مليار دولار سنويا وأن 40بالمائة من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل بوسائل مختلفة بما فيها نقل الكوكايين جوا.[2]

تهريب راتنج القنب من المغرب إلى موريتانيا عبر الأراضي الجزائرية أو الصحراء الغربية .يضيف تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، أن مسارات تجارة القنب الهندي المغربي تعبر شمال مالي مرورا بطريق نواكشوط للوصول إلى تومبوكتو، كما تهريب راتنج القنب عبر شمالي النيجر أو جنوبي الجزائر وصولا إلى ليبيا، وينتقل إلى أوروبا عبر البلقان أو يصدر عبر تشاد والسودان للوصول إلى شبه الجزيرة العربية . مصر، كما يأخذ طريقا على بيانات الحجز لكميات المحذرات في منطقة الساحل الأفريقي، تمكنت نيجيريا واعتمادا من ضبط كمية مقدارها 139 طنا من راتنج القنب في المنطقة ما بين عامي2011م و2012[3] –

سجل بشمال مالي نزول طائرة "بوينيغ 727" محملة بأطنان من الكوكايين عام 2009 بمطار في منطقة "تاركنت"، قادمة من فنزويلا من أمريكا الجنوبية، موجهة لمجموعات التهريب وعصابات المخدرات بدول المنطقة، وأصبحت المنطقة منذ سنوات خزانا كبيرًا للمخدرات والأموال والسلاح

تمثل تجارة المخدرات مشكلة عالمية تعاني منها كل دول العالم لكن بدرجات مختلفة وأصبحت تكلف دول العالم فاتورة باهظة تصل إلىّ 120 مليار دولار مرتبطة بالإجراءات ف الدولية والوطنية لمكافحة هذه الظاهرة والتوعية بأضرارها ومعالجة المدمنين. وتصل إلى حوالي10% من مجموع التجارة العالمية حسب

[1]-حفيان عبد الوهاب عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل في حوارات إقليمية وعالمية ص 53

[2]-فول مراد مرجع سابق ص 89

[3]- الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل ألفريقي، ومعبر الموت الدولي"، تقارير،) الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 31 1 أوت 2015،) ص06.

تقاريرا لمنظمة الأمم المتحدة. وتعد منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي من أكثر المناطق تضررا من هذه الآفة الخطيرة. كما أن 15 %من منتوج الكوكايين في العالم يمر عبر دول الساحل

وتظل تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تستعملها الجماعات المسلحة في الحصول على الموارد المالية من خلال الانتقال من المغرب وموريتانيا مرورا بمالي والنيجر والتشاد وليبيا وأخيرا مصر. بالإضافة إلى التنسيق الأمني بين الجزائر ودول الساحل الأفريقي لمواجهة تهديدات تراهن الجزائر كذلك على التعاون مع دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط في إطار 5+5 دفاع، الذي أصبح يعقد دوريا لتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية[1]

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طن من الكوكايين و 820 طن من الهيروين، يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل و الصحراء، و كأمثلة على ذلك، ففي الفترة بين 2005 و2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ 46 طن[2] كما أنه في الفترة بين 2005 و2007 فقد تم القبض على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين غير الشرعيين، متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر معظمهم أفارقة[3]

4-الاتجار غير المشروع في الأسلحة

ساهم الوضع بليبيا في تدفق الأسلحة على دول الساحل، مما عزز شبكات التهريب والإرهاب بالمنطقة الأمر الذي رفع من درجة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية

[1]- أشغال الاجتماع 13 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع.، مجلة الجيش. العدد 700 نوفمبر2021 ص 26، الجزائر، -

[2]- Gail Wannemburg, Organized Crime in West Africa, African Security Review 14 (4) 2005, p5.

[3] - Ali Fares،Criminalité, Crime Organisé et l'Immigration les Chiffres de la Gendarmerie, Liberté, Juin 2007.

"ان منطقة محور كيدال وتين أسك، أكسيس و تامين، واد تادجرت في الحدود بين الجزائر والنيجر وتمبكتو، والتي يتم توفير واردات السلاح اليها عبر الحدود مع موريتانيا، اذ أن المنطقة هي منطقة نشطة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة" [1]

أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني الصلة بين شبكات نقل المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الافريقي باتجاه الجزائر وشبكات تهريب الوقود الجزائري باتجاه النيجر، وشبكات تهريب السجائر انطلاقا من مالي مرورا بتمنراست ثم بالحدود مع جانت باتجاه ورقلة، مع شبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة " إذ تستغل عائدات التهريب باختلافه لشراء الأسلحة من مالي والنيجر لتمريرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال[2]

تعد تشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة

الحروب في السودان ومالي والنيجر والتشاد وليبيا ساهمت في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل

حجز الجيش الوطني الشعبي الجزائري كمية من الأسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية للدولة. فالمصدر هذه الأسلحة خارجي من تمويل بعض الدول الأجنبية والشركات التي ترى في المنطقة سوق لمنتجاتها. لذلك تقوم هذه الدول والشركات بتمويل الجماعات المتمردة بالأسلحة الخفيفة بطريقة غير شرعية بهدف بقاء هذه المنطقة في حالة اللأمن، و بالتالي تدفع الحكومات الأفريقية إلى إبرام صفقات لشراء الأسلحة من شركات عالمية من أجل حفاظ على بقائها في السلطة، و من جهة أخرى نجد العامل

[1] –**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** المجلد 08/العدد01 2021 ص 51–74 عامر ناصر جامعة الجزائر 3

رهانات الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الافريقي وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي Kennedy_Boudali, 2009

[2]-خليفة راشد الشعالي، الجريمة الدولية، الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطة بالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، أبو ظبي، من 04! إلى 14 مارس 2000

الجغرافي له دور في تسهيل عملية تهريب الأسلحة بين دول المنطقة، فالمساحة الشاسعة للحدود الصحراوية وضعف لتزايد هذا النشاط، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2003م يوجد المراقبة يعتبر عاملا مشجعا ما يزيد من مليون قطعة سلاح في المناطق الصحراوية[1]

خاصة بعد سقوط نظام القذافي، فانتقال هذه الأسلحة وتداولها أصبح يشكل هاجس أمني للدول الإقليمية، فسوء استخدام هذه الأسلحة غير الشرعية زاد من تفاقم العنف المسلح في شمال المالي.

للخطر التي شكلته الميليشيات الإسلامية المسماة "فجر ليبيا" التي تمكنت من إنشاء حكومة موازية لها من خالل سيطرتها على العديد من المناطق في ليبيا. وبالمقابل فقدت الحكومة المركزية سيطرتها على الحدود الليبية[2]

ويمكن تحديد مسالك البرية التي اعتمدتها شبكات تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الأفريقي حسب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية لسنة 2013م

تشير بعض التقديرات إلى أن حجم سوق الأسلحة في الساحل الأفريقي قد تجاوز المليون قطعة سلاح[3]

فوفق تقارير اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها في النيجر، فقد تمكنت اللجنة من جمع نحو 2000 قطعة سلاح في الفترة بين عامي 2011 و2014 تضمنت 9 صواريخ و66 لغماً

[1] عمر المهدي بخوش، "دعم تمويل و خطف، إلتجار بالسالح و البشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة"، التحرير الجزائرية، 6أكتوبر 2014 – : http://www.altahrironline.com/ara/?p=88452.

[2]- Yuka Yoneda, "Addressing Small Arms and Light Weapons Issues in the Sahel Region: Expanding and Utilizing Local Capacities" , POLICY BRIEF p 1. 2

– 1 .عبيد إميجن، "انتشار السالح الليبي والتعقيدات ألمنية في إفريقيا"، تقارير،)الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21أكتوبر 2.ص، 2014

[3] André Desmarais, Monitoring Illicit Arms Flows: National Forensic Institutions in the Sahel", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, June 2018), Pp. 5-6.

وقذائف آر بي جي ومدافع رشاشة من عيارات مختلفة، عبرت الحدود الشمالية للبلاد قادمة من ليبيا بغرض إعادة توزيعها على الجماعات الإرهابية في كل من مالي ونيجيريا[1]

تم توثيق استخدام التنظيمات الإرهابية لعدد من الأسلحة النوعية في السنوات الأخيرة حصلت عليها عبر مسارات التهريب تضمنت مدافع هاون بلجيكية الصنع من عيار 60 مم، وأخرى فرنسية من عيار 81 مم، وصواريخ محمولة من طراز ستريلا 2 الروسية الصنع، بالإضافة إلى توثيق استخدام التنظيمات الإرهابية أسلحة خفيفة سودانية الصنع مصنعة حديثاً في سنوات 2011 و2013 و2014[2]

تشير تقديرات الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير له، إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية .كما أن 80% من الأسلحة الموجودة، مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا وكان للأزمة الليبية، دور كبير في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل بشكل مهول [3]

تعتبر منطقة الساحل مرتعا لانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات منذ عدة عقود بفعل الصراعات التي شهدتها المنطقة.

فبالنسبة للأولى، بعد انهيار نظام معمر القذافي عمت فوضى السلاح التي أدت إلى تازيم مناطق التوتر في المنطقة حيث بدا هذا الانتشار عن طريق التجار ثم مالبث إن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة[4]

[1] سافانا دي تسييرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة جنيف :مسسح الأسلحة الصغيرة ديسمبر 2017 ص 8

[2] - Conflict Armament Research, Investigating Cross-Border Weapon Transfers in Sahel, November (London: Conflict Armament Research Ltd., 2016), P. 10.

[3]- Francis Langumba Keili, Small Arms a Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Taking, www. unidir ch, pdf/ articles/ pdf/ art 2840, pdf.

[4] -بهلول نسيم فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني عمان دار الحامد للنشر و التوزيع ص 421

حيث أقرت المراكز المتخصصة عدد قطع الأسلحة المنتشرة داخل ليبيا وحدها بحوالي20 مليون، نتيجة فتح مخازن السلاح ونظرا لطول الحدود الليبية مع الجزائر، والتشاد والنيجر، وعدم قدرة هذه الدول جميعها على مراقبة حدودها بصورة دقيقة طرح فرضية انتقال هذا السلاح إلى خارج حدود ليبيا سواء من طرف الجماعات الإرهابية المتطرفة أو تجار السلاح.

وما تضبطه أسلاك الأمن الجزائرية المختلفة (حرس الحدود، وحدات الجيش الوطني الشعبي) من أسلحة[1] دليل على استفحال ظاهرة انتشار السلاح بكل أنواعه.

تشير تقديرات الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير له، إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية. كما أن 80% من الأسلحة الموجودة، مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا وكان للأزمة الليبية، دور كبير في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل بشكل مهول [2]

تمثل ظاهرة الإتجار بالأسلحة الخفيفة تحديا أمنيا كبيرا لدول المنطقة خاصة مع استمرار بؤر التوتر الأمني في ليبيا ومالي حيث تضاعف تدفق هذه الأسلحة عبر الحدود في، شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص بعشرات المرات.

ازدادت هذه الظاهرة خطورة بعد التغيرات التي عرفتها كل من ليبيا. مصر ومالي، تونس، وقد أصبحت القارة الأفريقية اليوم أكثر المناطق جذبا لبيع الأسلحة والاتجار فيها. كما تساهم بعض الدول الكبرى بطريقة أو بأخرى في التخلص من أسلحتها التي تعود إلى عهد الحرب الباردة وتجاوزها التطور التكنولوجي في ميدان التسلح خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. روسيا الصين وفرنسا،

[1]-منصور لخضاري مرجع سابق ص 88

[2]- Francis Langumba Keili, Small Arms a Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Taking, www. unidir ch, pdf/ articles/ pdf/ art 2840, pdf.

تشير التقارير أن أغلب الأسلحة المنتشرة في القارة الأفريقية والمستعملة في النزاعات، خاصة في منطقة الساحل الأفريقي وجنوب الصحراء هي أجنبية الصنع وتأتي على رأسها سلاح كلاشنيكوف، حيث تصل أن ما يقارب 25 % من هذه الأسلحة تمتلكها الشرطة والقوات العسكرية التابعة للحكومة، في حين بقية الأسلحة التي تدخل عبر الحدود بطريقة غير شرعية هي في يد الخواص [1]

وتقدر أرقام ليبية خلال عام 2014أن أكثر من عشرين مليون قطعة سلاح خارج سلطة الدولة تستحوذ عليها الجماعات المسلحة داخل التراب الليبي.

كما تؤكد العديد من التقارير أن تهريب الأسلحة في أفريقيا يشكل أكثر من ثلث المبادلات الرسمية. التي تتم على مستوى سوق الأسلحة الخفيفة.

5-تبييض الأموال

محصلات الأموال التي بحوزة الإرهابيين ومجرمي التهريب وتجارة المخدرات يتم تبييضها في ممارسات تجارية استغل فيها الشباب البطال بمنطقة الساحل.

تقوم المنظمات الإجرامية بغسل وتبييض الأموال القذرة المتحصل عليها من الأنشطة الاجرامية الرئيسة للإجرام المنظم، وتوظيفها في مشاريع مشروعة، وعلى سبيل المثال يقوم التنظيم الاجرامي بتنقية الأموال أي غسيل الأموال عن طريق بعض الأعمال الشرعية في الكازينوهات، والنوادي الليلية والمطاعم والفنادق وشركات الشاحنات و موزعي تجارة الأطعمة بالجملة، كما يقوم التنظيم الاجرامي بأعمال البنوك والاستثمار والبناء والالكترونيات والخدمة الطبية [2]

[1] - www. endvawnov .org/fr :articles –Pourquoi-il est important de lutter contre le problème des armes légères

[2]- صحيفة الوقت البحرينية عبر الموقع http://www.alwaqt.com/art.php?aid=150675&hi2008

6- التهريب

ان العوز الاجتماعي في منطقة الساحل جعل مجرمي التهريب يستغلون الشباب في انشاء شبكات تهريب بكل اشكاله وفي كل المجالات، حيث يقومون بتهريب البشر نحو أوربا عبر زوارق الموت وتهريب البضائع عبر الطرق الملتوية باستخدام مراكب تويوتا ستايشن والشاحنات

هناك 875 مليون قطعة سلاح صغير وخفيف متداولة في العالم، بما في ذلك 100 مليون في أفريقيا، فقد زادت هذه الظاهرة بشكل كبير في منطقة الساحل والصحراء الكبرى منذ الأزمة في ليبيا، التي أصبحت ترسانة ضخمة من الأسلحة في الهواء الطلق تستخدمها الميليشيات والجماعات الإرهابية الأخرى (7). ويوزع ما لا يقل عن 20 مليون قطعة سلاح صغير في منطقة الساحل مثل بنادق الكلاشنيكوف، ولكن هناك أيضا مدافع رشاشة ثقيلة وقاذفات صواريخ وصواريخ أرض جو من طراز SAM8. في ليبيا فقط،

ومن المفترض أن ينتشر ما بين 000 800 ومليون قطعة سلاح صغير وخفيف بحرية فضلا عن 000 80 بندقية كلاشنيكوف 9 بالإضافة إلى وجود 100 ميليشيا تتألف من 000 125 مقاتل.10

العديد من هذه الأسلحة من الترسانة العسكرية الليبية في أيدي جماعات إرهابية تعمل في منطقة المغرب والساحل، وقد أفادت الصحافة الجزائرية عن العديد من الأسلحة التي استولت عليها قوات الأمن خلال اكتشاف مخابئ يستخدمها الإرهابيون على الحدود الصحراوية، بما في ذلك

في عام 2013 قدر حجم المعادن المهربة من الكونغو الديموقراطية وحدها بنحو 7 آلاف طن بلغت قيمتها نحو 30 مليون دولار. وفي عام 2016 قدرت خسائر القارة الأفريقية من تجارة الأسماك غير الشرعية بأكثر من 2.5 مليار دولار، بينما بلغت خسائر القارة من تهريب الأخشاب 13 مليار دولار. ويعد تهريب

الخامات البترولية هو مصدر الخسارة الأكبر للقارة الأفريقية حيث تخسر القارة ما تفوق قيمته 100 مليار دولار سنوياً نتيجة تهريب مصادر الطاقة البترولية وحدها[1]

تنتشر عصابات التهريب في منطقة الساحل مثل عصابة حماد وفي شمال النيجر النيجر وعصابة ارير يحمون المهربين خاصة مهربي السجائر والمخدرات عبر شمال مالي حيث يجنون سنويا مليار دولار أو أكثر يأخذ منها الإرهابيون اتاوات

إضافة إلى عددٍ من الأنشطة، كتهريب صمغ الحشيش المغربي، وتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، والتي كان وراءها – غالباً – تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، والتجارة في السلع المهرّبة المشروعة هروباً من الإجراءات القانونية، وتبرز موريتانيا كواحدة من أهمّ ثلاثة محاور لتهريب السجائر في الساحل وغرب إفريقيا[2].

ملخص الفصل:

من خلال عرض المعضلات الأمنية المتفاقمة في منطقة الساحل والمتمثلة في الفشل الدولاتي ونقص التحكم في دواليب السلطة لدى دول الساحل، بالإضافة إلى التفكك الاجتماعي والتناحر القبلي في ظل وضع اقتصادي متردي رغم وجود الثروات الباطنية التي تنهب من طرف الدول الأجنبية مع الإضطراب الأمني نتيجة النشاط الإرهابي المكثف وتزايد الجرم المنظم بأشكاله.

كل هذا الوضع أنتج مهددات للأنظمة المحلية وتفاعل التهديد على تخومها من عكر الأمن الإقليمي وتباينت التهديدات على دول الجوار منها الجزائر.

[1] - Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa (Abidjan: African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016), Pp. 5-7.

[2] **- ولفرام لاخر: "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، أوراق كارينغي، بيروت: لبنان، سبتمبر 2012م، ص 5.**

الجزائر التي تحدها موريتانيا ومالي والنيجر من دول الساحل بالإضافة على ليبيا مصدر اثارة الأمن والإضطراب، مما يدفها إلى تعزيز أمنها بتطوير مقاربتها الأمنية في الساحل والتي نعرض تفاصيلها في الفصل اللاحق.

الفصل الثالث

المقاربة الأمنية الجزائرية

من البعد المحلي إلى البعد الإقليمي

المبحث الأول: مرتكزات الأمن الجزائري بين المعيارية وأفاق التهديد

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول الساحل

المبحث الثالث: افاق المقاربة الجزائرية في ظل المقاربات الدولية والإقليمية

مقدمة الفصل:

إن دراسة المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل تتطلب معرفة السياق القانوني لهذه المقاربة وتحديد مرتكزات العقيدة الأمنية التي تعتمدها الجزائر في سلوكاتها الأمنية، حيث نلمس تطورات الياتها بتطور التهديدات من تماثلية إلى لا تماثلية كما أن المعيارية في العقيدة الأمنية الجزائرية تبقى ثابتة مبنية على مبادئ الثورة التحريرية، من مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الحركات التحررية العادلة والإرتكاز على التعاون الدولي في ظل مبادئ الأمم المتحدة.

المبحث الأول: مرتكزات الأمن الجزائري بين المعيارية وأفاق التهديد

كل سياسة أمنية هدفها الرئيس تحقيق الأمن وحماية مجتمعها وأفراده، فالسياسات الأمنية أو العقائد الأمنية تهدف الى تطوير الأوضاع بما يحقق الطمأنينة لأفراد المجتمع ويبسط سلطة الدولة، ولتحديد المقاربة الأمنية الجزائرية يجدر توضيح الإطار القانوني لها، مع تحديد مميزات العقيدة الأمنية الجزائرية وعرض الأنشطة المسجلة في منطقة الساحل ضمن هذه المقاربة.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمنظومة الأمنية الجزائرية

يرتكز العمل الأمني الجزائري على إطار قانوني مستمد من بيان أول نوفمبر 1954 ووثيقة مؤتمر الصومام 1956 أي من روح الثورة الجزائرية وعلى أساس المواثيق والدساتير التي كرست مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وتمثلت المنظومة القانونية المحددة لإطار العقيدة الأمنية الجزائرية في حزمة المواد الدستورية التالية:

- المادة 28 من الدستور 2020: الدولة مسؤولة على أمن الأشخاص والممتلكات
- المادة 30 من الدستور:
- تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي
- تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على استقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري
- يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور.
- المادة 31: تمتنع الجزائر اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

- تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

- يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم.

- المادة 32: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري

- المادة 33: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه

- المادة 91 في فقرتها الثانية:

- يقرر ارسال (رئيس الجمهورية) وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن، بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان "

هذه المواد الدستورية نستجلي منها تطور اليات الأمن القومي الجزائري من حيث اقرار دور الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على استقلال البلاد وسيادتها وسعي الجزائر السلمي في معالجة القضايا الدولية تحت امرة الأمم المتحدة والإقليمية تحت امرة الإتحاد الأفريقي والعربية في إطار جامعة الدول العربية، كما يمكن أن يساهم الجيش الوطني الشعبي في احلال السلام خارج التراب الوطني بأمر من رئيس الجمهورية وموافقة ثلثي البرلمان بغرفتيه.

ذكر مصطفى مراح عضو الهيئة الإعلامية بوزارة الدفاع الوطني أن مقترح خروج الجيش خارج الحدود يأتي لثلاثة أسباب رئيسية وهي: حماية الجزائر من مخاطر التنظيمات الإرهابية في الدول المتاخمة، إضافة إلى تعزيز دورها الدبلوماسي، وفاعلية سياستها الخارجية.

كما أكد أيضا أن التعديل المقترح يخدم المصالح الحيوية للجزائر، من خلال بناء سياسات دفاعية تستند على اتفاقيات ثنائية مع. الدول المجاورة، لا سيما في مجال مكافحة التنظيمات الإرهابية لذلك يجب على الجزائر أن تضاعف من دورها و أن تكون الفاعل الكبير في المنطقة الإفريقية، خاصة " باعتبارها "عمقا استراتيجيا" لا يجب أن يترك للفراغ الذي قد تستغله أطراف و قوى معادية لتشّكل ". تهديدا آخر للوحدة الداخلية والمصالح الخارجية للجزائر

فقد حمل الدستور الجديد للجزائر تعديلات شملت السياسة الخارجية في إمكانية إرسال قوات عسكرية إلى الخارج للمشاركة في عمليات حفظ السلم والأمن تحت إشراف أممي وبعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى التوجه نحو تثمين الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة التوجه نحو إفريقيا. وفي هذا السياق،تم بناء جزء رئيس من الطريق السريع عابراّ للصحراء لربط الجزائر بلاغوس (نيجيريا) مع وصلات إلى تشاد ومالي والنيجر وتونس، وكلفت الجيش الجزائري بتنفيذه حتى الحدود مع النيجر[1]

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية

العقيدة الأمنية الجزائرية مبنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المفعل في سياستها الخارجية حيث تحدد الدولة كيفية التعاطي مع التحديات و التهديدات الماسة بالأمن القومي التي تكون أطروحات و توجهات صناع القرار.[2]

[1] - Dworkin, "Policy brief A Return to Africa: Why North African States are Looking South."

[2]-عادل بورعة " الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية " المجلة الإفريقية للعلوم السياسية متحصل عليه من

- **الفرع الأول: أسس العقيدة الأمنية الجزائرية:**

تضمن بيان أول نوفمبر وكل الدساتير الجزائرية منذ 1963 إلى 2019 تحديدا لمعالم العقيدة الأمنية الجزائرية تمثلت في الإرتكاز على مايلي:

1- العمل على تثبيت مبدأ استقلالية القرار

2- رفض المس بالسيادة الوطنية وفي مقدمتها الأمن الإقليمي الوطني

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخرين ورفض التدخل في شؤوننا

4- المنظور الإقليمي لتسوية المشاكل والأزمات الإقليمية من جهة وترقية التعاون الإقليمي – الدولي من جهة أخرى

5- الالتزام بالشرعية الدولية

6- العمل على تجذير ودعم التوجهات السياسات والمصالح المتوافق عليها في المجال الجيوسياسي أو الإقليمي وخاصة مبدأ الحدود الموروثة عند الاستقلال

7- العدالة والمساواة الدولية في مواجهة الازدواجية في تطبيق القوانين الدولية.

8- حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها[1]

الفرع الثاني: العوامل المساهمة في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية:

تبلورت العقيدة الأمنية الجزائر بتفاعل العوامل التاريخية والجغرافية والايديولوجية لتشكل القالب الموجه للسلوك الأمني في الحفاظ على أمن الوطن وتحييد كل التهديدات.

-www.maspolitiques.com/mas/index php?option.com

[1]- إسماعيل دبش (2017) سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الافريقي والعالم العربي، أزمتي مالي ومايسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد الجزائر دار هومة

1- العامل التاريخي:

تمثل ثورة التحرير عاملا مهما في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية في توظيف مفهوم الشرعية الثورية المستعملة داخليا و خارجيا في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد وإعطائها شرعية إقليمية[1]

فقد خضعت عملية بناء الدولة و بناء عقيدتها الأمنية و رسم التزاماتها داخليا و خارجيا لهذا العامل التاريخي فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة لكن هاجس التاريخ يظل حاضرا و لا يزال يطبع عقيدتها الأمنية[2]

2- العامل الجغرافي:

تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا لهذا الأمن فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة يتوسطها لعدة دول مغاربية و كذلك توسطها لكيانين ضخمين الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي و الثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الافريقي، [3]

إن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية (بحرية التموقع بسبب مطامع الدول الكبرى لاسيما في ظل الحرب الباردة) وغربية (برية التموضع جاء المطالب الترابية المغربية)[4]

المحيط الحدودي الملتهب للجزائر زاد من عمق النظرة الجزائرية في وضع الحيز الأمني الحدودي في مجال اهتمام أولي وما يحدث في الدول المجاورة كاهتمام ثانوي لا يغفل عنه ويدفع بوضع خطة اقليمية بتناسق دولي لضمان الأمن الإقليمي.

---

[1]- عادل بورعة " الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية " **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** مرجع سابق

[2]-- عبد النور بن عنتر (2005)" البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ص 91

[3]- صالح زياني " تحولات العقيدة الأمنية في ظل تنامي العولمة" **مجلة الفكر** مرجع سابق ص 04

[4]- عمر سعداوي " الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل" رسالة ماجستير ص 83

3- العامل الإيديولوجي:

يعتبر البعد الإيديولوجي مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال[1]

فقد حددت مواثيق 1964-1976-1986 الاتجاه الأيديولوجي الاشتراكي المناصر للشعوب المستعمرة ولحركات التحرر، ثم تطورت الرؤيا والآليات من خلال تجربة الإرهاب المريرة والانصباب في مكافحته أينما ارتكن.

المطلب الثالث: الآليات الجديدة في العقيدة الأمنية الجزائرية

وفق رؤية " تراجر Trajer العقيدة الأمنية ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية و المحلية و العالمية الملائمة لحماية و تعزيز القيم الوطنية الحيوية"[2] و لذا تتغير اليات العقيدة الأمنية بتغير الظروف وتجدد الأهداف الأمنية لكل دولة،و بحكم أن الجزائر مرتبطة بالساحل الأفريقي بشريط حدودي يقارب 3777 كلم مفصلة كالتالي :

- مالي 1376كلم
- النيجر 956 كلم
- موريتانيا 463 كلم
- ليبيا 982 كلم

[1]-عادل بورعة " الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية " المجلة الإفريقية للعلوم السياسية مرجع سابق

[2]-مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 04العدد 02 سنة 2019 دور العقيدة الأمنية الجزائرية ص1083-1100فلاك نورالدين ص1083-1100جامعة محمد بوضياف المسيلة

مع العلم أن "أكثر من 30 مليون قطعة سلاح الليبي تسربت الى دول الساحل[1] في ظل هذه المعطيات تصبح منطقة التخوم مع دول الساحل موضع اضطراب و مخاطر يتطلب تصويب الاهتمام نحوها و تحضير الإستراتيجية الملائمة لمواجهة المعضلات المترسبة عن وضعها

عرفت الجزائر اضطرابات في جوارها زاد من التهديدات مما أدى الى مراجعة تصوراتها[2]، حيث سمحت بفتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمال مالي في ديسمبر 2012، تكيفًا مع الواقع وفقًا لمقتضيات مصالح الساعة[3]

فمبادئ الجزائر قائمة على رفض التدخل الأجنبي ومصلحتها اجتثاث الإرهاب من حدودها الجنوبية مالي فالخيار كان للمصلحة وهو تطور في اليات العقيدة الأمنية

بالنظر الى التطور الحاصل في دستور الجزائر 2020 ضمن مواده المرتبطة بالعقيدة الأمنية الجزائرية

بعض الدول أصبحت مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري مثل ليبيا، حيث كانت نقطة انطلاق لهجمات إرهابية في التراب الجزائري كما حدث مع الهجوم، في جانفي 2013، على المركز الغازي في تيغنتورين، ليس بعيدًا عن الحدود الليبية بالنظر لطبيعة هذه التهديدات، يمكن القول: إن أمن الجزائر القومي يُصان أيضًا بعيدًا عن حدودها الجغرافية[4]

نظرا لتدهور الأوضاع في منطقة الساحل زاد الضغط على الجزائر لتحمل الدور المحور في الأمن الإقليمي خاصة مع تنامي التهدديدات الإرهابية والجريمة المنظمة إذ أن "موقف الجزائر يصعب الثبات عليه

---

[1] **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** المجلد 04 العدد 02 السنة 2019 دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة ص1083–1100 **د فلاك نورالدين ص** 1083 – ص 1100جامعة محمد بوضياف المسيلة

[2]-بن عنتر، عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهدّدات اللادولتية"، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص 101 .

[3]–Abdennour Benantar, "Les Principes de la politique étrangère et de sécurité de l'Algérie mis à l'épreuve", **Questions internationales**, n°81, septembre-octobre 2016, p. 90-91.

[4]- Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit, p. 103-104. "A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy", Council of the European Union, Brussels, 12 December 2013,:http://www.consilium.europa.eu/media/30823/qc7809568enc.pdf

في حال أصبحت فيه الفوضى الأمنية عارمة، خاصة أن البدائل التي تطرحها لم تحقق الأهداف المرجوة. أما موقف دعاة التدخل وهم فرنسا قبل وصول ماكرون إلى الحكم، وبريطانيا، ومصر، والعربية السعودية" [1] فلا يمكن الثبات عليه هو الآخر؛" فهم جرَّبوا ويجربون التدخل وفشلوا في إحلال السلم في الدول التي تدخلوا فيها؛ فتدخُّل بعضهم في ليبيا حولها أشلاء ممزقة. فهم يُوقِعون أنفسهم في فخ الحلقة المفرغة للتدخل: تدخل جديد لتصحيح مساوئ واختلالات تدخل سابق... علمًا بأن أي تدخل ينجم عنه المزيد من عدم الاستقرار[2]. إن التجربة الميدانية أثبتت أن التدخلات تقود دائمًا إلى المزيد من التأزم والقلاقل الأمنية. ولمواجهة حمى التدخل تعرض الجزائر مقاربة الأمن عبر التعاون والوساطة طارحة جملة من البدائل.

اتخذت الجزائر في ظل التغيرات الدولية احتياطات أمنية إضافية حيث بلغ "الإنفاق العسكري الجزائري بلغ 10،3 مليار دولار في 2019 كان الأعلى في شمال افريقيا و(افريقيا ككل) وشكل 44 في المائة من إجمالي إنفاق الإقليم"[3]

وشمل الدستور الجديد 2020 تعديلات جديدة في السماح للجيش الوطني الشعبي التدخل خارج حدود الجزائر في إطار مشروط حددته المواد 31 و90 تتضمن مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات السلام الدولي أو ملاحقة الإرهابيين بالإتفاق مع الدولة صاحبة الأرض.

[1] - Chena, Salim et Tesseron, Antonin, "Ruptures d'équilibre au Mali: entre instabilité et recompositions", Afrique contemporaine, n°245, 2013/1, p. 71-84

[2]-- Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit, p. 110.

[3]-Nan tian, alexandra kuimova, diego lopes da silva, pieter d. wezeman and siemon t. wezeman. "Trends in World Military Expenditure, Sipri Fact Sheet", 2019, page 5. https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-04/fs_2020_04_milex_0_0.pdf

رغم أن الجزائر شاركت في حرب الأيام الستة عام 1967، و حرب جوان 1973، ضد الكيان الصهيوني، وأيضا في حرب الاستنزاف بين عامي 1969 و 1970، كما أرسلت طائرات ميج 21 إلى ليبيا عام 1973 ضد التوغل الأمريكي، و دوريات عسكرية إلى موريتانيا عام 1976 ضد الإسبان[1]

عرفت العقيدة الأمنية الجزائر تطورا في الياتها منذ الثورة الجزائرية وفق التطورات التاريخية حيث

تم التركيز في اتفاقيات ايفيان على تحديد العقيدة الأمنية الجزائرية بالدفاع عن الوحدة الترابية للجزائر والمحافظة على السيادة الوطنية. ثم مرت بمراحل هي:

المرحلة الأولى 1962-1991

- اكتساب القوة وتحويلها إقليميا وعالميا
- ارتكزت على مسألة الحدود وترسيمها مع الجيران
- الثقل التاريخي في مساعدة الحركات التحررية في افريقيا
- "بنيت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة بن بلة على أربعة خيارات استراتيجية تم تبنيها كاتجاهات أيديولوجية هي:
- التضامن مع الحركات التحررية في العالم
- الوقوف في وجه الإمبريالية
- تقوية الاستقلال والسيادة الوطنية
- الحياد النشط[2]

[1] . Adam Arroudj, "L'Algérie veut s'affirmer sur l'échiquier regional", Le Figaro, May 2020 https://www.lefigaro.fr/international/l-algerie-veut-s-affirmer-sur-l-echiquierregional-20200512

[2]- Grimaud, Nicole,(1984) la politique extérieur de l'Algérie, Paris, Editions Karthala, P376.

المرحلة الثانية 1991-2001

مرحلة الانفتاح السياسي وإرهاصات الاختلالات الأمنية داخليا وخارجيا

دستور 23 فيفري 1989، تطوير الأمن البري ثم الجوي والبحري، مكافحة الإرهاب.

- ادخال العامل التكنولوجي في تطوير القدرات الأمنية

- حرب الموجة الثالثة وفق كتاب ألفن توفلر و كتابه الحرب و نقيض الحرب تجعل التفاعل بين النظم التي تجمع المعلومات و تعالجها و تدمجها و تنقلها و النظم التي تستخدم القوة العسكرية عاملا أساسيا و محوريا في حرب المعلومات، مما يجعل القوة العسكرية حاسمة و مدمرة [1]

المرحلة الثالثة :2001-2020 مرحلة محاربة الإرهاب الدولي

تميزت هذه المرحلة بتقارب جزائري أمريكي في إطار مكافحة الإرهاب، حيث توسعت الإهتمامات الدولية بالإهتمام بالمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي تم اعتبارها تجربة احترافية من الطراز الأول يحتذى بها، وتم الإعتداد بها كأنموذج.

وسمحت هذه المرحلة بتميز الجزائر في اجتثاث جذور الإرهاب رغم التضحيات الجسام.

المرحلة الرابعة 2020 إلى يومنا الحاضر: مرحلة الإستقرار الأمني الداخلي والتهديدات الإقليمية

هذه المرحلة عرفت تطورا كبيرا في اليات العقيدة بادراج الدستور الجزائري المعدل في 2020 مادة تسمح للجيش الوطني الشعبي بالتدخل في إطار متابعة افول الإرهاب وتقديم يد العون للدول في القضاء على التهديدات الإرهابية بعد امر من رئيس الجمهورية وموافقة ثلثي البرلمان بغرفتيه.

[1]- فلورنس فريدمان، الثورة في الشؤون العسكرية دراسات عالمية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2000) ص 13

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل

دور الجزائر في تحديد مستقبل منطقة الساحل تضبطه عدة عوامل نذكر أهمها:

1- "الامتداد الجغرافي للجزائر من الجنوب بمحاذاة دول الساحل إلى الشمال بالإطلال على السواحل الأوربية يزيد من أهمية الجزائر

2- التفاعل الاجتماعي والثقافي مع دول الساحل يكثف العلاقة

3- فاعلية الأجهزة الأمنية والرقابية لتكون متماهية مع المتغيرات التي حدثت في البلاد منذ فيفري 2019

4- تطور نجاعة وفاعلية الحضور الإقليمي والدولي للجزائر خلال السنتين الماضيتين[1]

كون الجزائر مرتبطة جغرافيا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا بمنطقة الساحل الأفريقي ومستقبل الجزائر مرتبط باستقرار هذه المنطقة، سعت الجزائر في مقاربتها الشاملة على توفير شروط استقرار المنطقة وفق مبدأ التعاون في حدود احترام سيادة الغير وارتكزت مقاربتها على المناحي التالية:

المطلب الأول: المقاربة الاجتماعية الدينية

ترتبط الجزائر بحدود جغرافية مع منطقة الساحل حيث ترتبط الجزائر طبيعيا بمنطقة الساحل الإفريقي بامتداد حدودها الجنوبية الممثلة في 1376 كلم مع دولة مالي و956 كلم مع دولة النيجر وموريتانيا 463 كلم

[1]- **اخر الأخبار المغاربي للدراسات والتحاليل لماذا، وكيف سيتنامى الدور الإقليمي للجزائر خلال الأشهر والسنوات القادمة؟2021/10/20 علي عبد اللطيف اللافي**

وترابط اجتماعي سكاني، حيث تنتمي قبائل التبو والمور المنتشرة في منطقة مالي والنيجر وبوركينافاسو الى عرب المغرب العربي كما أن التوارق ينتمون إلى المسلمين السنة من المذهب المالكي حيث انتشرت الطريقة التجانية والقادرية في المنطقة

بالإضافة إلى التاريخ المشترك فقد ذكر ماسينيسا[1]. بشعاره إفريقيا للأفارقة الانتماء الإفريقي للجزائر منذ عهد النوميديون والرومان، وامتد حكم صنهاجة منذ 734 م الى غانا، وتفاعلت الشعوب الإفريقية تحت نير الاستعمار فيما بينها حيث وجدت في الثورة الجزائرية منقذا لها أين تخلت فرنسا عن احتلال اغلب الدول الإفريقية عام 1960 والتي بدورها كانت سندا للثورة المجيدة في دعم الجزائر.

اعتمدت الجزائر على تفعيل الجانب الديني في تنوير الأطراف ورص الصفوف بين الأخوة لدفع الفكر المتطرف الإرهابي كما "استضافت الجزائر العاصمة في جانفي 2013 المؤتمر التأسيسي لرابطة العلماء والدعاة والأئمة من الجزائر وبلدان الساحل (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر) وعقد اجتماعان آخران في العاصمة الجزائرية في أفريل 2013 ونوفمبر 2015 .وخلال هذا المؤتمر الأخير، أشار رئيس هذه الرابطة، الشيخ داودة عبده بوريما من النيجر، إلى أن مكافحة الجماعات الإرهابية"لا تتم بالقوة العسكرية وحدها بل بغرس قيم التسامح وأسس الإسلام"وأن التطرف الديني المتفشي في المجتمعات."هي مسؤولية الجميع[2]"

[1] ماسينيسا، ملك البربر (148–238 قبل الميلاد) نجح في توحيد المغرب العربي النمودي بأكمله، لفترة قصيرة، ومع ذلك، كريم يونس: من نوميديا إلى الجزائر: العظمة والتمزقات (طبعات القصبة، الجزائر العاصمة، 2011) ص.50.

[2] 41دائرة الصحافة الجزائرية، 3 نوفمبر 2015.

المطلب الثاني: المقاربة الاقتصادية

تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الجزائري–الإفريقي، حيث لا تمثل مبادلات الجزائر مع دول القارة الإفريقية سوى 1.5% من مجموع المبادلات التجارية

في مارس 2013 أقدمت الجزائر على إلغاء مديونية تقدر ب902 مليون دولار لـ14 بلد عضو في الاتحاد الإفريقي، فيما وصفها عمار بلاني الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية آنذاك في بيان له بأنها: "هذه الالتفاتة الملموسة تدخل ضمن إطار التعاون الإفريقي، وهي تعبر عن الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية في الاضطلاع كليًا بالتزامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة"

أ– بناء ميناء شرشال التجاري (70 كلم غرب العاصمة الجزائرية). والذي يتوقع له أن يساعد البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لإنجاز بناها التحتية، من خلال فتح أروقة لها من أل نقل البضائع وتنظيم مناطق الموانئ الخاصة للحمولات الكبرى والقواعد اللوجيستية؛

ب– مشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ولاغوس الممتد على امتداد 9400 كم، كأحد أهم مشاريع البنى التحتية التي تعول الجزائر عليها في مسعى ربط الاقتصاديات الإفريقية بالاقتصاد الجزائري، وهو المشروع الذي يجسد التكامل الإفريقي بربطه بين سبعة دول افريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينافاسو والنيجر؛

ج– مشروع أنبوب غاز غرب أفريقيا "نيغال" على امتداد 4128 كم، والذي تم الإعلان عنه سنة 2002، ويمتد من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالعديد من دول غرب أفريقيا ومنها سينقل الغاز إلى أوروبا، ويتوقع أن تصل تكلفته الإجمالية حدود ال 20 مليار دولار، وينتظر أن ينقل 28 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى أوروبا؛

د–المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي الإفريقي، من خلال التقرب من السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية، الغربية والجنوبية، مع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري. وتساهم في هذه الاستراتيجية شركات جزائرية رائدة في مجالاتها؛

هـ– تنظيم النسخة الأولى من الملتقى الإفريقي للاستثمار والأعمال المنظم في ديسمبر 2016، بهدف فتح مفاوضات رسمية لنقل استثمارات جزائرية لشركات عمومية مثل سونلغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية للدول الإفريقية، إضافة إلى استثمارات عملاق النفط الجزائري "سوناطراك" الذي تتواجد استثماراته في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزمبابوي.

فالجزائر بالنظر لوزنها الجيواستراتيجي في القارة ينتظر منها أن تكون دولة مبادرة، مؤثرة وضابطة للتحولات في عمقها الإفريقي ليس فقط أمنيا، ولكن سياسيا واقتصاديا أيضا.[1]

وذلك عبر دعم الشراكة،الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" كمبادرة تنموية متكاملة الأبعاد لتنمية شاملة في إفريقيا.[2]

كما بادرت الجزائر بتقديم مساعدات اقتصادية ومالية لدول الجوار سواء المغاربية التي طالتها أحداث الحراك العربي مثل تونس بمساعدات مالية تقدر ب 100 مليون دولار في شكل قروض إمتيازية [3] والدول الساحل الإفريقي من خلال إنشاء صندوق لفائدة مشاريع تنموية لبناء بنى تحتية في مدن "قاو" و"كدال" و"تمبوكتو بمبلغ يقدر ب 10ملايين دولار أمريكي لإنشاء مراكز التكوين المهني والتعليم، ومراكز للطب والصحة"

[1] -الجزائر والعمق الافريقي.. ضرورات التكيف في عالم متغير 2022/01/27 الدكتور رابح زغوني متخصص في تحليل السياسة الخارجية جامعة 08 ماي 1945 (قالمة)

[2] -شمسة بوشنافة استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن و التنمية في منطقة الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل) الرهانات و القيود (المؤتمر المغاربي الدولي حول " التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة 27، 28 فيفري 2013) ص 23

[3] لياس زوين الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الاستراتيجي مجلة دراسات، الدفاع والاستقبالية استراتيجيا، الجزائر. العدد02، السداسي الثاني 2014، ص 138

وحفر أبار للشرب وهذه المبادرات تكون بالتعاون المشترك للدول الساحلية والدعم القوي من الجزائر. ومسح 902 مليون دولار من الديون ل 14 دولة إفريقيا أغلبيتها دول ساحلية[1]

ترتبط الجزائر بعلاقات دبلوماسية مع 32 دولة افريقية حتى ماي 2021 م [2] اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على تقديم مساعدات للدول الافريقية، حيث تبنت خيار مسح الديون، منها شطب3 مليارات دولار لديون عشر دول افريقية سنة 2012، وألغت 902 مليون دولار على 14 دولة إفريقية أخرى سنة 2013م، فضلا عن تقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت 100 مليون دولار، ومساعدات عسكرية تدريبية و معدات لتشاد و النيجر و ليبيا و موريتانيا، و مساعدات مالية أخرى لدول الجوار[3]

زيارات رسمية للدول الإفريقية، منها زيارات وزير الخارجية الجزائري السيد صبري بوقادوم إلى كل من ليبيا، والمشاركة في مراسيم أداء اليمين لرؤساء كل من الكونغو وأوغندا سنة2021 وإلى غينيا وسيراليون، الكاميرون، التوغو، كينيا (بعد حصول كينيا على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن)، نيجيريا، النيجر، أنغولا، ليسوتو، جنوب إفريقيا خلال نفس السنة الجارية. وكذلك اللقاء مع منظمة غرب إفريقيا CEDEAO سنة 2020 م، حيث يطبع على الزيارات المجال الأمني و السياسي و الإقتصادي[4]

وكذلك تفعيل المشروع الإستراتيجي المتمثل في إنشاء أنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا بعد 14 عاما من الاتفاق عليه حيث يبلغ طوله 4،128 كلم يجمع بين نيجيريا والنيجر والجزائر ويهدف إلى تصدير الغاز إلى السوق الأوروبية [5]

[1] -Salim CHENA. le Sahara et le sahel dans la politique Algérienne territoires menacés, espace menaçants, recherches internationales, Paris. N: 97, octobre-decembre2013, p142

[2]- "Algérie ," Embassy Pages, accessed May 18, 2021, https://www.embassypages.com/algerie.

[3] - Abdelkader Abderrahmane, ''Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel," in The Politics of Algeria : Domestic Issues and International Relations, ed. Yahia Zoubir, (New York : Routeldge, 2020): 196-209.

[4] - "Ministère des Affaires Étrangères," Le Site Officiel du Ministère des Affaires Etrangères de l'Algérie, acsessed May 25, 2021, http://www.mae.gov.dz/page.aspx?page_id=402

[5]-حمزة كحال الجزائر تبعث أنبوب غاز59- مع نيجيريا، منافسة حادة مع المغرب، العربي الجديد 2021/2/5 http://2u.pw/t5mwR

بالإضافة إلى المشروع الإستراتيجي الآخر المتمثل في الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا) العابر للصحراء، من أجل ربط المناطق المعزولة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي تم الجزء الأخير منه الرابط بين (الجزائر العاصمة وعين قزام)[1]، وكذا التصديق على اتفاقية التجارة القارية الإفريقية.

التحديات الاقتصادية و الاجتماعية :يعد هذا الصنف من التهديدات محوريا و مؤثرا للغاية في عصر يتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد، فتحقيق الأمن القومي يستدعي بلورة استراتيجيه اقتصادية وتكنولوجية دقيقة وفعالة وبعيدة المدى،، إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصور في هذه الإستراتيجية إذ يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق95%[2] من الصادارت الجزائرية بل وان الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع لسلطة الشركات المتخطية القوميات وبالتالي عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة فلن يكون هناك ما تصديره بعد ربع قرن من الآن وهنا تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية أمنية لتامين حياة الأجيال القادمة.

من ناحية أخرى فان الجزائر لا تمتلك السلطة الكاملة على مواردها و على احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله فقد أصبح الفساد مؤسسة المؤسسات في الجزائر التي ترهن مستقبل الأجيال القادمة[3]

تفطنت الجزائر إلى أن محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل تتطلب تنمية المنطقة اقتصاديا حيث ذكر السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للإذاعة الوطنية أنه لإعادة السلم يجب

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية 2019/11/5 https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79199-2019-11-05-14-28

[2]- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة " مجلة الفكر، مرجع سابق ص 293

[3]صالح زياني نفس المرجع ص 293

إدماج سكان شمال مالي في مؤسسات البلد." كما أكد أن المقلق في الساحل، ليس الإرهاب الذي يمكن التغلب عليه، بالقدر من انتشار الفقر في المنطقة[1]

قال فيليو : " موريتانيا و مالي والنيجر هي من بين البلدان الأفقر في العالم، و ستحتاج إلى دعم دولي لتقليص زخم القاعدة في المغرب الإسلامي " ويضيف " الجزائر محقة في الضغط نحو قيام تعاون إقليمي لمواجهة التهديد، والمساعدات الغربية المتكتمة ضرورية لمساعدة دول منطقة الساحل على استعادة سيطرتها على أراضيها من عناصر القاعدة، و منع الجماعة الإرهابية من بسط سلطتها في افريقيا"[2]

المطلب الثالث: المقاربة الدبلوماسية

لم تبق الجزائر بمعزل عن ما يحدث في تخومها في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، حيث تعيش هذه الأخيرة وضعا متأزما أخل بأمنها واستقرارها، حيث وظفت الجزائر دبلوماسيتها في اطار مقاربة الدور كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي إذ يعرف الدور بأنه احد مكونات السياسة الخارجية وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية [3]

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل على:

- تفعيل النشاط باللقاءات المباشرة دون الإكتفاء بالتصريحات.
- "ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق

[1]- موقع الإذاعة الجزائرية في حوار خص به لوفيغارو...الرئيس تبون يجب التعامل مع الجزائر على أنها قوة إفريقية

[2]- جون بيار فيليو Jean Pierre Filiu هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟ ورقة كارنيغي جوان 2010 مؤسسة كارنيغي مركز الأبحاث العالمي

[3]- بوحنية قوي، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعلفي افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات 2014/01/29 ص 02

ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

- تركز الجزائر على التحرك الجماعي في إطار افريقيا للأفريقيين

وقد تميز النشاط الجزائري في معالجة قضايا دول الساحل بما يلي:

1- مرحلة عدم الإنغماس في قضايا الساحل منذ 1962 إلى الثمانينات.

"لم تعر الجزائر اهتماما بالغا للأزمة التارقية بقدر ما اهتمت بقضيتي الحدود مع المغرب و الصحراء الغربية لذلك حشدت الجزائر كل قواها في هذا الاتجاه"[2]

2- المرحلة الثانية: الأمن محور الدبلوماسية

ساهمت الجزائر عبر دبلوماسيتها في حلحلة الكثير من الأزمات في منطقة الساحل ومثال على ذلك نذكر مايلي:

أ-المبادرة الجزائرية في حل أزمة مالي:

اهتمت الجزائر بالمنطقة اهتماما بالغا حيث "عقدت مجموعة من اللقاءات التنسيقية بين رؤساء و مسؤولي دول المنطقة و أهمها عقد قمة جانت بجنوب الجزائر يومي 08 و09 سبتمبر 1990 التي تعتبر مرحلة أولى معبرة عن رغبة البلدان المعنية بالمشكل الأزوادي في عدم اللجوء إلى القوة وهو الذي يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة كلها، وقد ضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا "[3] إذ

[1]-http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201263104292.208904.htm #amc7

[2]-عبد النور بن عنتر : (2002)البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي، المكتبة العصرية، الجزائر، ص 50

[3]- Zeidane Ag Sidalaminele site : de la question Touareg au Problem du Nord du Mali :Ma part de témoignage (1ére et 2éme parties) http://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-du-mali-ma-part-de-temoignage-1ére-et-2éme-parties-102663.html

عقدت قمة رباعية ضمت الرؤساء الشاذلي بن جديد رحمه الله و معمر القذافي رحمه الله و موسى طراوري من مالي وعلي سايبو من النيجر حيث اتفق على :

– معالجة أزمة شمال مالي بتبني الحلول السياسية واستبعاد المواجهة العسكرية وعدم استعمالالقوة لحل مشكل التمرد.[1]

– العمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه التوارق بإدماج التوارق في الجيش المالي، والمشاركة في الحياة السياسية .

– تعزيز التعاون بين الدول المشاركة في القمة في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية) لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي.

– تنمية المناطق الحدودية لهذه الدول يترتب عنه استقرار المنطقة.

–توفير الخدمات الأساسية، وتحسين المستوى المعيشي لسكان شمال مالي. بالمقبول لدى الأطراف المتنازعة،[2]

ب– **قمة غاو بمالي أكتوبر 1990:** لقاء ضم وزراء الداخلية الأربعة ركز اللقاء على:

- تنقل الأشخاص وتنمية المناطق الحدودية
- محاربة ظاهرة الهجرة السرية
- محاربة المخدرات والتهريب
- احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

[1] – محمد دخدوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، **جريدة الرائد**، العدد20،6552–08 – 2013، http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8.html l.

[2]– محمد دخوش نفس المرجع

– احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول.

–لقاء 12 ديسمبر1990م بالجزائر عرف صعوبة في المفاوضات نتيجة وجود شروط ومطالب تعجيزية من كلا الطرفين، وأولها مطالب الحركة الأزوادية وهي:

– الإشراك في ميزانية الدولة وذلك بتخصيص الثلث منها .

–إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي .

ساهمت الجزائر في حلحلة أزمات دول الساحل من خلال اللقاءات التالية

منذ 1991 اجتهدت الجزائر في التوسط بين مالي والحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد كذلك مع دولة النيجر حيث نذكر اللقاءات التالية:

لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991.

لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992.

لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي1994: حيث الإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي

لقاء الجزائر الثالث من 15 الى 25مارس 1994

لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994.

لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994.

جيث توج باعلان انتهاء النزاع في 26 مارس 1996 نظم على إثره حفل تمبكتو شعلة السلام. [1]

[1]– قوي بوحنيفية الاستراتيجية الجزائرية تجاه تطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات جوان 2012 ص 5

26 مارس 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

اللقاء الأول: خلال الفترة الممتدة من 28الى30اكتوبر 1997

اللقاء الثاني : من18الى 21ومن 25الى 28نوفمبر

في جانفي 1999 قررت الجزائر ارجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على اراضيها والذي كان يقدر ب20,000 و25000 لاجيء تجمعوا في عين قزام قرب حدود الجزائرية مع النيجر

-اتفاقية تمنراست1999 :

في قمة الجزائر لمنظمة الوحد الإفريقية عام 1999 حضر 45 رئيسا من بين 53 رئيسا، حيث ركز على موضوع مكافحة الإرهاب وموضوع التحديات التنموية في القارة.

أسفرت القمة على إعداد مشروع "الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب" الذي صادق عليه وزراء عدل الدول الإفريقية بالإجماع كما تطرق لدور الجزائر المحوري في تأسيس مبادرة النيباد مضمن محور جنوب إفريقيا، نيجيريا، الجزائر.

إلا أنه في سنة 2006 جدد الصراع مما أدى الى وساطة جزائرية في جويلية 2006 على اثرها تم توقيع اتفاق سلام باسم تحالف 23 ماي من أجل التغيير، حيث " أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة

مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

وقعت خلافات في تطبيق بنود الاتفاق حيث تدخلت الجزائر مجددا إثر بروتوكول 20 فبراير 2007 يتضمن ثلاثة وثائق، ثم اتفاق على منتدى لاتنمية كيدال، تمبكتو، غاو في 23 و24 مارس 2008 ثم اعقبتها في اجتماعات تفاوضية من 24 الى 27 جويلية 2008

–كان الدبلوماسي الجزائري سعيد جنيت، أول مفوّض لدائرة السلم والأمن (2002–2008) وبعده رمطان لعمامرة (2008–2013). وتعد هذه الدائرة الأكثر حيوية في الاتحاد الأفريقي

– تمسك الجزائر بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفضيل الحلول السلمية للأزمات، وقد أثبتت الدبلوماسية الجزائرية نجاعتها في المفاوضات لحل النزاع بين إثيوبيا وإريتيريا، وبين الطوارق والحكومة المالية.

ج– انشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT الذي يضطلع بدور تنسيق الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب الخاص بلواء الاحتياط الشمالي لقوة الاحتياط الإفريقية

د– القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومقرّها تمنراست، تضم كل من مالي النيجر وموريتانيا، ووضعت هذه الإستراتيجية كهدف لها التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة خاصة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرط مسبق للأمن في هذا الفضاء.

قامت الجزائر بأدوار الوساطة في الساحل خاصة بين التوارق و النظامين المالي و النيجري، حينما أعلنت الدولة الأزوادية عام 2012 وهذا ضمن "منطق المساعي الحميدة المؤقتة ولا تشدها مصالح ضيقة، رغبات خاصة ناهيك عن إغراء الهيمنة الإقليمية،[1].

إن دور الوسيط الذي تولته الجزائر دائما ينبع من موقعها كجهة معنية (طرف معني بالقضية الأمنية)[2] وقد رحب به جميع أطراف النزاع المالي، على الرغم من أن عناصر تنتمي إلى حركة تحرير أزواد حاولت في بعض الأحيان إشراك قوى أخرى غريبة عن منطقة الساحل في جهود الوساطة مع السلطات المالية .ومع ذلك، فإن ثقة المجتمع الدولي في الحياد والحس السليم والبصيرة التي أظهرتها الدبلوماسية الجزائرية انتهت إلى وضع الجزائر كقائدة للوساطة الدولية في الصراع المالي[3]

أدت جهود الجزائر الرامية إلى تقريب مواقف مختلف أطراف النزاع في مالي إلى توقيع اتفاق سلام تم التوصل إليه في الجزائر العاصمة في 15 ماي وفي باماكو في 20 جوان 2015 في احتفال دعي إليه مسؤولون جزائريون للاجتماع في باماكو..

وبغية تفعيل التدابير المتخذة في الجزائر العاصمة أثناء المفاوضات بين أطراف الصراع في مالي، أنشئت لجنة دولية للرصد والمصالحة في باماكو في 21 جوان برئاسة الجزائر .ومنذ ذلك الحين،

[1]ل. عايدة عمور، "التعاون الأمني الإقليمي في المغرب الكبير والساحل: التناقض المحوري للجزائر"، **موجز الأمن الأفريقي**، العدد 18، المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، جامعة الدفاع الوطني، واشنطن، شباط/فبراير 2012، و ل. عايدة عمور، "هل الدبلوماسية الجزائرية المتجددة ناشئة؟"، 05 آذار/مارس 2015 http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict–in-Mali/Is-a-renewed-Algerian-regional-diplomacy-emerging

[2]–y.Ait akdem que cherche le Maroc en Afrique jeune Afrique n°2731 du12au18 mai 2013 pp22-27

[3]انضمت إلى عملية الوساطة التي بدأتها الجزائر في عام 2014 الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الأوروبية لدول غرب أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وموريتانيا والنيجر وتشاد.

عقدت هذه اللجنة اجتماعات لتنفيذ عملية السلام التي بدأت في الجزائر العاصمة، لكنها لا تزال تواجه التنافر وتضارب المصالح الذي أعرب عنه الموقعون على اتفاق الجزائر العاصمة..

المطلب الرابع: – المقاربة الأمنية

دول الساحل المحاذية للجزائر هي موريتانيا، مالي ونيجر كلها تعيش وضعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية مضطربة أدت الى اختلال في منظومتها الأمنية وبالتالي تشكيل تهديد جديد للأمن الجزائري من ناحية الجنوب فهي تعيش:

هشاشة مؤسساتها الرسمية

صراعات اثنية

اقتصاد متدهور

تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

الفرع الأول: التحديات الأمنية للجزائر من منطقة الساحل

تواجه الجزائر تحديات في مقاربتها الأمنية في الساحل تمثلت في:

– "تغليب الحلول العسكرية في حل الأزمات لم تحقق السلم

- تعدد الفواعل الدولية زاد في تأزم الأوضاع
- غياب التنسيق الأمني
- صعوبة تأمين الحدود من الإرهاب والجريمة المنظمة
- مشكلة الصحراء
- دور الكيان الصهيوني
- هشاشة البنى التحتية لدول المنطقة"[1]
- تأمين الحدود الجزائرية الكبيرة
- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب المتعددة
- تكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة
- مراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء،

مثل منطقة تمتد من جبال"أدغاغ أفوغارس" شمال مالي وجبال "أكادس إير" بوادي زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر ً مرورا، شمال النيجر

- الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من نقطة مراقبة

لهذا اعتبرت الجزائر أن منطقة الساحل هي التهديد الأول للأمن الجزائري و ما أثبتته حادثة حقل تيقنتورين الغازي (40 كلم جنوب شرق ان امناس ولاية اليزي في 16 جانفي 2013 و من هنا يظهر

[1] -عبد الوهاب بن خليف دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية المجلد 12 (2) العدد 17 ديسمبر 2021 ص 49

اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل من خلال مكافحة الإرهاب و العوامل المهددة للسلم و الأمن خصوصا وفي افريقيا عموما[1]

الفرع الثاني: المساعي الأمنية

اجتماعات تمنراست بالجزائر، نواكشوط بموريتانيا، باماكو بمالي،... التي ضمت رؤساء أركان جيوش ووزراء خارجية دول من شمال أفريقيا والساحل الأفريقي وجنوب الصحراء وهم: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، وبوركينافاسو، أرضية عمل مهمة أسست لعمل أفريقي إقليمي يقوم على التعاون السياسي و الأمني والتنسيق الإستخباراتي وصولا إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي و هو بلورة إستراتيجية إقليمية مشتركة لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة في المنطقة [2]

كما أن المشاركة في لجان التنسيق الأمني تقرب وجهات النظر و تقلل من الهوة في احكام العمل الأمني، إذ ساهمت الجزائر بقوة في كل من:

– **لجنة الأركان العملياتية المشتركة**CEMOC: في الاجتماع المنعقد في أوت 2009، بين كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المعروفة بدول الميدان،التي أصبحت مدينة تمنراست مقر لها في 21 أفريل 2010، تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول الأعضاء لوضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب وتتكون لجنة الأركان العملياتية، المشتركة من أربعة خلايا(خلية العمليات، خلية الاتصالات، خلية اللوجستيك خلية الاستعلامات) كما تعمل ميدانيا في فضاء مشترك بين الدول الأربعة يتراوح من 1956 كلم طولا على 933 كلم عرضا.[3]

[1] Alexis arieff, Algeria: Current Issues,op.cit

[2] -عبد الوهاب بن خليف جيوسياسية العلاقات الدولية : المتغيرات، القواعد و الأدوار.الجزائر دار قرطبة 2016 ص 23

[3]- Beloutar M.CH. Le fruit d'une vision commune, les dossiers d'El Djeich, lumière sur les grandes questions2000-2012, Alger. Numéro spécial, établissement des publications militaires, janvier 2013, p147

- **وحدة الدمج والتنسيق UFL :**

تأسست عام 2010 وهي تضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التشاد تعمل على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن، تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب [1]

تعزيز الإجراءات الأمنية الداخلية : خاصة فيما يتعلق بجنوب البلاد بهدف مراقبة الحدود وضمان أمن حقول البترول والغاز وذلك من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة إليزي، كما قامت بنشر 30000، جندي على الحدود الغربية والجنوبية، وإقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، فضلا عن إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون العسكري من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة وتوحيد العمليات الأمنية على الحدود.[2]

رافعت الجزائر من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30جانفي 2014، بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفريبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العامين للشرطة، الذي انعقد في الجزائر في10 فيفري 2014بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول[3]

تعتمد الإستراتيجية الأمنية للجزائر في النطاق الإقليمي على ما يلي:

1- الإجراءات الأمنية العملياتية على مستوى الحدود مع ليبيا وتونس ومالي والنيجر خاصة منذ 2011

[1]- Beloutar M.CH. Le fruit d'une vision commune, les dossiers d'El Djeich, lumière sur les grandes questions2000-2012, Alger. Numéro spécial, établissement des publications militaires, janvier 2013, p147.

[2]-Aida Ammour pp 3-4

[3] - آسيا مني التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك، جريدة الشعب، الجزائر العدد 16334، 2014/02/11 ص 05

2- تقديم مساعدات أمنية ومالية لهذه الدول

3- التنسيق مع دولة تونس وليبيا ومصر في إطار إقليمي بالإضافة الى مبادرة مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أُطلقت عام 2010.

4- القيام بالوساطات لدى هذه الدول.

5- التعامل مع المكونات المحلية السياسية دون الإرهابية[1]

لهذا انتهجت الجزائر سياسة تركزت على مبدأ "حسن الجوار الايجابي "مع الدول التي تتقاسم معها الحدود فأعطت لهذا المبدأ كامل معناه من خلال التشاور السياسي و التعاون و التضامن في مختلف الميادين و المجالات باعتباره: -المبدأ- يحقق أهم أهداف الأمن الوطني [2]وهي:

1 - الحفاظ على حرية التراب الوطني

2 - مد جسور الحوار والتعاون من اجل تحقيق الاستقرار على حدود الدولة

- **في مالي في 20 جوان 2015 تم التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة**

تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب جعلتها رائدة يستمد منها الخبرات وجعلها على رأس مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ نشأته سنة 2002 (رمطان لعمامرة لعهدتين ثم سليمان شرقي حاليا،)

- **الإستفادة من حادثة تيقنتورين**

[1]- لتفاصيل عن هذه المتغيرات، انظر

Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit, p. 104-110.

وكذلك: ابن عنتر، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، مصدر سابق، ص 98-100.

[2]-عبير شليغم، التداعيات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر (نموذج مالي) ورقة بحث في الملتقى الدولي " الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية " جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 12-13 نوفمبر 2014، ص 04

وقعت حادثة تيقنتورين في16 جانفي2013 م بعد يومين من التدخل الفرنسي في مالي، اثر عمل إرهابي من مجموعة متشكلة من إرهابيين من من ثمانية جنسيات (كندا، مصر، النيجر، فرنسا، موريتانيا، الجزائر، ليبيا، مالي) استهدفوا معمل تيقنتورين الذي يمثل حوالي 12% من صادرات الجزائر، حيث تم حجز 130 رعية اجنبية بالإضافة الى العمال الجزائريين، و حاولت الدول الأوربية السعي الى التدخل دون جدوى، حيث تمكن الجيش الوطني الشعبي من حل الأزمة بالتدخل و القضاء على 32 إرهابيا مع وفاة 12 رهينة هذه العملية حققت المكاسب التالية :

*زيادة الإلتفاف حول الجيش "

* التأكيد على موقف الجزائر في محاربة الإرهاب "لاتفاوض مع الإرهاب

* المؤازرة الدولية والتأكيد على خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب، فهيلاري كلينتون وزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية قالت" لا يعرف أحد في المجتمع الدولي مدى نجاعة الجزائر في مواجهة " الجماعات الإرهابية

*التأكيد على الدور الجزائري الكبير في بعث الأمن في منطقة ساحل الصحراء من الرغم من تبعات الحرب في مالي على الأمن الجزائري

– أهمية موقف الجزائر من قضية التوارق:

القضية التارقية توضع في مصاف الأزمات فوق دولاتية بحكم امتداد التوارق الى كل من ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا، تأزمت الحالة حينما دعم الراحل معمر القذافي الطوارق وحاول تشكيل إمبراطورية الطوارق إنطلاقا من ليبيا وازدادت الأزمة صعوبة مع محاولات الأزواد بشمال مالي الإنفصال الأمر يشجع أيضا طوارق الجزائر بالإنفصال، لكن الجزائر تعاملت معهم وفق مقاربة

الحوار وتوسطت بينهم وبين بماكو لحل المسائل الخلافية وتقريب وجهات النظر،وتعاملت مع طوارق الجزائر بنظام الأعيان شيوخ القبائل) والمقاربة الإقتصادية من أجل تحقيق حاجاتهم .[1]

قامت الجزائر بإجراءات عملياتية تمثلت في:

- تدعيم مجموعة حراس الحدود GGF
- تعزيز حرس الحدود
- تعزيز شرطة الحدود
- انشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع فرقه الجهوية
- تفعيل شرطة الأجانب و التنظيم[2]

وضعت الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا سنة 2009 خطة الأمنية، حيث شكلت قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جنديمن الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء، من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها؛

تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية[3]

.وتجدر الإشارة إلى أنّ كلاً من مالي والنيجر وموريتانيا قد اعترفت بمحدودية قدراتها العسكرية، وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكريّ المركَّز ضدّ تنظيم قاعدة الصحراء بحلول

[1]- بوحنية قوي الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي قطر مركز الجزيرة للدراسات 2012 ص-ص 10-11

[2]– وليد عبد الحي فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني دار حامد للنشر والتوزيع عمان ط1 2015 ص 65–66

[3]- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201421110195062754 4html=a4

شهر سبتمبر/أيلول، وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخائر والمعدات لإمداد جيوش الدول الثلاثة؛ حيث لا تنفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات[1]

وعليه يمكن أن نستنتج مخرجات الوضع التي وجهت المقاربة االأمنية الجزائرية والتي نلخصها في الآتي:

- منذ 2011 أصبحت الجزائر مهددة في تخومها الجنوبية والشرقية
- انتقال التهديدات من داخلية الى خارجية وتكيف الإستراتيجية الأمنية الجزائرية معها
- تجربة الجزائر في دحر الإرهاب دفعتها للمساهمة اقليميا في مكافحته
- أصبحت الجزائر دولة محورية في ظل اقليم دوله هشة
- يعد الإرهاب التهديد الأكثر تأثير في المقاربة الأمنية الجزائرية
- رؤى المقاربة الأمنية تركز على دفع التهديد
- دور الدول الكبرى في المنطقة زاد من تدهور الوضع
- التركيز على مبدأ التعاون والشراكة بدل التدخل
- التنمية لتحقيق الأمن
- أمننة تمويل الإرهاب

حيث تعتمد الجزائر في مقاربتها الأمنية على الركائز التالية:

[1] - هيثك

- **مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** حيث رفضت الجزائر التدخل الأجنبي في مالي 2013رغم طلب وزير خارجية أمريكا في زيارته 2012/10/29 وزيارة كاترين أشتون رئيسة مفوضية السياسة الخارجية فيالاتحاد الأوربي في 2012/11/6[1] وزيارة فرانسوا هولند في نوفمبر 2012 في نفس السياق

- مبدأ حسن الجوار

- احترام المواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار

- انتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة

- حل النزاعات بالطرق السلمية

- رفض التدخل الأجنبي في المنطقة

- رفض التفاوض مع الإرهابيين: رغم احتجاز 700 شخصا منهم 132 أجنبي في حادثة تيقنتورين رفضت الجزائر التفاوض مع الإرهابيين واختارت الحل الأمني في التعامل مع الحدث بحكم مبدأ رفض التفاوض والخنوع لشروط المجرمين.

ذكرت هيلاري كلينتون أن :" لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة الإرهابيين خاصة وأن الجزائر قادت حربا قوية ضد الإرهابيين لعدة سنوات ترتب عنها خسائر بشرية و مادية كبيرة "[2]

كما ذكر **فرانسوا هولاند** أن الجزائر اتخذت الحلول الملائمة عندما واجهت الإرهابيين الذين اعتدوا على المنشأة الغازية بعين أمناس، كما صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسية " لوران فابيوس لإذاعة

[1] Luis Simon, Alexander Matte Lare, Amelia Hadfield, une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel, direction générale des politiques externes de l'UE, mai 2012

[2]- Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, L'Algérie: un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Bruxelles ,24 juin 2013 ,p19

أوروبا " إن السلطات الجزائرية اضطرت لاتخاذ قرار الهجوم لتحرير الرهائن بالمركب الغازي تيقنتورين استغرب الأمر حين يتم اتهام الجزائر بالرغم من أنها كانت مضطرة للتدخل[1]

و قام رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **دافيد كاميرون** بزيارة للجزائر يومي 30/31 /2013/01 حيث صرح" إن الجزائر وبريطانيا العظمى متحدتان في مجال مكافحة الإرهاب، وأن البلدين عانا من الظاهرة و يفهمان بعضهما جيدا، وأن زيارتي تهدف إلى تعزيز الشراكة الثنائية في مجال مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي، وأقدم تعازي بلادي إلى الجزائر على ضحايا الهجوم الإرهابي الذي تعرض له الموقع الغازي لتيقنتورين [2]

-رفض تقديم الفدية: تشهد هذه المنطقة عمليا اختطاف متعددة هدفها الرئيسي رعايا غربيين وذلك بغية تحصيل. فدى مالية كبيرة لشراء الأسلحة و العتاد[3]

قدمت الجزائر **لائحة الجزائر عام 2007** الى الأمم المتحدة لرفض الفدية أيدها مجلس الأمن بلائحة تحت رقم **1904** في 2009/12/17 حيث جرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية تتمة للائحتين الأمميتين، لائحة **1267** الخاصة بمكافحة تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، واللائحة رقم **1373** التي تخص تمويل الإرهاب ومكافحته حيث قال إلياس بوكراع الخبير الجزائري رحمه الله أن المال عنصر هام للغاية في تطوير الإرهاب، و عندما نعمل على نفاد موارد تمويل هذه الظاهرة فنحن نعمل على القضاء على الإرهاب في حد ذاته[4]

[1]-حميش سليمان، لوران فابيوس قال أن الجزائر كانت مضطرة للرد على الإرهابيين، الخبر، العدد 6961، ص 03

[2]-http://www.bbc.co.uk/news/uk21107320 "Algeria: European Foreign Policy matters for the UK

[3]-- يحي زبير:الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحروب و مكافحة الإرهاب، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/28 ص01

[4]- Boukraa, Lies., «Du Groupe Salafiste pour la prédication et le combat (GSPC) à Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQIM)»,African Journal on Terrorism Studies,n 1-2010, pp. 35-57

–كما رفضت الجزائر دفع الفدية مقابل الإفراج عن دبلوماسييها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا منذ 2012/04/5 وذلك بعد سيطرة حركة تحرير الأزواد و جماعة أنصار الدين ومجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منطقة شمال مالي في مارس 2012 [1]

كما قدمت الجزائر ورقة في القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف في سبتمبر 2015

– قطع شأفة الإرهاب لا تتم عسكريا فقط بل بإدماج الإجراءات السياسية المؤسساتية، القضائية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية –الشعائرية في ألان ذاته

– انتقاد صريحا وعلنيا لدولة مالي، ومن ورائها فرنسا التي مارست ضغطا عليها للإفراج على أربعة 4 "معتقلين" من " تنظيم القاعدة " (بينهما مطلوبان لدى العدالة الجزائرية) كشرط للإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار كامات Pierre Camette واستجابت حكومة باماكو لذلك فعلا، وأطلق سراح الرهينة في 23 فبراير 2010، تسبب سلوك مالي هذا في أزمة دبلوماسية بينها وبين الجزائر، واستدعت الأخيرة سفيرها لدى باماكو احتجاجا على سلوكها الذي يعد خرقا سافرا لاتفاقيات تبادل المطلوبين قضائيا التي وقعتها (و دول المنطقة الأخرى) مع الجزائر [2]

لكن الوضع المتأزم في منطقة الساحل والممثل في معضلات ترهس المقاربة الجزائرية في التعامل مع المنطقة، معضلات تتمثل في:

* دول جوار مهلهلة الأنظمة السياسية بها

*صراعات اثنيه وقبلية تمتد أثارها الى حدود الجزائر

[1]- عثمان لحياني القاعدة تجني 120 مليون أورو من الفدية، الخبر العدد 6964، 3 فيفري 2013 ص 03

[2]- Salem Ferdi « l'après-raid Franco-Mauritanien au nord du Mali » le Quotidien d'oran op cit p 03

*–تهديد إرهابي قائم بسبب انتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة خصوصا مالي ونيجيريا، حيث أصبحت التهديدات زاحفة (Greeping)

*الجريمة المنظمة المنتشرة وتداعياتها على الجزائر

*انقلابات سياسية في مالي، موريتانيا والتشاد

*وضع ليبيا المتردي يؤثر على بقية الدول

تأكدت الجزائر أن دعم غير مشروط للحملة الأمريكية ضد الارهاب سيقودها لا محالة الى تبني التصور الغربي للظاهرة الارهابية، و بالتالي يفقدها ما تبقى من استقلالية في مقاربتها الأمنية و تغيير فيها قد يؤدي بها مع الوقت الى اعتبار المقاومة "ارهابا" لذا اشترطت منذ 11 سبتمبر 2001 ألا تكون الحملة الدولية ضد الارهاب موجهة ضد أي بلد، اي دين، أي شعب، أي ثقافة أو أي حضارة مقابل انخراطها فيها[1]

2–عدم التدخل :

مبدأ رفض التدخل كرسته الجزائر حينما رفضت عرض الرئيس المصري السيسي للتنسيق الأمني داخل ليبيا حيث حذرت من جعل ليبيا صومالا جديدا

إن الجزائر حرصت على التأكيد على أن عدم التدخل في شؤون الغير لا يعني اللامبالاة، أو التخلي عن واجب مساعدة الدول في حال تعرضها لخطر أو تحديات أمنية كبرى[2]

[1]Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier « The United States and the NorthAfrican imbroglio Balancinginterests in Algeria,Morocco and the western sahara » Mediterraneanpolitics vol 10 n02 july 2005 p 191

[2]– رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية عن وكالة الأنباء الكويتية كونا بتاريخ 2013/12/26 عن الرابط http//www.kuna.net.kw

كما أعادت تنشيط عمل اللجنة الجزائرية المالية المشتركة التي عقدت في الجزائر العاصمة في مارس 2014، والتي توجت بالتصديق على اتفاقية تعاون دفاعي .كما استضافت في أبريل 2014 الدورة الثانية للجنة الاستراتيجية الثنائية الجزائرية المالية المعنية بالوضع في شمال مالي، وانضمت إليها مالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو..

وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت الجزائر، مع شركائها في منطقة الساحل، آلية تعاون مكرسة لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء اللجنة الاقتصادية للبلدان الأمريكية والفلوق المتحدة على النحو المذكور أعلاه . وقد جمعت عدة اجتماعات وزراء دفاع الجزائر وبلدان الساحل وعقدت عدة اجتماعات بين رؤساء الأمن الوطني فيها (عقد الاجتماع الأخير لمسؤولي الاستخبارات في واغادوغو في أيار/مايو 2014وقد مكن هذا التنسيق من القيام بعمليات مشتركة على المثلث الحدودي الجزائري المالي والموريتاني.

من الأمثلة الموضحة للمواقف الجزائرية المنبثقة عن عقيدتها الأمنية مثال رفض الجزائر في 2013 طلب روسيا منحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة رفضها بمبدئي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط وللولايات المتحدة (الوجود الأميركي في المتوسط)[1]

كما رفضت منح تسهيلات عسكرية بحرية للاتحاد السوفياتي في الستينات ؛ حيث أكدت حينها أنها لم تقم بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لاستقبال أخرى[2]

رفضت الجزائر التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، ورفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أُرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى، رفضت الانضمام إلى "التحالف الإسلامي ضد

[1] - انظر: "الجزائر رفضت طلبًا روسيًّا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية"، القدس العربي، 16 أبريل/نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/نيسان 2018 http://www.alquds.co.uk/?p=343412 :

[2] - Laqueur, Walter, "The Soviet Union and the Maghreb", in Alvin J. Cottrell and James D. Theberge (eds), The Western Mediterranean: its Political, Economic and Strategic Importance, (Praeger Publishers, New York, 1974), p. 221.

الإرهاب" (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية). كما تنأى بنفسها عن النزعات والنِّزاعات الطائفية، وتحديدًا "الشرخ" السني–الشيعي الْمُوظَّف سياسيًّا، في المشرق العربي، متمسكة باستقلالها الاستراتيجي.

فحسب تصريح أحمد أويحي، الوزير الأول الجزائري الأسبق، على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في أبيدجان، في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قدمت الجزائر مساعدات، في إطار محاربة الإرهاب، لدول الساحل (مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينافاسو)، وبلغت مساعدة الجزائر لليبيا أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة[1] كما قدمت مساعدات مالية لتونس في 2014، بقيمة 250 مليون دولار، فضلًا عن مساعدات أخرى (منها هبة وقروض بفوائد رمزية ووديعة لدى البنك المركزي التونسي) منحتها إياها في 2011 عقب رحيل زين العابدين بن علي[2]. إلا

وهنا نجد أن الجزائر تشتغل وفق رؤية بنائية في رسم سياستها الخارجية اتجاه دول الجوار، حيث تهتم الجزائر بالاستثمار في العناصر الثقافية[3]

- التحرك الجهوي والدعوة إلى تعزيز التعاون بين الدول المغاربية ودول الميدان
- الدعوة إلى أقلمة الصراع، وتحمل دول الإقليم المغارب وساحلي المسؤولية في حل النزاع
- التعاون وتقديم يد المساعدة لمالي بدل التدخل المباشر في شؤونها الداخلية
- تفعيل الدبلوماسية الإنسانية وتقديم المساعدات لتحريك عجلة التنمية في شمال مالي
- تجريم الفدية ورفض التعامل مع الجماعات الإرهابية

[1] – Voir : “Lutte antiterroriste : 100 millions USD octroyés par l'Algérie aux pays du Sahel", 30 Novembre 2107 http://www.aps.dz/algerie/66443-lutte-antiterroriste-100-millions-usd-octroyes-par-l-algerie-aux-pays-du-sahel

[2] –"مساعدات جزائرية لتونس بقيمة نصف مليار دولار"، موقع الشروق، 4 مايو/أيار 2014 https://goo.gl/2wVmZV:

[3] - سامح راشد، دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الاقليمي: المفهوم الدور والفعالية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 159، أكتوبر 2014 ص 55

- مجلس رؤساء أركان دول الساحل: أسس في أوت 2009 بتمنراست ضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر

- اجتماع رؤساء أركان الدول في 26 سبتمبر 2010 هدف إلى:

- تقييم الوضع

- تبادل المعلومات

- تنصيب لجنة أركان عملياتية مشتركة

- في أكتوبر 2022 ترأس رئيس الأركان الفريق الأول سعيد شنغريحة اجتماعا للجنة الأركان العملياتية المشتركة، والذي عقد بالجزائر العاصمة بمشاركة قادة أركان جيوش موريتانيا ومالي والنيجر، للتوقيع على مشاريع قوانين خاصة بعمل لجنة الأركان تقدمت بها الجزائر، تستهدف تطوير اليات

- عمل اللجنة وزيادة التنسيق الأمني والعسكري لمكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي. ص 8[1]

- **معالم المقاربة الأمنية الجزائرية**

1- سمحت بمتابعة ومطاردة الإرهابيين خارج الحدود لكن من طرف الجيوش النظامية مع وضع قاعدة بيانات مشتركة حول الإرهابيين

2- اتفقت (الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها، بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

[1] - العدد 13 ديسمبر 2022 تقرير حالة دولة الجزائر

3- الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحَّدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق خصوصًا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة

4- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

5- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال أدغاغأفوغارس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر، مرورًا بوادي زوراك الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

6- التركيز على التبادل الأمني في منطقة الساحل أكثر من التعامل الاقتصادي.

7- أولوية الجزائر ضمان أمنها الداخلي من امتدادات الإرهاب والجريمة المنظمة.

8- ضعف دول الساحل و هشاشة دول الساحل حيث أنها غير قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية[1] يزيد الضغط على الجزائر

الجزائر من الدول الأكثر إستقرارا في المنطقة على خلفية مشهد ملؤه الفوضى العارمة جراء تزامن تأثيرين كبيرين هما الفشل المزمن في منطقة الساحل بفعل عوامل أمنية سياسية و أخرى اقتصادية و الربيع العربي الذي أوجد نفس التأثير الذي تركه الغزو الأمريكي بالعراق أي فراغا إستراتيجيا أضاف إلى غياب نظام إقليمي عربي قادر على رفع التحديات الجيوسياسية في المنطقة عامل فشل أنظمة

[1]- بوحنية قوى، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق ص 02

سياسية كثيرة كان لدى العديد منها على الأقل مهمة مهنية في احتواء مخاطر الجماعات الإرهابية و التهديدات الأخرى المترافقة مع ظاهرة الإرهاب من جريمة منظمة، تهريب، تجارة المخدرات[1]

قال فيليو : " الجزائر محقة في الضغط نحو قيام تعاون إقليمي لمواجهة التهديد، و المساعدات الغربية المتكتمة ضرورية لمساعدة دول منطقة الساحل على استعادة سيطرتها على أراضيها من عناصر القاعدة، و منع الجماعة الإرهابية من بسط سلطتها في افريقيا"[2]

العوارض المعرقلة لدور الجزائر في الساحل:

– قبول مالي التدخل الفرنسي تحت تسمية سيرفال بناء على تنسيق فرنسي مع الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا

–إنشاء آلية أمنية في منطقة الساحل تسمى مجموعة الخمس، تجمع بين موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد .واعتبرت الجزائر هذه المبادرة محاولة لإبعاد تلك البلدان عن دورها الذي لا جدال فيه في الكفاح المشترك ضد الإرهاب. محلل للشؤون السياسية الأفريقية يعتبر إنشاء هذا الإطار الجديد للتعاون بمثابة"تحالف دبلوماسي عسكري"،وجود قيادة عسكرية واحدة للشريط الساحل والصحراء الكبرى، وجود 3000 رجل"مسبقا"وسلسلة من القواعد العسكرية الفرنسية التي "ستحيط الحدود الجنوبية للجزائر وليبيا"[3]

[1]-محمد سي بشير " الجزائر دولة محورية الإمكانات و حدود الدور في غرب المتوسط، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي " الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية " جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 12-13 نوفمبر 2014 ص 02

[2]- جون بيار فيليو Jean Pierre Filiu هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل ؟ ورقة كارنيغي جوان 2010 مؤسسة كارنيغي مركز الأبحاث العالمي

[3]جان بيير سيريني، تنسيق عسكري سري بين الجزائر وفرنسا في منطقة الساحل .نقطة تحول في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟ ,05/15/2014 http://orientxxi.info/magazine/coordination-militaire-discrete-entre-paris-et-alger-dans-le-sahel,0591

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية في ظل المقاربات الدولية والإقليمية

إن المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل لا تتشابه مع المقاربات الإقليمية والدولية المبنية أساسا على تحقيق مصالح دبلوماسية واقتصادية وعسكرية، حيث بنية المقاربة الجزائرية على هدفين اساسيين هما:

أ- الحفاظ على أمن الجزائر وسيادتها

ب- الحفاظ على أمن المنطقة وسيادة دولها

هذا الأمر تطلب تنويع المقاربة من حيث الإجراءات التي تمحورت على ما يلي:

المطلب الأول: الاجراءات القانونية والأمنية لحماية الحدود

ارتكزت هذه الإجراءات على وضع حيز قانوني تليه اجراءات أمنية للحد من الظواهر التالية:

1: ظاهرة الهجرة غير الشرعية

يتدفق على الجزائر عددا كبيرا من المهاجرين من 23 دولة افريقية، حيث "تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الإجرامية؛ إذ أخذت ظاهرة التسلل عبر حدود الدول في الوقت الراهن طابعا للجريمة المنظمة تحركها وتقودها عصابات إجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادة عمليات التسلل من مناطق طرد العمالة إلى الدول التي تشكل مناطق جذب للمتسللين الباحثين عن فرص عمل وحياة جديدة و هو ما اصطلح على تسميته بظاهرة الهجرة غير النظامية من دولة إلى أخرى".[1]

حيث شددت الجزائر في قوانينها على محاربة الظارهة إذ نصت المادة 303 مكرر 30و،31 من قانون العقوبات الجزائري "يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر**، (ندوة علمية حول: التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010) ص17.

لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 إلى 500.000 دج. كما يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية:

- إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.

- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.[1]

وتنص (المادة 303 مكرر 36) يعفى من العقوبة المقررةكل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها.

وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن لقانون العقوبات الجزائري

وفي المجال الأمني يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، وبعدها يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم وتشخيص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم، ويتم تقديمهم إلى العدالة

[1]- قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم

أما من الجانب العسكري" تم تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية و تدعيم بمراكز الشرطة القضائية التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب"[1].

-بالإضافة إلى إجراءات وقائية ميدانيا، بإقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة، فطبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا فرضت اتخاذ تدابير صارمة و مكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق، بناء الحواجز، الأسوار والأسلاك الشائكة وغيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل وعبور المهربين بالمركبات أو الدواب أو حتى المترجلين، بغية تضييق الخنادق وسد ثغرات المسالك و كشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون لها، وهذا ما يسهل عمليات الرصد و الملاحظة على الضفتين الشرقية و الغربية للجزائر.

- إعداد خطط المراقبة والرصد، والتي تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والمتسللين.

- عقبات سكان الحدود، فالتواجد السكاني الكثيف والقريب من الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع سكان البلد المجاور وإمكانية تورطهم مع جماعات التهريب وغيرها، يعد مصدر عرقلة أو داعمة لعمل الحراس، في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة

2- ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة

اعتمدت الجزائر على مستويين أولهما يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب وأما الثاني على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم

[1]- **مجلة الجيش**، عدد 2، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر، 2012، ص76

"التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات و اتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوي الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب"[1].

بالإضافة الى قانون المصالحة اتخذت "جملة من الإجراءات الردعية والدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية وإدارة عملية مكافحة الإرهاب، بإنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب على غرار مركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي تأسس سنة 1993

ووفق هذا المنطق، عملت السلطات الجزائرية على التنسيق الأمني الاستخباراتي والمعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والتبليغ عن أي أطراف مشتبه بهم بمحاذاة التخوم النطاقية المجاورة لهم، على غرار التخوف من استغلال الإرهابيين للبدو الرحل كجماعات دعم وإسناد غير مثيرين للشك والشبهة ومحاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية[2].

- دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية

أصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلي التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام "الج بي اس" GPS وغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن و أكثر احترافية، و كل

[1] -مجلة الجيش، **الجزائر و مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة**، عدد. 618، الجزائر، جانفي2015، ص31.

[2]مجلة الجيش، **مرجع سابق**، ص. 83.

هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية " Smart Borders " وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجارياً، وأنظمة لطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر و مواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الثنائية حول ترسيم الحدود مع دول الجوار

ترسيم الحدود مع هذه الدول يعد الخطوة العملية الأولى التي قامت بها الجزائر بهدف القضاء على أسباب النزاع حولها، إضافة إلى إعطاء دافع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وتحاشي الوقوع والابتعاد عن كل مسألة سوء فهم، وبالتالي تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتدعيم التنمية الجهوية والإقليمية التابعة لدول المنطقة الحدودية الجزائرية مغاربيا وإفريقيا[1].

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الجنوب

ان التنمية الاقتصادية للولايات الجنوبية تعد خيارا استراتيجيا لدفع وتيرة التنمية الوطنية من جهة ومن جهة ثانية اسلوبا لوضع ميكانيزمات ضبط يعزز قدرات الدفاع الوطني، حيث أن المنطقة تعرف نسبة بطالة مرتفعة تدفع أبناء المنطقة للتفاعل مع شبكات الجريمة المنظمة كما تجعلهم عرضة للتجنيد في صفوف التنظيمات الارهابية بحكم عامل العوز المادي والاغراءات التي يعرضها عليهم مجندي الجرم

ان الأولوية في ايجاد فرص عمل لأبناء الجنوب وتحسين مستواهم المعاشي يتطلب اجراءات سريعة رغم بدايتها الا أنها لاتزال غير كافية، فمشاريع السكن وتعبيد الطرقات واستغلال الثروات الباطنية

[1]محمد قجالي،"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية"(رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990) ص ص، 302-305.

هي ورشات مفتوحة لتشغيل اليد العاملة لكن هذا لا يكفي بل يتطلب إدراك ذلك باقامة مصانع ومراكز تشغل اليد العاملة بصفة مستمرة وتسمح بضبط مسار حياتها

ان المنطقة الحدودية تتشابك فيها العلاقات العائلية بين سكان الجنوب وسكان الدول المجاورة مما يعزز مجال تدفق الهجرة السرية وبالتالي زيادة عدد السكان الأمر الذي يتطلب وضع اجراءات ضبط اجتماعية قانونية تحدد عمليات الادماج المراقبة كما تركز على سبل الاختيار والتوجيه قصد الاستفادة من اليد العاملة المؤهلة.

ان المخاطر الناجمة عن نقص التنمية تتطلب استثمار جدي في المنطقة قصد المجابهة الاستباقية لكل التطورات السلبية

المطلب الرابع: الشراكة الدولية

تسعى الجزائر في إطار الشراكة مع المجتمع الدولي إلى ضمان مسعى فعال في معالجة الوضع في منطقة الساحل حيث ساهمت في الآليات التالية:

1- اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية:

هذه الاتفاقية وقعت في 14 أفريل 2002 ودخلتا حيزا لتنفيذ في 01 سبتمبر 2005[1]، إن هذه الاتفاقية نصت على الحوار السياسي من حيث أبعاده و أهدافه و أهميته للتواصل إلى إنشاء منطقة امن سلام خالية من الأخطار، وتحفز على العمل لتحقيق التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية منها: مسالة حرية تنقل البضائع من مواد صناعية وزراعية، خدمات، قضايا النقل، المسائل المالية وحركة تنقل

[1]- يوسفي آمال، مرجع سبق ذكره، ص 44.

رؤوس الأموال، كما تضمنت ملفين جديدين هما ملف العدالة والشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و ملف مكافحة الإرهاب وتوابعه، هذه الجوانب التي انفردت بها الجزائر يمكن إجمالها في أربعة مجالات:

1- التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة.

2- دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون.

3- محاربة الجريمة المنظمة ومحاربة تبييض الأموال.

4- تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضايا الهجرة وانفردت بهذه المسائل لأسباب منها: معاناة الجزائر من الإرهاب لمدة عشرية كاملة ادخلها في دوامة عدم الاستقرار السياسي، اتجاه الجزائر منذ التسعينات إلى تجسيد دولة القانون و محاربة الفساد الإداري والرشوة، وجود مالا يقل عن 4.5 مليون مهاجر من أصل جزائري في أوروبا [1].

و**ليبيا** هي إلى حد الآن لم تقم علاقات مع الاتحاد الأوروبي، أما **موريتانيا** فهي مرتبطة بالاتحاد باتفاقية "لومي".[2]

وتقوم على تحقيق هذه الأهداف مؤسسات لكل وجه من أوجه النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.

فنجد المؤتمرات على المستوى السياسي و على المستوى الاقتصادي المالي التي يطلق عليها مشروع "**ميدا**"، الذي تديره لجنة الإدارة الدائمة وفي المستوى الاجتماعي والثقافي تم تكوين مجالس لهذا الغرض وغيرها من المؤسسات لتطبيق ما نص عليه مسار برشلونة ومختلف المؤتمرات التي جاءت من

[1] - لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

[2] - المرجع نفسه، ص 172.

بعده[1]، والدول المغاربية قد كونت شراكة بسياسة أمنية وشراكة اقتصادية مالية وشراكة اجتماعية ثقافية،شراكة متعددة المجالات لتحقيق أفضل المكاسب باعتبارها أفضل خيار متاح لهذه الدول تساعدها على التنمية و الاسترشاد بأساليب التنظيم و الإدارة الحديثة، و في قضايا الأمن والسياسة ...الخ.

وهذا ما أكده الدكتور "محمود عبد الفضيل"، و كذلك "مختار شعيب"،[2] وهذا يقودنا في الأخير إلى القول أن دول المغرب العربي عن طريق هذه الإستراتيجية سوف تحقق مايلي:

- تحقق أمن غذائي عن طريق الدعم الذي تقدمه الدول الكبرى لها في المجال الزراعي و التكنولوجي الصناعي.
- أنها عن طريق الاستثمارات وخلق مناصب الشغل سوف تقلل من ظاهرة الهجرة.
- كما تحد من ظاهرة الإرهاب لأن الكل مجند للقضاء على هذه الظاهرة.

فهذه الشراكة ترى أن الحوار والتعاون تساعد على تقليص الإجرام والفقر والبطالة، وبالتالي:

- التقليل من عدد المهاجرين لتحسن الظروف داخل بلدانهم[3]، والتقليل من مختلف التوترات.
- تحقيق تنمية مستدامة نتيجة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وتخصيص مبالغ ضخمة له.
- كذلك عن طريق تجسيدها للتعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان وتجسيد دولة القانون سوف تحقق حكم راشد.

---

[1] -سمير أمين، و علي الكنز، **العلاقات الأوروبية العربية-قراءة عربية نقدية-**، منتدى العالم الثالث داكار، مركز البحوث العربية، القاهرة، ص 25-28-30.

[2] - لعجال أعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

[3] - بن صايم بن بونوار،"**تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط**"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"،تنظيم:جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 38.

إذن ما الذي سيهدد أمن الدول المغاربية، فمن خـلال هذه الشراكة ستمتلك الأداة والإستراتيجية لمواجهة عن كل التهديدات، ما يوصلها إلى تحقيق أمن إنساني لمواطنيها وأمن للدولة وأمن للمنطقة ككل، الذي يساهم في إرساء الأمن الدولي.

- **مبادرة 5+5.**

إن رؤساء دول و حكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، مالطا، البرتغال المجتمعين في القمة الأولى لحوار 5+5 يومي 5 و6 ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي وبحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوروبية و الأمين العام لاتحاد المغرب العربي وعيا منهم بأهمية ما يجمع بلدان من ارث تاريخي و حضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم و الاستقرار والازدهار يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير الشامل من اجل خدمة المصالح المشتركة إذ تم الإعلان في هذه القمة على مايلي:

أ- في المجال الأمني:

تم التأكيد في هذا المجال على:

– ضرورة تلازم الأمن والاستقرار والتنمية.

– إدانة الإرهاب بكافة أشكاله والجريمة المنظمة عبر الوطن ولاسيما تجارة المخدرات والأسلحة وتبيض الأموال.

– الالتزام بالعمل الجماعي لمكافحة هذه الآفات نظرا لما تشكله من خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة.

– التأكيد على ضرورة التنسيق الجيد بين هذه البلدان لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب– في المجال الاقتصادي:

– تعميق الترابط فيما بينهم اقتصاديا من اجل إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر.

– إزالة الفوارق الاقتصادية لتسهيل التعامل بينهم.

– وضع سياسات معززة للتعاون [1] .

– تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية ولاسيما تطوير الاستثمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال والاستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا ودعم الحركة السياسية وتيسير المبادلات وحماية المحيط ودعم البنية الأساسية والقدرات المتاحة في قطاعات الطاقة والبيئة والمياه والنقل والاتصالات ودلك بهدف توفير القاعدة الضرورية للتنمية المستدامة بالمنطقة.

ج– في المجال الاجتماعي:

– اتفق الأطراف على ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية والعمل على معالجة أسبابها في نطاق الحصر على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.

– تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات لإشاعة قيم التسامح والاعتدال التي من شانها أن تساهم في تطوير التفاهم المتبادل بين الشعوب على أساس التعايش والوفاق في كنف احترام التنوع الثقافي في إطار كونية القين والوحدة الترابية للدول.

– تشجيع الإبداع في مختلف الميادين الثقافية.

[1] **إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5**"، مرجع سبق ذكره.

د- في المجال السياسي:

- ضرورة تكثيف التشاور فيما بينهم من اجل المساهمة في التسوية السلمية لمجمل القضايا.

- تجسيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- تكريس دولة القانون.[1]

وقد اعتمدت المبادرة على آلية تعاون في الميدان الأمني و الدفاعي و اتفقت على عقد اجتماع سنوي على المستوى الوزاري و على إيجاد لجنة توجيه و متابعة عالية المستوى تعتمد على أعمال الخبراء و تقترح على الوزراء خطة عمل سنوية بحثا عن الأمن و الاستقرار، وقد أكدت هذا "اليو ماري" وزيرة الدفاع الفرنسية "إن الغرض مما نقوم به هو إقامة مناطق سلام و امن و محاربة الإرهاب....".[2]

ويمكن أن نلاحظ أن مبادرة 5+5 قد شملت جميع قضايا و مشاكل المغرب العربي، ففي المجال الأمني تحارب الإرهاب و الجريمة المنظمة و المخدرات وهي من أهم المخاطر التي تهدد هذه المنطقة، وان استطاعت مواجهتها عبر هذه المبادرة فقد حققت شوطا مهما في مجال إرساء أمنها.

كما أن تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجانب السياسي ودولة القانون هو تجسيد للحكم الراشد وهذا مهم أيضا لأنه يساهم في تحقيق الأمن الإنساني والاستثمار والتعاون الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي هي مبادرة لو حققت أهدافها لتخلص المغرب العربي من كل المخاطر.

ومن بين الأمور التي تم القيام بها عن طريق هذه المبادرة هو إرساء خمس سفن حربية بميناء الجزائر وهي السفينة الايطالية وأخرى اسبانية و فرقاطة فرنسية اسمها "ديسكو بيتا"، وفرقاطة مغربية

---

[1] **إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5"**، مرجع سبق ذكره

[2] ميشال أبونجم،" **منتدى «5 زائد 5» يقيم آلية تعاون أمني في منطقة المتوسط ويركز على محاربة الإرهاب**"، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن: **http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm**

تحمل اسمها الحسن الثاني وسفينة قرطاج التونسية إضافة إلى سفينة الصومام للقوات البحرية الوطنية، والقيام بمناورات بحرية عسكرية التي تعمل على تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الآفات العابرة للقارات كالإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية [1]، ومنحت هذه الدول لكل من تونس، الجزائر، المغرب قروضا جديدة لتقوية أجهزة مراقبة الحدود ضد الهجرة وما عدا هذا فان هذه المبادرة لم تقدم شيئا يذكر لدول المغرب العربي بل هي آلية فقط للحيلولة دون التسرب الأمريكي في المنطقة ويدل على فشلها أنها تركز فقط على ما يجمع الدول من ارث تاريخي وحضاري. تصر على التعاون الاقتصادي بوضع المبادئ العامة فقط دون العمل. كما أن هنالك خلافات بين الأطراف حيث عملت تونس على تقريب وجهات النظر بين ليبيا وفرنسا محاولة تبين مواقف العقيد القدافي الذي امتنع عن التعويض لضحايا تفجير الطائرة الفرنسية والذي فسره المراقبين بعدم الاكتراث فكيف تتصور تعاون بين أطراف متعارضة، كذلك الخلاف بين الجزائر والمغرب حول ملف الصحراء الغربية[2]، فهذه المعوقات والخلافات تحول دون تحقيق أهداف هذه المبادرة والتي تخدم دول المغرب العربي الذي اعتمدها كإستراتيجية لمواجهة التهديدات.

إذن يمكن القول أن قمة 5+5 لم تحقق غير تدعيم المساعي الأمنية بين ضفتي المتوسط بما يستجيب لمشاغل أوروبا في الأساس.

أما اهتمامات الدول المغاربية فقد بقيت حبرا على ورق. فالدول الأوروبية تنفذ فقط ما يكون في صالحه، أما مصالح الدول المغاربية تبقى مهمشة إلى حين غير معروف متى يكون.

---

[1] " **ست وحدات بحرية تمثـل بلدان مبادرة الـ 5+5 بميناء الجزائر** "، نقلا عن: **http://www.el-massa.com/ar/content/view/13060/41**

[2] " **النتائج الحقيقية للـ"قمة 5+5" : بين النوايا المضمرة والتصريحات المعلنة**"، نقلا عن: **http://www.albadil.org/spip.php?article88**

ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن الاستراتيجيات السابقة الذكر والتي تم وضعها مع الطرف الأوروبي لم تحقق أهداف الدول المغاربية ولم تساعدها على مواجهة المخاطر التي تهددها، ما دفعهم إلى البحث عن شريك آخر خارج إطار الدول الأوروبية علهم يحققون أهدافهم وكانت و.م.ا ذلك الشريك الذي قد يحل مشاكلهم.

استراتيجية مواجهة التهديدات عبر الشراكة مع الو.م.أ

فالجزائر مثلا دخلت الحوار في 8 مارس 2000 بعد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة، وهي ترى أن هذا الحوار سيفتح لها أبواب مخازن الأسلحة الأمريكية والأوروبية وأن و.م.ا ستقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب[1]،وان هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد من معدات عسكرية و أسلحة لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها و تؤهلها للقيام بدور اكبر على الساحة الدولية[2]، هذا من جهة، و من جهة أخرى ترى أن حوارها مع الحلف الأطلسي وإقامة علاقة أعمق سيجعلها في مأمن من أي خطر أجنبي سواء كان ذلك من جاراتها أو من مكان آخر. وإن الجزائر بإقامتها تحالف مع منظمة الحلف الأطلسي سيكون قادرة على العودة إلى مرحلة النمو الاقتصادي وعلى القيام بدور جهوي أوسع بتزكية من أمريكا[3]، و كذلك تونس، المغرب، موريتانيا، كل دولة لها أهدافها الخاصة و لكنها تشترك في أهم تهديد و هو" الإرهاب" لهذا لجأت للحوار مع الحلف الأطلسي الذي تقوده اكبر دولة لها من القدرات الاقتصادية و العسكرية ما يمكنها من مواجهة التهديدات المشتركة.

غير أن الواقع لا يعكس مصالح متكافئة ناتجة عن هذه العلاقة، فالطرف المغاربي يبقى الطرف الأضعف من حيث النتائج، بينما النسبة الأكبر من المكاسب تعود على الحلف الأطلسي وعلى رأسه

---

[1] سنطوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] المرجع نفسه، ص ص 58-59.

الو. م. أ. التي تنفد وتقرر ما يخدم أمنها بالدرجة الأولى، وفي حالة ما قامت و.م.ا بفعل رأت فيه الدول المغاربية أمرا ايجابيا فالهدف منه هو أمنها وليس أمن هده الدول.

كما أن الحوار يتم بين المنظمة وكل دولة خارجة عنها على حدا، وان كان ممكنا اجتماع كل أعضاء الحوار مع المنظمة في بعض المناسبات دون أن يكون ذلك في أي حال من الأحوال حوارا جماعيا مع الدول المدعوة، ويعني أن دول المتوسط لن تكون قادرة على تنسيق مواقفها في مخاطبة المنظمة، بالإضافة إلى كل هذا يجب الإشارة إلى أن الأنشطة التي قد تشترك فيها دول الحوار ستكون تكلفتها على عاتقها. كما أن هذا الحوار فيه خبايا كثيرا منها القياس الذي يعتمد عليه لدعوة دولة ما إليه وحرمان دولة أخرى منه. فنظريا الحوار الأطلسي مفتوح لكل الدول المطلة على المتوسط ومن المنطقي أن تحظى الدول التي تشكل مصدرا لأخطار أمنية على المنطقة بالاهتمام الأكبر إذا كان الهدف الحقيقي من الحوار هو الأمن والتفاهم، إلا أن هذه النظرة غائبة في المجال العملي فقد امتنعت المنظمة عن دعوة بعض الدول مثل ليبيا وسوريا[1]، وهما دولتان متوسطتان تحظيان بأهمية ونفوذ هامين في المنطقة، كما انه ليس للقيم الديمقراطية سوى تواجد رمزي إن لم يكن غياب تام في أغلبية تلك الدول التي تجمع الملكيات الدستورية مثل المغرب فهل الديمقراطية هي التي تدفع المنظمة لاختيار دولة ما[2]، ودول المغرب العربي معروفة بتطبيق ديمقراطية الواجهة وهذا يعني أن هذا الحلف يختار الدولة التي يضمن أنها ستحقق أهدافه ولا تشكل عائقا أمام مخططاته فقط.

فالجزائر مثلا لم تصلها أية مساعدات لمكافحة الإرهاب رغم أن و.م.أ قد أعربت عن نيتها في مساعدتها ولم تحقق أي هدف وضعته كان دافعا لقبول الدعوة والمشاركة في الحوار[3]،بل إن هذه الدعوة

---

[1] سنطوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 48

[3] المرجع نفسه، ص ص 58-59.

هي لاستغلالها لأكثر. فالجزائر تتمتع بمساحة شاسعة مطلة على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبره الحلف الأطلسي جزءا من مجاله الأمني يجب حمايته إضافة إلى ما تزخر به أراضيها من موارد تكتسي أهمية استراتيجية للغرب وعلى رأسها النفط والغاز، فالجزائر لها أهمية للغرب هي بالدرجة الأولى اقتصادية[1]، ما يعني أن الجزائر سوف تنهب ثرواتها وخيراتها عبر هذا الحوار وليس تقديم استراتيجيات فعالة لها لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب باعتبار أن الجزائر قد مرت بعشرية حمراء و كانت لها تجربة ميدانية في هذا المجال. كما أن فتح السوق الجزائري للاستثمار الأمريكي أثر على منتجاتها، وعلى وضعها الاقتصادي والاجتماعي، والذي سيكون في مجمله سلبيا من شانه أن يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وسيترتب على ذلك زيادة الخطر الداخلي، وهذا يعني أن الجزائر ستبقى تتخبط في إشكالية الأمن والتنمية، وبالتالي لن تكون قادرة على القيام بدور الوكيل الإقليمي ولا تكون ذات جاذبية للاستثمارات الأجنبية، ويتحول الاقتصاد الجزائري إلى حالة أسوا مما هو عليها الآن و يزداد الفقر اتساعا [2]، كما يقود هذا الحوار إلى جعل الجزائر بلد يدعو إلى تقديم التنازلات لإسرائيل كما يطلب منها من اجل التسوية إضعاف العرب لان أمريكا لها عداء مع ليبيا وليس مستبعدا أن تطلب أمريكا و حلفائها في الأطلسي من الجزائر أن تقوم بعدوان محدود على ليبيا لضمان حسن نواياها باتجاه الحلف، ولليبيا التي كانت سباقة في مديد العون للجزائر في أكثر من مرة، فقد يؤدي هذا الفعل إلى قطع العرب علاقتهم مع الجزائر[3]، وهذا له تأثير سلبي كبير على الدولة فماذا استفادت الجزائر إذن من هذا الحلف. نقول لا شيء سوى الخسائر ومن خلال ما سبق

---

[1] سنطوح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص ص 50-51.

[3] سنطوح حسين، "**الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل 2/2**"، في مجلة: دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة، العدد الثالث، فيفري 2007، ص 34.

نستنتج أن هذا الحوار لم يساعد الدول المغاربية على تحقيق أهدافها ومواجهة مخاطرها. فهو إستراتيجية فاشلة بالنسبة لها، بل أدى فقط إلى استغلالها من قبل الدول الكبرى وبالخصوص و.م.أ.

أهم المبادرات والاجتماعات التي أقامتها الجزائر أو كانت عضو فيها نحددها في:

1- **مكافحة الإرهاب عن طريق الأمن والقمع:**

عقدت الجزائر أشغال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي في الجزائر بالتنسيق مع مركز الدراسات الإستراتيجية حول أفريقيا التابع لوزارة الدفاع الأمريكي.

في الاجتماع الأول التي احتضنته الجزائر شارك فيه خبراء الشأن الأمن العسكري لدول الساحل الأفريقي، المغرب العربي، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من نتائجه:

- التنسيق بين الدول
- تقديم مساعدات لدول الساحل

2 - **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**(TSCTP) : وهي عبارة عن برنامج استخباراتي يهدف إلى تحسين القدرات الحكومية للدول الإقليمية والتنسيق لمواجهة التطرف العنيف .

- التنسيق بين الرؤساء والقادة العسكريين للجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا حيث تم تطوير خطة تمنراست "للتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجرائم" وكان ذلك عام 2009م - .أما في عام 2010م تم العمل بين الجزائر، مالي، موريتانيا و النيجر تحت إطار أسس لمركز قيادة مشترك معروف بالعمل الجماعي للجنة رؤساء هيئات الأركان .

- التعاون الثنائي مع بوركينافسوا في 2011م[1]

[1]- اليمين زرواطي، تجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008(،لندن: مطبوعات اي-كتب،2014،)ص125

– **لجنة أركان العمليات المشتركة:** مقرها في تمنراست و تضم الدول التالية: الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتعتبر أولى الخطوات العملية في إطار محاربة الإرهاب ومواجهة الخطر المتزايد لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، كما تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز علاقات التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء[1]، بتكثيف التنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي لمحاربة الإرهاب ومراقبة الحدود

– **وحدة التنسيق والاتصال** : أنشئت بالجزائر بتاريخ 6 أفريل2010م، تهدف الورشة الإقليمية إلى حماية أمن الحدود في بلدان المنطقة، و تنفيذ مخططات و استراتيجيات وحدة التنسيق والاتصال، عمال بتطبيق مسار نواكشط من أجل تحقيق السلم وائلمن في المنطقة .للمعايير الدولية بين بلدان لتبادل الآراء والخبرات وفقا فهذه الوحدة فتحت مجالا واسعا أوروبا، معلقا نجاح هذه المبادرة بالموارد البشرية للبلدان المشاركة في هذا الساحل الأفريقي و الاجتماع، الذي يعتبر خطوة جديدة للعلاقات التي تجمع بين الدول المشاركة من أجل تحقيق التعاون الذي يصب في صالح المنطقة [2]

اجتماع نواشوط انشاء مجموعة الدول الخمس في 6 أوت 2012م حضره مجموعة من الرؤساء من بينهم الرئيس الموريتاني والرئيس الدوري لالتحاد الأفريقي محمد ولد عبد العزيز، والرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا، ورئيس النيجر محمد ايسوفو، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، والرئيس التشادي إدريس ديبي، وتوصل أعضاء الاجتماع إلى تجريم الإرهاب بجميع أشكاله باعتباره السبب في إعاقة مشاريع التنموية[3] الاقتصادية في المنطقة، كما أكدوا عزمهم على حماية الوحدة الترابية والعمل معا لضمان ألأمن وإعطاء واستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، كما قرر الرؤساء الخمسة إعداد برنامج

---

[1]- إكرام أبركان، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الأفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي،)القالمة، جامعة 8 ماي 1945م، يومي 24-25 نوفمبر 2013،)ص14

[2]– يوسف بوفيجلين، "قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى"، ينظر لرابط .http://www.dw.com/ :سبانيا تتبادلان الخبرات والتجارب"،

[3]- ينظر لرابط – :حورية ريش، "وحدة التنسيق و الاتصال و ا .http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/38335.html 2

تنموية الأولويات للاستثمار وتنفيذ مشاريع متعلقة بالبني التحتية الأساسية)النقل والطاقة والاتصالات والمياه والتحديث الديموغرافي وائلمن الغذائي والاقتصاد[1]

وعليه فإن المقاربة الجزائرية في ظل المقاربات الدولية أنتجت مايلي:

- تزايد الدور الجزائري في الساحل يقلص دور أمريكا في المنطقة

- انشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالجزائر

- لائحة تحريم الفدية في جويلية 2009 في مؤتمر سرت على أساسه وافق مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009

-اتفاق تمنراست بانشاء قيادة مشتركة بين موريتانيا مالي النيجر و الجزائر برعاية محافظة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في 12 و13 أوت 2009 من أجل التنسيق العملياتي ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية [2]

حيث أبعدت أمريكا من المشاركة بالقول " ان هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة [3]

تكرس الجزائر دائما أولوية التحرك الجماعي وأسبقية المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي حيث رافعت الجزائر من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30جانفي 2014،

[1]محمد ولد عبد العزيز، انشاء"مجموعة الدول الخمس في الساحل " لمكافحة االرهاب". http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2014.

[2] - Salima Tlemcani, « Lutte contre le terrorisme au sahel :le commandement militaire basé a tamanrassat »,EL Watan ,edition du 21 avril 2010

[3]-بوعلام غمراسة " قادة جيوش 4 دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي الشرق الأوسط العدد 11216 الخميس 13 أوت 2009

بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفريبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العامين للشرطة، الذي انعقد في الجزائر في10 فيفري 2014بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول[1]

ملخص الفصل:

إن المقاربة االجزائرية تجاه منطقة الساحل لم تكن أمنية بحتة، بحكم أن المعالجة الأمنية للمعضلات الأمنية الآتية من دول الساحل لا تجدي نفعا كون مسبباتها متنوعة لم يفرزها ظاهرتا الإرهاب والجريمة المنظمة لوحدهما بل تنامت جراء ضعف سياسي وتدهور اقتصادي وتفكك اجتماعي واضطراب أمني.

وكون الجزائر عقيدتها الأمنية مبنية على المعيارية والمبدئية طورت الياتها ولم تغير مبادئها فهي في نصرة القارة الأفريقية دولا وشعوبا ولا تهدف الى نهب خيرات دول الساحل كما تسعى اليه الدول الكبرى التي نوضحها في الفاصل القادم، بل استخدت مقاربة شاملة مبنية أساسا على الحنكة الدبلوماسية في تسوية الخلافات والسعي لتطوير المنطقة وتنميتها، برفع قدراتها الإقتصادية ومساعدتها على الإنتظام السياسي والتماسك الإجتماعي بعيدا عن مسعى دول كبرى هدفت من خلال تدخلها في المنطقة إلى ضمان مصالحها.

[1]. - آسيا مني التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك، **جريدة الشعب**، الجزائر العدد 16334، 2014/02/11 ص 05

الفصل الرابع

مستقبل الوضع في منطقة الساحل والجزائر

المبحث الأول: أطماع الدول الكبرى

المبحث الثاني: دور التنظيمات الإقليمية والدولية السطحي

المبحث الثالث: آفاق المنطقة

مقدمة الفصل:

ضمن هذ الفصل يتم عرض الأدوار التي تقوم بها الدول الكبرى في المنطقة، من حيث تحصيل فوائد جمة تحقق مصالحها الإستراتيجية دون مراعاة الوضع الإنساني المتدهور في المنطقة، لأن السياسة مصالح بعيدة عن المبادئ.

كما يتم تحديد دور المنظمات الدولية والإقليمية في المنطقة، حيث لم تتحقق الأهداف من بث بذور الإستقرار والسلم، كون المنظمات تفقد قوة فرض اهدافها، ولم يتأت لها تجسيدها.

مستقبل المنطقة يبقى بين الإضطراب وشدته أو الإستقرار السيناريوهات القائمة الإحتمال بحكم العوامل والظروف التي تتحكم فيما هو آت من الأحداث.

المبحث الأول: أطماع الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي:

بحكم أن منطقة الساحل الأفريقي منطقة استقطاب لما تحويه من ثروات باطنية مغرية، تنكب الدول الكبرى عليها خصوصا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

إن الدول الكبرى تبرر تواجدها في المنطقة بذريعة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والواقع يدلل عكس ذلك، فتواجدها مرتبط باستنزاف ثروات المنطقة والسيطرة على منابع النفط واليورانييوم والغاز والذهب.

ومقولة رئيس البنك الدولي "أن الماس يمول نحو 75% من الحروب في إفريقيا، ولعلى هذا هو ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1306 للتحقيق في العلاقة بين الاتجار في الماس حيث ثلاثة دول منتجة للماس تعيش حروبا من بين ستة دول "

المطلب الأول: أطماع فرنسا

ما يربط فرنسا بمنطقة الساحل ثلاثة عوامل هي:

- الماضي الاستعماري
- المصالح الاقتصادية
- الاهتمامات الأمنية

الفرع الأول: الإمتداد الإستعماري

استعمرت فرنسا منطقة الساحل في عام 1912 ولم تتنحى عن استغلال المنطقة رغم استقلال دول الساحل إلى يومنا هذا، فقد عبر عن ذلك الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران بقوله: أنه بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن افريقيا.

بدأ تزايد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل منذ 1957 حيث صادق البرلمان الفرنسي على قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية Organisation Commune régions Sahariennes[1] وفي سنة 1997 أعدت وزارة الخارجية الفرنسية مشروع إقتصادي سياسي و أمني ركز على مايلي

- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الافريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية بدعم الحكومات المدنية وتقليص دور المؤسسة العسكرية
- إعداد نخب سياسية واعية تخدم المصالح الفرنسية
- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا [2]

وتوجد هنالك عدة اتفاقيات منها اتفاقية لومي التي ضمت 46 دولة من افريقيا خلال 1995-2000 وحرصت هذه الدول على دخولها كون هذه الإتفاقيات تنموية تمكن الدول الافريقية من الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية [3]

الإمتداد الإستعماري الفرنسي المتجلي في ترسيخ الثقافة الفرنسية في العديد من دول افريقيا وخصوصا دول الساحل، واعتبار فرنسا أن المنطقة متجذرة في دائرة الدول الفرنكوفونية وأن سطوة فرنسا عنها لن تنتهي.

الفرع الثاني: الاهتمام الاقتصادي

زادت المصالح الإقتصادية الفرنسية في منطقة الساحل وافريقيا ببلوغ 1100 مجموعة اقتصادية سنة 2017 منها 2109 فرع أغلبها في منطقة الساحل

[1] -yvanJonchay ; linfrastructure de depart du Sahara et de lorganisation Commune des Regions Saharienne (O.C.R. S) In : Revue de geographie de lyon. Vol32. N04. 1957.p277-292

[2]- يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله في قراءات افريقية، العدد 11 مارس 2012، ص 63

[3]- عبد الرحمان حمدي، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998، ص 53

اشار وزير الخارجية الفرنسي الأسبق في 14 جانفي 2013 الى مايلي" لقد أصبحت المصالح الأساسية لفرنسا وأوربا في افريقيا على المحك، لذلك يتوجب علينا التحرك بسرعة"[1]

إن الإهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل يرتكز أساسا على استغلال ثروات المنطقة، إذ أن "هناك ما يقدر بستين شركة فرنسية حاضرة في مالي، كما يوجد ستة الاف فرنسي في مالي، بينما يبلغ عدد الماليين في فرنسا نحو 80 ألفا [2].

كما يلاحظ "هيمنت شركة أريفا الفرنسية AREVA لمدة عقود على حقوق إستخراج و إستغلال اليورانيوم في النيجر، وتعتمد فرنسا على اليورانيوم المتواجد في النيجر بشكل كبير، إذ تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية [3]

وتجني هذه الشركة المتخصصة في الطاقة النووية والتنقيب حول اليورانيوم، حوالي 15 مليار دولار، أي نسبة 6% من مجموع رقم أعمالها باستثماراتها فقط بالنيجر، كما أن رصيد الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا زادت من 16,5 مليار يورو الى 39,1 مليار يورو بين عامي 2006 و2011، أي بزيادة قدرها 140%، وتدير هذه المجموعة تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني بالعالم، وهذا ما يفسر التدخلات العسكرية التي تباشرها فرنسا في الأعوام الأخيرة في إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي وبوركينافاسو والنيجر والتشاد حفاظا على مصالحها الاقتصادية المهدد وتخفي هذه شركة هذا الإستغلال بتقديم بعض الخدمات الإنسانية في مجال التعليم و الصحة

[1] - مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، **"السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والإستمرارية،" الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، ع18،. جوان،2017 ص.265.

[2]- نفس المرجع ص 64

[3]-توفيق راوية، السياسة الفرنسية في افريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات أفريقية، أفريل 2014، ص 11

أما شركة توتال total المختصة في استخراج النفط والتنقيب عن الغاز بمختلف أنواعه هي الأخرى توسع من مجالها الاستثماري بشمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر وليبيا.

ركزت فرنسا على استغلال ثروات منطقة الساحل خصوصا في مجال اليورانيوم "خاصة في مالي والنيجر المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في جانفي 1958 ومن قبل شركتي أريفا و توتال إذ هيمنت شركة أريفا الفرنسية AREVA لمدة عقود على حقوق إستخراج وإستغلال اليورانيوم في النيجر، وتعتمد فرنسا على اليورانيوم المتواجد في النيجر بشكل كبير، إذ تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية" [1]

تقوم فرنسا بتشغيل مناجم الذهب في مالي ثالث أكبر منتج لهذا الخام في إفريقيا ورواسب اليورانيوم الواقعة في شمال النيجر بالقرب من المنطقة الواقعة شمال مالي، حيث استثمرت 1,5 مليون أورو شمال مالي للمفاعل النووية المشكلة 75% من الطاقة الكهربائية الفرنسية وما زالت فرنسا تؤثر في طبع العملات ل 14 دولة مازالت تستعمل العملة الفرانكوفونية مما يحدد حجم تأثيرها على هذه الإقتصاديات.

وتبقى فرنسا تنهب ثروات منطقة الساحل متذرعة بالبحث عن الإستقرار الأمني والمساعدات الإنسانية دون أن تفسر الإستغلال الإقتصادي البشع للثروات الموجودة في المنطقة.

الفرع الثالث: الإهتمام الأمني

ذكر الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند : "وصف العمليات العسكرية في مالي بأنها" جهد إنساني يهدف إلى دحر العناصر الإرهابية المعروفة بوحشيتها و تحجرها، ومن أجل أمن الشعب المالي، والوافدين إلى مالي من فرنسا، والبالغ عددهم 6 الاف فرنسي، يضاف إلى ذلك أن مالي هي المستورد

[1]-توفيق راوية، السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، قراءات أفريقية، أفريل 2014، ص 11

رقم 87 من فرنسا، والمصدر رقم 165 لفرنسا ومعظم صادرتها من الذهب و القطن وتبلغ 10 ملايين يورو سنويا، وهو مايعادل 0,002 % من الواردات الفرنسية، وتسيطر المؤسسات والشركات الفرنسية في مالي على 65% من قطاع الخدمات و 20% في التجارة و 15% في قطاع الصناعة[1]

هذا التصريح يدلل على أسباب الإهتمام الأمني الفرنسي بالمنطقة، الذي مرده الأغراض الثرواتية للمنطقة في رفع الإقتصاد الفرنسي.

تضمن الكتاب الأبيض الفرنسي 2013 أن الإدراك الفرنسي للأمن في الساحل حيث تعتبر منطقة الساحل ذات أهمية حيوية بالنسبة لفرنسا، و هذا نظرا لإعتبارات عديدة سبق ذكرها، فإن فرنسا تولي أهمية لمحيطها و لدوائرها الجيو أمنية التي يجب أن تعمل على تحقيق الأمن فيها تفاديا لأي إنكشاف إستراتيجي قد يمس بامنها[2]

فمن بين التهديدات التي تدرك في المنظور الفرنسي نذكر أساسا:

- الفشل الدولاتي في الساحل
- التهديد الإرهابي
- الهجرة غير الشرعية [3]
- ولكن فرانسوا هولاند عاد في دولة الإمارات ليحدد هدف التدخل الفرنسي في مالي بأبعد من صد هجوم الإسلاميين إلى «القضاء على الإسلاميين».

[1].- د عصام عبد الشافي أستاذ العلوم السياسية جامعة الإسكندرية التداعيات الاقتصادية على القضية المالية ص 59

[2]- LIVRE BLANC DEFENSE ET SECURITE NATIONALE, Direction de l'information légale et administrative, Paris : 2013, p 54.

[3]- ibid, p p 40 - 44.

استخدم فرانسوا هولاند حرب استباحية في مالي لتحقيق مكاسب سياسية، حيث وحد اليمين واليسار الفرنسي في مساندته ووجد دعما ماليا من دولة الإمارات العربية المتحدة.[1]

- **عملية سيرفال:** Opération Serval(الهر الوحشي)

في 11 جانفي 2013 قامت فرنسا باطلاق عملية سيرفال Serval اثر طلب من الرئيس المالي ديونكوندا تراوري Dioncounda Traoré تحت غطاء قرار مجلس الأمن رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012 والذي يسمح بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي [2] MISMA

قال الرئيس "فرانسوا هولاند" حينها، أن العملية جاءت ردًا على سيطرة جماعات إرهابية على الشمال، وتهديد هذه المجموعات المتطرفة للعاصمة باماكو جنوبًا، وإعادة السلامة الترابية لدولة مالي.

تمت"عملية سرفال" الفرنسية بمشاركة وحدات من الجيش التشادي قصد، تمكين مالي من منع الانفصال في إقليمها الشمالي، وما تلا ذلك من توقيع اتفاق السلام والمصالحة بين بعض المجموعات المسلحة والحكومة المالية برعاية الأمم المتحدة وبتنسيق مع الجزائر، فإن الواقع الأمني في شمال ووسط مالي شهد تدهورا [3]، متزايدا على جميع المستويات، مما وضع مسألة نجاح الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة محل شك [4]

---

[1]– جريدة البصائر الاثنين 16/09 ربيع الأول 1434هـ /27/21 جانفي 2013 العدد 638 ص3 بقلم الأستاذ عبد الحميد عبدوس التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر

[2]http://undocs.org /ar/S/RES/2085/2012 Michel Galy La Guerre au Mali,édition la découverte,Paris,France,2013,p79

[3]-تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي عدد 5/2018/541 بتاريخ 6 جوان 2018

[4]أميرة محمد عبد الحليم درس واغادوغو لماذا لم تمنع العسكرة الفرنسية تصاعد الإرهاب بالساحل الافريقي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 11 مارس 2018

ثم أضافت عملية ثانية هي عملية برخان barkhane في أوت 2014، عبر 3000 جندي وبمشاركة دول إفريقية وهي، الجيش المالي، التشاد، النيجر، موريتانيا وبوركينافاسو.

- **عملية برخان**

تدخلت فرنسا عسكريا في مالي بتاريخ 11 جانفي 2013 بطلب من النظام المالي، وأعقبت ذلك بعد سنة بعملية عسكرية، شارك فيها 5500 جندي انتشروا في مالي والنيجر وتشاد

ووفقا للبيانات التي نشرتها وزارة الجيوش الفرنسية في ديسمبر الماضي، فإن مهمة برخان تمتلك ثلاث قواعد عسكرية في شمال مالي. تقع القاعدة الأساسية في غاو وهي مزودة بمروحيات هجومية، ووحدات يطلق عليها اختصارا "جي تي دي" أو "مجموعات معارك الصحراء"، إلى جانب ذلك تتواجد عربات مدرعة ثقيلة ومعدات لوجستية للنقل.

وفي قاعدة غاو، يتمركز عديد القوات العسكرية الفرنسية الأساسي في مالي، مدعمين بعناصر من مجموعة "تاكوبا" وهي عبارة عن قوات أوروبية مكونة من 800 عسكري أرسلتهم كل من بلجيكا وجمهورية التشيك والدانمارك وإستونيا وفرنسا وإيطاليا والمجر وهولندا والبرتغال والسويد، لكن نصف تلك القوات هي وحدات فرنسية. هذا وقد تعززت القاعدة العسكرية في منتصف جويلية 2018 بثلاث مروحيات بريطانية ثقيلة للنقل من طراز شينوك سي آش[1]

- ويمتلك الجيش الفرنسي أيضا قاعدتين أماميتين للعمليات تتواجدان في المناطق الصحراوية الممتدة شمال مالي. ففي مدينة ميناكا، يتواجد مقر قيادة مجموعة "تاكوبا" الفرنسية–التشيكية وهوعملياتي منذ مارس 2021، إلى جانب قوة الرد السريع المحمولة على المروحيات والتابعة للسويد. كما يمتلك الجيش الفرنسي وحدة

[1] - pic.twitter.com/sSBbwgDFZS— Armée française - Opérations militaires (@EtatMajorFR) December 14, 2021

تكتيكية تنتشر في مدينة غوسي. وأخيرا، تتوفر مدينة آنسونغو على وحدة عسكرية خفيفة للاستطلاع والتدخل تابعة لمجموعة "تاكوبا."، قلصت قوتها العسكرية في غرب افريقيا من 5500 عسكري إلى 2500 فقط [1]

هذان التدخلان العسكريان ليس جديدان بل تدخلت فرنسا أكثر من 40 مرة في 50 سنة الماضية في الساحل قامت فرنسا بإنشاء المنظمة الأمنية الإقليمية المتخصصة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والجريمة المنظمة، من أجل التنسيق بينها لمواجهة "الجماعات الإرهابية". جاءت ردا على المبادرة الجزائرية حيث قال محمد تواتي، الخبير الجزائري في الشأن الأمني "يمكننا أن ننظر إلى المنظمتين الأمنيتين التي أنشئت الأولى بموجب اتفاق مدينة تمنراست في الجزائر عام 2010 والثانية بمبادرة فرنسية كأهم مظهر للخلاف والمنافسة بين باريس والجزائر". وأوضح "سياسة باريس في أفريقيا مبنية على اعتبار المستعمرات الفرنسية السابقة في هذه القارة منطقة نفوذ لا يجوز التنازل عنه".[2]

وأضاف تواتي "أما بالنسبة إلى الجزائر فإن سياستها في منطقة الساحل، والصحراء تحديدا، مبنية على أساس أن المنطقة هي امتداد طبيعي للجنوب الجزائري، وأن أي اضطراب أمني أو سياسي في المنطقة سينتقل إليها".[3]

وقال الخبير الأمني والباحث في شؤون الدول الأفريقية، صلعي عبد الغني، إن "المنظمة التي تقودها باريس جاءت كبديل عملي عن منظمة دول الميدان التي تضم الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا"

..... "لا يمكن تفسير المبادرة الفرنسية لإنشاء منظمة التعاون الأمني والعسكري لدول الساحل الخمس، إلا على أنها إحدى أهم مظاهر المنافسة الشرسة بين الجزائر وفرنسا حول من يتزعم دول المنطقة".

[1] - وكالات تقويض الأمن غرب أفريقيا بريطانيا تحذر مالي من فاجنر الروسية موقع العين الإماراتي 2021/10/1 https://bit 7 ly/3PCDFX

[2] مزيان مماس دور الاتحاد الإفريقي في نزع السلاح في منطقة الساحل جامعة الجزائر 3 المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد 11 ديسمبر 2018

[3] -نفس المرجع

... "فالجزائر غير موجودة في المنظمة الجديدة من جهة، ومن جهة ثانية يعني التعاون العسكري والأمني بين الدول الخمس في إطار هذا التجمع الإقليمي، أن جيوش هذه الدول ليست بحاجة للتعاون في إطار منظمة دول الميدان"..... "هذا يعني حسب رأيي نهاية فعلية لمنظمة دول الميدان التي أنشأتها الجزائر".

ويوضح عبدالغني أن "منظمة التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأفريقية الخمس هي أكبر دليل على المنافسة الشرسة بين باريس والجزائر في منطقة الساحل والصحراء". [1]

صرحت برنار كازنوف، متحدثة باسم وزير الداخلية الفرنسي أن فرنسا تعتزم إنفاق 42 مليون يورو (47 مليون دولار) بين عامي 2017 و2022 لتدريب ومساعدة دول الساحل الأفريقي الخمس على مكافحة الإرهاب وصد هجمات محتملة لمتشددين، مماثلة لتلك التي أدت إلى سقوط عشرات القتلى في باريس في 2015.

وقالت كازنوف خلال زيارة لدكار "في المستقبل سنقوم بتدريب كل مجموعة دول الساحل الخمسة والسنغال بتمويل يبلغ 42 مليون يورو، من بينها 24 مليون يورو للمعدات". ومجموعة دول الساحل الخمسة منظمة أمنية إقليمية تضم تشاد والنيجر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا. وقالت المتحدثة إن فترة إنفاق هذه المبالغ ستكون من عام 2017 حتى عام 2022.

كما يتواجد حاليا في السنغال خمسة من ضباط شرطة مكافحة الشغب الفرنسية في مهمة تدريب تستغرق شهرا لقوات الشرطة السنغالية للتصدي للهجمات التي قد تستهدف أهدافا سهلة في المدن قبل البرنامج الأوسع.

[1] نفس المرجع

يذكر أن فرنسا، تحتفظ الدولة المستعمرة سابقا للسنغال، بوجود عسكري هناك يبلغ قوامه 350 جنديا. وتنتشر قوة أكبر بكثير تضم 3500 جندي عبر تشاد وموريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو لتعقب المتشددين[1]

قال ماكرون لجريدة لوفيغارو بتاريخ 2022/12/29 الصادرة يوم 2022/12/30: ماصرفناه على مكافحة الارهاب في الساحل تجاوز ما صرف في تنمية المنطقة، محاربة الارهاب لا تحل المشكلة ببقاء أسبابه

لست أخاف الإرهاب على منطقة الساحل لأننا قادرون على هزمه، بل البؤس، ولا حلّ هناك سوى الحل الاقتصادي التنموي.

هذه الرؤية الفرنسية لا تصدقها نشاطات فرنسا في منطقة الساحل التي تعتمد على الفوضى واستغلال ثروات الساحل بنهب وعنجهية أدت بالسلطة المالية إلى التفطن، واتخذت قرارا تاريخية بطرد القوات الفرنسية بتاريخ

أعلنت فرنسا انسحابها من مالي في 17 فبراير 2022 بحجة:

- رفض التعامل مع السلطة العسكرية
- الإعتراض على وجود قوات فاغنر الروسية

لكن الإنسحاب الفرنسي من مالي يفسره فشلها في عدم ضبط الأمن والإستقرار والثورة المضادة من الماليين الذين أدركوا الأغراض الحقيقية لفرنسا في التواجد في مالي.

إن خروج فرنسا من مالي لا يعني خروجها من منطقة الساحل خصوصا في النيجر وتشاد، حيث مصالحها لا تزال قائمة ولن تتنازل عنها حتى بأبهض التكاليف البشرية والمادية.

[1]- موقع المركز اليدقراطي العربي مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة المركز الديمقراطي العربي 21فبراير 2017 23 Cognitive approache on new szcurity threatمركز الدراسات الأفريقية

إذ تعتبر التشاد أكثر محور يتنافس عليه بين فرنسا و الولايات المتحذة الأمريكية و الصين، حيث ساندت قلصت قوتها العسكرية في غرب افريقيا من 5500 عسكري إلى 2500 فقط [1]

فرنسا الرئيس السابق التشادي ادريس ديبي وتساند حاليا ابنه محمد، وتشارك فرنسا بقواتها في القوات الأوربية EUFOR في شرق التشاد ب 2000 جندي

المطلب الثاني: أطماع الولايات المتحدة الأمريكية

امتزج الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بين الأغراض الأمنية لتوسعة مناطق النفوذ والأطماع الإقتصادية حيث يجب توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: التدخل الأمني

اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الأفريقي تمثل في الآليات التي اعتمدت عليها وهي:

1-مبادرة "بان الساحل SAHEL-PAN "

مبادرة أمريكية جاءت اثر أحداث 11 سبتمبر 2001 و ذلك في عام 2003 بغرض دعم منطقة الساحل الأفريقي في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية فهي شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا[2]. ووفق العقيد نيلسون فيكتور Nelson Victor المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي،" المبادرة هي حرب ضد الإرهاب قصد تعزيز العلاقات مع منطقة تجاهلناها سابقا المنطقة الفاصلة بين الجزائر و مالي و النيجر و تشاد "[3].

[1] وكالات تقويض الأمن غرب أفريقيا بريطانيا تحذر مالي من فاجنر الروسية موقع العين الإماراتي 2021/10/1 7https://bit ly/3PCDFX

[2] -Elli Stephan, « Briefing : The PAN-SAHEL Initiative »,African affairs, vol,103,no.412,july 2004,p 59

[3] -Jim Fisher Thompson, « L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du maghreb », 25 mars 2004, in :

بدأ العمل بالمبادرة سنة 2004، حيث وصل فريق أمريكي الى نواقشوط موريتانيا يضم 500 جندي انتشرمنهم 400 على الحدود مع النيجر والتشاد[1] خصصت أمريكا ميزانية ب 6،25 مليون دولار في العام الأول بالإضافة الى 1،5 مليون دولار في العام الثاني [2]

2- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI

أنشئت سنة 2005 امتدادا لمبادرة "بان الساحل، " مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية [3].

وعرفها الفصل الخامس من تقرير حول الإرهاب معد من وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2006

بأنها " : إستراتيجية متعددة الأوجه و متعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدووالولايات المتحدة "[4].تقدر ميزانية المبادرة ب : 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة [5]

وذلك بداية من عام 2007 و إلى غاية عام 2013، حيث أن 40% من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) USAID) من اجل التعليم و الصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية

http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp03155939.html

1- Jeremy Keenan, « The collaose of the second front »,FPIF, september 26,2006 ,p 1, in : http://www.FpiF.org/articles/the-_collapse-of-the-second-front

2-ليان كينيدي بودالي " شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء " مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، بوست- thttp://ctc.usma.etu/publications/pdf/usin update.pdf-arabic-sahel-- بوينت ص 2

3- International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel: fact or fiction? », op.cit., p 30 -

4 - US.Department of state country reports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, in : http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

5 -ليان كينيدي بودالي شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء مرجع سابق ص 3

و المراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية و وزارة العدل والوكالات القانونية [1].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرتها على المنطقة دون جدوى مما أوعز بها إلى البحث عن تنظيم عسكري خاص بافريقيا لضمان أكثر سطوة يسمى الأفريكوم.

3-القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (United States Africa Command) AFRICOM

في 2003/7/30م تطرق الجنرال جون أبو زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية عن اعتزام بلاده إنشاء قوة عمل تشارك فيها 11 دولة إفريقية، وذلك بهدف مواجهة الكوارث ومكافحة الإرهاب في منطقة (شرق إفريقيا ووسطها) التي تقع فيها هذه الدول، وستشرف القيادة المركزية الأمريكية على عمل هذه القوات

وقال أبو زيد: «إنّ القوة، التي ستشكّل أيضاً فريقاً إفريقيّاً لإدارة الكوارث، ستحظى بدعم كامل من الولايات المتحدة، وستعمل على تحقيق قدرٍ كبير من الاستقرار في المنطقة»، موضحاً أنّ الكوارث التي تهدّد المنطقة (الإفريقية) تأخذ أشكالاً متعددة، مثل: الفيضانات، أو حوادث الطيران، أو الهجمات الإرهابية المدمّرة؛ ما يتطلب مواجهتها بصورة مشتركة، وشدّد أبو زيد على أنّ الطريقة الوحيدة للقضاء على الإرهاب في المنطقة هي الطريقة الجماعية، وأشار إلى أنّ قوة العمل المزمع إنشاؤها ليس المقصود منها أن تتولى فعليّاً محاربة الإرهاب، ولكنها ستوفر أرضية للردّ عليه عند حدوثه

في مارس 2003 ألقى الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا "كلمة مفادها " انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء

[1] -Mary Jo Choate , « Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,USAWC strategy research project,p 4 in http://pdf.usaid.gov/pdf docs/PCAAB627.pdf

التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها "[1] تصريح يمهد لتدخل أمريكي في افريقيا.

وذكرت كلوديا انياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية،" :بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية EUCOM و القيادة الوسطى CENTCOM وقيادة المحيط الهادئPACOM "[2]

يوم 6 فيفري 2007 قام الرئيس جورج ولكر بوش بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا .هي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية افريكوم[3] AFRICOM "

هذا التنظيم العسكري بدأ العمل به في شهر أكتوبر 2008 بقيادة الجنرال ويليام وورد William E KI Wardالذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة[4]

تجاوزت ميزانية هذه المنظومة الأمنية 310 مليون دولار عام 2009 دون تحقيق أهدافها المركزة في:

- القضاء على الإرهاب
- ضمان عمليات السلام في المنطقة

[1] -قاسم نصر الدين الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة القبس العدد 12454، السنة 36، فيفري 2008، ص 38

[2] -خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيافرصة أمريكية ومحنة أفريقية **المجلة العربية للعلوم السياسية** القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 21 شتاء 2009 ص 90

[3] -Robert G. Berschinki, « Afrcom's dilemma: The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa **», strategic studies institute**, november 21, 2007, in: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

[4] - United States Africa Command, U.S. AFRICOM public affairs office, in:

http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

- التعاون مع الدول الأفريقية
- تحسين الوضع الأمني
- تحسين الوضع الصحي
- كل هذه الأهداف لم تجد تجسيدا لها في أرض الواقع مع رغبة الولايات المتحدة في التواجد الفعلي في افريقيا لحماية مصالحها الإقتصادية المحققة فعلا.

أفريكوم هي قيادة إفريقيا الأمريكية، تتكون من قوات موحّدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية، وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة إفريقية في إفريقيا، تأسست في 1 أكتوبر 2007م بوصفها قيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا، والتي كانت مسؤولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة إفريقية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف حدّدت الأفريكوم مسؤولياتها بأنها: شراكة (عسكرية–عسكرية)، أُنشئت لتطوير القدرة والقابلية العسكرية للجيوش الإفريقية، ومساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى في القيام بمهامها في إفريقيا، وعند الاقتضاء يمكنها القيام بنشاطات عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا.

ويقع مقر مركز قيادة الأفريكوم في (شتوتغارت) بألمانيا نتيجة لرفض الدول الإفريقية أن يكون مقرّها في القارة الإفريقية، ويعمل في هذه القيادة ألفا عنصر (في 2010م)؛ بمن فيهم ثلاثمائة عنصر من القوات الخاصة، ومائتان وخمسون عنصراً من الاستخبارات، بميزانية إجمالية تقدّر بـ 350 مليون دولار.

وتشكّل قوة المهام المشتركة الأمريكية في القرن الإفريقي – يبلغ عددها ألفي عنصر، ويوجد مقرها في معسكر لمونييه في جيبوتي – مجالاً آخر لنشاط القيادة المشتركة للأفريكوم من خلال قوات تدخّلٍ بحريّ، وقوات دروعٍ أساسية، وقوات جوية متخصّصة موجودة أساساً في إيطاليا وألمانيا، وقد تمّ إلحاقها بقيادة الأفريكوم

وتتمثّل مهمات قيادة أفريكوم ومجالات عملها في: تعزيز القوات العاملة في شرق إفريقيا وغربها وشمالها، ودعم الدول التي تمثّل ثقلاً إقليمياً، وتعتبر مهمة في إدارة الحرب على الإرهاب، مثل: دول الساحل، ودول المواجهة، بالإضافة إلى دول أخرى في إفريقيا، مثل: (نيجيريا، والمغرب، وتونس)، إضافة إلى مالي، وتطوير منظومة التعاون وتوسيعها بين الدول الإفريقية والقيادة الأمريكية في إفريقيا، وخصوصاً في المجالات الآتية:

1 – برامج تدريب جيوش دول الساحل والصحراء الإفريقية عبر برامج تدريبية متنوعة، وإجراء مناورات مشتركة مع القوات الإفريقية، وعلى الأخص دول الساحل والصحراء.

2 – برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقي ACOTA، وكذلك برنامج IMEI، والتعليم والتدريب العسكري.

3 – برنامج تجهيز جيوش الدول الواقعة في الساحل والصحراء، وتسليحها بالمعدات العسكرية الأمريكية؛ بما فيها الحوامات، وطائرات الاستطلاع، وأجهزة الرؤية الليلية، والآليات القادرة على العمل في الصحراء.

4– تقديم أسلحة من فائض المعدات العسكرية الأمريكية ومنحها إلى دول تتولّى عملية مكافحة الإرهاب، وتتعاون بشكلٍ جماعي أو فردي مع الولايات المتحدة، مثل (مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء)، أو الاتفاقيات المنفردة مع مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا

وتستخدم الولايات المتحدة حوالي 5000 شخص في إفريقيا موزعين على مختلف الوظائف والمهمات التي يضطلع بها جهاز الأفريكوم من خلال العمليات المقامة بها حاليّاً، حيث يوجد في قاعدة (لمونيير) بدولة جيبوتي وحدها 2500 شخص، بالإضافة للأطقم الموجودة في القاعدة الأساسية للطائرات بدون طيار في العالم (في سيشل)، كما تضمّ القارة الإفريقية عدة قواعد صغيرة موجودة بمختلف الدول الإفريقية، وخصوصاً في المنطقة ما بين خليج غينيا والقرن الإفريقي

4-قوة للتدخل السريع بشمال إفريقيا:

وافقت وزارة الدفاع الأمريكية، في 3 أفريل 2013م، على تشكيل قوةٍ للتدخل السريع في شمال إفريقيا، وذلك على خلفية الانتقادات التي وُجّهت للجيش الأمريكي لعدم تمكّنه من إرسال قوات لموقع القنصلية الأمريكية ببنغازي عند تعرضها لهجوم في سبتمبر 2012م، راح ضحيته السفير كريس ستيفنز وثلاثة من الأمريكيين.

وتعمل القوات الأمريكية على تشكيل قوة من منتسبي البحرية لتشكيل وحدة مكوّنة من 500 جندي مزودين بخدمات مساندة، كالنقل الجويّ، تمكّنهم من الوصول إلى أي منطقة في إفريقيا، وأكد مسؤولون أمريكيون أنّ المحادثات جارية مع الحكومة الإيطالية وعدد من دول أوروبا الجنوبية للوصول إلى اتفاقٍ حول مكان القاعدة الأمريكية لهذه الفرقة، والتي – على الأغلب – ستكون في إيطاليا.

وأوضحوا أنّ هذه القوة سيتمّ تزويدها بست طائرات من طراز (V-22) للانتقال السريع، وأسلحة خفيفة وقذائف هاون، بالإضافة إلى معدات فردية أخرى؛ من شأنها دعم عمليات الاشتباكات المحدودة ومهام الأمن وحماية المنشآت الأمريكية وإجلاء الأمريكيين، إلى جانب مهام البحث عن المفقودين وتقديم المساعدات الإنسانية

وفي هذا السياق؛ ذكرت بعض التقارير أنّ قوات أمريكية خاصة دخلت إلى (قاعدة أمشاش) العسكرية، القريبة من مدينة (تساليت)، في أقصى شمال شرقي مالي، والتي لا تبعد إلا بضع عشرات الكيلومترات عن الحدود الجنوبية للجزائر، وقد جاءت هذه القوات الأمريكية الخاصة في إطارٍ من التنسيق مع القوات الفرنسية الموجودة في المنطقة، على أن تواصل القوات الأمريكية الانتشار في مناطق أخرى من شمال مالي، ما يعني أنّ (قاعدة أمشاش) العسكرية لم تكن سوى محطّةٍ أولى في إطار استراتيجية الانتشار الأمريكية على تراب الجارة الجنوبية للجزائر

إنّ انتشار القوات الأمريكية في شمال مالي، وغرس قواعد عسكرية بالمنطقة لخدمة أهدافٍ استراتيجية للإدارة الأمريكية، هو الهدف غير المعلن للولايات المتحدة وفرنسا، وإذا كان انتشار الجيش الأمريكي في شمال مالي يعتبر شأناً داخلياً في مالي ما دام أنه يتحرك في إطار حدود السيادة الماليّة، فإنّ وجود جنود أمريكيين بالقرب من الحدود الجنوبية للجزائر يشكّل تهديداً لأمنها واستقرارها إضافة إلى اهتمام الولايات المتحدة بخطوط نقل النفط في إفريقيا، مثل خـــــط التشـــــــاد– كامرون،

الفرع الثاني: المصالح الإقتصادية الأمريكية في منطقة الساحل

–شركة أكسون موبيل بتروناس، شيفرون الأمريكية تستحوذ على نحو 95% من استثمارات النفط التشادي، وفي نيجيريا فإن 58% من نفطها يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية، بالإضافة إلى أن خليج غينيا الذي يحتوي على 7% من الاحتياطي العالمي للنفط، وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسبة كل من إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، كما أن ميزة نفط خليج غينيا أنه من النوع الخفيف، الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز وهو الأكثر طلبا في الولايات المتحدة.

رغم انخفاض التجارة الأمريكية مع افريقيا بنسبة 80٪ خلال العقد الماضي، تبقى جهودها قائمة في منافسة الصين من أجل استغلال النفط والغاز الصخري في غرب افريقيا

دراسات أمريكية تفيد الى إمكانية تحول مالي وتشاد الى منطقة نفطية بامتياز أحسن من دول الخليج

مشروع القرن الاهتمام بافريقيا ظهر في 1997 من طرف شركة برادلي من أعضائها دونالد رامسفيلد وديك تشيني والشركات النفطية العملاقة برئاسة بوش الابن صرح بتر بارلين، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية المكلف بالشؤون الأفريقية، بأن الولايات المتحدة ترغب في التعرف على التحديات الأمنية التي تواجه موريتانيا ودول الساحل، وذلك من أجل تعزيز التعاون العسكري والمساعدة في مجال بناء القدرات. جاء ذلك خلال لقاء الذين جمع بين الوفد الأمريكي بقيادة بتر بارلين، ومسؤولي

الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل الخمس الأفريقية وتضم كلاً من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو. في قصر المؤتمرات بمقر الأمانه بنواكشوط وأكد بارلين أن اللقاء يهدف إلى "تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وهذه المجموعة من خلال التشاور حول الأولويات المشتركة"، كما أنه يدخل في إطار ما قال المنظمون إنه "مبادرة بناء القدرات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للتحديات الأمنية والتنموية التي تواجه الشركاء الإقليميين"، كما عبر عن رغبة الوفد في الاستماع من المعنيين إلى أولوياتهم الاستراتيجية في مختلف المجالات التي تهم أمن وتنمية دول المجموعة. من جانبه أشار ناجم الحاج محمد الأمين الدائم لمجموعة دول الساحل الخمس الأفريقية، إلى أن اللقاء كان مهماً، مؤكداً أنه جسد اهتمام دولة بحجم الولايات الأمريكية بالتعاون مع دول المجموعة. وأوضح الأمين العام لمجموعة دول الساحل الخمس أن الاهتمام الأمريكي بالمجموعة نابع من قناعتها بأهمية الدور الريادي الذي تلعبه من أجل أمن وتنمية حيزها الجغرافي. في السياق ذاته قال السفير الأمريكي بنواكشوط لاري آندري خلال المؤتمر الصحفي إن "موريتانيا أصبحت بحكم استراتيجيتها الأمنية الرائدة، نموذجا يحتذى به في المنطقة"، مشيراً إلى أن تلك الاستراتيجية "مكنت موريتانيا من ضبط أوضاعها الأمنية بعد أن كانت عرضة لعمليات إرهابية متكررة."يذكر أن مجموعة دول الساحل الخمس تأسست قبل عامين في نواكشوط، وتسعى إلى الرفع من مستوى التنسيق الأمني من أجل مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، وتنسق بشكل وثيق مع عملية "بركان" التي أطلقتها فرنسا قبل عامين من أجل مواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي

المطلب الثالث: أطماع روسيا

الوجود الروسي بمنطقة الساحل حديث مقارنة بفرنسا ويرتبط اساسا بمساعدات عسكرية، يقصد من ورائها الروس الى استثمارات اقتصادية وتموقع استراتيجي في القارة، حيث تشكل هذا التواجد في:

الفرع الأول: المساعدات العسكرية

تمثلت المساعدات الروسية العسكرية في دعم بشركة فاغنر وتزويد بالأسلحة

1-شركة فاغنر:

تشكلت إلى جانب الانفصاليين الموالين لروسيا في دونباس، وتم ذلك حول شخصية دميتري يتكين، عقيد الاحتياط في مديرية المخابرات الروسية الذي شارك في الفيلق السلافي، وقد وصلت الى الساحة السورية عام 2016، عندما أصبحت زمام أمور المجموعة موكلة ليفغيني بريغوجين.

مشكلة من مجموعات من المرتزقة الروس المجندين، بها العديد من الجنود الروس المتقاعدين تدربوا في قاعدة مولكينو جنوب غرب روسيا في منطقة كراسنودرا التابعة للواء العاشر للمديرية العامة للأمن العسكري الروسي، و تقول بعض الآراء أن معداتهم أخذت من فائض الجيش الروسي[1]

- الخبراء العسكريون

قامت روسيا بارسال مستشارين عسكريين إلى مالي وبوركينافاسو

في الفترة من 22 وحتى 28 أوت 2021 انعقد المنتدى العسكري التقني الدولي الروسي للجيش في بلدة كوبينكا الصغيرة، على بعد حوالي 70 كيلومتراً من العاصمة موسكو. وهو الحدث السنوي الذي ينظمه المجمع الصناعي العسكري الروسي بدعم من التكتلات العملاقة، مثل روستك وكلاشينكوف كونسيرن، كما يتم الترويج له خارج روسيا من قبل الشركة الروسية "روس أوبورنإكسبورت"، والحاصلة على الوكالة الحكومية لصادرات وواردات الأسلحة. ومن أهداف المنتدى المساعدة في إعادة التجهيز التقني وزيادة كفاءة أنشطة وزارة الدفاع الروسية، وتحفيز التطوير المبتكر للمجمع الصناعي العسكري

[1]- ايمانويل دريفوس الشركات العسكرية الروسية كم فرقة تعد مجموعة فاغنر 24 افريل 2020https://www.alaraby.co.uk

في روسيا، والمساهمة في تطوير التعاون العسكري التقني بين روسيا والدول الأجنبية. ومن اللافت قيام وفود عسكرية وخبراء من جميع أنحاء أفريقيا بالمشاركة في هذا المعرض التجاري للجيش الروسي هذا العام. وهو ما يعني أنه يشكل فرصة لروسيا من أجل تعزيز نفوذها في قطاع الأمن الأفريقي.

القمة الروسية الأفريقية الأولى التي عقدت عام 2019 في سوتشي وحضرها 43 رئيس دولة أفريقية. وقد تم توقيع عدة مذكرات تفاهم في القمة، بما في ذلك مذكرة بين الحكومة الروسية والاتحاد الأفريقي. وقال الرئيس فلاديمير بوتين في القمة: "لن نشارك في عملية إعادة تقسيم الثروة في القارة؛ وبدلاً من ذلك، نحن مستعدون للدخول في منافسة للتعاون مع أفريقيا. لدينا الكثير لنقدمه لأصدقائنا الأفارقة". ولعل ذلك هو ما أثار جدلاً حول النفوذ الروسي المتزايد في القارة.

دعا رئيس بوركينا فاسو روك، مارك كريستيان كابوري، روسيا للمشاركة في قمة المنظمة الإقليمية لتجمع دول الساحل الخمس لمواجهة الإرهاب. كما أشاد الرئيس الموريتاني، محمد ولد الغزواني، أثناء وجوده في سوتشي، بروسيا لنهجها المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، ودعا إلى تشكيل تكتل روسي أفريقي في مواجهة النزعات التدخلية في النظام الدولي.

يمكن القول إن تطورات العلاقات الروسية الأفريقية، لاسيما منذ عام 2014 أدت إلى مخاوف الولايات المتحدة والدول الغربية من عودة "الدب الروسي"، وهو ما اتضح من خطاب ألقاه عام 2018، مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك، جون بولتون وأشار فيه إلى الجهود التوسعية لروسيا وتأثيرها عبر أفريقيا،

الفرع الثاني: الإهتمام الإقتصادي

زاد الإهتمام الإقتصادي الروسي بالقارة الأفريقية منذ 2015 حتى وإن لم تزد مساهمتها عن 2.1 بالمائة في التجارة الإفريقية (12.2 مليار دولار) مقارنة بالولايات المتحدة (57,1 مليار دولار) والصين (162,9 مليار دولار)، إلا أن دخولها القارة الذي بات يتنامى تدريجيا جنوب الصحراء بعد الشمال

الإفريقي (نموذج مالي) بدأ يقلق الغربيين. وفي ظل ظهور بداية تقارب مصري . جزائري في المدة الأخيرة، قد يقرأ الغرب ذلك باعتباره مؤشرا على دعم واضح لكل من روسيا والصين لتعزيز علاقتهما في القارة وإمكانية تطويرها في المستقبل، وهو ما لن يُترك دون ردة فعل.[1]

خلال الفترة الممتدة بين 2015إلى 2017، أبرمت روسيا اتفاقات عسكرية مع مالي 2015 وافريقيا الوسطى 2016 والنيجر 2017 وموريتانيا 2021 أقوى مضامينها تسهيل ولوج دول منطقة الساحل إلى سوق السلاح الروسية[2]

انعقاد أول قمة روسية إفريقية في أكتوبر 2019 حيث بلغ عدد الإتفاقيات والمذكرات والعقود التي تم توقيعها خلال هذه القمة أكثر من 50 وثيقة، و بلغ إجمالي الحجم المالي للوثائق حوالي 800 مليار روبل (نحو 12.5 مليار دولار)[3]

و شركات غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة في استغلال اليورانيوم في النيجر[4]

المطلب الرابع : دور الصين في الساحل

اعتمدت الصين في تواجدها في منطقة الساحل الأفريقي على الإستثمارات الإقتصادية، فعلى اثر قطع العلاقات بين تشاد و تايوان في أوت 2003 عززت العلاقة بين تشاد و الصين

[1]- **هل ينتقل الصراع الغربي ـ الروسي إلى منطقتنا؟ مساحة امل محمد سليم قلالة 13 مارس 2022**

[2] -إسماعيل حمودي الانسحاب الفرنسي من مالي : تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة؟ مركز الجزيرة للدراسات 7 مارس https://bit.ly/3IQ5poh2022

[3] -ضمسان عوض التميمي روسيا و إفريقيا حرب باردة جديدة ؟ مركز الجزيرة للدراسات 2021/09/12 https://bit.ly/3 pWtu

[4]- جلال رأفت " السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء السياسة الدولية العدد 145 جويلية 2001 ص 10

حيث تلقت تشاد تبرعات طبية بقيمة 80 مليون دولار في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبترول مع شركة Cliveden السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتنقيب في المنطقة التي تغطي سبعة أحواض وهي منطقة بحيرة تشاد – مادياغوا – بنغور – دوبا – دوسيو – سلامات – ايرديس.

وفي عام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم، في 2007/09/20 تم التوقيع بين الشركة الصينية ووزارة البترول التشادية على اتفاقية يتم بموجبها بناء مصفاة مشتركة[1]

نمت علاقات موريتانيا باطراد مع الصين، خاصة منذ العام 2007 بعد انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لموريتانيا وإعرابه عن أمله المخلص في زيادة وتنمية علاقات التعاون مع الصين، وردا على هذه المبادرة أرسل الرئيس الصيني هوجين تاو رسالة تهنئة و له أرسل مبعوثا خاصا لحضور حفل التنصيب، وقد وصل حجم التجارة الثنائية بين الدولتين إلى 707 مليون دولار في عام 2007، وقدمت الصين قروضا ومساعدات إلى موريتانيا. وفي عام 2007 كذلك وقع المقاولون الصينيون اتفاقيات تقدر ب 663 مليون دولار تغطي إ مدادات المياه والاتصالات والزراعة وبناء 1الطرق

نمت علاقات موريتانيا باطراد مع الصين، خاصة منذ العام 2007 بعد انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لموريتانيا وإعرابه عن أمله المخلص في زيادة وتنمية علاقات التعاون مع الصين، وردا على هذه المبادرة أرسل الرئيس الصيني هوجين تاو رسالة تهنئة و له أرسل مبعوثا خاصا لحضور حفل التنصيب، وقد وصل حجم التجارة الثنائية بين الدولتين إلى 707 مليون دولار في عام 2007، وقدمت الصين قروضا ومساعدات إلى موريتانيا. وفي عام 2007 كذلك وقع المقاولون الصينيون اتفاقيات تقدر ب 663 مليون دولار تغطي إ مدادات المياه والاتصالات والزراعة وبناء الطرق[2]

[1] Anthony Lake&Christine Whitman « More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa », op.cit., p 43

[2] - Dorothy-Grace Guerrero&Firoze Manji,China's new role in Africa and the south a search for a new perspective, fahamu-networks for social justice,cape town,nairobi and oxford :2008,p135

انتقلت الصادرات النفطية الأفريقية إلى الصين من 10 بالمئة سنة 2007 إلى 14 بالمئة سنة 2011 نتيجة زيادة الصادرات الأنغولية والنيجيرية والجزائرية من هذه المواد إلى الصين، حيث تزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام، باستثناء الحديد، بقدر أكبر من زيادة وارداتها من بقية أنحاء العالم، فقد سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات: الكوبالت، والتنتاليم (التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب)، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنجنيز، والألماس، والزنك مع حكومات كل من: الكونغو، ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال...

ولأن التزود بالموارد الطبيعية الأفريقية في الساحل الافريقي، وخصوصا الطاقوية منها، باتت من مرتكزات الأمن القومي الصيني، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها بهذه المنطقة، سواء عبر المشاركة في عمليات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الإفريقية أو من طريق توريد السلاح لها...

مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء13 /2012/09 تطورت العلاقات الصينية مع دول الساحل الإفريقي بداية من السودان ثم التشاد و موريتانيا حيث يمكن عرض بعض النشاطات في الآتي:

- تملك الشركة الصينية للبترول 40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية [1]
- العلاقة مع التشاد منذ2003، حيث حصلت شركة البترول الصينية على جميع حقوق شركة cliveden السويسرية حيث استغلت الصين المصفاة البترولية التشادية بعد بنائها
- في سنة 2007 عقدت الصين مع موريتانيا اتفاقية ب 663 مليون دولار استثمار في مجال المياه و الاتصالات والزراعة وبناء الطرق[2] علاقة الصين بدول الساحل يغلب عليها الطابع الاقتصادي

[1]-Anthony Lake&Christine Whitman « More than humanitarian :Astrategic U.S approach toward Africa », op.cit., p 43

[2] : -http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/200824/03 /content_602589.htm

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في الساحل

عدة تنظيمات تساهم في حلحلة الوضع في منطقة الساحل بأغراض مختلفة أغلبها الرغبة في استغلال مادي للتموقع لصالح دولها

المطلب الأول: هيئة الأمم المتحدة

تشجع الأمم المتحدة بلدان المنطقة على التعاون للحد من التوترات والحد من خطر الصراع والهجرة البيئية. وتحدث أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن "الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمارات في مجال التكيف، والتقدم المحرز في الصندوق الأخضر، ودعم تدابير مثل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، فضلا عن أهمية تحقيق 100 مليار دولار سنويا في تمويل المناخ بحلول عام 2020"

قال مارتن غريفيثس وكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إن ما يقرب من 15 مليون شخص في مالي والنيجر وبوركينا فاسو بحاجة إلى المساعدة، بزيادة قدرها أربعة ملايين شخص منذ كانون الثاني/يناير 2021 وهي "زيادة غير عادية خلال عام واحد فقط."

وأشار إلى الحاجة إلى ما يقرب من ملياري دولار للاستجابة الإنسانية في هذه البلدان الثلاثة.

وقال إن الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى نيجيريا أتاحت له الفرصة ليشهد بنفسه بعض الصعوبات التي يتحملها الناس ممن تضرروا من أزمة حوض بحيرة تشاد في شمال شرق البلاد، معربا عن أمله في أن يتمكن من زيارة مالي والنيجر في الأشهر المقبلة للقاء الأشخاص المتضررين هناك أيضا.

قوات مينوسما للأمم المتحدة تضم 1440 عسكريا من تشاد و1119 من بنغلادش و1072 من مصر و970 من السنغال و932 من طوغو و887 من بوركينافاسو و869 من النيجر و863 من ساحل العاج و665 من غينيا و531 من ألمانيا[1]

المطلب الثاني دور الاتحاد الإفريقي

دور الاتحاد الإفريقي في منطقة الساحل:

1 مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

– في اجتماع بالجزائر من11 إلى14 سبتمبر 2002 تم إقرار اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب ودخلت حيز التنفيذ في 6 ديسمبر2002 إضافة إلى تحديد مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الشرطة والسيطرة علي الحدود والإجراءات التشريعية والقضائية، قمع جريمة تمويل الإرهاب وتعزيز تبادل الاستخبارات والمعلومات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة [2]

– في سنة 2004 بأديسا بابا تم الاعتماد على برتوكول اتفاقية بشان الوقاية ومكافحة الإرهاب عملا بالمادة 21 من الاتفاقية وكان الغرض من هذا البرتوكول تعزيز تنفيذا لاتفاقية وتطبيق المادة 03 من البرتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، إضافة إلى، إنشاء مركز الإفريقي للدراسات وبحوث الإرهاب في الجزائر أين عمل المركز على تطوير الخبرات الفنية في مجال مكافحة الإرهاب وذلك عبر الدورات والحلقات الدراسية أين اجتمع أكثر من 5 مرات، كما وضع خطة عمل ونموذج لتقييم التهديدات، كما

[1] وكالات عسكر مالي يضغطون لتسريع الإنسحاب الفرنسي مخاوف من تأثير الدومينو موقع صحيفة العربي الجديد اللندنية 2022/02/20 https://bit.ly/3B4NcBM

[2] عمو ر ة اعمر "من اجل مقاربة افريقية لمكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 5 . جوان 2016، ص،ص،42-43

أطلق المركز مجلة بعنوان " الإفريقي لمنع الإرهاب كما إنشاء الاتحاد الإفريقي من مبادرة قادة الشرطة الأفارقة منظمة افريبول وذلك من أ جل مكافحة الإرهاب . وكل أشكال التطرف العنيف في أفريقيا[1]

رغم الجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي في السعي لحلحلة بعض المشاكل المطروحة يبقى مشكل مراقبة التسلح وانتشار السلاح عويص جدا وتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة يصعب تقويضهما في ظل الاختلافات القائمة بين دوله وغياب اليات حقيقية لتجسيد أهدافه

المطلب الثالث: تجمع دول الساحل و الصحراء :

منظمة إقليمية فرعية تضم في عضويتها 28 دولة افريقية هي:

البنين–بوركينافاسو–افريقيا الوسطى–جزر القمر–كوت ديفوار–جيبوتي–ارتيريا–غامبيا–غينيا–غينيابيساو–غانا–ليبيا–ليبيريا– كينيا– مالي–موريتانيا–المغرب– النيجر–نيجيريا–السنغال–سيراليون–الصومال–ساوتومي وبرنسيب–السودان–تشاد–الطوغو–تونس

أسس بليبيا حيث وقع على معاهدة انشاء التجمع بطرابلس يوم 04 أفريل 1998 من طرف قادة ليبيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وانضمت بقية الدول فيما بعد

أهداف هذا التجمع هي:

1– منع القوى العالمية من تشكيل خريطة افريقيا في ظل العولمة

2– استثمار الامكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة

3– الاندماج و التكتل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية[2]

[1] - مليكة ايت عميرات، الاتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات "، مجلة الجيش، العدد 516،جويلية 2016 ص 44

[2]-مركز أكاكوس للدراسات الاستراتيجية، هل أصبح تجمع دول الساحل والصحراء حبرا على ورق، مجلة قورينا، السنة الأولى، العدد الرابع، ليبيا، أكتوبر 2004

للاشارة أصبح التجمع أداة في يد القذافي حيث شغل محمد المدني الأزهري منصب الأمين العام، ويعتمد التجمع على التمويل الليبي فقط

المطلب الرابع: مجموعــة دول الســاحل الخمس

تشكلت في 2014 من الدول التالية: مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد، وتم انشاء

قوةً مشتركة قوامها خمسة آلاف جندي؛ لنشرهم في ثلاث مناطقَ حدوديةٍ بين موريتانيا ومالي في الغرب، وفي المناطق الحدودية المشتركة بين النيجر وتشاد في الشرق، وبين النيجر ومالي وبوركينا فاسو في المنطقة الوسطى. والغرض من هذه القوات هو مكافحة الهجَمات التي يستهدف بها مسلحون متشددون دولةَ مالي والدول المجاورة، وملاحقة منفذيها عبر الحدود.

والتزمت كل دولة من مجموعة دول الساحل الخمس بالمشاركة بعشرة ملايين يورو.

وعبَّر الأمين العامُّ للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن ذلك، محذِّرًا من أن القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس لا تكفي لوقف تمدُّد الإرهاب في غربيِّ إفريقيا، وهناك حاجة كبيرة إلى ردٍّ جماعي أكثر حزمًا، وأن يجد المجتمع الدَّولي وسائلَ تسمح بدعم كامل. ومعبرًا عن أسفه لعدم تمكُّنه من تلبية طلب دول المجموعة (مالي والنيجر وبروكينا فاسو وموريتانيا وتشاد) إدراجَ قوَّاتها المشتركة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي القمة الإفريقية الأخيرة المنعقدة في النيجر دعَت الدولة المضيفة الدولَ المشاركة إلى تبنِّي فكرة تكوين تحالف دولي لمحاربة جماعة بوكوحرام في إفريقيا على غرار التحالف الدولي لمحاربة داعش، إلا أن النتائج والتوصيات في ختام القمة كانت أقلَّ من المتوقَّع.

قال السالك ناجم محمد، الأمين الدائم لمجموعة الخمسة بالساحل آنذاك :

"لا يمكن لأي من دول الساحل، ذات المساحات الكبيرة، أن تقف وحدها في وجه خطر الإرهاب." وأوضحت هذه المجموعة أن 10 مليارات يورو هي قيمة الغلاف المالي لتكاليف الاستراتيجية الأمنية والعسكرية والتنموية الكفيلة بمواجهة خطر "الإرهاب" في منطقة الساحل الأفريقي. وتسعى مجموعة دول الساحل الخمس إلى إنشاء خمس مجموعات للتدخل السريع، والعمل بتنسيق وثيق مع القوى الغربية التي تنخرط بقوة في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، وخاصة فرنسا التي أطلقت عملية "بركان" العسكرية قبل عامين، وقوامها 3500 عسكري فرنسي تنشط في بلدان الساحل الخمس.

جاء ذلك بعدما أعلن إسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، أن عدد المقاتلين يتراوح ما بين 2000 و2500 مقاتل من صفوف الدولة الإسلامية "داعش" في طريقهم نحو مناطق أفريقية عديدة من ضمنها الساحل وتحديداً شمال مالي، حيث تتصاعد الهجمات التي تشنها جماعات إسلامية مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ضد القوات الفرنسية والأممية. مشيراً إلى أن عدداً من "الإرهابيين المسلحين" قدموا من اليمن واستقروا في الصومال، كما أن "جهاديين آخرين أجانب يغادرون صفوف داعش في سوريا والعراق ويلتحقون ببلدانهم الأصلية." ومن الجدير بالذكر أن المسؤول الأفريقي خلال اجتماع للمركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالجزائر: قال "لقد سجلنا اليوم اتساع دائرة عمل المجموعات الإرهابية في شمال مالي، وفي البلدان المجاورة، ولكن وصول عناصر إرهابية مسلحة من الأجانب إلى منطقة الساحل سيعقد الوضع أكثر[1]

عمل المجتمع الدَّولي على تقديم الدعم لمجموعة دول الساحل الخمس، فقدم الاتحاد الأوربي مساهمةً لتمويل القوة العسكرية تصل إلى 100 مليون يورو، وخصص مبلغ 8 مليارات يورو لدعم

[1]- **مركز الدراسات الأفريقية . وكالات دول الساحل: وصول 2000 مقاتل من داعش لشمال مالي27/12/2016**

التنمية في الساحل الإفريقي ما بين 2014 و2020. فيما عُقدت قمةٌ في بروكسل عام 2018 شارك فيها 60 وفدًا دَوليًّا، يمثِّل 25 وفدًا منها رؤساءُ دول وحكومات، للدفع باتجاه توفير الدعم السياسي والعسكري للقوة المشتركة (G5)، وتوفير الأموال الضرورية لإطلاقها والمقدرة بـ 250 مليون يورو بداية، ثم ما لا يقل عن 60 مليون يورو في العام.

من أبرز العوائق أمام التصدي لخطر الإرهاب في المنطقة عائقان رئيسان، هما: التمويل والهواجس المتعلقة بالقوات، ويمكن النظر إلى أسباب أخرى قد تكون أقل تأثيرًا.

لا تملك الدول الخمس المشاركة في القوة إمكانات مالية تجعلها قادرة على استكمال التمويل اللازم، وهذا يضعها أمام تحدٍّ جادٍّ يؤثر في مستقبلها؛ ولذا قدمت دول عديدة تمويلًا سخيًّا، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بواقع 200 مليون يورو، تلاها الاتحاد الأوربي 100 مليون، ثم الولايات المتحدة 60 مليونًا، ففرنسا 58 مليونًا، ثم الإمارات 30 مليونًا، إضافة إلى دول أخرى.

ظهرت تحفظات إقليمية ودَولية على هذه القوة العسكرية، وتمثلت فيما يأتي:

أ- منعِ الفيتو الأمريكي على مستوى مجلس الأمن الدَّولي الغطاء الأممي للقوة؛ إذ تبدي واشنطن تحفظًا كبيرًا عليها، وقد رفضت طلبًا تقدَّم به الأمين العام لمجموعة الدول الخمس لمجلس الأمن؛ لمنح القوة الوسائل اللوجستية اللازمة.

ب-تحفظت الجزائر على هذه القوة التي تسمح بتغلغل أمريكا وفرنسا في المنطقة

المطلب الخامس: النيباد: التركيبة الأمنية الإقليمية

مبادرة تأسست في قمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في 23 أكتوبر 2001 في أبوجا تقدم بها خمسة دول افريقية وهي : الجزائر، جنوب افريقيا، مصر، نيجيريا، السنغال[1]

- **أهدافها:**

1- تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن

2- بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، علاوة على دعم قدرة المؤسسات الأفريقية على منع النزاعات، إدارتها وتسويتها

3- إضفاء الصفة المؤسسية على الإلتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، و ذلك عن طريق القيادة[2]

- **آلياتها:**

1- وضع الأسس والآليات لتحقيق تنمية مستدامة تضمن السلم، الأمن والحكم الراشد

2- تحديد الميادين الحيوية والهامة لإخراج إفريقيا من التهميش الذي تعاني منه

3- تعبئة الموارد من داخل وخارج القارة، وهذا لضمان نجاعة السياسات، البرامج والمشاريع المتبعة[3]

[1] -الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أبوجا أكتوبر 2001 ص-ص-23-24

[2] -- The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), Initial Action Plan, July 2002, p 08.

[3] -الهام غازي الجيش الوطني الشعبي 2013 سنة ثرية بالنشاطات مجلة الجيش عدد 605 ديسمبر 2013 ص 23

يركز هذا التنظيم على تنمية المنطقة كون فشل التنمية يؤدي إلى هشاشة الوضع الإنساني من فقر، مجاعة، أمراض، و كذا بروز مظاهر أخرى من تشتت و ضعف الانتماء، الصراع الطائفي و كلها في الأخير عوامل تدفع إلى بروز العديد من التحديات و التهديدات التي تمس بأمن الدول [1]

المطلب السادس: دور الاتحاد الأوربي

مخطط المجلس الأوربي في الساحل:

في 16 أبريل 2021 أعلن عن المخطط الجديد بعد فشل مخطط 2011، حي ث يرتكز على الحوكمة وتعزيز المساءلة

مخطط 2011 ارتكز على الأهداف الأمنية مكافحة الإرهاب والهجرة وتغافل موضوع بناء الدول

صدور وثيقة مكملة عام 2015 حملت اسم "خطة العمل الإقليمية الأوروبية في الساحل"، إلا أنها اهتمت بالأساس بتنسيق الجهود المدنية والعسكرية.

مخطط 2022 تضمن:

- الحوكمة. أولوية إستراتيجية
- اللا مركزية ودور المجتمع المدني:
- مُحاربة الإفلات من العقاب وبناء الثقة:
- الالتزام بمعايير متقدمة لحقوق الإنسان:

[1] -Kristin Van Der Leest, « a guidance for integrating peacebuilding into development», the European Union : Initiative for Peacebuilding (IFP), 2010, p 14.

المبحث الثالث: آفاق المنطقة

لدراسة آفاق المنطقة يجب الإرتكاز على المؤشرات الدالة على الأوضاع السائدة حاليا و مآلتها المستقبلية بتحديد المتغيرات المؤثرة في هذه الأوضاع.

إن الدراسات المستقبلية هي تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلالها للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد [1]

إن إقرار أن مستقبل الجزائر مرهون بمستقل منطقة الساحل، حيث أن وضع منطقة الساحل يلقي بثقله على الجزائر إيجابا أو سلبا، فالسيناريوهات المتوقعة تبصم على خارطة المنطقة ومنها الجزائر اما باستقرار وتحسن الوضع أم باضطراب وتدهور أمني خطير أو ببقاء الوضع على حاله بين الإضطراب والاستقرار الأمر الذي نوضحه في مايأتي من سيناريوهات.

المطلب الأول: سيناريو ضمان الاستقرار(الإصلاحي)

إذا تزايدت الإكتشافات النفطية والثرواتية وتناقص التدخل الأجنبي وحوصر الإرهاب وقوضت الجريمة المنظمة وتم اصلاح الأنظمة السياسية وزاد النماء الإقتصادي وتفاعلت دول الساحل ايجابا مخ الجزائر، بحكم الدور المحوري للجزائر تتمكن من الحفاظ على استقرار المنطقة ودحر الإرهاب وتقويض مد الجريمة المنظمة عن طريق التنسيق الاستراتيجي مع دول الساحل

هذا السيناريو يحمل من التفاؤل بناءا على تغيرات تحدث نتيجة التقارب الدولي والإقليمي في مساعدة دول المنطقة لبناء نظم ديمقراطية وتجاوز اثار الأزمة الاقتصادية باستغلال عقلاني للثروات كما يتطلب تنسيقا جديا لقطع شأفة الإرهاب والجريمة المنظمة من المنطقة

[1]-إبراهيم سعد الدين واخرون صور المستقبل العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1989 ص 25

المطلب الثاني: فشل الاستقرار وعموم الاضطراب (التحولي)

هناك عدة مؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي و هي[1] :

- التدخل الأجنبي
- تزايد الجريمة المنظمة
- الفقر والحاجة
- الإمتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع يغري على التنقل بحرية
- ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين
- التحركات الإرهابية
- الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية بغياب الإنسجام

تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة في ظل ضعف الدول المنطقة وهشاشة أنظمتها يزيد بالثقل على الجزائر ويرفع درجة التهديد في ظل الاستغلال الأجنبي والانتفاع من الثروات في قالب الفوضى المصطنعة

هذا السيناريو يحمل من التشاؤم نتيجة التدخل الأجنبي المغرض للاستغلال ألثرواتي من جهة ودعم الإرهاب لخلق الفوضى التي تسمح بالاستغلال، كما أن ضعف الإرادة لدى دول المنطقة في تجاوز الخلافات وإحكام التنسيق الأمني يسير باتجاه هلهلة الوضع.

المطلب الثالث: تأرجح بين استقرار واضطراب (خطي)

هذا السيناريو خطي بمعنى استمرار الأنساق في المستقبل دون تغيرات في ظل بقاء المسببات الاضطرابية وبقاء الجهود الأمنية والدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية للمنطقة يبقى الوضع يتأرجح

[1]-حسين قادري مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي العالم الإستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد 7 نوفمبر 2008 ص 5

بين الاضطراب والاستقرار دون زيادة التهديد على الجزائر ببقاء االإرهاب دون تطوره، واختلال الأنظمة دون تطورها، مع الأزمات الإقتصادية والإجتماعية دون تفاقمها

من خلال عرض السيناريوهات المستقبلية وبحكم المؤشرات المعتمد عليها ننحو سنة 2025 الى السيناريو الخطي في المدى القريب ونفس المؤشرات تؤشر على المدى المتوسط الى السيناريو الإصلاحي بحكم إدراك دول الساحل هول الخطر المحدق وتنامي دور الجزائر الإقليمي الذي لن يسمح بتدهور الوضع وتزايد التهديد.

خاتمة

خاتمة:

الأمن يتضمن متغيرات تصنع إطاره، هذه المتغيرات تشمل مناحي الحياة وتتأثر بموازين القوى القائمة والتفاعلات بينها في إطار تحقيق المصالح الشخصية والقومية، يساهم فيها الفرد والمجتمع إسهاما جادا في تحديد معالمه.

فتطور مركبات الأمن الناتجة عن تطور التهديدات القائمة من الاتجاه الصلب الى الاتجاه المرن دفع بالدول الى إعادة النظر في ترتيباتها الأمنية.

الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي وجواريتها لمنطقة الساحل الإفريقي التي تعيش أوضاعا مضطربة، بدافع المعضلات الأمنية القائمة بها المتعددة والمتجذرة والتي أدت الى وضع المنطقة في خانة الإنذار للأمن الجزائري ومصالح الجزائر الإستراتيجية.

الجزائر أدركت التهديدات القائمة بتحوير اليات عقيدتها الأمنية من معيارية تعتمد على مبادئ ثابتة إلى إدخال متغير المصلحة الوطنية لا تضمنها الحدود المغلقة بقدر وافر مما تتطلب تأمين التخوم، بتفعيل القدرة الأمنية من جهة والتنسيق الإقليمي في شتى المجالات لضمان استقرار المنطقة الذي بدوره يضمن استقرار الجزائر.

سيناريو الاضطراب قائم وسيناريو الانفجار غير مستبعد الآ أن سيناريو الاستقرار غير مستحيل وكي يتحقق يجب تضمين العديد من الإجراءات نذكر منها:

1- ضرورة التركيز على دراسة الظاهرة علميا أكاديميا واقتراح الحلول

2- ضرورة التنسيق بين مختلف مراكز البحث من جهة ومؤسسات الدولة المعنية بالظواهر لإيجاد حلول ناجعة

3- دور مصالح الأمن تركز على:

- المنع والوقاية: وذلك بالحد من الأسباب.
- الحماية: وذلك بالدفاع عن نقاط الضعف الموجودة في عمل المؤسسة الأمنية.
- المطاردة: وذلك بملاحقة الإرهابيين.
- الإعداد: ويتحقق بالتكيف مع العواقب وعمل التمرينات والتدريب على تنفيذ الخطط.
- مجابهة الإرهاب بمعرفة أسبابه وعوامل انتشاره، والأمر ينطبق على الظواهر الجرمية الأخرى

4- التنسيق الدولي لأن الخطر لا يتعلق بالجزائر دون غيرها والأولوية للتنسيق الإقليمي

5- التقليص من البطالة خاصة في المناطق الجنوبية.

6- تكثيف التحسيس والتوعية الدينية لمحاربة ظاهرة التطرف وقطع الطريق لتجنيد الإرهابيين

7- التنسيق العسكري الإقليمي لغلق المنافذ على الإرهابيين

8- إنشاء مراكز تجارة حرة في الحدود لتسهيل عمليات المقايضة[1]

تبقى أهم نتائجه إقرار مايلي:

– الأمن في الساحل منتوج جماعي لا تصنعه دولة أو دولتان

– التهديدات تبقى قائمة وجد محدقة بحكم بقاء أسباب نموها

– الأمن والسلام في المنطقة مربوطان بالوفرة الاقتصادية والواسعة الاجتماعية

– الجزائر مصفوفة هامة في معادلة أمن الساحل

– غياب دور الاتحاد الإفريقي في المنطقة في ظل تزايد التدخل الأجنبي

– قوة التأثير الأجنبي في التجاذبات الأمنية السياسية الداخلية زادت من الهوة بين الأطراف ولم تؤدي الى اللحمة المطلب الذي تنادي به القاعدة الشعبية في دول الساحل

–كل المعضلات الأمنية التي ذكرناها نمت من جراء الأوضاع الداخلية والدولية وتفاعلت فيما بينها لتعطي وضعا مضطربا يهدد الأمن الجزائري

– التدخلات الأجنبية في المنطقة لا تحمل مراهيم العلاج بقدر ما تحمل مسببات التعفين لتجربة الأسلحة ونقل التجارب الحربية والصدامات بين أبناء المنطقة

– البحث انصب على تحديد مسببات الاضطراب وعدم الاستقرار وعرض ما يمكن من حلول الاستقرار والتهدئة

– الإجراءات الأمنية لضبط الاستقرار يجب أن تواكبها إجراءات تنموية لمنطقة الجنوب تضمن معادلة الأمن التام

– الجزائر مؤهلة وقادرة على دور ضابط الإستقرار في المنطقة بحكم مبادئها الديبلوماسية وسياستها الأمنية التي تقر سيادة الدول ودور الوسيط يكون بناءا لا مواليا لطرف أو باحثا عن مصلحة.

[1] -بن زيان بن يطو التهديدات الأمنية الجديدة لدول الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري رسالة ماجستير 2018 جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الملاحق

ملحق رقم 1: اتفاقية السلام والمصالحة المالية بالجزائر

ACCORD POUR LAPAIX ET LA RECONCILIATION AU MALI ISSU DU PROCESSUS D'ALGER

Préambule

Nous, Gouvernement de la République du Mali et Mouvements signataires à Alger de laFeuillederoutedu24juillet2014, ci-après dénommés les Parties ;

Réunis à Alger dans le cadre du processus de négociations défini par la Feuille de route en vue de parvenir à un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution définitive à la crise qui affecte le Nord du Mali appelé par certains Azawad;

Exprimant notre profonde reconnaissance à l'Algérie, en tant que Chef de file de la Médiation, ainsi qu'à la Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest(CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union européenne (UE) et l'Organisation de la Coopération islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Médiation ;

Ayant procédé à une analyse approfondie de la situation au Mali, en général, et en particulier la nature des crises que connaissent périodiquement les régions du Nord du Mali ;

Déterminés à éliminer définitivement les causes profondes de la situation actuelle et à promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur une réappropriation de l'Histoire à travers une unité nationale respectueuse de la diversité humaine caractéristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la nécessité de reconstruire l'unité nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son intégrité territoriale, tiennent compte de sa diversité ethnique et culturelle, ainsi que de ses spécificités géographiques et socio-économiques ;

Reconnaissant la nécessité d'accélérer le développement économique, social et culturel du Nord du Mali à travers un système adapté ;

Reconnaissant la nécessité d'une gouvernance conforme aux spécificités géo historiques et socio-culturelles des régions du Nord, dont l'histoire a été marquée

d’épreuves ayant profondément affecté les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la nécessité de restaurer sans délai la sécurité, promouvoir durablement la paix et la stabilité dans notre pays et traduire dans la réalité les règles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l’homme, de la justice et de lutte contre l’impunité ;

Reconnaissant l’impératif de la lutte contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée ;

Réitérant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant à l’esprit les Accords antérieurs, ainsi que les difficultés rencontrées dans leur mise en œuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

TITRE I

PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT DURABLE DU CONFLIT

Chapitre 1

Principes et Engagements

Article 1 : Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, réitèrent leur attachement aux principes ci-après :

a) Respect de l'unité nationale, de l'intégrité territoriale et de la souveraineté de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme républicaine et son caractère laïc ;

b) Reconnaissance et promotion de la diversité culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulièrement celle des femmes et des jeunes, à l'œuvre de construction nationale ;

c) Prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, à travers un système de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins spécifiques ;

d) Promotion d'un développement équilibré de l'ensemble des régions du Mali tenant compte de leurs potentialités respectives ;

e) Rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et à la concertation pour le règlement des différends ;

f) Respect des droits de l'Homme, de la dignité humaine et des libertés fondamentales et religieuses ;

g) Lutte contre la corruption et l'impunité ;

h) Lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalité transnationale organisée.

Article 2 : Les Parties s'engagent à mettre en œuvre, intégralement et de bonne foi, les dispositions du présent Accord en reconnaissant leur responsabilité première à cet égard.

Article 3 : Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures règlementaires, législatives, voire constitutionnelles nécessaires à la mise en œuvre des dispositions du présent Accord, en consultation étroite avec les Parties et avec le soutien du Comité de suivi prévu par le présent Accord.

Article 4 : Les dispositions de portée nationale arrêtées dans le présent Accord seront mises en œuvre prioritairement dans les régions du Nord du Mali, sans préjudice des mesures spécifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres régions du pays.

Chapitre 2

Fondements pour un règlement durable du conflit

Article 5 : Le présent Accord vise à créer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant à la stabilité sous-régionale, ainsi qu'à la sécurité internationale. Il consacre solennellement le règlement concerté du conflit sur la base des éléments suivants :

De l'appellation Azawad

L'appellation AZAWAD recouvre une réalité socio-culturelle, mémorielle et symbolique partagée par différentes populations du Nord du Mali, constituant des composantes de la communauté nationale. Une compréhension commune de cette appellation qui reflète également une réalité humaine, devra constituer la base du consensus nécessaire, dans le respect du caractère unitaire de l'Etat malien et de son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à instaurer la paix et la réconciliation nationale

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonné le Septentrion malien nécessite un traitement politique. A cet égard, une Conférence d'Entente Nationale sera organisée durant la période intérimaire, avec le soutien du Comité de Suivi et sur la base d'une représentation équitable des Parties, en vue de permettre un débat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce débat aura à prendre en charge, entre autres, la problématique de l'Azawad. Il devra dégager les éléments d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse épreuve, de valoriser la contribution de ses différentes composantes à l'identité du pays et de promouvoir une véritable réconciliation nationale. Une Charte pour la Paix, l'Unité et la Réconciliation nationale sera élaborée, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions mémorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller

son unité nationale et son intégrité territoriale.

Des mesures destinées à assurer une meilleure gouvernance

Outre les mesures visées ci-dessus, le règlement définitif du conflit nécessite une gouvernance qui tienne compte des spécificités locales et qui s'articule autour des éléments suivants :

- La mise en place d'une architecture institutionnelle fondée sur des Collectivités territoriales dotées d'organes élus au suffrage universel et de pouvoirs étendus ;

- La gestion par les populations des régions concernées de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;

- Une plus grande représentation des populations du Nord au sein des institutions nationales ;

- Le renforcement de l'État de droit en rapprochant la justice des justiciables ;

- La mise en place d'un système de défense et de sécurité basé sur les principes d'unicité, d'inclusivité et de représentativité ;

- Une participation active et significative des populations, en particulier celles du Nord, à la gestion de la sécurité locale ;

- Un redéploiement progressif des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali ;

- La mise en place d'une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional et d'une Stratégie Spécifique de développement adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques ainsi qu'aux conditions climatiques. La Stratégie sera financée notamment par un Fonds pour le développement durable dont les ressources proviendront de sources publiques nationales et de contributions internationales ;

- L'engagement de la Communauté internationale à garantir la mise en œuvre effective et le respect des dispositions du présent Accord, ainsi qu'à accompagner les efforts déployés à cet effet à travers un soutien politique, diplomatique, financier, technique et logistique ;

- Une période intérimaire s'ouvrira dès la signature de l'Accord.

TITRE II

QUESTIONS POLITIQUES ET INSTITUTIONNELLES

Chapitre3

Cadre institutionnel et réorganisation territoriale

Article 6 : Les Parties conviennent de mettre en place une architecture institutionnelle permettant aux populations du Nord, dans un esprit de pleine citoyenneté participative, de gérer leurs propres affaires, sur la base du principe de libre administration et assurant une plus grande représentation de ces populations au sein des institutions nationales. A cet effet, il est prévu les dispositions ci-après :

Au niveau local

- La région est dotée d'une Assemblée Régionale élue au suffrage universel direct, bénéficie d'un très large transfert de compétences, de ressources et jouit des pouvoirs juridiques, administratifs et financiers appropriés ;

- Les populations maliennes et en particulier celles des régions du Nord auront, dans ce cadre, à gérer leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;

- Le Président de l'Assemblée est élu au suffrage universel direct. Il est également le chef de l'Exécutif et de l'Administration de la région ;

- Les cercles et les communes sont dotés d'organes délibérants (Conseil de cercle et Conseil communal) élus au suffrage universel direct et dirigés par des bureaux ayant une fonction exécutive avec à leur tête un Président du Conseil de cercle et un Maire élus ;

- II est reconnu à chaque région le droit d'adopter la dénomination officielle de son choix dans le cadre des dispositions relatives au statut juridique et au fonctionnement des régions.

Au niveau national

- Réactiver et diligenter le processus de mise en place de la deuxième chambre du Parlement sous la dénomination de Sénat, de Conseil de la Nation ou de toute autre appellation valorisante de sa nature et de son rôle, et en faire une institution dont les missions et la composition favorisent la promotion des objectifs du présent Accord ;

- Améliorer la représentation des populations à l'Assemblée Nationale par l'augmentation du nombre de circonscriptions électorales et/ou toutes autres mesures appropriées ;

- A court terme, prendre des mesures dans le sens de l'ouverture du Haut Conseil des Collectivités notamment aux représentants des notabilités traditionnelles, aux femmes et aux jeunes ;

- Assurer une meilleure représentation des populations du Nord du Mali dans les institutions et grands services publics, corps et administrations de la République.

Chapitre 4

Répartition des pouvoirs et compétences

Article 7 : Les Parties reconnaissent la nécessité d'un partage des missions et responsabilités entre l'Etat et les collectivités territoriales, pour assurer le niveau d'efficacité requis et la prise en compte des besoins et demandes des citoyens et des communautés à la base.

Article 8 : Les régions sont compétentes, dans un cadre général préalablement défini par voie législative et réglementaire, dans les matières ci-après :

a) Plan et programme de développement économique, social et culturel ;

b) Aménagement du territoire ;

c) Création et gestion des équipements collectifs et des services sociaux de base (éducation de base et formation professionnelle, santé, environnement, culture, infrastructures routières et de communication relevant du domaine régional, énergie, hydraulique et assainissement) ;

d) Agriculture, élevage, pêche, gestion forestière, transports, commerce, industries, artisanat, tourisme, transports inter régionaux ;

e) Budgets et comptes administratifs régionaux ;

f) Etablissement et application d'impôts et de recettes propres sur la base de paramètres déterminés par l'Etat ;

g) Institutions de redevances ;

h) Acceptation et refus de dons, subventions et legs ;

i) Octroi de subventions ;

j) Prises de participation ;

k) Coopération décentralisée et jumelage ;

l) Police territoriale et protection civile.

Article 9 : Les délibérations des collectivités territoriales sont exécutoires dès leur publication et leur transmission au représentant de l'Etat. La répartition des compétences entre les différentes collectivités territoriales est déterminée par la loi, sur la base du principe de subsidiarité.

Chapitre 5

Représentation de l'Etat et contrôle de légalité

Article 10 : L'Etat nomme auprès des collectivités territoriales un Représentant, aux fins de préserver l'intérêt général. A ce titre, il relaie la politique du Gouvernement sur les grands projets et facilite les politiques de développement économique et social et d'aménagement du territoire.

Article 11 : L'Etat, à travers son Représentant, exerce un contrôle de légalité a posteriori des actes administratifs des collectivités territoriales. Les modalités d'exercice de ce contrôle sont définies par la loi.

Article 12 : Sans préjudice des prérogatives de l'Etat dans le cadre de ses compétences régaliennes, les Parties conviennent de la nécessité d'une consultation entre l'Etat et les régions sur :

- La réalisation des projets de développement décidés par l'Etat et les organismes publics ou privés concernant ces entités ;
- L'exploitation des ressources naturelles, notamment minières ;
- Toute autre question entrant dans la mise en œuvre de cet Accord.

Chapitre 6

Financement et moyens

Article 13 : Additionnellement à la fixation des taux des taxes, redevances et impôts locaux, telle que stipulé à l'article 8 du présent Accord, chaque région jouit de la latitude de créer des impôts adaptés à sa structure économique et à ses objectifs de développement dans le cadre de la loi.

Article 14 : L'Etat s'engage à mettre en place, d'ici l'année 2018, un mécanisme de transfert de 30% des recettes budgétaires de l'Etat aux collectivités territoriales, sur la base d'un système de péréquation, avec une attention particulière pour les régions du Nord, selon des critères à déterminer.

Article 15 : L'Etat rétrocède aux collectivités territoriales concernées un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, de ressources naturelles, notamment minières, selon des critères à définir d'un commun accord.

Article 16 : L'Etat s'engage à :

- Transférer aux collectivités territoriales les services déconcentrés relevant de leurs domaines de compétence ;

- Rendre plus attrayante la fonction publique des collectivités territoriales, prioritairement dans les régions du Nord du Mali ;

- Favoriser le recrutement dans la fonction publique des collectivités territoriales, dont les effectifs seront majoritairement réservés aux ressortissants des régions du Nord.

TITRE III

QUESTIONS DE DEFENSE ET DE SECURITE

Chapitre 7

Principes directeurs

Article17 : Les questions de défense et de sécurité ci-après sont régies par les principes suivants :

- Inclusivité et représentation significative de toutes les populations du Mali au sein des forces armées et de sécurité ;

- Unicité des forces armées et de sécurité du Mali, relevant organiquement et hiérarchiquement de l'Etat central ;

- ProgressivitéduredéploiementdesforcesarméesetdesécuritéreconstituéesduMali.

Chapitre 8

Cantonnement, intégration et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18 : Le processus de cantonnement des combattants vise à recenser les combattants éligibles à l'intégration ou au programme DDR. Ce processus est mené suivant des normes et pratiques professionnelles établies avec le soutien de la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA).

Article 19 : Les Parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des mouvements signataires. Cette commission travaillera en étroite collaboration avec le Comité de suivi du présent Accord.

Article 20 : L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du cantonnement des combattants pour, soit l'intégration au sein des corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, soit la réinsertion dans la vie civile. Le DDR concernera les ex-combattants cantonnés qui n'auront pas bénéficié de l'intégration.

Chapitre 9

Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Article 21 : Les forces armées et de sécurité reconstituées se redéployeront, de manière progressive à compter de la signature de l'Accord, sur l'ensemble des régions du Nord. Ce redéploiement s'effectue sous la conduite du Mécanisme Opérationnel de coordination (MOC), avec l'appui de la MINUSMA.

Article 22 : Les forces redéployées devront inclure un nombre significatif de personnes originaires des régions du Nord, y compris dans le commandement, de façon à conforter le retour de la confiance et faciliter la sécurisation progressive de ces régions.

Chapitre 10

Réorganisation des Forces armées et de sécurité

Article 23 : Les Parties conviennent de la nécessité d'entreprendre, en profondeur, une Réforme du secteur de la sécurité (RSS), en tirant les leçons des expériences passées et en s'appuyant sur les documents pertinents de l'Union africaine et des Nations unies.

Article 24 : Le Gouvernement prendra, avec l'aide des partenaires internationaux, toutes les dispositions nécessaires pour la mise en place d'institutions de défense et de sécurité aptes à répondre aux besoins sécuritaires du pays et à contribuer à la promotion de la sécurité régionale.

Article 25 : Les Parties conviennent de mettre en place un Conseil national pour la RSS, suffisamment représentatif et réunissant des capacités issues des différentes communautés, en vue d'entreprendre une réflexion approfondie sur une nouvelle vision nationale de la sécurité et de la défense compte tenu de tous les facteurs locaux, régionaux, nationaux et internation aux pertinents.

Article 26 : Le Conseil national pour la RSS fait des recommandations sur des mécanismes novateurs en ce qui concerne les nominations aux postes dans les grands commandements et services, aux fins de renforcer la cohésion nationale ainsi que la professionnalisation et l'efficacité des dits postes.

Article 27 : Dans le contexte de la réforme des Forces armées et de sécurité, il sera procédé à la création d'une police placée sous l'autorité des collectivités territoriales, dans le cadre de leurs pouvoirs de police.

Article 28 : Des comités consultatifs locaux de sécurité (CCLS) regroupant les représentants de l'Etat, des autorités régionales et locales, des communautés et des autorités traditionnelles, sont mis en place et placés sous l'autorité du chef de l'Exécutif local.

Chapitre 11

La lutte contre le terrorisme

Article 29 : Les Parties réitèrent leur engagement à combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organisé et le trafic de drogue, y compris à travers les stratégies et mécanismes régionaux existants.

Article 30 : Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unités spéciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalité transnationale organisée.

TITRE IV

DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL

Chapitre 12

Stratégie Spécifique de Développement

Article 31 : Les Parties conviennent de la nécessité pour l'Etat de refonder sa vision du développement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivités locales à formuler leurs stratégies de développement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptée aux réalités socio-culturelles et géographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes à tous les niveaux.

Article 32 : Deux ou plusieurs régions peuvent, dans des conditions déterminées par la loi, mettre en place les instances appropriées, afin de mieux promouvoir leur développement économique et social, dans la limite de leurs compétences telles qu'énoncées dans le présent Accord.

Article 33 : Il est créé une Zone de Développement des Régions du Nord, dotée d'un Conseil consultatif interrégional constitué des représentants des Assemblées Régionales concernées et chargé exclusivement de la coordination des efforts et de la mutualisation des moyens en vue d'accélérer le développement socio-économique local et d'autres questions connexes.

Article 34 : La Zone est dotée d'une Stratégie spécifique de développement élaborée conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financée notamment par un Fonds pour le développement durable.

Article 35 : La Stratégie est destinée à hisser les régions du Nord au même niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de développement, et ce dans un délai n'excédant pas une période de 10 à 15 ans. Le suivi de sa mise en œuvre sera assuré par le Conseil Consultatif de la Zone de Développement avec le soutien des Institutions et autorités compétentes.

Article 36 : Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'égide du Comité de

Suivi du présent Accord (CSA), d'une « Mission d'évaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/Nord Mali) », afin de procéder à l'identification des besoins en matière de relèvement rapide, de réduction de la pauvreté et de développement dans la Zone. La mission sera menée au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord. La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Développement (BAD), et la Banque Islamique de Développement (BID) seront invitées à conduire la mission, en concertation avec le Gouvernement, les autres institutions internationales compétentes, et les représentants de la Zone.

Article 37 : Une Conférence d'appel de fonds sera convoquée dans les deux mois suivant l'élaboration de la Stratégie spécifique de Développement. La Conférence instituera un Fonds pour le Développement Durable qui servira d'outil de financement de la stratégie spécifique de Développement.

Chapitre 13

Mobilisation en faveur d'un développement des régions du Nord

Article 38 : La Zone de Développement des Régions du Nord bénéficiera, de façon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prévus dans le présent Accord.

A cet égard, les Parties conviennent de mettre en œuvre toutes les mesures à court, moyen et long termes énoncées dans l'annexe relative au développement socio-économique et culturel.

Le Gouvernement soumettra, dès les premières sessions au Comité de Suivi de l'Accord, un document précisant ses engagements en la matière, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en œuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- Services sociaux de base ;
- Développement des ressources humaines ;
- Sécurité alimentaire ;
- Développement rural (agriculture, élevage et activités pastorales) ;
- Infrastructures structurantes, en vue d'assurer le désenclavement des régions du Nord ;
- Mines et énergie solaire ;

- Emploi, en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- Création d'entreprises locales ;
- Réinsertion et réhabilitation des rapatriés, des personnes déplacées et autres groupes vulnérables ;
- Artisanat, tourisme, commerce et communications ;
- Education et culture.

Article 39 : Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'éducation et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- Adaptation des programmes d'enseignement aux réalités socioculturelles des régions ;
- Promotion des langues et écritures locales ;
- Renforcement du système d'enseignement primaire et secondaire avec une attention particulière à l'éducation pour tous ;
- Création d'institutions d'enseignement supérieur ;
- Création de centres culturels et de musées régionaux ;
- Promotion des cultures de ces régions aux niveaux local, national et international.

Article 40 : Une Agence de développement régional sera mise en place au niveau de chaque région pour renforcer la capacité de maîtrise d'ouvrage des régions et de permettre un suivi approprié de la mise en œuvre des engagements pris par le Gouvernement en faveur des régions.

L'Agence fait partie de l'administration régionale et est placée sous l'autorité du Président de l'Assemblée régionale, devant laquelle elle est responsable.

Article 41 : Des conventions–programmes Régions / Etat seront conclues en vue de lamiseenplacedeprogrammesd'investissementspluriannuelsstructurantsetdelaréglementation des obligations de l'Etat en matière de développement économique et social.

Article 42 : L'Etat s'engage à faciliter une plus forte implication des collectivités territoriales dans la mobilisation et l'utilisation des revenus et subventions provenant de l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles locales, ainsi que les dividendes générés par la coopération décentralisée, et les Accords économiques conclus par l'Etat les concernant.

Article 43 : L'Etat s'engage à promouvoir les projets de coopération transfrontalière d'initiative locale. Des dispositions seront prises pour associer adéquatement les collectivités territoriales dans l'élaboration, la conclusion, la mise en œuvre et le suivi des Accords de prêt et d'aide au développement les concernant.

Article 44 : Une revue périodique des programmes de développement sera réalisée par les partenaires techniques et financiers, sous l'égide du Comité de suivi.

Article 45 : Tous les acteurs internationaux ayant élaboré des stratégies, ou pris des initiatives pour le Sahel, sont invités à accorder la priorité requise aux besoins des régions du Nord du Mali et à l'importance que revêt leur stabilisation rapide pour la paix et la sécurité régionales.

TITRE V

RECONCILIATION, JUSTICE ET QUESTIONS HUMANITAIRES

Chapitre 14

Réconciliation et Justice

Article 46 : Les Parties conviennent de promouvoir une véritable réconciliation nationale fondée sur les éléments ci-après :

- Elaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unité et la réconciliation nationale ;
- Mise en place de mécanismes de justice transitionnelle notamment par l'opérationnalisation de la Commission Vérité, Justice et Réconciliation (CVJR);
- Création d'une Commission de lutte contre la corruption et la délinquance financière ;
- Création d'une Commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'Humanité, les crimes de génocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du Droit international, des Droits de l'homme et du Droit international humanitaire sur tout le territoire malien ;
- Réaffirmation du caractère imprescriptible des crimes de guerre et crimes contre l'humanité et engagement des Parties à coopérer avec la Commission d'enquête internationale ;
- Non amnistie pour les auteurs des crimes de guerre et crimes contre l'Humanité et violations graves des Droits de l'homme, y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liés au conflit ;
- Consolidation du pouvoir judiciaire de manière à assurer l'État de droit sur l'ensemble du territoire ;
- Engagement à mettre en œuvre une réforme profonde de la justice pour la rapprocher du justiciable, améliorer ses performances, mettre fin à l'impunité et intégrer les dispositifs traditionnels et coutumiers sans préjudice du droit régalien de l'Etat en la matière ;

- Généralisation de l'assistance judiciaire et juridique et l'information sur les droits des citoyens ;

- Promotion d'une formation de qualité à tous les acteurs et auxiliaires de la justice, y compris les Cadis ;

- Revalorisation du rôle des Cadis dans l'administration de la justice, notamment en ce qui concerne la médiation civile de manière à tenir compte des spécificités culturelles, religieuses et coutumières ;

- Valorisation du statut des autorités traditionnelles à travers leur prise en charge et la prise en compte dans les règles de protocole et de préséance.

Chapitre 15

Questions humanitaires

Article 47 : Les Parties s'engagent à créer les conditions nécessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés et mettre en place les mécanismes de prise en charge, conformément aux instruments africains et internationaux pertinents y compris la Convention de l'OUA de 1969 régissant les aspects propres aux problèmes de réfugiés en Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes déplacées en Afrique.

Article 48 : Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires à appuyer les efforts visant à assurer le retour, le rapatriement, la réintégration et la réinsertion rapides de toutes les personnes déplacées et des réfugiés.

Article 49 : Les Parties s'engagent à promouvoir et à respecter les principes d'humanité, de neutralité, d'impartialité et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent également à prévenir toute utilisation à des fins politiques, économiques ou militaires de l'aide humanitaire, à faciliter l'accès des agences humanitaires et à garantir la sécurité de leurs personnels.

TITRE VI
GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL

Chapitre 16

Responsabilité des Parties

Article 50 : Les Parties reconnaissent que la première garantie de l'aboutissement de l'Accord réside dans leur sincérité, leur bonne foi et leur engagement à assumer le contenu de l'Accord et à œuvrer à la mise en œuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'intérêt de la réconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la sécurité et de la stabilité du Mali et dans la région dans son ensemble.

Article 51 : Les Parties demandent à la classe politique ainsi qu'à la société civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les médias, les communicateurs traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

Chapitre 17

Rôle de la Médiation

Article 52 : La Médiation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- Continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- Conseille les Parties, entant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et ;
- Joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

Article 53 : La Médiation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.

Chapitre 18

Rôle de la communauté internationale

Article 54 : La communauté internationale est garante de la mise en œuvre scrupuleuse du présent Accord et est engagée à accompagner les efforts déployés à cet effet. De façon plus spécifique :

- Les Nations Unies, I'UA, la CEDEAO, I'UE, I'OCI ainsi que les autres partenaires internationaux, s'engagent à apporter leur plein soutien politique à l'Accord ;

- Le Conseil de paix et de sécurité de l'UA et le Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à apporter leur plein appui au présent Accord, ainsi qu'à suivre de près sa mise en œuvre et à prendre, le cas échéant, des mesures contre tous ceux quientraveraientlamiseenœuvredesengagementsquiysontcontenusetlaréalisationdes objectifs poursuivis ;

- La communauté internationale est appelée à accompagner la mise en œuvre de l'Accord, à travers le soutien financier, technique et logistique requis pour le fonctionnement des différents mécanismes prévus par l'Accord, le DDR, la RSS et les efforts de lutte contre le terrorisme et le crime organisé, ainsi qu'en contribuant promptement et généreusement au Fonds fiduciaire envisagé et en saisissant l'occasion de la Conférence d'appel de fonds prévue dans l'Accord pour apporter un concours significatif en vue du développement des régions du Nord.

Article 55 : Les Parties conviennent de la mise en place d'un mécanisme d'évaluation et de suivi, impliquant l'ensemble des acteurs maliens concernés et les partenaires internationaux.

Article 56 : Le rôle déterminant et les contributions importantes attendues de la MINUSMA, des Agences et programmes des Nations Unies et de toute autre organisation ou structure interétatique pour la réalisation des objectifs du présent Accord relèvent des mandats dont ils sont dotés par leurs instances compétentes.

Chapitre 19

Le Comité de suivi de l'Accord

Article 57 : Les Parties conviennent de la création, dès la signature de l'Accord, d'un Comité de suivi de la mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali (CSA).

Article 58 : Le CSA est composé comme suit : le Gouvernement du Mali, les mouvements

signataires du présent Accord et la Médiation (Algérie, en tant que Chef de file, Burkina Faso, Mauritanie, Niger, Tchad, CEDEAO, Nations Unies, OCI, UA, UE). Les membres permanents du Conseil de sécurité des Nations Unies sont invités à participer aux travaux du Comité. Le CSA peut, en outre, inviter, en tant que de besoin, d'autres acteurs et institutions financières internationaux, à participer à ses travaux.

Article 59 : Le CSA est présidé par l'Algérie, Chef de file de la Médiation, assisté du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, et du Tchad, en tant que vice-présidents. Le Comité siège à Bamako ; il peut exceptionnellement se réunir ailleurs, s'il le juge nécessaire. Il se réunit en séance plénière, au moins, une fois par mois, et peut, en tant que de besoin, tenir des réunions extraordinaires.

Article 60 : Le CSA accomplit les missions suivantes :

- Assurer le suivi, le contrôle, la supervision et la coordination de l'application effective par les Parties de toutes les dispositions de l'Accord, et cela sans préjudice du mandat confié à la MINUSMA par le Conseil de Sécurité ;

- Elaborer un chronogramme détaillé de mise en œuvre des dispositions pertinentes de l'Accord et veiller à son respect ;

- Assurer l'interprétation des dispositions pertinentes de l'Accord en cas de divergences entre les Parties ;

- Concilier, le cas échéant, les points de vue des Parties ; et

- Encourager le Gouvernement à prendre toutes les mesures jugées nécessaires à la mise en œuvre effective des dispositions de l'Accord, y compris :

i. La présence des services publics déconcentrés et décentralisés au Nord ;

ii. L'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et réglementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;

iii. Le transfert des ressources et des moyens requis pour le fonctionnement effectif des collectivités territoriales et l'exercice de leurs compétences ;

iv. La prise des mesures pour permettre l'appropriation au niveau local des nouveaux outils démocratiques convenus dans l'Accord, notamment à travers l'actualisation des listes électorales, l'encouragement à l'enrôlement et à la participation aux élections locales, et l'accompagnement de la création des institutions et procédures nouvelles.

Article 61 : Sous réserve de son mandat et dans les limites de ses capacités, la MINUSMA dirige le Secrétariat du CSA. La MINUSMA, en collaboration avec l'UA(MISAHEL), l'OCI, l'UE, et la CEDEAO, assiste le CSA pour le suivi de la mise en œuvre de l'Accord.

Article 62 : Pour l'accomplissement de son mandat, le CSA met en place quatre sous-comités couvrant les thématiques suivantes : " questions politiques et institutionnelles"; "défense et sécurité" ;"développement économique, social et culturel"; et" réconciliation, justice et questions humanitaires".

Chapitre 20

Observation indépendante

Article 63 : Les Parties conviennent de la désignation d'un Observateur indépendant par le CSA, chargé d'évaluer de manière objective l'état de mise en œuvre du présent Accord. Il rend public tous les quatre mois un rapport exhaustif faisant le point de l'exécution des engagements pris aux termes de l'Accord, identifiant les blocages éventuels, situant les responsabilités, et formulant des recommandations sur les mesures à prendre.

Article 64 : L'Observateur indépendant bénéficie du soutien technique requis pour l'accomplissement de son mandat.

TITREV II

DISPOSITIONS FINALES

Article 65 : Les dispositions du présent Accord et de ses annexes ne peuvent être modifiées qu'avec le consentement express de toutes les Parties signataires du présent Accord et après avis du Comité de suivi.

Article 66 : Les annexes ainsi que la Déclaration des Parties au Processus d'Alger signée à Alger le 19 février 2015, font partie intégrante de l'Accord et ont la même valeur juridique que les autres dispositions du corps du texte.

Article 67 : La Coordination et la Plateforme sont entendues comme incluant toutes les entités qui en font partie à la date de la signature du présent Accord. Les signataires au nom de la Coordination et de la Plateforme le font au nom de chacune et de toutes ces entités.

Article 68 : Le présent Accord entrera en vigueur dès sa signature par les Parties et la Médiation.

xxxxx

ANNEXE 1

Période Intérimaire

En attendant la mise en place des mesures prévues dans le présent Accord, les mesures intérimaires, ci-après, sont convenues. Elles doivent être mises en œuvre durant une période intérimaire qui prend effet immédiatement après la signature de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger, et devant s'étaler sur une durée allant de dix-huit à vingt à quatre mois.

Cette période aura pour fonction de favoriser la mise en place des conditions de nature à réconcilier les Maliens, et à jeter les bases d'un Mali nouveau, démocratique et uni grâce, entre autres, à la promotion de la paix, de la démocratie et de l'acceptation de la diversité culturelle. Elle permettra également d'assurer le retour, la réinstallation et la réinsertion des maliens vivant hors du territoire national ainsi que la réhabilitation des sinistrés.

Objectifs et durée de la période intérimaire

Une période intérimaire sera ouverte immédiatement après la signature du présent Accord. Durant cette période, et en attendant l'adoption et l'entrée en vigueur des dispositions légales et de gouvernance énoncés dans le présent Accord, des mesures exceptionnelles en ce qui concerne l'administration des régions du Nord du Mali sont prises et mises en œuvre. Ces dispositions ont pour objectifs :

- De garantir l'adoption de textes réglementaires, législatifs, voire constitutionnels, permettant la mise en place et le fonctionnement du nouveau cadre institutionnel et politique, sécuritaire et de défense, de développement économique, social et culturel, de justice et de réconciliation nationale ;

- De réviser la loi électorale de manière à assurer la tenue aux niveaux local, régional et national, au cours de la période intérimaire, d'élections en vue de la mise en place des organes prévus par le présent Accord ;

- D'appliquer les mesures et arrangements relatifs au rétablissement de la paix, à la cessation des hostilités et à la réforme des forces de défense et de sécurité en vue de renforcer son professionnalisme et son caractère républicain ;

- De veiller à l'adoption de mesures convenues pour faire face au défi du terrorisme et de l'extrémisme et éviter toute répétition de l'exclusion, la marginalisation et l'impunité ;

- D'appliquer l'Accord conformément au chronogramme de mise en œuvre.

Afin d'assurer la continuité de l'Etat, les institutions actuelles poursuivront leur mission jusqu'à la mise en place des organes prévus dans le présent Accord.

- La mise en place, le cas échéant et au plus tard trois mois après la signature de l'Accord, des autorités chargées de l'administration des communes, cercles et régions du Nord durant la période intérimaire. Leurs désignation, compétences et modalités de leur fonctionnement seront fixées de manière consensuelle par les Parties ;

- L'adoption diligente des textes constitutionnels, législatifs et règlementaires pour permettre la mise en œuvre des dispositions de l'Accord ;

- Le gouvernement prendra toutes les dispositions nécessaires pour faire adopter par l'Assemble nationales, dans les 12 mois, une nouvelle loi électorale ;

- Les élections sont tenues aux niveaux régional et local pour les organes concernés par les dispositions du présent Accord durant la période intérimaire, conformément aux dispositions et dans un délai maximum de18 mois.

ANNEXE 2

Défense et Sécurité

I. Mesures sécuritaires intérimaires

Sous l'égide de la Sous-commission Défense et Sécurité du Comité de Suivi du présent Accord, il est créé une Commission Technique de Sécurité (CTS) qui reprend les attributions de la Commission Technique Mixte de Sécurité (CTMS) issue de l'Accord de Ouagadougou et élargie le 16 Septembre 2014 à Alger :

a. Participationeffectivedesreprésentantsdu Gouvernementetdela *Coordination* et de la *Plateforme* à la CTS et aux Equipes Mixtes d'Observation et de Vérification (EMOVS) élargies y inclus les antennes dans les régions

- La CTMS élargie poursuivra ses missions jusqu'à la mise en place effective de la CTS ;

- La CTS inclut six représentants des forces armées et de sécurité du Mali ; trois représentants de la *Coordination* et trois représentants de la *Plateforme*. Elle comprendra deux représentants de la MINUSMA (y inclus le président de la CTS) et un représentant de chacun des membres de l'équipe de la Médiation et des forces internationales en présence.

- La CTS est chargée notamment :

- D'observer le cessez-le-feu entre les Parties ;
- D'enquêter sur d'éventuelles violations du cessez-le-feu ;
- De mettre à jour les arrangements sécuritaires et les vérifier ;
- De procéder à l'identification et la validation des sites de cantonnement ;
- De soutenir techniquement le processus d'intégration des ex-combattants.

b. Mise en place du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes

- Dans les 60 jours suivants la signature de l'Accord, Il est institué sous l'égide de la CTS un Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes ;

- La CTS proposera les termes de référence détaillés du Mécanisme Opérationnel de Coordination (MOC), y compris sa composition et ses missions. Les termes de référence détermineront, sur une base inclusive et consensuelle, le nombre de représentants des forces armées et de sécurité et de la *Coordination* et de la *Plateforme* au sein du MOC ;

- Ce mécanisme sera coordonné par un officier des forces armées et de sécurité secondé par un représentant de la *Coordination* et un représentant de la *Plateforme* ;

- Le MOC travaillera en étroite collaboration avec les forces internationales en présence ;

- Le MOC est chargé de planifier et de conduire les patrouilles mixtes incluant des éléments des forces armées et de sécurité maliennes et des éléments de la *Coordination* et de la *Plateforme* avec, si nécessaire et si possible, l'appui de la MINUSMA et des forces internationales en présence (modalités et calendrier de patrouille par zone à définir par le MOC). La première patrouille mixte devra avoir lieu au plus tard le 60ème jour suivant la signature de l'Accord ;

- Le MOC est également chargé de planifier et de coordonner toutes les actions et mouvements des combattants pour toute la durée du processus de cantonnement ;

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS et le MOC présenteront un plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali, dans lequel les patrouilles mixtes auront un rôle primordial dans la sécurisation du processus de cantonnement/regroupement et de démobilisation. Ce plan aura pour objectif de prévenir/réduire tout vide sécuritaire avant, durant et après les processus

de cantonnement, d'intégration et de DDR.

c. Cantonnement

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, la CTS finalisera l'identification et la validation des sites de cantonnement/regroupement et de démobilisation des combattants. La MINUSMA lancera l'aménagement de ces sites qui devront être prêts dans un délai maximum de 120 jours et seront livrés au fur et à mesure qu'ils seront construits.

- Dans les 30jours suivant la signature de l'Accord, la CTS mettra à jour le mode opératoire du 18 février 2014 pour le cantonnement conformément aux mesures du présent Accord et fixera la date effective du démarrage du cantonnement.

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'Accord, les mouvements soumettront à la CTS une liste définitive et certifiée de leurs combattants et de leurs armements sur la base des principes définis dans le mode opératoire du 18 février 2014 mis à jour.

II. Intégration des ex-combattants

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place une Commission d'Intégration

- La Commission d'Intégration, qui comprendra des représentants des forces armées et de sécurité, de la *Coordination* et de la *Plateforme*, travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord ;

- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission d'Intégration sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en assurer la présidence ;

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la RSS, établira les critères, les quotas et les modalités de l'intégration des combattants dans les corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, et de l'harmonisation des grades ;

- Sur cette base, les mouvements soumettront la liste de leurs combattants candidats à l'intégration et le gouvernement prendra les mesures appropriées pour leur intégration dans un délai qui n'excédera pas six mois suivant la signature de l'Accord, sous la supervision de la Commission d'Intégration et du Conseil National pour la RSS ;

- La Commission d'Intégration, en coordination avec le Conseil National pour la

RSS, formulera des propositions sur les modalités d'attribution des grades et de reclassement. Les membres des mouvements anciennement officiers des forces armées et de sécurité seront réintégrés au moins aux mêmes grades. Ceux qui ne remplissent pas les conditions et ceux qui choisiront de ne pas être intégrés pourront bénéficier d'une pension de retraite, d'une pension proportionnelle ou d'une pension d'invalidité ou tout autre arrangement suivant le cas.

III. Processus de Désarmement, de Démobilisation, et de Réinsertion (DDR)

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, il sera mis en place, une Commission Nationale pour le DDR

- Cette Commission National DDR travaillera en étroite coopération avec le Comité de Suivi du présent Accord ;

- Un Décret définira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission Nationale DDR sous l'autorité du Président de la République, qui désignera une personnalité compétente et consensuelle pour en assurer la présidence.

- La Commission Nationale DDR comprendra un organe politique de haut niveau, des sous-commissions techniques qui travailleront en parallèle et en coopération, ainsi que des antennes opérationnelles au niveau des régions.

- Lessous-commissionstechniquesserontcomposéesd'expertsetdereprésentants des forces armées et de sécurité, de la Coordination et de la Plateforme, ainsi que des ministères compétents, et de représentants des communautés.

- Dans les 120 jours suivant la signature de l'Accord, la Commission Nationale DDR, en collaboration avec le Comité de Suivi du présent Accord, adoptera un programme national de DDR inclusif, cohérent et accepté par tous, y compris des besoins en mobilisation de ressources.

- La Commission Nationale DDR bénéficiera d'un appui technique de la MINUSMA et des autres partenaires.

- LesfraisdefonctionnementdelaCommissionNationaleDDRetdesantennesrégionales serontprisenchargeparlegouvernementavecl'appuides partenaires.

- Le programme DDR sera mis en œuvre avec l'appui requis de tous les démembrements de l'Etat malien et des partenaires.

IV. Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le MOC, à travers la CTS, proposera à la Sous-commission Défense & Sécurité du Comité de Suivi de l'Accord, un plan et un calendrier détaillés de redéploiement des Forces armées et de sécurité reconstituées au Nord Mali.

- Ce plan et ce calendrier de redéploiement seront basés sur le plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali et devront prendre en compte l'environnement, les menaces, et les besoins sécuritaires.

- Les unités reconstituées et déployées seront entièrement équipées et prises en charges par l'Etat malien.

- Le redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées prendra en compte les besoins de protection des populations et de sécurité intérieure, de défense de l'intégrité du territoire, de sécurisation des frontières et de lutte contre le terrorisme.

V. Réforme du Secteur de la Défense et de la Sécurité

a. **Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, le décret portant création du Conseil National pour la RSS sera révisé** afin d'accroitre la représentation des mouvements signataires de l'Accord et des différentes communautés et de convenir des reformes et du plan de mise en œuvre.

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'Accord, le CN-RSS fera procéder à une évaluation détaillée du système de défense et de sécurité, avec l'appui des partenaires et incluant la consultation des populations, en vue de déterminer les axes de réforme prioritaire du secteur.

- Le CN-RSS définira en outre les responsabilités et missions des différents acteurs du secteur de la sécurité, en tenant compte de la diversité des espaces géographiques (villes, villages, brousse, espaces désertiques, axes de circulations, points de passage obligés, et espaces frontaliers) et suivant les objectifs poursuivis (protection des populations, justice, incarcération et exécution des sentences judiciaires, lutte contre les désastres naturels, actions offensives, rassemblement de preuves, enquêtes, défense du territoire, gestion des frontières, renseignement, gestion et supervision des institutions de sécurité, etc.).

- Le CN-RSS veillera à renforcer le contrôle et la supervision des forces armées et de sécurité aux niveaux national et local et à promouvoir le respect des lois et de l'état de droit.

b. Mise en place de la Police territoriale

- Dans les 12 mois suivant la signature de l'Accord, une loi créant et définissant les compétences de la nouvelle police territoriale sera adoptée. Elle précisera également les relations de la police territoriale avec les autres structures de sécurité, sa composition et les modalités de recrutement, la formation, ainsi que le rattachement hiérarchique et les modalités de commandement et de contrôle.

c. Mise en place des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS)

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'Accord, des Comités Consultatifs locaux de Sécurité (CCLS) seront créés par décret au niveau régional, en priorité, et au niveau communal ensuite (un CCLS pour chaque région et basé dans la capitale régionale, et un CCLS dans chaque commune).

- Les CCLS incluront les acteurs de la sécurité et de la justice au niveau local, y compris les représentants de la nouvelle police territoriale, et des représentants des communautés et des autorités traditionnelles, religieuses et coutumières, des membres de la société civile y compris les associations de femmes et de jeunes. Les CCLS émettront des avis et recommandations à l'endroit de l'exécutif local et des acteurs de la sécurité, et contribueront à l'échange d'informations, à la sensibilisation et à une meilleure prise en compte des préoccupations de ces populations.

- Les CCLS se réunissent, au moins une fois par mois, pour évaluer la situation sécuritaire et formuler des recommandations.

ANNEXE 3

Actions et projets de développement économique, social et culturel à réaliser dans les régions du Nord du Mali à court, à moyen et à long termes

I. Mesures Intérimaires

Conformément aux dispositions prévues dans le titre VI de l'Accord relatif à la Période Intérimaire, les actions et projets suivants identifiés par les Parties devront être réalisés sous le sceau de l'urgence et par ordre de priorité au profit des populations affectées par la situation sécuritaire dans les régions Nord du Mali :

1. Education et formation

- Organiser la rentrée scolaire 2015 sur l'ensemble des régions de Gao, Tombouctou et Kidal.

- Actualiserl'étatdeslieuxdanstouslesétablissementsscolairesdesrégions.

- Renforcer la fonctionnalité des cantines scolaires dans 314 établissements scolaires dès l'ouverture des classes par la dotation en produits alimentaires et équipements appropriés.

- Renforcer la fonctionnalité des établissements scolaires par :

- La réhabilitation des établissements endommagés ;

- Leur dotation en matériels scolaires (y inclus matériel récréatif) et en kits scolaires ; le retour rapide et effectif dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal de tous les enseignants redéployés dans les autres régions du Mali par des mesures incitatives au retour.

- Orienter les élèves admis au DEF dans les académies de Tombouctou et Gao ;

- Recruter des enseignants contractuels pendant la durée de l'intervention ;

- Construire et équiper des Espaces d'Apprentissage Temporaire (EAT) ;

- Assurer l'inscription et la prise en charge des élèves admis au Bac dans les facultés d'enseignement ;

- Mobiliser et engager les communautés à soutenir le retour et le maintien des

enfants, particulièrement les filles, à l'école dans les zones affectées ;

- Construire et équiper un centre de formation professionnelle agro-pastoral à Kidal et à Tombouctou ;

- Réhabiliterlecentredeformationprofessionnellepourlapromotiondel'agriculture au Sahel de Gao.

2. Santé :

- Renforcer la fonctionnalité des formations sanitaires (CSCOM, CSREF., et hôpitaux régionaux) par :

• La dotation en matériel technique/équipement et en produits de santé pour la fourniture du paquet de soins en fonction de leur niveau,

• La réhabilitation et l'équipement des formations sanitaires non fonctionnelles dans les régions de Gao (3), Tombouctou (3) et Kidal (5).

- Organiser le retour du personnel socio-sanitaire déplacé dans les zones en mettant en place des mesures incitatives (primes, aide à l'installation…) et sécuritaires ;

- Recruter et mettre à la disposition des formations sanitaires des agents médicaux contractuels pour renforcer les prestations de soins et améliorer la couverture sanitaire pendant la durée de l'intervention ;

- Organiser des journées médicales de soins spécialisés (cardiologie, ophtalmologie, chirurgie) dans les hôpitaux régionaux par des praticiens des hôpitaux nationaux ;

- Améliorer l'accès financier des populations aux structures de santé à travers la prise en charge des coûts des soins des personnes indigentes et des rapatriés ;

- Renforcer les activités de stratégies avancées en soins préventifs et curatifs par des équipes mobiles ;

- Mettre en place des systèmes de dépistage, de référence et contre référence et de prise en charge des cas d'enfants souffrant de malnutrition aiguë ;

- Assurer la surveillance épidémiologique dans les trois régions et mettre en place un dispositif de riposte ;

- Lancer les travaux de construction et d'équipement de trois centres de santé de proximité et d'assistance sociale respectivement à Kidal, Gao et Tombouctou.

3. Hydraulique

- Réhabilitation des points d'eau (forages, puits pastoraux);
- Réalisation d'un forage à Kidal ;
- Réalisation d'un forage à Gao ;
- Réalisation d'un puit-citerne à Tombouctou.

4. Relance de l'économie locale

Fournir des appuis à la reprise de la production agricole et animale à travers :

- La relance des activités agricoles familiales et communautaires ;
- La distribution d'intrants agricoles ;
- L'organisation des campagnes de vaccination et traitement du bétail ;
- La réparation des motos pompes des périmètres aménagés ;
- La mise en place des activités génératrices de revenus pour les femmes et les jeunes dans les domaines de l'agriculture, l'élevage, le petit commerce, la pêche et l'artisanat.

Modalités de mise en œuvre :

- Le Gouvernement s'engage à exécuter les actions et projets ci-dessus retenus dans la transparence, en concertation avec ses partenaires engagés dans le Processus d'Alger et avec l'implication des communautés concernées ;
- Le Gouvernement s'engage à mobiliser les ressources financières et humaines nécessaires à la réalisation de ces actions et projets y compris à travers le recours aux possibilités de financement offertes par les partenaires techniques et financiers ;
- La Sous-commission « Questions de Développement Socio-économique et Culturel » du Comité de Suivi sera chargée du suivi et de l'évaluation périodique de la mise en œuvre de ces actions et projets. La commission paritaire sera composée des représentants des Parties et de la médiation, à raison d'un représentant pour chacune des Parties. Elle pourra faire recours à toute personne dont l'avis sera jugé utile à son travail. Elle tiendra ses réunions d'évaluation en tant que de besoin, sur initiative de la médiation ;
- La communauté internationale est invitée à s'impliquer fortement dans l'accompagnement de la mise des actions et projets mentionnés dans cette annexe ;
- Le Gouvernement s'engage à assurer, à travers une attention spéciale, la

protection, la réhabilitation et la promotion des catégories sociales vulnérables, notamment des enfants chefs de famille, des orphelins, des enfants traumatisés, des veuves, des femmes chefs de famille, des jeunes délinquants, des handicapés physiques et mentaux, etc.

- La mise en œuvre de ces actions et projets se fera autant que faire se peutdansuneoptiquequiassuredesliensdynamiqueseffícacesentrelesactivités relatives à la satisfaction des besoins humanitaires d'urgence et des mesures à plus long terme de reprise économique, de croissance durable, de réduction de la pauvreté et de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement ; Les Parties s'abstiendront de toute action ou initiative susceptible de perturber ou d'entraver la mise en œuvre de ces actions et projets;

- Les Parties s'engagent à assurer libre accès et la sécurité aux agents de l'Etat, prestataires de service concernés et aux personnels humanitaires.

II. Mesures à moyen et à long termes

Dans le cadre de la Stratégie Spécifique de Développement visé dans le Titre IV de l'Accord relatif au développement socio-économique et culturel des régions du Nord, des plans spéciaux pluriannuels pour la Zone de développement des régions du Nord du Mali seront mis en œuvre et comporterait notamment la réalisation des actions et projets ci-après :

Au titre du développement rural, de la sécurité alimentaire et de l'environnement, il sera procédé à ce qui suit :

- L'appui aux producteurs en semences, engrais et autres intrants ;

- L'appui aux services techniques pour la reconstitution des ressources génétiques végétales et animales ;

- Le renforcement de la santé animale et travers la réhabilitation des structures vétérinaires régionales et locales ;

- L'amélioration de la couverture sanitaire du cheptel de chaque région ;

- La mise à disposition des services de matériels et moyens logistiques, équipements techniques et l'appui au retour du personnel d'encadrement technique ;

- La promotion de petits étangs piscicoles, des cages flottantes et des pratiques d'empoissonnement des mares ;

- La distribution alimentaire pour les populations les plus vulnérables en situation d'insécurité alimentaire ;

- Le renforcement de l'efficacité du dispositif national de sécurité alimentaire ;

- Renforcer le système d'alerte précoce pour faire face aux crises et situations alimentaires d'urgence ;

- Le renforcement des capacités du Stock National de Sécurité et des banques de céréales des communes ;

- L'approvisionner en denrées alimentaires les populations les plus vulnérables ;

- Le renforcement de la fluidification des échanges entre les populations des zones déficitaires et celles des zones excédentaires en produits céréaliers ;

- L'appui à la production et la commercialisation du cheptel local ;

- La lutte contre l'ensablement du fleuve Niger, des bras du fleuve, des principaux lacs, des mares et chenaux d'alimentation ;

- La réalisation de plantations de protection des berges des cours d'eau et des plantations de production de bois en vue de satisfaire les besoins en bois de chauffe et de service ;

- La protection de la faune et de son habitat en vue de développer l'éco-tourisme ;

- La lutte antiacridienne ;

- L'assistance en matière de recherche dans le domaine agro-pastoral.

Au titre des programmes de relance de l'économie locale, il sera procédé à ce qui suit :

- La réintégration économique des jeunes et de femmes et de leurs organisations dans le cadre d'initiatives privées collectives ;

- La promotion des Activités Génératrices de Revenus au profit de jeunes et femmes regroupes en entreprises d'économie sociale et solidaire (associations ou groupements d'intérêt (économique, coopératives) ;

- Le soutien à la création de micro-entreprises dans la communauté afin de revitaliser l'économie locale et promouvoir les opportunités d'emplois ;

- Le renforcement des compétences des jeunes et des femmes en harmonie avec les

besoins réels des économies locales et leur participation active ;

- L'appui aux coopératives et aux entreprises qui peuvent générer des emplois, à travers des appuis financiers et non financiers adaptes à leurs besoins ;

- La formation et l'aide à la gestion, orientée prioritairement sur les capacités des auto-entrepreneurs, initiateurs d'activités génératrices de revenus ;

- Une meilleure organisation des artisans ;

- La création de Villages Artisanaux dans les Régions Nord du Mali ;

- L'accès au crédit et aux moyens de production ;

- La création d'espace d'échange et foires dans la perspective de l'intégration sous régionale ;

- La mise en place d'un programme de soutien à l'entreprenariat au profit des jeunes diplômés et des femmes, des programmes de formation et d'insertion des jeunes déscolarisés et non scolarisés ;

- L'amélioration de la productivité et de la compétitivité des artisans et des entreprises artisanales par le biais de la formation professionnelle ;

- La mise en place des activités génératrices de revenus ;

- L'accès aux intrants et la mise en place des circuits de commercialisation ;

- La promotion des activités économiques liées au secteur de la culture telles que le tourisme culturel, les évènements et produits artistiques et culturels ;

- Le développement des services de la microfinance ;

- La promotion des industries extractives (recherche, exploration et exploitation) dans les régions du Nord.

Au titre du développement des infrastructures structurantes, il sera procédé à ce qui suit :

- La réalisation des axes routiers :

- Relier Kidal, Gaoet Tombouctou à la Route transsaharienne ;
- Gao —Bourem·Taoussa;
- Bourern—Kidal;

- Kidal— Timiaouine (Frontière algérienne);
- Anefis—Tessalit—Bordj Baji Moctar;
- Kidal Menaka;
- Ansongo-Menaka -Anderamboukane- Frontière Niger;
- Goma Coura-Tombouctou ;
- Douentza– Tombouctou;
- Douentza- Gao(réhabilitation);
- Gossi— Gourma— Rharous;
- Piste Boré—Korientzé–Aka;
- Piste Mounia—Diafarabé —Dia-Tenenkou—Youwarou;
- Piste lndelimane—frontière Niger ;
- Piste Ansongo— Tessit— Frontière Burkina Faso ;
- Léré—Fassala.

- La réalisation des aéroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (réhabilitation) et Goundam.

- La réalisation des centrales solaires et diesel dans les localités de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, Tin Essako, Abeibara, Bourem, Douentza, Tenikou,Youwarou, Léré.

- Relier les trois régions du Nord au projet structurant régional de Gazoduc transsaharien.

- La construction des quais dans les escales fluviales de Bamba, Dire et Youwarou.

Au titre de l'amélioration de l'accès aux Services Sociaux de Base, il sera procédé à ce qui suit :

- La poursuite des actions de réhabilitation des formations sanitaires détériorées et la construction et l'équipement de nouveaux centres de santé communautaire ;

- La construction d'un hôpital régional à Kidal et à Ménaka ;

- Renforcement de l'accès des étudiants issus du Nord aux programmes de bourses

d'études de coopération ;

- Lerenforcementdelafournituredessoinsauxpopulationsenmilieunomade, par le déploiement d'équipes mobiles polyvalentes itinérantes pour l'offre des soins préventifs et curatifs ;

- La mise en œuvre de la stratégique avancée dans les aires de santé et la stratégie des soins essentiels dans la communauté ;

- La construction de nouvelles écoles conformément à la carte scolaire dans les régions de Tombouctou, Gao et Kidal ;

- L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;

- La dotation des écoles de personnel enseignant en qualité et en nombre suffisant ;

- La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;

- Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;

- Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune des dites régions ;

- L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;

- La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;

- La création d'un lycée technique public dans chaque région ;

- La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du Nord ;

- L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;

- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;

- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;

- La réalisation de l'Aqueduc ln Esseri- ln Tebzaz—Kidal.

Dans le domaine de la culture, il sera procédé à ce qui suit :

- La réhabilitation et l'appui des services régionaux et subrégionaux de la culture,

ainsi que les missions culturelles de Tombouctou, de Gao et d'Essouk;

- La promouvoir des activités de recherche pluridisciplinaire sur les questions de culture, de patrimoine, d'industrie culturelle ;

- Le renforcement du dialogue interculturel par la relance des évènements culturels dans les régions du Nord à travers les rentrées culturelles, les semaines nationales, les biennales artistiques et culturelles et les festivals.

هرس الخرائط

1-منطقة الساحل..... 79

2- دول الساحل..... 80

3-الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل..... 166

4- بيانات الاغتيالات الإرهابية..... 166

5- مناطق نشاط الجماعات الإرهابية..... 167

6-انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل..... 168

7-تركيز التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل..... 169

8- الهجرة غير الشرعية في الساحل..... 177

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الفئة

- **المصادر**
- **المراجع**

أولا: فئة الكتب.....

ثانيا: فئة المقالات من الدوريات.....

ثالثا: فئة المقالات من الصحف والمجلات.....

رابعا: فئة المقالات من الروابط الإلكترونية .....

خامسا فئة القواميس.....

سادسا فئة الرسائل والمذكرات.....

سابعا: فئة المحاضرات.....

ثامنا: فئة التقارير.....

تاسعا: فئة الوثائق الرسمية.....

أ-المصادر

- القران الكريم
- الدستور الجزائري 2020
- قانون العقوبات الجزائري

ب -المراجع

أولا: الكتب

01-باللغة العربية

01- أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003

02-أحمد شنة: العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000،

03-إسماعيل دبش سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالتي الساحل الافريقي والعالم العربي، أزمتي مالي ومايسمى بالربيع العربي: منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية الأسباب والأبعاد الجزائر دار هومة 2017

04-إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979

05-الشيخ صالح محمد، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منه: الإسكندرية مكتبة، الغشعاع الفنية،2002

06-النائي ولد الحسين صحراء الملثمين، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007

07-أوكو أدبا نولي، الصراع العرقي في افريقيا، ترجمة عادل شعبان، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1991

08-بوزنادة معمر، المنظمة الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992

09- تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004

10-جوزيف ناي وجون د دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة، 2002.

11-جوزيف ناي هل انتهى القرن الأمريكي ترجمة محمد ابراهيم العبد الله الرياض العبيكان 2016

12-جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة **وليد عبد الحي**، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985

13-حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"،

14-سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن وصيغته وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر – المجلة العربية للعلوم السياسية العدد14 2008

15-ضياء الدين خليل، أسس الإستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، (الرياض دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب 1992

16-عامر مصباح، نظريات التحليل الأمني والاستراتيجي للعلاقات الدولية، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2010

17-عباس عبد الهادي عبد الناصر، الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)

18-عبد الحكيم ميهوبي التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،

19-عبد الرحمان محمد السعدني، ثناء مليجي السيد عودة: مشكلات بيئية طبيعتها – أسبابها- اثارها، كيفية مواجهتها، دار الكتاب الحديث، مصر، 2007

20-عبد القادر الشيخلي حماية البيئة: منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009

21-عبد القادر محمد فهمي المدخل إلى دراسة إستراتيجية، عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006

22- عبد الله عبد العزيز اليوسف، الأنساق الإجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية 2006

23-عبد العزيز العشاوي: أبحاث في القانون الدولي الجنائي، ج 2، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

24-عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: الحضارة العربية، 2003.

25-عبد المعطي زكي الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد القاهرة المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 2016

26-عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

27-عبير شليغم، النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية في الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الجزائر دار الجامد للنشر والتوزيع، 2015.

28-عكروم لندة، "تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013

29-عمر فرحاتي، مريم براهيمي، الأزمة في الساحل الافريقي الخلفيات والأبعاد، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر 2017

30- فيح ج يدي: تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة السيد يوسف حصر، دار المعارف، القاهرة، 1982

31-مارتن غريفيش وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008.

32- ماغلينبيورت إليزابيث مكونر: " القطاع العسكري في محيط متغير" ترجمة فادي حمودي، حولية التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربي- بيروت، 2003

33-مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية الجزائر شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2005

34-مجدي الداغر أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم، القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2006

35-مجموعة مؤلفين، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ط1، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019

36- محمد الشريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، مصر: دار الشروق، ط 1 ص 2004

37-محمود أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001

38-ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن الجماعي الدولي دار النهضة العربية 1985

39-منصور لخضاري السياسة الأمنية الجزائرية المحددات-الميادين- التحديات الصادر عن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة 2015

40- يوسف داود وكوريس، الجريمة المنظمة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن

41-بهلول نسيم فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني عمان دار الحامد للنشر والتوزيع

02-باللغة الفرنسية

01- Gérard-François Dumont, ibid. Herré bourges, Claude wanthier, les 50 Afrique. éd : du sevil , paris ,France,1979

02- Grimaud, Nicole, la politique extérieur de l'Algérie, Paris, Editions Karthala, 1984,

03-Haut Conseil de la Coopération Internationale, Les priorités de la coopération pour l'Afrique subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD), France : 2002

04-Jean Fleury, La France en Guerre au Mali, Jean Picollec, Paris, France 2013

05-Jean GALLAIS, Hommes du Sahel, Coll. Géographes, (Paris : Flammarion, 1984),

06- Jean jaque ROCHE et Charles Philippe DAVID, Théories de la Sécurité. Montchrestien, Paris, 2002.

LIVRE BLANC DEFENSE ET SECURITE NATIONALE, Direction de l'information légale et administrative, Paris : 2013,

07-Réda MALEK, l'Algérie à Évian, Alger : Dahlab,

08-Luis SIMON et al, « Une Stratégie cohérente de l'UE pour le sahel », (Bruxelles : la commission de développement européen, 2012),

03-بالانجليزية:

01- Andrew lycett africa's war zones, in sean moroney (ed) m africa. new york and oxford facte on file, handbook to the modern world, 1968 vol 2

02-Arnold wolfers, Discord and collaboration. Essays on international politics (baltimore : jhons Hopkins university press 1962

03-Barry Buzan people, state and Fear :An agenda for international security studies in the post Cold Warera02nd Ed London :Longman,1991

04- Cloude Ake, explaining political instability in new states, the journal of modem African Studies, Cambridge, vol 11 N° 3 1973

05-James N. ROSENAU, TheUnited Nations in a Turbulent World, London:

Lynne Rienner publishers, 1992.

06-John BAYLIS and Steve SMITH ,Globalization of World Politics, second ed. oxford university press, New york, 2001

07-John BURTON, Global Conflicts, wheat sheaf books, Brighton,1984

08- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, Mc Graw-Hill, 1979

09-Peter Hough, understanding global security. London routledge, 1ed, 2004

10-Rhoda E Hward, Civil conflict in sub Saharan Africa: internally generated causes, Canadian institute of in, ternational affairs, Toronto, vol li n° 1 winer 1995 -1996

11-Stephen A.Harmon,Terror and Insurgency in the Sahra –Sahel Region Gérrard François Dumont . Ashgate , United Kingdom 2014

ثانيا: المقالات من الدوريات

1-باللغة العربية

01-السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006

02-السياسة الدولية العدد 145 جويلية 2001 جلال رأفت " السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء،

03-السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول2017 بن عنتر، عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية".

04-قضايا التطرف و الجماعات المسلح دورية ماي 2021 العدد 5

05- سلسة عالم المعرفة، العدد السابع، محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية الكويت

06- الحوار المتمدن العدد 1794 بتاريخ 2007/01/13

ثالثا : المقالات من الصحف و المجلات

1-باللغة العربية

01-الجيش، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر، العدد 462، جانفي 2002

02-مجلة الجيش، عدد 2، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر، 2012

03-مجلة الجيش، العدد 516، جويلية 2016 مليكة ايت عميرات، الاتحاد الإفريقي في مواجهة التحديات

04-مجلة الجيش، عدد. 618، الجزائر، جانفي2015 الجزائر ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة-

05- مجلة الجيش. العدد 700 نوفمبر 2021 ص 26، الجزائر، -أشغال الاجتماع 13 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء في مبادرة 5+5 دفاع.

06-مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 49 خريف 2009، شتاء 2010 محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة

07- دراسات الدفاع: والاستقبالية استراتيجيا الجزائر المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، العدد الأول 2014

08-مجلة الاجتهاد القضائي العدد 14 افريل 2017صوفيا شراد ، " قراءة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والبحر والجو

09-مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23 مارس 2016 عادل زقاع ، سفيان منصوري – "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو- سياسية،

10-مجلة دراسات سياسية، العدد الثالث، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ديسمبر 2017،.

أحمد الرزوق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية

11- المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد 5. جوان 2016، عمورة اعمر "من اجل مقاربة افريقية لمكافحة الإرهاب،

12-المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد 08/العدد01 2021 عامر ناصر جامعة الجزائر3 رهانات الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الافريقي و انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي

13-مجلة: دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، العدد الثالث، فيفري 2007سنطوح حسين ، "**الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل 2/2**"،

14- قراءات افريقية ، العدد 11 مارس 2012، يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في افريقيا. تاريخه وحاضره ومستقبله

15- قراءات افريقية، العدد 13، سبتمبر 2012، بدر حسن الشافعي ، الدعوة الإسلامية في إفريقيا نجاحات بالرغم من التحديات

16-قراءات أفريقية، أفريل 2014،توفيق راوية ، السياسة الفرنسية في إفريقيا الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية و دعاوى المهمة الحضارية

17-مجلة قراءات أفريقية نوفمبر 2017 محمد بشير جوب سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة ...اتجاهاتها و انعكاساتها على المهاجرين الأفارقة

18--مجلة قراءات ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية العدد 16 افريل/جوان 2013 د أحمد عبد الدايم محمد حسين جامعة القاهرة تاريخ القضية الأزوادية و تطورها

19-المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995

20-مجلة المفكر العدد 5 بسكرة جامعة محمد خيضر 2012 صالح زياني " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "

21-مجلة دراسات الدفاع: والاستقبالية استراتيجيا الجزائر المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، العدد الأول 2014 [1]**إسماعيل دبش،** الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)

22-مجلة قورينا ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، ليبيا ، أكتوبر 2004 مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية ، هل أصبح تجمع دول الساحل و الصحراء حبرا على ورق ،

23-مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية المجلد 04 العدد 02 السنة 2019 دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة فلاك نورالدين جامعة محمد بوضياف المسيلة

24-مجلة السياسة العالمية المجلد 6 العدد 1 السنة 2022 مقال الروابط العرقية عبر الحدودية كمحفز لانتشارية النزاع الداخلي : منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا بن طوبال لبنى – أدمام شهرزاد

25-مجلة دراسات ، الدفاع والاستقبالية استراتيجيا، الجزائر. العدد02، السداسي الثاني 2014لياس زوين الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الاستراتيجي

26-مجلة شؤون عربية، العدد 159،أكتوبر 2014 ص 55سامح راشد، دول الجوار كألية للعمل الجماعي الاقليمي : المفهوم الدور والفعالية

27-مجلة الفكر صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية في ظل تنامي تهديدات العولمة "،

المجلة الإفريقية للعلوم السياسية عادل بورعة " الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية

28-الشعب ديسمبر2000 عدد 15072 -جمال أوكيلي تنمية الساحل حتمية لا مفر منها

29-الشعب، العدد 14466، جانفي2008 أمحند برقوق التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،

30-الشعب، العدد15072 ،29 ديسمبر 2009 ك. حياة ، "التنسيق الأمني ضروري بين دول الساحل الإرهاب انهزم سياسيا وعسكريا"،

31- الشعب، الجزائر العدد 16334، 02/11/ 2014 آسيا مني التهديدات الأمنية تواجه بالتعاون المشترك،

32- الخبر بتاريخ 2011/04/16

33- الخبر العدد 7557، 2014/09/18 محمد بن أحمد، الجيش يستعد لمواجهة تغنتورين ثانية

34-الشروق اليومي العدد 2256، بتاريخ الأحد 2008/03/23

35-الشروق اليومي العدد 2257 بتاريخ 2008/03/24

36-جريدة البصائر الاثنين 09/16 ربيع الأول 1434هـ /27/21 جانفي 2013 العدد 638 -

عبد الحميد عبدوس التدخل الفرنسي: الحرب على مالي والأضرار في الجزائر

- عبد الباقي صلاي الأزمة المالية وتداعياتها على الجزائر

37-مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد 7نوفمبر 2008 امحند برقوق الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية العالم الاستراتيجي الجزائر

عمار جفال **وجهة** نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر

مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية الجزائر حسين بوقارة مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي

38- مجلة الرائد المغاربي للدراسات السياسية العدد 4 سبتمبر 2004 عمر سعداوي عقيدة الأمن القومي الجزائري

39-القبس العدد 12454، السنة 36، فيفري 2008، قاسم نصر الدين الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة

40-المجلة العربية للعلوم السياسية القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 21 شتاء 2009 خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية

41- الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والإستمرارية،" جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، ع،18. جوان،2017

2-باللغة الفرنسية

1-Afrique contemporaine N0245.01-2013

2-Hérodote, N° 142 Mars 2011

3-Jeune Afrique n°2621, (3-9 avril 2011) Cherif OAUZANI, « Mines, À chacun sa part du gâteau ? », :

4-Questions internationales n° 58, novembre-décembre 2012

5-revue tiers monde. (Agriculture, écologie et développement

S.D: Marc Dufumier, tome 34, N134, 1993

6-Hérodote, N° 142, 2011/3. 4Direction Georges CAPUS, « Que savons-nous des ressources mondiales d'uranium ? »,

-Yves LACOSTE, « Sahara-perspectives et illusions géopolitiques

7- Clés CEA, CEA, no 55, été 2007. Emmanuel GRÉGOIRE, « Niger : un État à forte teneur en uranium »,

8-Politique africain, N° 46, 1996, P.143 Hellene claudot, Haward bandits, " Vebelles et partisans

9-Les dossiers d'El Djeich, lumière sur les grandes questions2000-2012, Alger. Numéro spécial, établissement des publications militaires, janvier, outar M.CH. Le fruit d'une vision commune, p147

10-Recherches internationales, Paris. N: 97, octobre-decembre2013,Salim CHENA. le Sahara et le sahel dans la politique Algérienne territoires menacés, espace menaçants,

11-Afrique contemporaine, n°245, 2013/1**,** Chena, Salim et Tesseron, Antonin, "Ruptures d'équilibre au Mali : entre instabilité et recompositions",

12- Le Monde diplomatique, n°707, février 2013 Anne FRINTZ, Trafic de cocaïne, une pièce négligée du puzzle sahélien,

13-**EL watan** 22/05/2022

14-**El watan** le 08/04/2011,

15-**Liberté**, Juin 2007Ali Fares ،Criminalité, Crime Organisé et l'Immigration les Chiffres de la Gendarmerie.

16-**Le Nouvel Observateur**, n°2518, du 07 au 13/02/2013Farid Aichoune, La longue marche de Touaregs,

17- le soir D , Algérie du11 Avril 2012

بالإنجليزية:

1-**African affairs**, vol,103, no.412, july 2004, p 59–Elli Stephan, « Briefing : The PAN-SAHEL Initiative

2- Steve. Nocella Defining Terrorism Animal **Liberation Philosophy and. Policy journal** v 2 2004

رابعا: المقالات من الروابط الإلكترونية

1-بالعربية

01-قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي: www.moheet.com

02- Dictionnaire Tuopie http//www.tuopieorg/dictionnaire/doctrine.

03-عادل زقاغ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي**". نقلا عن موقع:

http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html

04-http://www.moqatel.com

05- تاكايو كيياماورا ، ترجمة:عادل زقاغ، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، نقلا عن موقع:

http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/secpt.htlml.

06-خديجة عرفة، "**مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين**".

نقلا عن موقع:

http// :www.emax.com/content.asp ?contents=2630

07- أمحند برقوق، "**الأمن الإنساني ومفارقات العولمة**"، نقلا عن موقع الأستاذ:

berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

08- **أمحند برقوق**، "**الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية**"، نقلا عن موقع الأستاذ:

berkouk-mhand.yolasite.com/research.php[1]

09- **أمحند برقوق** ، فشل الهجوم الفرنسي يؤكد عدم جدوى االتدخلات الأجنبية في الساحل الافريقي منشور جريدة الأحرار 26 جويلية 2010 على الرابط http://Sauet-

alahrar.net/oldsite/modules.php?Name=News fils=artcle Side=17930

10- محمد ساليك، إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل"، 12 آب/أغسطس 2014،

http://www.peaceau.org/fr/article/strategie-de-l-union-africaine-pour-la-2010

/ region-du-sahel

11" -**استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل**"، 12 آب/أغسطس 2014،

http://www.peaceau.org/fr/article/strategie-de-l-union-africaine-

12- حمد الميلي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي،في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996،

Le pays Touareg , site : http:// www. Temoust.org/le – pays – touareg.003

13-الدولة الفاشلة http ; www. marefa :،org/index ،-php

14-تم توقيع اتفاقية تعاون في مجال الدفاع بين الجزائر وفرنسا في 2012، **زاهر مهداوي**، التعاون العسكري: رئيس أركان الجيش الفرنسي في الجزائر، / en / www .algeria-watch.org // :http / article / فرنسا / بول

15-ايمانويل دريفوس الشركات العسكرية الروسية كم فرقة تعد مجموعة فاغنر 24 افريل 2020

https://www.alaraby.co.uk / de_villiers_alger.htm.

16-محمد ولد عبد العزيز، انشاء"مجموعة الدول الخمس في الساحل " لمكافحة االرهاب ."

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2014.

- **17-*** جاء اسم مالي نسبة إلى قبيلة عاشت في المنطقة تدعى "**مالينكي**"، أين ينحدر أول رئيس لدولة مالي و هو "موديبو كايتا http://www.peaceau.org/fr/article/strategie-de-l-union-africaine-pour-la-region-du-sahel، ISS 3 لمرجع 2 13) .

18-قناة العربية : زعماء التوارق ، لسنا من القاعدة و الوجود الأمريكي يجلب الإرهاب ، الموقع

http://www.alarabia.net/save_print.php?save=1&cont_id=39693

19-ماسينيسا بن مازيغ ، ثورات الطوارق ، الحوار المتمدن : العدد 2180 2008/2/3

http//www.ahewar.or

20-برنامج الأغذية العالمي، 33 مليون جائع بالساحل الافريقي، الإذاعة الجزائرية

http://Radioalgerie.dz/News/ar/article/20200131/189111.htmlعلى2020/01/31

21-أكثر من 9 ملايين شخص يعانون من نقص غذائي في منطقة الساحل في افريقيا

- http://France24/com/ar/20192019%D8%A3%D9%83%D8 2019/12/09AFP

22-النص بخصوص مقابلة أبو الهمام في وكالة الأخبار الموريتانية :

http://www.alakhbar.info/intrep/interv/13563-2016-01-10-18-02-56.

23-الحسين الشيخ العلوي : منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي عل الموقع

- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html

24-مارك MEMIER ، «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطون: لو جهاد سهلين

reunfié؟»، باريس: المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، يناير 2017، ص 16-17

https://sahelresearch.africa.ufl.edu/files/memier_aqmi_et_al-.
mourabitoun_fr_2017.compressed.pdf [

25-كريستين مرادت، "مالي: من هم القادة الجدد للكتيبة الجهاديين؟" ، الموقع الإخباري ل RFI -

ماي142014و https://www.rfi.fr/fr/afrique/20140514mali-etat-jihadistes-apres- .

belmokhtar [mort-emir-al-mourabitoune-aqmi-al-qaida-mujao- سبتمبر 16]. 3. بيان

تعزية صدر في 11 ديسمبر[1]

26- محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 49 خريف 2009، شتاء 2010 ص 38

[1]نوال بومليك مقال بموقع http://www.qiraatafrican.com/home/new/

27-عمر المهدي بخوش، "دعم تمويل و خطف، التجار بالسالح و البشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة"، التحرير الجزائرية، 6أكتوبر ، ينظر للرابط - :

http://www.altahrironline.com/ara/?p=88452.

28- صحيفة الوقت البحرينية عبر الموقع

http://www.alwaqt.com/art.php?aid=150675&hi2008

29-إبراهيم سليمان، الاتجار بالأسلحة في أفريقيا، المناطق الساخنة، 2013/03/23،

www.pointschauds.info/fr/2013/03/26le-trafic-darmes-en-afrique

30-لوك ماتيو، ليبيا، مستودع أسلحة جهادي، 2013/01/16،

-www.liberation.fr/planete/2013/01/16/la-libye-depot-darmes-jihadist

31-عادل بورعة " الجزائر بين توجه استراتيجي و عقيدة أمنية " المجلة الإفريقية للعلوم السياسية

-www.maspolitiques.com/mas/index php?option.com متحصل عليه من

32-رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية عن وكالة الأنباء الكويتية كونا بتاريخ 2013/12/26 عن الرابطhttp//www.kuna.net.kw

33-"الجزائر رفضت طلبًا روسيًّا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية"، القدس العربي، 16 أبريل/نيسان 2013، http://www.alquds.co.uk/?p=34341 :

34-**ليان كينيدي بودالي** شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء مركز مكافحة الإرهاب ، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة ، وست بوينت، ص 2 في http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us ct- in- -sahel-arabic-update.pdf

35-**حمزة كحال** الجزائر تبعث أنبوب غاز 59- مع نيجيريا ، منافسة حادة مع المغرب ، العربي الجديد 2021/2/5 http://2u.pw/t5mwR

36- وكالة الأنباء الجزائرية 2019/11/5 https://www.aps.dz/ar/sante-science- technologie/79199-2019-11-05-14-28

37-**محمد دخدوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، جريدة الرائد، العدد6552 ،20-08- 1 2013 ،ينظر لرابط :**

http://elraaed.com/ara/sujets_opinions/31020%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8. ht ml. 2 .print?html.63192/news/com.dz-akhersaa.www://http

38 **ل. عايدة عمور**، "التعاون الأمني الإقليمي في المغرب الكبير والساحل: التناقض المحوري للجزائر"، موجز الأمن الأفريقي، العدد 18، المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، جامعة الدفاع الوطني، واشنطن، شباط/فبراير 2012، و ل. عايدة عمور، "هل الدبلوماسية الجزائرية المتجددة ناشئة؟"، 05 آذار/مارس 2015 http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Is-a-renewed-A

39-**يوسف بوفيجلين**، "قيادة مشتركة لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى"، ينظر لرابط : http://www.dw.com/./سبانيا تتبادلان الخبرات والتجارب"،

ينظر لرابط – :حورية ريش، "وحدة التنسيق و الاتصال و ا http://www.elmassar- 2 ar.com/ara/permalink/38335.html.

40–عصام زيدان،"ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي ؟ "، نقلا عن:

http://www.almorni.com/index.php

41–ميشال أبونجم ،" منتدى «5 زائد 5» يقيم آلية تعاون أمني في منطقة المتوسط ويركز على محاربة الإرهاب"، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن: http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm

42–ست وحدات بحرية تمثل بلدان مبادرة الـ 5+5 بميناء الجزائر "، نقلا عن: http://www.el-massa.com/ar/content/view/13060/41

(1) النتائج الحقيقية للقمة 5+5" : بين النوايا المضمرة والتصريحات المعلنة"، نقلا عن:

http://www.albadil.org/spip.php?article88

43–وكالة الأنباء الجزائرية، مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية في صلب مخطط عمل الحكومة، تم تصفح الموقع

يوم : 2014/12/06 http://www.aps.dz/ar/economie/4718[1]–.

44–وليد عبد الحي فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني دار حامد للنشر والتوزيع عمان ط1 2015 ص 65–66

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201421110195062754 4html=a4

45– جان بيير سيريني، تنسيق عسكري سري بين الجزائر وفرنسا في منطقة الساحل. نقطة تحول في العلاقات الجزائرية الفرنسية ؟ http://orientxxi.info/magazine/coordination-militaire-discrete-entre-paris-et-alger-dans-le-sahel,0591 05/15/2014

46– **الجمهورية اللبنانية** "وزارة العدل النيابة العامة التمييزية، نشأة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وطرق مكافحتها"، ص04 . ينظر للرابط

: ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/arabniaba/crime/cairo/saad-a.pdf.: 1

47- **مركز سمت للدراسات**، النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا...حماية أم جباية؟ قراءة خاصة عدد 70، وحدة الدراسات السياسية، الأحد 18مارس 2018، ص 4،5،6. على الموقع:

www.smtcenter.net

48-**موقع** **https://www.politics-dz.com/ar/ مفاهيم-مصطلح-الأمن-الوطني**

49-موقع ويكيبيديا موضوع أزواد – (wikipedia.org)

2 - بالفرنسية

01-Alex Macleod «les études de sécurité du constructivisme dominant au constructivisme critiques. Cultures& Conflits n°54 été 2004 in http//conflits revues .org /index1526 htm

02-Au Mali, le colonel Assimi Goïta annonce avoir démis le président et le premier ministre de transition," Le Monde, May 25, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/05/25/au-mali-le-colonel-assimi-goita-annonce-avoir-demis-le-president-et-lepremier-ministre-de-transition_6081401_3212.html

03-Barkhane | Transfert ce jour à Tombouctou de l'emprise Barkhane aux FAMA. Après Kidal et Tessalit, une manœuvre parfaitement coordonnée avec nos partenaires maliens et qui marque la fin de l'adaptation du dispositif dans le Nord du Mali. pic.twitter.com/sSBbwgDFZS

Armée française - Opérations militaires (@EtatMajorFR) December 14, 2021-**04-Bernard ADAM**, "Mali De l'Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l'Etat ,"

www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/.../Rapp ort_2013-3.pdf,

05-Bréhima Diallo, "Juin 2020 – 5 Juin 2021 : Le M5 fête son premier anniversaire avec brio," Mali Web, June 7, 2021, https://www.maliweb.net/societe/5-juin-2020-5-juin-2021-le-m5-fete-son-premier-anniversaire-avec-brio-2930973.html

06-Boubacar Diallo, "Charia : les démons du passé," Journal du Mali l'hebdo, Januray 16, 2021 : 4 -6.

07- Cours Constitutionnelle du Mali, (Mali : Mali Government, 2021) :3-4

08- Djalil LOUNNAS, «Les mutations des mouvements djihadistes en Afrique du nord et au Sahel : d'AQMI à l'Etat Islamique», Paris : Fondation pour la recherche scientifique, n°18, du 5 octobre 2016

http://www.peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/f18726c3338e39049bd4d554d4a22c36.pdf http/www.djazairess.com/akhbarelyoum/166967

09- Le site d'information France 24, «Sahel : un chef d'Al-Mourabitoune prête allégeance à l'organisation de l'Etat Islamique», du 14 mai 2015. https://www.france24.com/fr/20150514-sahelgroupe-jihadiste-prete-allegeance-organisation-etat-islamique-belmokhtar-sahraoui-mourabitoune-

10-François GRÜNEWALD, «Etudes sur les zones à faible densité : Etude de cas "Mali"», Groupe URD, 17 avril 2014, p. 23. http://www.urd.org/wp-content/uploads/2018/09/ URD_RAPPORT_MALI_FR_hd.pdf

11-Flore Berger, "Évaluer les opportunités et les défis de la RSS pendant la transition au Mali," Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, Feburary, 2021, https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/Mali_transition_SSR_opportunities_and_challenges_v5-2.pdf.

12- Gérard François DUMENT.la géopolitique des populations du Sahel, **Revue géopolitique** Diploweb.com, 2010.télécharger du :http://portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=135-[1]

13- Gérard – François Dumont, La Géopolitique des Populations du Sahel, Cahier du CEREM (centre d'études et de recherche de l'école militaire) 2009

14-GHERARI Habib, bornage des frontières Algériennes : le mois en Afrique Juin-Juillet.n°.225-226,1984, p45

15-www.falsteen.com

16-Héléne Claudot-Hawad Négr africanisme et racisme, le Monde diplomatique, 42 n° 493 (avril 2005) p 30-**Hélène Rolet** « L'armée française à l'épreuve de la guerre hybride dans le Sahel « TRIBUNE n° 765 www.defnat.fr - 15 avril 2016 http://fmes-

france.org/wp-content/uploads/2016/04/Rolet-Larm%C3%A9e-fran%C3%A7aise-%C3%A0-l%C3%A9preuve-de-la-guerre-hybridedans-le-Sahel.pdf

17-Hélène BRAVINE," La Question Touarègue ," www.defnat.com/site_fr/pdf/Bravin%20II.pdf, consulté le 25.1.2014

18-Le pays Touareg , site : http:// www. Temoust.org/le – pays – touareg.003

19-L'Express28/05/2015

20-Le Monde, «Les Djihadistes égyptiens d'Ansar Beït Al-Maqdis prêtent allégeance à l'EI», du 10 novembre 2014.

https://www.lemonde.fr/international/article/2014/11/10/en-egypte-les-djihadistesd-ansar-beit-al-maqdis-pretent-allegeance-a-l-ei_4520965_3210.html

21-https://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/cocaine-revelations Célian Mace, "Au Mali, les putschistes récidivent," Libération, May 25, 2021

22-Le site d'information British Broadcasting Corporation/BBC, «Boko Haram change de nom», du 23 avril 2015. **https://www.bbc.co**m/afrique/region/2015/04/150423_boko_haram_new_name .

23-"Lutte antiterroriste: 100 millions USD octroyés par l'Algérie aux pays du Sahel", 30 Novembre 2107,

http://www.aps.dz/algerie/66443-lutte-antiterroriste-100-millions-usd-octroyes-par-l-algerie-aux-pays-du-sahel

24- Mathieu GUIDERE, « Histoire immédiate d'AQMI avant et après l'intervention française au Mali », Paris : Cahier d'Histoire immédiate, 2014, p. 47. 2. Ibid., p. 47

25-"Ministère des Affaires Étrangères," Le Site Officiel du Ministère des Affaires Etrangères de l'Algérie, http://www.mae.gov.dz/page.aspx?page_id=40

26- Mohamed Ag Ismail,» Malgré l'installation des organes de la transition, l'espoir d'un nouveau Mali risque de se transformer à un cauchemar, "Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales", January 18, 2021

27-MEMIER, «AQMI et Al-Mourabitoune : Le Djihad sahélien réunifié ?», op.cit., p. 31. 4. Le site d'information Algérie 360°, «AQMI annonce le ralliement des Mourabitoune de Belmokhtar», du 4 décembre 2015.

[1] https://www.algerie360.com/aqmi-annonce-le-ralliement-desmourabitoune-de-belmokhtar

28-O. Diallo, « Sommet du CILSS : trois défis majeurs », L'Essor, 29 mars 2010 voir aussi : http://www.cilss.bf

29-Pauline POUPART. Identités religieuses, ethniques, tribales, au cœur des crises, questions internationales,Paris. N :58, DILA, November –December 2012

,30-. Propos recueillis auprès de Lemine Ould Mohamed Salem «Belmokhtar peut frapper dans n'importe quelle capitale africaine», Le Progrès, du 9 mars 2015.

https://www.leprogres.fr/faitsdivers/2015/03/09/belmokhtar-peut-frapper-dans-n-importe-quelle-capitale-africain الرابط 2015/12/31 اليوم أخبار

https://www.qiraatafrican.com/home/new e

31- Rapport de l'OSS, les changements climatique dans la zone d'action de l'OSS entre vulnérabilité et adaptation , Observatoire du Sahara et du Sahel ,Tunis , Tunisie , novembre2016,pp6-7

32- Le site d'information Radio France Internationale,

«Le projet du chef d'AQMI pour le Mali», du 6 octobre 2013. https://www.rfi.fr/fr/afrique/20131006-mali-vade-mecum-droukdel-mali-aqmiterrorisme-al-qaida-sanguinaire

33-yvan Jonchay; linfrastructure de depart du Sahara et de lorganisation Commune des Regions Saharienne(O.C.R.S)In:Revue de geographie de lyon.Vol32. N04.1957.p277-292

34-Zeidane Ag Sidalaminele site : de la question Touareg au Problem du Nord du Mali :Ma part de témoignage (1ére et 2éme parties) http://www.maliweb.net/contributions/de-la-question-touareg-au-probleme-du-nord-du-mali-ma-part-de-temoignage-1ére-et-2éme-parties-102663.html

35-Mary Jo Choate , « Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,USAWC strategy research project, p 4 in http://pdf.usaid.gov/pdf docs/PCAAB627.pdf

36–Jim Fisher Thompson, « L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et dumaghreb », 25 mars 2004, in :

http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp03155939.html

3-بالأنجليزية

01-Algérie ," Embassy Pages, https://www.embassypages.com/algerie.

02-**Abdelkader Abderrahmane**, "Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel," in The Politics of Algeria : Domestic Issues and International Relations, ed. Yahia Zoubir, (New York : Routeldge, 2020): 196-209.

03-Adam Thiam journalist and consultant, Bamako The presidential élection in Mali http://www.frstrategie .org/en/programmes /observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/the-2018-presidential-election-in-mali-17-

04-Alain Antil Le Sahel : Une zone grise aux portes du Maghreb, Khadija Mohsen-Finan(dir) Le Maghreb dans les relations internatinales, Paris, Editions CNRS , 2011,pp :291-308

05-Andrew McGregor, Red Berets ,Green Berets :Can Mali's Divided Military Restore Order and Stability ? in Terrorism Monitor, Vol 11 N°4 (February 2013)pp :7-10 http:// www.jamestown. Org/single/ ?no_cache=1&tx_ttnews(tt_news)=40493

06-Annette JUNEMANN, Euro-Mediterranean relations after 11 September. Frank Cass, London, 2004. from: www.gigapedia.org-

07- Anthony Lake&ChristineWhitman « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa », new york : report of an indenpedent task force,council on foreign policy, 2006 page79..://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDIQFjAA&url =http%3A%2F%2Fwww.cfr.org 20 /04/2013

08-(BP. Statistical Review of world energy, Op.cit.

09-Andrew Lebovich, AQIM and its allies in Mali ,in the Washington institute policywatch,No 2033(February 2013) http://www.washingtoninstitute. Org /policy-analysis /view/aqim-and-its-allies-in-Mali

10-Andrew Lebovich , Primer on Jihad Players in Algeria &Mali ,al-Wasat blog, 23 january 2013 http://thewasat.wordpress.com/2013/01/23/primer-on-jihadi-players-in-algeria-mali

11- Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit, p. 103-104. – "A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy", Council of the European Union, Brussels, 12 December 2013,:http://www.consilium.europa.eu/media/30823/qc7809568enc.pdf

12-Council of the European Union , Council conclusions on Malli /Sahel/ 3159th Foreign Affairs Council meeting Luxembourg 23 April 2012 http://consilium . europa .eu /uedocs/cms_data /docs/pressdata/EN/foraff/129711.pdf

13-David J. FRANCIS, "The Regional Impact Of The Armed Conflict And French Intervention In Mali", NOREF, April 2013

14-Dario Cristiani West Africa's MOJWA Miltants- Competition for al-Qaeda in the islamic Maghreb ? in Terrorism Monitor, vol 10 N° 7 (6 April 2011) pp :6-7 http:// www. Jamestown .org/single/ ?no_ cache=1&tx_(ttnews)=39234

15- Ethnic groups-Nigerhttp://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Niger-ETHNIC-GROUPS.htm=/ixzz1FLWlfuVf.Retieved on 12/12/2010

16-Francis Langumba Keili, Small Arms a Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Taking, www.unidir ch, pdf/ articles/ pdf/ art 2840, pdf.

www. endvawnov .org/fr :articles –Pourquoi-il est important de lutter contre le problème des armes légères

19- Joshy, Manoj et ABHIJIT, Lyer-Mitra, National security : the need for a doctrine, Special report, February 2014, , Sur le site : www.orfonline.org

20- Jawhar,j Terrorists Use The Internet :The Case of DAESH (kuala lumpur : The southeast Asia Regional Centre for Terroris,2016)

21-Libya: Examination of Intervention and collapse and the UK's Future Policy options, House of Commons, Foreign Affairs Committee, September 2016 -

https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmfaff/119/119.pdf

22- Madike, I , Mali crisis :What implicationfor Nigeria ? National Mirrow,27 January,2013Availableat http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/

23-Nicholas Reader/IRIN,Backgrounder on the Sahel ,West Africa 's poorest region, https://WWW.crisisgroup.org/africa /west-africa/mali-–**95-Nan tian,**

alexandra kuimova, diego lopes da silva, pieter d. wezeman and siemon t. wezeman

24-Sahel region, Africa, February 28,2017,http://theconversation.com/sahel-region-Africa-72569

25-"**Trends in World Military Expenditure**, Sipri Fact Sheet", 2019, page 5. https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-

26-Stewart prest. John Gaz .David Carmont.Conference on Canada,Spolicy Tward Fragil,Failed and Dangerous States World bank, Sahel Drought Situation Report N5 :Burkina faso ,Chad ,Mauritania,Mali,niger, www.world bank, org; April 2012.p1

27–http://www.bbc.co.uk/news/uk21107320 "Algeria: European Foreign Policy matters for the UK

28-N-Issue-11/rua11_8.pdf

http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua

29- Tombouctou », publié le 23 août 2016. https://www.rfi.fr/fr/afrique/20160823-proces-cpi-courpenale-internationale-haye-occupation-tombouctou-ahmed-al-faqi-al-m

30-http://undocs.org /ar/S/RES/2085/2012 Michel Galy La Guerre au Mali,édition la découverte,Paris,France,2013,p79

31-United Nations Security Council, United Nations Support Mission inLibya: Report of the Secretary-General, S/2020/41 (January 15, 2020[1] Dai A Lamb pj trenberth KE Hulme M Jones PD Xie P (2004) The recent Sahel drought is real , submitted to Int J Climate Change avaible online from http// www.egd.ucar .edu/cas/adai/publication-dai.htm

32-Yonah Alexander , Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015 Seventh Annual Report March 2016 https://www.un.org/securitycouncil/fr/content/jund-al-khilafah-algeria [

33- Yuka Yoneda, "Addressing Small Arms and Light Weapons Issues in the Sahel Region: Expanding and Utilizing Local Capacities" , POLICY BRIEF ,(9 December 2014), p 1. 2

34-https://www.politics-dz.com

35--https://www.intepol.int/ar/4/8

36-https://www.courrierinternational.com/article/tunisie-macron-qualifie- **34** lintervention-militaire-contre-kadhafi-de-grave-erreur(consulté le 22/04/2018

[1]Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier « The United States and the NorthAfrican imbroglio Balancinginterests in Algeria,Morocco and the western sahara » Mediterraneanpolitics vol 10 no2 july 2005 p 191

37-Robert G.Berschinki,« Afrcom's dilemma :The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and the future of U.S security policy in Africa », strategic studies institute, november 21, 2007, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

38-United States Africa Command,U.S.AFRICOM public affairs office, in : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

39-US.Department of state country r[1]http:// eports on terrorism,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, in : http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

40–**Jeremy Keenan**, « The collaose of the second front »,FPIF, september 26,2006 ,p 1, in : http://www.FpiF.org/articles/the-_collapse-of-the-second-front

41-[1]http://www.nanadiany.com/index.php?page=27

42-- Observatoire Défence et Climat Rapport D'étude N°6 Prospective Sahel DGRIS Mai 2018 IRIS

خامسا: القواميس

1-بالعربية

01- **هيثم اللمع**، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي–فرنسي–انجليزي. المؤسسة الجـامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005،

2-بالفرنسية

1-Yves Lacoste, dictionnaire de géopolitique. France: édition Flammario, 1995

سادسا : الرسائل والمذكرات

بالعربية

01- **مرابط رابح،** (2009) أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة، دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة باتنة،

02- **أبصير أحمد طالب** (2013) المشكلة الأمنية في منطقة الساحل أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولة 2013

03- **قط سمير، (2017)** البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017

04- **إلياس قسايسية،** «التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات الإقليمية الراهنة –الإرهاب والجريمة المنظمة أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية من جامعة الجزائر3

05- **كواشي عتيقة (2017)** آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017

06- **سفيان منصوري،** (2017) أفاق إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017

07- **حسام حمزة (2018)** المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي 1991- 2015أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2017-2018

08- **ايدابير أحمد (2019)** حول المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2018-2019

09- **محمد قجالي،**" (1990) ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية" رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990

10- **طارق رداف،** (2002) الاتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002

11- **عمار حجار، (2002)** السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي، رسالة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002

12- **جمعة أحمد سويسي** (2005) المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، رسالة ماجستير قسم العلاقات الدولية كلية لعلوم السياسية، والإعلام جامعة الجزائر،2004-2005

13- **توفيق حكيمي،** (2008) الحوار النيو واقعي والنيو ليبيرالي حول مضامين الصعود الصين: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 2008

14- **خالد معمري**، (2009) التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2009

15- **حردباش لوهاب**، (2010) موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، نوفمبر 2010

16- **قسوم سليم**، (2010) "دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات 2010

17- **ادريس عطية**، **(2011)** "الإرهاب في إفريقيا: دراسة في ظاهرة واليات مواجهتها"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أفريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ال جزائر3، 2011،

18- **حنان نقوش (2012)** الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، دراسة في الظاهرة والآليات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012

19- **لخضاري منصور** (2013) إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006 أطروحة دكتوراه -2011 جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012-2013

20- **أمينة دير**: (2014) أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة 2014/2013،

21- **بوسكين سليم (2015)** تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015

22- **عمر سعداوي** " الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل" رسالة ماجستير

23- **بن يطو بن زيان** (2018) التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها على الأمن الجزائري جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2017-2018

سابعا: المحاضرات

1- **المؤتمر المغاربي الدولي حول " التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة 27، 28 فيفري 2013

- مداخلة الأستاذة شمسة بوشنافة استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل الرهانات والقيود)

2- **الملتقى الدولي " الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 12-13 نوفمبر 2014

ورقة بحث مقدمة من الأستاذة عبير شلغيم التداعيات التي تواجه بناء الأمن في الجزائر (نموذج مالي

3-**ملتقى قسنطينة 2008** ناجي عبد النور الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي

4- **الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** قالمة، جامعة 8 ماي 1945م، يومي 24-25 نوفمبر 2013 ورقة مقدمة من إكرام أبركان، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الأفريقي"،

5-الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة،

2008. مداخلة: **بلعيد منيرة،** "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة".

تاسعا: الوثائق الرسمية

1- **مجلس الأمن،** تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك الأمم المتحدة 14 جوان 2013

2- قرار الجمعية العامة رقم 1/60 المؤرخ في 24 أكتوبر 2005 المتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 رمز الوثيقة A/55/985

3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 25 في 2000/11/15

4- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

5- القانون رقم 05/85 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1405 هـ الموافق 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيته

7- ND-GAIN Country